الاجتهاد

بين الحقائق الشرعية والمهازل التاريخية

المحامى احمد حسين يعقوب

الغدير

الاجتهاد

بين الحقائق الشَّرعية

والمهازل التَّاريخيَّة

مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي
ص.ب ٣٧٩٦ / ٣٧١٨٥ ـ ☎ ٧٣٩٩٩٩

أسم الكتاب: الاجتهاد بين الحقائق الشّرعية والمهازل التّاريخيّة
المؤلف: المحامي أحمد حسين يعقوب
الناشر: مركز الغدير للدراسات الاسلامية

الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م
المطبعة: محمد
الكمية: ٢٠٠٠ نسخة

الاجتهاد

بين الحقائق الشَّرعية والمهازل التَّاريخيَّة

المحامي أحمد حسين يعقوب

مركز الغدير للدراسات الإسلامية

كلمة المركز

يبحث هذا الكتاب في قضية «الاجتهاد»، وهي قضيّة شغلت المسلمين منذ العهد الأوّل للإسلام، ولا تزال تشغلهم إلى الآن وسوف تبقى موضع بحث وجدل إلى ما شاء الله تعالى.

المشكلة التي يعالجها الباحث أحمد حسين يعقوب بسيطة وشائكة في آنٍ، ومفادها: هل من اجتهادٍ في المسائل التي يحسم القول فيها نصٌّ شرعي، من القرآن الكريم أو السنّة النبويّة الشريفة؟ أو هل من إعمالٍ للرّأي الشخصي في المسائل التي قال فيها النَّصُّ الشرعي قوله القاطع؟ ولماذا تمَّ اللجوء إلى الاجتهادِ ـ العمل بالرأي والخروج على النَّص الشَّرعي منذ أن كان رسول الله ﷺ على فراش المرض؟ ولماذا تغلَّب هذا الاتجاه لدى أصحاب السلطان طوال التاريخ الإسلامي؟

أثارت قراءة التاريخ الإسلامي ومعاينة الواقع القائم هذه المشكلة وأسئلتها في وعي الباحث، فراح يبحث عن إجابات، وما كان ذلك ممكناً من دون معرفة أسباب الخروج على النَّص الشَّرعي ومظاهره ونتائجه طوال التاريخ الإسلامي. ولهذا فقد عمل الباحث على تقديم معرفة تتيح الوصول إلى إجابات واضحةٍ مقنعة.

وفي سبيل تحصيل هذه المعرفة وتقديمها، حدَّد الباحث معنى الاجتهاد لغةً واصطلاحاً، وميَّزه من الفقه والتّأويل، ثمَّ بيَّن حدوده، فإن يكن الاجتهاد يعني بذل الجهد، ما أمكن، في سبيل تحصيل معرفة بالحكم الشرعي من أدلّته، فإنَّه غير ذي موضع عندما تكون هذه المعرفة موجودة ومتمثِّلة في نصّ شرعي، فعندما ينصّ الشَّارع على الحكم ينتفي وجود الاجتهاد بمعناه المعروف لدى علماء

المسلمين. وإن كان من عملٍ بالرَّأي في أمور حسم النَّص الشرعي القول فيها، فإنَّ هذا العمل ليس «اجتهاداً»، وإنما هو خروج على النَّص الشَّرعي المفروض أن يلتزم به كلُّ مسلم. وهكذا يبدو الفرق بيّناً بين اجتهاد يفيد من النُّصوص الشَّرعيّة لتحصيل حكم شرعي في مسألة مستجدَّة وبين عملٍ بالرَّأي يخرج على النّصوص الشرعيّة لتحصيل مصلحة شخصيّة، أو غير شخصيّة، يرتئيها صاحب الرَّأي. فالصَّنيع الأوَّل اتباع للشرع والثاني خروج عليه، وهو شديد الخطورة، لأن صاحب الرأي، وهو صاحب السلطان في التاريخ الإسلامي، كان يفرض على المسلمين اتّباعه في ما ذهب إليه، ثم وبمرور الزَّمن يصبح هذا الرأي «نصّاً» يُفرض على المسلمين الالتزام به.

وبعد أن يعرّف الباحث الاجتهاد، ويبيّن حدوده، يعود إلى التَّاريخ الإسلامي، ويقرأ وقائعه منذ أيَّامه الأولى وإلى أيامنا هذه، ويتبيَّن مظاهر العمل بالرَّأي / الخروج على النص الشرعي وأسباب ذلك ونتائجه في بابين يبحث أوّلهما في «المفهوم التَّاريخي للاجتهاد»، من حيث معناه، والقوى التي وضعته، وأهدافها من وضعه، ووسائلها في سبيل سيادته... ويبحث ثانيهما في الواقع الذي قام بعد أن ساد مفهوم الاجتهاد بمعنى العمل بالرأي في مقابل النَّص، إذ عرف التاريخ الإسلامي وجود مرجعيَّين ورئاستين: أولاهما، صاحبة السُّلطان، وهي فعليّة واقعيّة، وثانيتهما معارضة تستند في معارضتها صاحب السُّلطان إلى شرعيَّتها...

ويتتبَّع الباحث، في بابي كتابه، مسار التاريخ الإسلامي؛ بغية تلمُّس إجابات وافية للأسئلة التي يثيرها موضوع بحثه، ويخلص إلى نتائج يعرضها بأسلوبه الواضح، السَّهل، فعسى أن يكون قد وفِّق، والله سبحانه وتعالى الموفِّق [illegible]

مركز الغدير للدِّراسات الإسلاميّة

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، وأفضل الصَّلاة وأتمّ التَّسليم، على رسول الله وخاتم النَّبيِّين محمد، وعلى آله الطَّيبين الطَّاهرين، الذين اختارهم على علم من عباده المسلمين. أما بعد:

فإنِّي أضع تحت تصرُّف عشَّاق الحقائق المجرَّدة كتابي الرَّابع عشر: «الاجتهاد بين الحقائق الشَّرعيَّة والمهازل التَّاريخيَّة»، وهو ليس بحثاً تقليدياً، كما يتبادر إلى الذِّهن لأوَّل وهلة. صحيح أنَّني قد تتبَّعت المدلولات اللغويَّة والاصطلاحيَّة لكلمة «الاجتهاد» عبر التَّاريخ الإسلامي حتى يومنا هذا، وجذّرت هذه المدلولات وأصَّلتها تأصيلاً كافياً، وربطت النَّتائج بالأسباب، وتوقَّفت عند كافة المفاصل الأساسيَّة التي شكَّلت البنى التحتيَّة لمدلولات «الاجتهاد»، بحيث يجد فيها الباحث التقليدي ضالَّته من دون عناء، مع العلم أنَّني لم أتطرَّق للتَّفصيلات التَّقليديَّة، إنما كانت كافة جهودي منصبَّة على إبراز الأساسيات، التي إن عُرفت شكَّلت معالم للطريق كلها بحيث لا يحتاج السير عليها إلى دليل. لكن هذا جانب من البحث، أمَّا الجانب الآخر فقد أمطتُ من خلاله اللِّثام عن الوجهين: «الوضعي والتبريري» للاجتهاد التَّاريخي، وبَيَّنتُ كيف تمكَّن أعداء الله ورسوله السابقين، من خلال هذين القناعين، من نقض عرى الإسلام جميعها بدءاً من الحكم وانتهاءً بالصلاة، ومن التنكّر لكافة الترتيبات الإلهيَّة التي أعلنها النبي لتحكم عصر ما بعد النبوة، وكيف جرَّدوا الإسلام من كافة مضامينه، وأبقوا على قشرته الخارجية اللاَّزمة لدوام الملك الذي غصبوه أو توسُّعه، وكيف عُزلت الفئة المؤمنة التي قام الإسلام ودولته على أكتافها، وجُرِّدت من كافة حقوقها المدنيَّة والسياسيَّة، فعاشت بذلة وانكسار، تماماً كما عاشت شيعة الأنبياء الكرام في

المجتمعات التي لا تقيم للـدِّين وزناً. ولم نلق الكلام على عواهنه، بل وثَّقناه بمئات المراجع، في بنيةٍ منهجية متكاملة، تقع في بابين، من خلال اثني عشر فصلاً، غطت عنوان هذا الكتاب تغطية كاملة، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أحمد حسين يعقوب
الأردن، جرش

الباب الأوَّل

المفهوم التَّاريخي المقارن للاجتهاد الآثار والنَّتائج

الفصل الأوّل: معنى الاجتهاد لغة
الفصل الثاني: الجماعات التي أيّدت قادة التآمر
الفصل الثالث: اختفاء المعايير الشَّرعيّة وسيادة المعايير الاجتهاديّة
الفصل الرابع: مظاهر نقض عرى الإسلام
الفصل الخامس: نماذج من «اجتهادات» الأوَّلين
الفصل السادس: منهاج العاملين بالرَّأي في مقابل النص ومواقف أهل البيت (ع) منه

الفصل الأول:

معنى الاجتهاد لغة

«الاجتهاد لغةً يعني بذل الجهد في طلب الأمر..»[1]. وبتعبير آخر، «الاجتهاد هو عبارة عن بذل المجهود، واستفراغ الوسع في فعلٍ من الأفعال، ولا يستعمل إلاَّ في ما فيه كلفة وجهد..»[2]، أي أن على الإنسان أن يبذل ما في وسعه، وفي حدود طاقته، لتحقيق هذا الفعل أو ذاك.

معنى الاجتهاد عند الرسول الكريم ﷺ

استعمل رسول الله ﷺ مصطلح الاجتهاد للتعبير عن المعنى اللُّغوي آنف الذكر، فهو يقول: «صلُّوا عليّ واجتهدوا في الدُّعاء»[3]، ويقول: «أمَّا السجود فاجتهدوا بالدُّعاء..»[4]، ويقول: «فضل العالم على المجتهد مئة درجة»[5]، ويقول: «كان في بني إسرائيل رجل فقيه عالم عابد مجتهد»[6]. فالرسول الأعظم ﷺ يعني بكلمة الاجتهاد بذل الجهد كلّه في الدُّعاء، وهو يفرِّق بين العالم والمجتهد بالعبارة، وبين الفقيه والعابد. وباختصار، فإنَّ الرسول الأعظم ﷺ عنى بلفظ الاجتهاد المعنى اللُّغوي عينه من دون زيادة أو نقصان.

معنى الاجتهاد عند معاصري الرسول ﷺ

والذين عاصروا رسول الله عنوا بكلمة الاجتهاد المعنى اللُّغوي عينه الذي عناه رسول الله ﷺ، فها هي السيِّدة عائشة تقول: «كان رسول الله يجتهد في

---

(١) نهاية اللغة لابن الأثير، مادة جهد.

(٢) المستصفى في أصول الفقه لأبي حامد محمد الغزالي، ج٢، ص١٠١. والأحكام للآمدي، ج٤، ص١٤١.

(٣) سنن النسائي، ج١، ص ١٩٠، باب الأمر بالصَّلاة على النبي.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الصَّلاة، ح ٢٠٧. ومسند أحمد، ج١، ص ٢١٩.

(٥) مقدمة سنن الدَّارمي، ج١، ص ١٠٠.

(٦) موطأ مالك، كتاب الجنائز، ح ٤٣.

العشر الأواخر ما لا يجتهده في غيره»(١). ووصف طلحة رجلين على عهد رسول الله ﷺ بقوله: «كان أحدهما أشدَّ اجتهاداً من الآخر، فغزا المجتهد منهما فاستشهد»(٢). «قال أبو سعيد: كان رسول الله إذا حلف واجتهد في اليمين قال»(٣) قالت أم حارثة عن ابنها: «إن كان في الجنَّة صبرت، وإن كان غير ذلك اجتهدت في البكاء»(٤).

الاجتهاد ليس الفقه

رأينا أنَّ الاجتهاد لغةً، وكما فهمه الرَّسول الأعظم ﷺ والذين عاصروه يعني بذل جهد غير عادي، أو جهد فوق العادة، لتحقيق عملٍ من الأعمال أو في فعلٍ من الأفعال، سواء أكان في الزراعة أم الدراسة أم العبادة أم السير، أم الدعاء أم أيِّ أمر من أمور الدنيا والآخرة. بينما الفقه له معنى آخر مختلف. فالفقه لغةً يعني الفهم، ويعني الاستيعاب، والإحاطة العلميَّة بالشَّيء. وقد استعمل القرآن الكريم كلمة الفقه بالمعنى اللُّغوي نفسه، قال تعالى: **﴿فَلَوْلاَ نَفَر مِنْ كلِّ فرقةٍ مِنْهُم طائفةٌ ليتفقَّهوا في الدِّين، وليُنْذِرُوا قومهم إذا رجعُوا إليهم لعلَّهم يَحْذَرُونَ﴾** [التوبة/ ١٢٢].

كذلك فإنَّ الرَّسول الأعظم ﷺ استعمل أيضاً الكلمة بالمعنى اللُّغويِّ نفسه، فقد رُوي عنه أنَّه قال: «نضَّر الله عبداً سمع مقالتي هذه فبلَّغها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»(٥) ورُوي عنه، أيضاً، أنه

(١) صحيح مسلم، كتاب الاعتكاف، ح٨. وسنن ابن ماجه، كتاب الصِّيام، ح ١٧٦٧.
(٢) سنن ابن ماجه، كتاب الرُّؤيا، ح ٣٩٢٥. ومسند أحمد، ج١، ص ١٦٣، وج٢، ص ٣٢٣ و٣٦٣، وج٦، ص ٨٢ و١٢٣ وص ٢٥٦، وج٥، ص ٤٠.
(٣) مسند أحمد، ج٣، ص ٣٣ و١٤٨.
(٤) صحيح البخاري، ج٣، ص ١٣٦، تفسير سورة المنافقين. ومسلم، كتاب المنافقين، ج١. ومسند [illegible] ج٤، ص ٣٧٣. راجع: صحيح البخاري، ج٢، ص ٩٣، كتاب الجهاد. ومسند أحمد، ج٣، [illegible] ٢١٣.

[illegible] ١٨ «من بلغ علماً»، ح٢٣ و٢٣١ و٢٣٦. وكتاب المناسك، باب الخطبة «يوم [illegible] العلم، باب فضل نشر العلم، ح ٣٦٦٠، باب ١٠. والترمذي، كتاب [illegible] ٧٤ ـ ٧٦، باب ٢٤، وسنن الترمذي، ج١٠، ص ١٥٤. ومسند [illegible] ١٠ ، ٨٢، وج٥، ص ١٧٣.

قال: «فقيه أشدُّ على الشيطان من ألف عابدٍ»[1] ورُوي قوله أيضاً: «من يرد الله به خيراً يفقِّهه في الدِّين»[2].

وهكذا فهم الصَّحابة الفقه على أساس أنه الفهم. روي أنَّ رسول الله ﷺ دعا لابن عبَّاس قائلاً: «اللهم فقّهه في الدين»[3].

قال الإمام علي عليه السلام: «إنَّ الفقيه، حقَّ الفقيه، من لم يقنط الناس من رحمة الله، ولم يرخص لهم معاصي الله، ولم يؤمنهم من عذاب الله»[4].

قال ابن عبد الرحمن في وصف ابن عباس: «إنه قارئ كتاب الله، فقيه في دين الله»[5].

وكتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق: «ليقضِ كل قوم بما اجتمع عليه فقهاؤهم»[6].

وقال الحسن البصري: «إنَّما الفقيه الزاهد في الدنيا، الراغب في الآخرة، البصير بأمر دينه، المداوم على عبادة ربِّه»[7].

وقال عمر: «تفقَّهوا قبل أن تَسَوَّدوا»[8].. «فمن سوَّده قومه على فقه كان حياة له ولهم، ومن سوَّده قومه على غير فقه كان هلاكاً له ولهم»[9]. وقال الإمام الصادق عليه السلام: «ليت السِّياط على رؤوس أصحابي حتى يتفقهوا في الحلال

---

(١) صحيح البخاري، ج١، ص ١٨. وكتاب العلم، باب ٢٠. وصحيح مسلم، كتاب الفضائل، ح١٥، ومسند أحمد، ج٤، ص ٣٩٩.
(٢) صحيح البخاري، ج١، ص ١٦، وج٤، ص ١٧٥. وسنن الدارمي، ج١، ص ٧٤. ومسند أحمد، ج١، ص ٣٠٦.
(٣) صحيح البخاري، ج١، ص ٢٨. ومسند أحمد، ج١، ص ٢٦٦ و٣١٤ و٣٢٨ و٣٣٥.
(٤) سنن الدَّارمي، ج١، ص ٨٩. وحلية الأولياء، ج١، ص ٧٧. والبحار، ج١٧، ص ٤٠٧.
(٥) مسند أحمد، ج١، ص ٣٤٩.
(٦) سنن الدارمي، ج١، ص ١٥١.
(٧) نفسه، ج١، ص ٨٩.
(٨) نفسه، ج١، ص ٧٩. وصحيح البخاري، كتاب العلم، ج١، ص ١٦.
(٩) نفسه، ج١، ص ٧٩.

والحرام، ولا يكون الرجل منكم فقيهاً حتى يعرف معارض كلامنا»[1] وقال أيضاً: «من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً على هواه، مطيعاً لأمر مولاه، فللعوام أن يقلدوه»[2].

ونختم هذه الفقرة بما رُوي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الفقهاء أمناء الرسول ما لم يدخلوا في الدنيا»[3].

والخلاصة أنَّ القرآن الكريم، والرَّسول العظيم ﷺ، وأهل بيته الطاهرين عليهم السلام والصحابة الذين لازموا رسول الله، والتابعين، كانوا جميعاً يستعملون كلمة الفقه للدلالة على فهم الدين والإحاطة بما يلزم من أحكامه، وهذا المعنى مختلف تماماً عن معنى الاجتهاد الذي نوَّهنا عنه قبل قليل.

الاجتهاد غير التَّأويل

«التَّأويل والتَّفسير بمعنى واحد»[4]. قال الجوهري: «التَّأويل تفسير ما يؤول إليه الشيء»[5]. قال الرَّاغب: «التَّأويل من الأوَّل، أي الرجوع إلى الأصل، ومنه الموئل للموضوع الذي يرجع إليه، ومعنى التَّأويل في اللغة ردُّ الشيء إلى الغاية المرادة منه»[6].

وجاء، في القرآن الكريم، قوله تعالى: **﴿وما يَعْلَمُ تأويلَه إلاّ اللهُ والراسخون في العلم﴾** [آل عمران/٧]، **﴿هل يَنْظُرُونَ إلاّ تَأْويلَه يَوْمَ يأتي تأويلُه﴾** [الأعراف/٥٣] أي بيانه الذي هو غايته[7].

واستعمل التأويل، أيضاً، في القرآن والسنَّة، بمعنى تفسير الأحلام. قال،

---

(١) البحار، ج٢، ص ١٨٤، ح٥.
(٢) سفينة البحار، ج١، ص ٣٨١، مادة فقه.
(٣) البحار، ج٢، ص ١١٠.
(٤) لسان العرب، مادَّة أوَّل.
(٥) الصحاح، مادَّة أوَّل.
(٦) مفردات الراغب، مادة أوَّل.
(٧) راجع: صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب ١٣٩. وتفسير التوبة، ١١٠. وصحيح مسلم، كتاب الصلاة، ح ٢١٧. وسنن ابن ماجة، كتاب الإقامة، باب ٢٠.

تعـالـى في قصة يوسف ﴿وما نحنُ بتأْويل الأحلام بعالمين﴾ [يوسف/٤٤]. وقال: ﴿نبِّئنـا بتـأويلـه﴾ [يوسف/٣٦] وقـال الرسول عن رؤيا رآها: «فأوَّلت أن الدرع المدينة»[1].

فالتَّأويل لغةً، وقرآناً، وسنَّةً، واستعمالاً من النَّاطقين باللُّغة جميعهم، كان يعني البيان والتَّفسير، ومعرفة المقصود، وهذا المعنى يختلف بالكامل عن معنى الاجتهاد الذي ذكرناه آنفاً، ويختلف أيضاً عن معنى الفقه. والخلاصة أنه، في الدَّور الأول، احتفظت كل كلمة من هذه الكلمات الثلاث بمعناها الخاص بها من النَّاحية اللُّغويَّة.

تطوّر معاني هذه الكلمات

خلال عهد الرسول الأعظم ﷺ، وعصر الصَّحابة، وعصر التابعين، أو إن شئت فقل: خلال القرن الأوَّل الهجري، استقرَّت معاني الكلمات الثلاث، فاحتفظت كل كلمة منها بالمعنى اللغوي المحدَّد لها، ثم تغيرت معاني هذه الكلمات، واختُرعت لها معانٍ ومدلولات جديدة مغايرة تماماً لمعانيها ومدلولاتها الأولى، وإن بقي عليها اللِّباس الفضفاض نفسه.

المعنى الجديد للاجتهاد

بعد انصرام القرن الأوَّل الهجري، تمَّ اختراع معنى جديد للاجتهاد، فبعد أن كان معناه «بذل الجهد، واستفراغ الطَّاقة في أي عمل من الأعمال» أصبح له معنى آخر؛ إذ صار اللَّفظ «في عرف العلماء مخصوصاً ببذل الجهد في طلب العلم بأحكام الشريعة»[2].

قال الدهلوي: «حقيقة الاجتهاد استفراغ الجهد في إدراك الأحكام التشريعيَّة

---

(١) سنن الدارمي، ج٢، ص ١٢٩. وموطأ مالك، كتاب اللبس، باب ما جاء في الاتصال ح١٦. والدارمي، كتاب الرؤيا، الباب ١٣. راجع: معالم المدرستين، الجزء الثاني.

(٢) المستصفى في أصول الفقه لأبي حامد الغزالي، ج٢، ص ١٠١. وكشف الظنون ج٢، ص ١٦٧٣. والاحكام للآمدي، ج٤، ص ١٤١. والمعالم، ج٢.

من أدلَّتها التفصيليَّة الراجعة في كلِّياتها إلى الكتاب والسنَّة والإجماع والقياس»[١].

وقال محمد أمين: «الاجتهاد هو استفراغ الوسع في النَّظر في ما هو من المسائل الظنِّيَّة الشرعيَّة على وجهٍ لا زيادة فيه»[٢].

وقد أوضح الأستاذ معروف الدَّواليبي المعنى الجديد للاجتهاد فقال: «كانت ترد على الصَّحابة أقضية لا يرون فيها نصّاً من كتابٍ وسنَّةٍ. عند ذلك، كانوا يلجأون إلى الاجتهاد، وكانوا يسمُّونه «الرأي» أيضاً، كما كان يفعل أبو بكر وعمر!

وفي ما بعد، وضع رجال الاجتهاد قواعد له وسمَّوها علم أصول الفقه. في السابق، كان الذوق السليم لأسرار الشريعة وحده هو الميزان وهو المعيار. أما الآن، فقد تميَّز الاجتهاد بما وضع له من قواعد وقوانين!»[٣].

فالاجتهاد، في حقيقته، هو العمل بالرَّأي، إذا اعتقد العاملون بهذا الرَّأي أنَّه لا يوجد نصٌّ في الكتاب أو السنَّة على هذه الواقعة أو تلك! فقد يكتشف مجتهد هذا النَّص بينما لا يتمكَّن آخر من اكتشافه. عندئذٍ يلجأ هذا الآخر فيضع للواقعة حكماً هو في الواقع رأيه الخاص، ثمَّ يسوّق هذا الرأي باعتباره حكماً شرعيّاً، وينضمّ هذا الرأي إلى المنظومة الحقوقيَّة الإلهيَّة النافذة المفعول في المجتمع! مع أنه ليس أكثر من رأي، ولا يهولنَّك قولهم: «إدراك الأحكام الشَّرعيَّة، أو الذوق السليم، أو المسائل الظنِّية الشرعيَّة» فهم يصرِّحون علناً بأنهم يلجأون إلى الاجتهاد فقط عند خلو القرآن والسنَّة من نص بحكم هذه الواقعة أو تلك، ما يعني أنهم يكملون ما توهّموه نقصاً، ويضعون من عند أنفسهم قواعد تشريعية لتعوِّض هذا النَّقص المزعوم.

ولم يكتفوا بذلك، وإنَّما عدّوا الاجتهاد مصدراً من مصادر التشريع؛ وذلك

---

(١) دائرة معارف القرن العشرين، محمد فريد وجدي، ج٣، ص ٢٣٦، نقلاً عن رسالة الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف للدهلوي. والاعلام للزركلي، ج١، ص ١٤٤.

(٢) ... في أصول الفقه لابن همام الحنفي. راجع: المعالم للعسكري، ج٣، مباحث الاجتهاد.

(٣) ... علم أصول الفقه، الدكتور معروف الدواليبي، ص ١٢ ـ ١٩.

بعد أن أقرُّوا على أنفسهم بأنهم لا يلجأون إلى الاجتهاد إلاَّ في حالة خلوِّ القرآن الكريم والسنَّة المطهَّرة من النص، ومع أنَّهم يسلِّمون بأنَّ الاجتهاد هو العمل بالرَّأي إلاَّ أنهم عدُّوا هذا الاجتهاد مصدراً من مصادر التشريع، فقالوا: إن للتَّشريع أربعة مصادر، أو أصول، وهي: «الكتاب، والسنة، والإجماع، والاجتهاد»!![1]. وهكذا تضاف القواعد والأحكام المتولِّدة عن الاجتهاد إلى القواعد والأحكام الواردة في القرآن الكريم والسنَّة المطهَّرة، لتسمَّى في النهاية الأحكام الإسلاميَّة أو الشريعة الإسلاميَّة، وتنفذ هذه الأحكام جميعاً، كأنَّها جميعها من عند الله ورسوله!

شرعيَّة الاجتهاد في معناه الجديد

رأينا، في ما سبق، أنَّ الاجتهاد كان يعني بذل الجهد في أيِّ عملٍ من الأعمال، ورأينا أنَّ المعنى الجديد للاجتهاد قد وضع بعد انتقال الرَّسول ﷺ وجيل الصَّحابة وجيل التَّابعين إلى رحمة الله. ومرَّ بنا أن المجتهدين يسلِّمون بأنهم هم الذين وضعوا المعنى الجديد للاجتهاد، وهم الذين اخترعوا قواعده. ومع سطوع هذه الحقائق ووضوحها، إلاَّ أنَّ الذين وضعوا المعنى الجديد للاجتهاد يزعمون أنَّ الرسول ﷺ هو الذي أباحه لهم، وسمح لهم بوضع قواعده! واستدلُّوا على ذلك بطائفة من الأحاديث أهمُّها: «إنَّ النَّبي لما بعث معاذ بن جبل سأله كيف تقضي؟ فقال معاذ: أقضي بكتاب الله. قال النبي ﷺ: فإن لم يكن في كتاب الله؟ قال معاذ: فبسنَّة رسول الله. قال النبي ﷺ: فإن لم يكن بسنة رسول الله؟ قال معاذ: أجتهد برأيي ولا آلو. عندئذٍ ضرب الرسول على صدر معاذ ثمَّ قال: «الحمد لله الذي وفَّق رسول رسول الله». هذه خلاصة دليلهم الأول على شرعيَّة الاجتهاد. وهذا الخبر ساقط ولا يجوز الاحتجاج به؛ إذ إنه لم يرو قط إلاَّ عن طريق الحارث بن عمرو، وهو مجهول، ولا يدري أحد من هو، وقال البخاري في تاريخه الأوسط: «ولا يعرف الحارث إلاَّ بهذا الحديث ولا يصحُّ». ثم إنَّه قد روى عن رجالٍ من أهل حمص ولا يدري من هم، فضلاً عن أنَّه «لم

(١) معروف الدواليبي، المدخل، ص ٥٣.

يُعرف قطُّ في عصر الصَّحابة، ولا ذكره أي واحد منهم، كذلك لم يعرف في عصر التابعين، حتى أخذه أبو عون وحده عمَّن لا يدري من هو، فلما وجده أصحاب الرأي عند شعبة طاروا به كلَّ مطار، وأشاعوه في الدنيا، وهو باطلٌ لا أصل له»[١].

وروى البخاري في صحيحه، ومسلم في صحيحه أيضاً، وأحمد في مسنده كذلك، واللَّفظ للبخاري: «إنَّ رسول الله قد قال: إذا حكم الحاكم فاجتهد، ثمَّ أصاب فله أجران. وإذا حكم فاجتهد، ثمَّ أخطأ، فله أجر»[٢].

لنفترض أنَّ هذا الحديث صحيح وصادر بالفعل عن رسول الله ﷺ، فأيّ معنى قصده الرسول من لفظ الاجتهاد؟ هل هو المعنى المعروف لغةً أو هو المعنى الجديد الذي اخترعوه لهذه الكلمة؟

قال ابن حزم: «وبرهان وضع هذا الخبر وبطلانه هو أنَّ من الباطل الممتنع أن يقول رسول الله، فإن لم تجد في كتاب، ولا سنَّة رسول الله... وهو يسمع قول ربه تعالى: ﴿**واتبعوا ما أُنزل إليكم من ربكم**﴾ وقوله تعالى: ﴿**اليوم أكملتُ لكم دينكم**﴾ وقوله تعالى: ﴿**ومن يتعدّ حدود الله فقد ظلم نفسه**﴾، مع أنَّ الثابت عنه من تحريم القول بالرأي في الدين...». ثم لو صح لكان معنى قوله: «أجتهد برأيي»، أي أستنفد جهدي حتى أرى الحقَّ في القرآن والسنَّة ولا أزال أطلب ذلك أبداً. وأيضاً، لو صحَّ لكان لا يخلو من أحد وجهين: إمَّا أن يكون لمعاذ وحده فيلزمهم بأن لا يتّبعوا رأي أحد إلاَّ رأي معاذ وهم لا يقولون بهذا، أو أن يكون معاذ وغيره، فإن كان ذلك فكلّ من اجتهد رأيه فقد فعل ما أُمر به، فهم جميعهم محقّون، ليس أحد منهم أولى بالصواب من آخر، فصار الحق على هذا في المتضادات وهذا خلاف قولهم، وخلاف المعقول، بل هذا المحال الظاهر، وليس في الحديث الذي احتجوا به أكثر من اجتهاد الرأي ولا يزيد...

---

(١) الأحكام لابن حزم، ج٥، ص ٧٧٣، ٧٧٥، طبعة القاهرة.

(٢) صحيح البخاري، ج٤، ص ١٧٨، باب أجر الحاكم. وصحيح مسلم، كتاب الأقضية، ح١٥٠. وابن ماجه، باب الحاكم يجتهد فيصيب، ح ٢٣١٤، كتاب الأحكام. ومسند أحمد، ج٣، ص ١٨٧، وج٤، ص ١٩٨ و٢٠٤.

ومن المحال البيِّن أن يكون ما ظنّه الجهّال في حديث معاذ لو صحَّ من أن يكون ﷺ يبيح لمعاذ أن يحلّل برأيه ويحرِّم برأيه، ويوجب الفرائض برأيه، ويسقطها برأيه، وهذا ما لا يظنه مسلم. . .

وقال ابن حزم عن حديث عمرو بن العاص: «وأما حديث عمرو بن العاص فأعظم حجَّة عليهم، لأنَّ الحاكم المجتهد يُخطئ ويُصيب، فإن كان كذلك فحرام الحكم في الدِّين بالخطأ، وما أحلَّ الله تعالى قط فبطل تعلّقهم». وقال ابن حزم: «أما احتجاجهم بكتاب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري «العنهم العنهم في ما يتلجلج في صدرك ممَّا ليس في الكتاب والسنة ثم قس الأمور بعضها ببعض. . . هذا لا يصح لأن السند الأول فيه عبد الملك بن الوليد بن معدان وهو كوفي متروك الحديث ساقط بلا خلاف، وأبوه مجهول، وأمَّا السَّند الثاني فمن بين الكرجي إلى سفيان مجهول، وهو أيضاً منقطع، فبطل القول به جملةً»[1].

ومن خلال ما ذكره ابن حزم، ومن خلال استعراضنا للمعنى الجديد الذي وضعوه للاجتهاد يتبيَّن بوضوح أنَّ الاجتهاد كان يعني عندهم العمل بالرأي، بدعوى أنَّ القرآن الكريم والسنة المطهرة ليس فيهما حكم للوقائع التي يعملون فيها برأيهم!

الزَّعم بخلو القرآن والسنَّة من النُّصوص اللأزمة للواقعات!

قال الله تعالى: ﴿**وَكَتَبْنَا لَهُ في الأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيء مَوْعِظَةً وتفصيلاً لكُلِّ شيء فَخُذْها بقوَّةٍ وَأْمُر قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بأَحْسَنِها سَأوريكُم دارَ الفَاسِقِين**﴾ [الأعراف/ ١٤٥].

وقال أيضاً: ﴿**ثم آتينا موسَى الكِتَابَ تماماً على الذي أحْسَنَ وتَفْصيلاً لكلِّ شيء. .**﴾ [الأنعام/ ١٥٤] وقال الله تعالى، مخاطباً رسول الله محمداً ﷺ: ﴿**ويومَ نبعثُ في كلّ أمَّةٍ شَهِيداً عليهم من أنْفُسِهِم، وجِئْنَا بك شَهِيداً على هؤلاء، ونزَّلنا**

---

(١) نفسه، ج٥، ص ١٠٠٣. وأعلام الموقعين، ج١، ص ٨٥ و٨٦، وقال عن السند: إنَّ جعفراً أحد رواة السند ولم يسنده.

عَلَيْكَ الكتاب تبياناً لكلِّ شيء وهدىً ورحمةً وبُشْرى للمسلمين﴾ [النحل/ ٨٩]. وهذه الآية من الوضوح والبيان بحيث لا يمكن تأويلها، لأنَّ كلماتها تؤدِّي المعنى الإلهي المقصود مباشرةً، فهذا الكتاب كامل وشامل، ويحتوي على بيان جميع الأحكام. فإذا أخذنا بعين الاعتبار أنَّ الإسلام آخر الأديان، وأنَّ محمداً ﷺ خاتم النبيين، وأن القرآن كلام الله، نرى أن كمال القرآن، واشتماله على جميع الأحكام أمر طبيعي للغاية، وما يؤكد هذه الحقيقة قوله تعالى: **﴿اليَوْمَ أكملتُ لَكُم دينكُم وأتممتُ عليكم نِعْمَتي...﴾** [المائدة/ ٣]، وقوله تعالى: **﴿وهذا كتابٌ أنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فاتَّبعوه﴾** [الأنعام/ ١٥٥] فما معنى الكمال إن لم نجد الحكم في الكتاب!؟ وما معنى الاتباع لأحكام غير موجودة!؟

وما معنى الكمال إن لم نجد الأحكام اللاَّزمة لحياتنا في الكتاب والسنَّة، وهما محورا شريعة الإسلام، شريعة الله الذي أحسن كلَّ شيء خلقه! رُوي عن الإمام محمد الباقر عليه السلام قوله: «إنَّ الله، تبارك وتعالى، لم يدع شيئاً تحتاج إليه الأمَّة إلاَّ أنـزله في كتابه، وبيَّنه لرسوله، وجعل لكل شيء حدّاً وجعل عليه دليلاً يـدلُّ عليـه، وجعل على من تعدَّى ذلك حداً»، وروي عن الإمام الصادق عليه السلام قوله: «إنَّ الله، تبارك وتعالى، أنزل في القرآن تبيان كلِّ شيء، حتى والله ما ترك شيئاً يحتاج إليه العباد، حتى لا يستطيع عبد يقول: لو كان هذا أنزل في القرآن إلا وقد أنزله الله فيه»(١).

وروي عن النبي ﷺ قوله: «يا أيُّها النَّاس، ما من شيء يقرِّبكم من الجنة ويباعدكم من النَّار إلا وقد نهيتكم عنه وأمرتكم به»(٢).

وروى عن رسول الله قوله: «وأيّم الله لقد تركتكم على مثل البيضاء، ليلها ونهارها سواء»(٣).

---

(١) الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، باب الرد إلى الكتاب والسنة وأنه ليس شيء من الحلال والحرام وجميع ما يحتاج الناس إليه إلا وقد جاء فيه كتاب أو سنة.. راجع الاجتهاد والتقليد، ص ١٢٧، الشيخ محمد مهدي شمس الدين.

(٢) بحار الأنوار، ج٢، ص ١٧١.

(٣) رواه ابن ماجه. راجع: كنز العمال، ج١١، ص ٣٧٠.

هذه النصوص مجتمعة ومنفردة تؤكد تأكيداً قاطعاً أنَّ القرآن الكريم والسنَّة المطهَّرة يشتملان بالضرورة على جميع الأحكام اللازمة لما يقع. وهذه النصوص، أيضاً، من الوضوح بحيث لا يمكن تأويلها أو صرفها عن معانيها البيِّنة والظاهرة إلى معانٍ أخرى خفيَّة. ثم إنَّ القرآن ببيانه المعجز يقدِّم المعنى بدقَّة، وبأيسر الطرق البيانيَّة.

والزَّعم بخلوِّ القرآن الكريم والسنَّة النبويَّة من النصوص الشَّرعيَّة اللازمة لحكم الواقعات الحياتية زعم كذَّبه القرآن الكريم، وكذَّبته السنّة النبوية الطَّاهرة، وكذَّبه أهل بيت النبوَّة عليهم السلام الذين أهَّلهم الله تعالى، وأناط بهم مهمة البيان من بعد النبي. ولكن الذي يعرف موقع الحكم الشرعي في القرآن الكريم معرفة يقينيَّة هو النبي صلى الله عليه وآله، أو الإمام الشرعي عليه السلام، وحصر اليقين بالنبي صلى الله عليه وآله، أو الإمام الشرعي عليه السلام من بعده، مؤشِّر على الارتباط المتين بين النبي صلى الله عليه وآله والكتاب وبين الكتاب والمبيّن، فلو أنيطت مهمَّة البيان واستخراج الأحكام بغير النبي صلى الله عليه وآله والإمام الشرعي عليه السلام لفسدت الأرض، ولدبَّ الخلاف فوراً، ولاختلط الحابل بالنابل والوهم بالحقيقة، والظَّن باليقين، ولما قامت لدين الله من قائمة.

ثمَّ إنَّ الشرائع الوضعيَّة بيَّنت حكم كل شيء! فالآن يوجد، في العالم، أكثر من ١٦٠ دولة، ولكلِّ دولة من هذه الدُّول منظومة قانونيَّة خاصَّة بها، وكل منظومة من هذه المنظومات القانونيَّة تحتوي على حكم أو نص لما وقع، أو سيقع، من أحداث وعلاقات داخل المجتمع الذي تحكمه. ولم نسمع أنَّ أي قاضٍ من قضاة أية دولة قد ادَّعى بخلوّ منظومته القانونيَّة من النُّصوص اللازمة للوقائع المعروضة عليه، فإذا كانت التشريعات الوضعية تحتوي بالضرورة على حاجة المجتمع من النصوص القانونيَّة لما جدّ، أو سيجدّ من مشكلات قانونيَّة، فهل تستكثرون هذا على الشَّريعة الإسلاميَّة؟!

فساد مقولة «المجتهدين الأول»

قال أصحاب الرأي (المجتهدون الأول): إنَّهم لا يلجأون إلى الاجتهاد، أي العمل بآرائهم الشخصيَّة، إلاَّ من حالة خلوِّ القرآن الكريم والسنّة المطهّرة من

النُّصوص اللازمة لمعالجة الوقائع المطروحة! مع أنَّ الثَّابت بالدليل القطعي، كما سنرى، أنَّ المجتهدين كانوا دائماً يتجاهلون وجود النَّص ويعملون بآرائهم الشخصيَّة، حتى مع وجود النَّص القاطع والواضح، وبخاصة في الأمور المتعلِّقة بنظام الحكم. والثابت، أيضاً، أنَّ المجتهدين هؤلاء تجاهلوا وجود الرسول شخصيّاً، وقالوا له، مواجهة: «لسنا بحاجة إلى توجيهاتك ولا لوصيَّتك، لأن القرآن يغنينا عنك، فأنت تهجر يا محمد!»[1].

فما هي قيمة النَّص عند أُولئك الذين يواجهون رسول الله ﷺ بمثل هذه الفظاظة، وبمثل تلك الكلمات النَّابية؟

ولكن لنفترض أنهم صادقون عندما زعموا أنهم قد لجأوا إلى الرأي، أو الاجتهاد، فقط، عند خلوّ القرآن الكريم والسنَّة المطهرة من النَّص! ولكن كيف توصَّلوا إلى ذلك؟ وكيف عرفوا أن القرآن والسنَّة قد جاءا خلواً من النصوص التي يبحثون عنها؟! فهل من أولئك المجتهدين من له القدرة على الادعاء بأنه قد أحاط بالقرآن الكريم كله، وفهم ظاهره وباطنه، والمقاصد الشرعية من جميع النصوص الواردة فيه!؟ وهل لأحدكم القدرة على الادّعاء بأنه من الراسخين في العلم!؟ وهل يمكن لأحدهم أن يدّعي بأنه قد سمع كل ما صدر عن الرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير؟!

أعتقد، وكل عاقل يعتقد، أنَّه لا يوجد تحت السماء مجتهد واحد من أولئك المجتهدين الأول يحترم نفسه، له القدرة على أن يدَّعي ذلك! فإذا سلَّموا بأنَّهم ليسوا من الرَّاسخين في العلم الذين يعلمون تأويل كل الكتاب، ولا هم سمعوا كل ما صدر عن رسول الله ﷺ، من قول أو فعل أو تقرير، فكيف بربِّك قد جزموا بخلوّ القرآن والسنَّة من النصوص التي يريدون؟! وهذا يعني أنّ ادعاءهم بخلوّ القرآن والسنَّة من النصوص التي يريدون ادّعاءٌ غير صحيح، ومبنيٌّ على الظن

---

(١) جرت هذه المواجهة بين الرسول، وهو على فراش الموت، وبين قادة بطون قريش، وقد روى تفاصيلها البخاري ومسلم وأصحاب السُّنن، وهي من الحقائق التي لا يمكن إنكارها. وقد سماها ابن عباس «يوم الرزيَّة». وقد فصلناها في كتابينا: «**المواجهة مع رسول الله وآله، ونظرية عدالة الصحابة**».

تماماً ووسيلة لإيجاد الأعذار للقفز من فوق الحكم الشرعي الذي أنزله الله وبيّنه رسوله ﷺ وأعلنه!

معرفة وجود النَّص.. عمليَّة اختصاص

ثم إنَّ عملية معرفة أسرار القرآن الكريم وبيانه، وبيان ما اشتمل عليه من أحكام، بياناً قائماً على الجزم واليقين، عمليّة فنّية دينيَّة، واختصاص من جميع الوجوه، فلا يقوى على القيام بها إلا نبيّ مرسل، أو إمام مؤهَّل تأهيلاً إلهياً ليخلف النبي في عملية البيان واستخراج الأحكام الشرعيَّة. فخلال حياة النبي المباركة كانت عمليَّة بيان القرآن واستخراج الأحكام منوطة بالنبي المرسل شخصياً، فلا يوجد أحد في الدنيا آنذاك له القدرة على أن يسدَّ مسد النبي، فالنبي المرسل المدعوم بالوحي الإلهي هو وحده القادر على بيان القرآن واستخراج الأحكام منه بصورة يقينيَّة، قال تعالى: ﴿**وما أرْسَلنا من قَبْلِك إلاَّ رجالاً نُوحي إليهم فاسألوا أهل الذِّكر إن كُنتم لا تعلمون، بالبيِّنات والزُّبُر وأَنْزَلْنا إليك الذِّكر لتُبيِّنَ للنَّاس ما نُزِّل إليهم ولعلَّهم يتفكرون**﴾ [النّحل/ ٤٣ و٤٤].

وقال تعالى مخاطباً رسوله محمداً ﷺ: ﴿**وما أنْزَلْنَا عليك الكتابَ إلا لتُبيِّن لهم الذي ٱختلفُوا فيه وهُدىً ورحمةً لقوم يؤمنون**﴾ [النحل/ ٦٤] وهذا يفيد أنَّ بيان القرآن والأحكام الشرعيَّة لما يشجر بين الناس مهمَّة على جانب كبير من الخطورة، بحيث إنَّها أنيطت بالنبي شخصياً، وحصرت به بعد أن تم تأهيله إلهياً لهذه المهمة، فصارت عملية البيان من لوازم مهمّته ونبوّته، ومن براهين تميُّزه ورسالته، ومن مسوّغات تبعية المسلمين له، فما من سؤال إلا وله القدرة على الإجابة عنه، لأنَّه بالضرورة هو الأعلم والأفهم، وهو وحده الذي يقول الحقيقة على وجه الجزم واليقين، لأنَّ الله، سبحانه وتعالى، هو الذي اختار رسول الله، وأهّله وأناط به شخصياً هذه المهمة الخطيرة!

فهل يدلّني المجتهدون الأُوَل الذين عملوا بآرائهم، مع وجود النص، أو الذين ادَّعوا عدم وجود النص، من الذي خوَّلهم صلاحيَّة القيام بوظيفة الرسول ﷺ؟

الترتيب الإلهي المحكم

لأنَّ الرَّسول بشر وسيموت حتماً، ولأنَّ الإسلام آخر الأديان ورسالة إلى العالم كلِّه، ولأنَّ رسول الله خاتم النبيين، ولأنَّ القرآن الكريم بحاجة إلى من يبيِّنه للناس في كل زمان بياناً قائماً على الجزم واليقين، ويستخرج الأحكام الشرعية، وليسد الطريق على أصحاب الآراء والأهواء والمصالح وأهل التخشُّع الكاذب، فقد خصَّص الله تعالى جهةً محدَّدة لتتولَّى مهمَّة البيان والمرجعيَّة واستخراج الأحكام الشرعيَّة، ولتكون المحور ونقطة الارتكاز لأهل الحق وطلاَّبه بعد موت النبي وتكون مهمَّة هذه الجهة أن تبيِّن القرآن الكريم للنَّاس، والأحكام الشرعية بياناً قائماً على الجزم واليقين، واستمدَّت هذه الجهة قدرتها على القيام بوظيفتي المرجعيَّة والبيان، من التأهيل الإلهي لها والرعاية النبويَّة الخاصَّة بها. هذه الجهة تتمثَّل في أهل بيت النبوّة، وبالتحديد بعمداء أهل بيت النبوَّة، أو الأئمة الأعلام، فأول أئمة أهل بيت النبوَّة هو الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، احتضنه النبي طفلاً، وربَّاه وزقَّه بكافة العلوم الإلهية وأهَّله لأن يكون المرجع والمبيِّن للأمَّة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله، فهو الأعلم والأفهم بشهادة جميع أعدائه، وهو المؤهَّل الوحيد، ومن له القدرة على الإجابة عن كل سؤال في العالم جواباً قائماً على الجزم واليقين.

وبرهاناً على شرعيَّة هذه المرجعيَّة واختصاصها بمهمَّة البيان الإلهي، أمر الله الرسول بأن يعلن، بجميع وسائل الإعلان، أنَّ القرآن ثقل وأهل بيت النبوَّة ثقل آخر، وأنَّ الهدى لا يدرك إلا بالتمسُّك بالثَّقلين، وأنَّ الضَّلالة لا يمكن تجنُّبها إلا بالتمسك بهذين الثقلين»[1]. وفي غدير خم، نصّب رسول الله الإمام علياً ولياً لكل مؤمن ومؤمنة، وأعلن بكل وضوح: «من كنت مولاه فهذا عليٌّ مولاه، ومن كنت وليه فهذا علي وليه»، وعلى هذا الأساس بايعه الذين رافقوا رسول الله في حجَّة الوداع»[2].

---

(١) راجع، على سبيل المثال: صحيح الترمذي، ج٥، ص ٣٢٨، وج٤، ص ٣٨٧. وخصائص النسائي، ص ٢١. وصحيح مسلم، ج٢، ص ٣٦٢، وج١٥، ص ١٧٩ و١٨٠، بشرح النووي.

(٢) راجع: كتابنا «نظرية عدالة الصحابة والمرجعية السياسية في الإسلام»، وكتابنا «المواجهة مع رسول الله وآله القصة الكاملة» لتجد توثيق ما ذكرناه.

كما أمر الله رسوله بأن يعلن، بجميع وسائل الإعلام، أنَّ الصَّلاة على آل محمد جزء لا يتجزَّأ من الصَّلاة على محمد، وأن هذه الصيغة بشقّيها ركن من أركان الصلاة المفروضة على العباد(١).

وأنَّ أهل بيت النبوة في الأمَّة كسفينة نوح في قومه من ركبها نجا، ومن تخلَّف عنها غرق كائناً من كان(٢).

وأنَّهم أهل المودَّة في القربى الذين عناهم الله، وأنهم أمان لهذه الأمة من الاختلاف، وأنهم هم المطهَّرون الذين أذهب الله عنهم الرجس، وأنهم آل محمَّد... إلخ.

ثم أعلن الإمام علي، وبجميع وسائل الاعلام، أنه لا توجد آية في القرآن الكريم إلاَّ وهو يعلم متى نزلت بسهل أم بجبل، بليل أم بنهار... وهذا قمة التحدي وبرهان البيان.. ولم يعد اليوم خافياً على أحد أن الإمام علياً عليه السلام كان هو الأعلم والأفهم والأقدر على البيان، لقد اعترف الخلفاء الثلاثة الأول بذلك، مع أن الإمام كان ينافسهم، ويعلن أنه أولى منهم، ولو كان أصحاب الرأي يريدون الحكم الشرعي لكان بإمكانهم أن يسألوا إمام أهل بيت النبوَّة، وهو الرجل المخصَّص ليبيِّن للمسلمين ما اختلفوا فيه من بعد النبي صلى الله عليه وآله، ولكنهم لا يريدون النصوص الشرعية لأنها غير مناسبة برأيهم! فكيف يرجعون لعلي بن أبي طالب ويقبلون به مرجعاً وهو الذي قتل أئمة الكفر وأركان جبهة الشرك، والمجتهدون الأول يرتبطون بصلة القربى والدَّم والأرحام مع أئمة الكفر وأركان الضَّلالة، وهم ليسوا على استعداد لأن يتلقّوا الحكم الشرعي من قاتل الآباء والأجداد والعمومة والأخوال! هم على استعداد ليعترفوا بالنبي صلى الله عليه وآله وبرسالته طمعاً بملك النبوَّة،

---

(١) راجع، على سبيل المثال: صحيح البخاري، كتاب التفسير، ج٦، ص ٢٧ و١٢٠. وكتاب بدء الخلق، ج٤، ص ١١٨، وج٧، ص ١٥٦. وصحيح مسلم، ج٢، ص ١٦، وج١، ص ١٧٣. وصحيح الترمذي، ج١، ص ٣٠٤ و٤٨١ وج٥، ص ٣٨. وسنن النسائي، ج٢، ص ٤٥ ـ ٤٩. وكتابنا: الهاشميون في الشريعة والتاريخ، ص ١٦٥ و١٦٦.

(٢) تلخيص المستدرك للذيل بذيل المستدرك للحاكم وينابيع المودة للقندوزي الحنفي، ص ٣٠ و٣٧ والصواعق المحرقة لابن حجر، ص ١٨٤ و٢٣٤ والهاشميون في الشريعة والتاريخ.

ولكن ما هي مصلحتهم للاعتراف بالإمام علي عليه السلام، أو بأي واحد من الأئمة الكرام الذين اصطفاهم الله وأهَّلهم للقيادة والبيان.

لذلك رفض المجتهدون (أصحاب الآراء الشخصيَّة) مرجعيَّة أهل بيت النبوَّة، كما رفضوا ولاية الإمام علي عليه السلام وقدرته على بيان القرآن والأحكام الشرعية بياناً يقينياً بالرغم من وجود النصوص القاطعة. كذلك رفض الخلفاء التاريخيون، في كل زمان، مرجعية إمام أهل بيت النبوة المخصَّص لغايات بيان القرآن والأحكام الشرعية!! لأنه ليس من المناسب حسب آرائهم واجتهاداتهم أن يكون النبي من بني هاشم، وأن يكون الخليفة من بني هاشم أيضاً، والأفضل، حسب رأيهم، أن يكون النبي من بني هاشم وأن تكون الخلافة في بطون قريش، فالخلل ليس من القرآن الكريم، ولا من السنَّة المطهرة ـ حاشاهما ـ إنَّما يكمن الخلل في أهواء أولئك الذين عملوا بالرأي مع وجود الحكم الشرعي، واجتهدوا بالبيان، مع وجود المخوّل إلهياً بالبيان، لذلك ضلُّوا وأضلُّوا.

رُوي أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «لم يزل أمر بني إسرائيل معتدلاً حتى نشأ فيهم المولَّدون وأبناء السبايا، التي كانت بنو إسرائيل تسبيها، من الأمم، فقالوا بالرَّأي فضلُّوا وأضلُّوا».

طَوْرا الاجتهاد

رأينا أنَّ المعنى الجديد للاجتهاد هو العمل بالرَّأي استناداً إلى الادّعاء بخلوّ القرآن الكريم والسُّنَّة النَّبويَّة المطهَّرة من النَّص. في هذه الحالة المدّعاة، يعمل المجتهد «عمليّاً» برأيه، فيضع نصّاً يحكم هذه الواقعة أو تلك. ومع الأيَّام، يتحوَّل هذا النَّص الذي وضعه المجتهد إلى نصٍّ إسلامي يقرأ مع المنظومة الحقوقيَّة الإسلاميَّة. والاجتهاد بهذا المفهوم، لم يولد دفعة واحدةً، لأنَّ المسلمين لا يتحمَّلون مثل هذه الولادة، لذلك مرَّ بطورين:

الطَّور الأوَّل

كان المسلمون يسمّون الذي يترك النَّص الشَّرعي ويعمل برأيه الخاص متأوِّلاً! ومن نماذج ذلك نذكر على سبيل المثال:

قتل خالد بن الوليد مالك بن نويرة، عامل رسول الله والصحابي الجليل، وتزوَّج زوجته في يوم مقتله. اعتذر خالد عن فعلته تلك بالقول لأبي بكر: «يا خليفة رسول الله، إني تأوَّلت وأصبت وأخطأت». وقال عمر بن الخطاب لأبي بكر في هذا الموضوع: «إن خالداً قد زنى فارجمه، فأجابه أبو بكر قائلاً: «ما كنت أرجمه فإنّه تأوّل فأخطأ»[1].

قال الزّهري: «قلت لعروة بن الزبير: ما بال عائشة تتمّ في السفر (أي لا تقصِّر الصَّلاة أثناء سفرها)؟ قال عروة: إنها تأوَّلت كما تأول عثمان»[2]. فأنت تلاحظ أنهم قد سمّوا العمل بالرأي تأويلاً!

وفي مرحلةٍ من المراحل كانوا يعبِّرون عن العمل بالرأي بكلمتي التَّأويل والاجتهاد معاً! قال ابن حزم عن أبي الغادية الذي قتل عمَّار بن ياسر: «إنه متأوِّل مجتهد، مخطئ باغٍ، مأجور أجراً واحداً»![3].

وقال ابن حجر في الشَّخص نفسه وفي الصَّحابة الذي اشتركوا في الحروب ضدَّ بعضهم بعضاً: «والظَّن بالصحابة في كل تلك الحروب أنهم كانوا متأوِّلين، وللمجتهد المخطئ أجر»[4].

وقال ابن حزم في «المحلَّى» وابن التركماني في «الجوهر النقي»: «ولا خلاف بين أحدٍ من الأئمة في أنَّ عبد الرحمن بن ملجم لم يقتل عليّاً إلاَّ متأوِّلاً مجتهداً مقدِّراً أنه على الحق، وفي ذلك يقول عمران بن حطان:

يا ضربةً من تقي ما أراد بها ... إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانا
إنِّي لأذكره يوماً فأحسبه ... أوفى البريَّة عند الله ميزانا»[5]

---

(١) راجع: تاريخ ابن كثير، ج٦، ص ٣٢٣. وراجع اعتذار القوشجي عن هذه الأمور في شرح التجريد.

(٢) راجع: صحيح مسلم، باب صلاة المسافرين وقصرها، ح٣. وصحيح البخاري، باب تقصير الصَّلاة وقد حذف كلمة «في السفر» حفظاً لكرامة أم المؤمنين.

(٣) ابن حزم الفصل، ج٤، ص ١٦١.

(٤) ابن حجر، الإصابة، ج٤، ص ١٥١.

(٥) المحلَّى لابن حزم، ج١٠، ص ٤٨٤. والجوهر النقي لابن التركماني الحنفي بذيل سنن البيهقي، ج٨، ص ٥٨ و٥٩.

قال ابن كثير في حق يزيد بن معاوية الذي قتل الإمام الحسين عليه السلام، سيد شباب أهل الجنة، وابن بنت النبي صلى الله عليه وآله: «تأوّل واجتهد فأخطأ...»[١] فله «أي ليزيد قتال الذين خرجوا عن طاعته حتَّى يرجعوا إلى الطَّاعة ولزوم الجماعة».

وأنت تُلاحظ أنّهم قد وصفوا عبد الرحمن بن ملجم الذي قتل ولي الله وابن عم النبي، ووالد سبطيه، وزوج البتول وفارس الإسلام في مقام «المتأوِّل المجتهد» ووصفوه بالتَّقوى وأنه أوفى من في الكون! ولم يكتفوا بذلك، إنّما أعطوه الأجر والثواب على جريمته البشعة! رسول الله يعدُّ عبد الرحمن بن ملجم وعاقر ناقة صالح الأشقى في الكون! وأصحاب الرأي المتأوِّلون المجتهدون يعدونه أتقى وأوفى من في البريّة!

والذي قتل الإمام الحسين عليه السلام، وأسقط بدر المسلمين من سمائهم، متأوِّل مجتهد. وأعتقد أنَّ الإمام الحسين عليه السلام الذي خرج على طاعة يزيد، حسب رأيهم أيضاً، متأوِّل مجتهد! فهل رأيتم بربكم استهتاراً بالعقل البشري كهذا الاستهتار!؟

الطَّور الثَّاني

وبعد أن اشتدَّ عود العمل بالرأي، ودانت بلاد الإسلام لأصحابه، وتمَّ القضاء على المعارضة الشرعية، سمّوا الرَّأي بالاجتهاد، قال القوشجي: «إن إحراق أبي بكر الفجاءة بالنَّار من غلطة باجتهاده، فكم مثله في المجتهدين!» وسوّغ القوشجي عدم جلد الخليفة لخالد بن الوليد بأنَّه من مسائل الاجتهاد والمجتهدين، وسوّغ إنكار عمر بن الخطاب على أبي بكر بقوله: «بل أنكر عليه كما ينكر بعض المجتهدين على بعض»[٢].

وقال ابن أبي الحديد في تسويغ إعطاء عمر من بيت المال ما لا يجوز حتى أنه كان يعطي عائشة وحفصة عشرة آلاف درهم، في الوقت الذي منع فيه عن أهل

---

(١) بهامش الصواعق المحرقة، ص ٢٠٩. وتاريخ ابن كثير، ج٨، ص ٢٢٣.

(٢) الذريعة، جـ٣، ص ٣٥١. والمعالم، ج٢، ص ٦٧.

البيت خمسهم.. بقوله: «إنَّ للمتولّي للأمر الاجتهاد في الكثرة والقلة، وأما منع الخمس فمن قبيل الاجتهاد... ومن قدح في ذلك فإنما يقدح في الاجتهاد الذي هو طريق الصحابة»[١].

وقال ابن تيمية حول خروج أم المؤمنين عائشة من بيتها، وقد أمرت أن تقرَّ فيه: «اعتقدت أن الخروج في ذلك السفر مصلحة للمسلمين، فتأوَّلت في هذا، والمجتهد المخطئ مغفور له خطأه»[٢].

وقال القرطبي، في الاعتذار عن الفعل نفسه: «مجتهدة مصيبة مُثَابة في ما تأوَّلت، مأجورة في ما فعلت، إذ إن كل مجتهد في الأحكام مصيبٌ»![٣].

قال ابن حزم: «إنَّ معاوية ومن معه مخطئون، مجتهدون، مأجورون أجراً واحداً»[٤] وقال: «معاوية، رحمه الله، مخطئ، مأجور مرَّة واحدة لأنَّه مجتهد»[٥]. واعتذر ابن تيمية لمعاوية فقال: «إنه كعلي بن أبي طالب في ذلك»[٦]، أي كلاهما مجتهد!

والخلاصة أنَّ الاجتهاد، أي العمل بالرأي، لم يولد دفعةً واحدةً ولم يأخذ معناه مرة واحدة، إنَّما قد ولد على دفعتين. ففي الطَّور الأول من ولادته كانوا يسمُّونه تأويلاً، ثم سمّوه التأوُّل، ثمَّ وفي المرحلة الثانية أطلقوا عليه لفظ الاجتهاد، واستقر هذا المعنى نهائياً إلى يومنا هذا.

النَّصّ والاجتهاد

«أصحاب الرَّأي» يقولون، ولو من النَّاحية النَّظرية، إنَّ الاجتهاد لا يصحّ إلاَّ في حالة خلوّ القرآن الكريم والسنّة النبويّة المطهَّرة من النص، عندئذٍ يشمّر «أصحاب

(١) شرح النهج، ج٢، ص ١٥٣، وج٣، ص ١٨٠.
(٢) منهاج السنة لابن تيمية، ج٣، ص ١٩٠.
(٣) تفسير القرطبي، ج١٤، ص ١٨٢.
(٤) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم، ج٤، ص ١٦١.
(٥) الفصل، ج٤، ص ٨٩.
(٦) منهاج السنة، ج٣، ص ٢٦١ و٢٧٥ و٢٦٦ و٢٨٤ و٢٨٨ ـ ٢٩٨.

الـرأي»، أو المجتهـدون، عـن سـواعـدهم، فيضعون، بوصفهم سلطةً تشريعيّة مستترة، القواعد العامّة المجرَّدة اللاَّزمة للفصل في هذا الأمر أو ذاك، ومعيارهم في ذلك الذوق السليم بروح الشريعة على حد تعبير الدكتور معروف الدواليبي.

وفي ما بعد، صار معيارهم القواعد والأصول التي وضعوها بأنفسهم لتحكم أعمالهم الاجتهاديّة المستقبليّة. وسوف نرى أنَّ المجتهدين كانوا يعملون بآرائهم الخاصَّة حتى مع وجود النص الواضح، إمَّا لأنهم يجهلون حتى الواضحات في الشَّريعة، أو لأنهم يتجاهلون وجود النص ويعتقدون أن العمل بآرائهم أنسب وأصوب وأقلّ حرجاً من العمل بالنَّص الشرعي!

مناخ ولادة هذا النَّوع من «الاجتهاد»

١ ـ مخطَّط لإلغاء التَّرتيبات الإلهيّة

استسلـم أعـداء الله الـذيـن قـادوا الحـرب ضـد النبـي ﷺ والإسـلام، واستسلمت جيوشهم والجموع التي كانت تؤيّدهم وتتعاطف معهم، واضطرُّوا جميعاً إلى أن يتلفَّظوا بالشَّهادتين، فحملوا الهويّة الإسلاميّة، وصاروا مسلمين، وأخفوا في صدورهم تركة صراع طويل مع الرسول وآله والفئة المؤمنة الصادقة، ولـم يحاسبهـم الـرسـول ﷺ على ما في صدورهم، ولا ينبغي له، وإنَّما ترك البواطن لأمر الله، وعاملهم على ظواهرهم. وعندما رأى أعداء الله الذين حاربوا رسـول الله ﷺ أنَّ النبـي ﷺ قـد نجـح في إقامة دولة الإسلام صمَّموا على الاستيلاء على هذه الدولة، ولكن بثوب الإسلام وعمامته! ويبدو أنهم قد استبطأوا أجل الرسول ﷺ، فقرَّروا قتله فـي أثنـاء عودته من غزوة تبوك، ولكن الله نجّى نبيَّه. ويبدو أنهم قد تدارسوا الأمر، بعد فشل محاولة اغتيال النبي ﷺ، وقرروا أن ينفذوا خطَّتهم بشكل طبيعي، ومن دون حاجة لقتل النبي ﷺ، لأن ذلك سيكشف مخطَّطهم وفي الوقت نفسه سيوحِّد الفئة المؤمنة الصادقة وراء قيادة آل محمد ﷺ، عند ذلك لا يمكن التَّنبُّوَ على من تدور الدَّوائر. لقد أدرك أصحاب النوايا المبيّتة أنَّ النبي ﷺ يرتّب بإحكام عصر ما بعد النبوّة، وأنَّه يهيِّئ الأمور ليكون ابن عمه وصهره علي بن أبي طالب عليه السلام هو الإمام والخليفة من بعده،

وأبعد من ذلك فإن محمداً قد سمّى أحد عشر رجلاً من ذريّته، ومن صلب علي عليه السلام، قال محمد صلى الله عليه وآله: إنَّ الله قد اختارهم قادة للأمّة خلال عصر التكليف، فالنبي صلى الله عليه وآله، حسب تفكير المتآمرين، يخطِّط لتكون القيادة والمرجعية من بعده محصورة بأهل بيته عليهم السلام، والأعظم برأيهم أنه ينسب هذه التّرتيبات لله!

المتآمرون يتظاهرون بالإسلام، ولكنَّهم في الحقيقة منافقون وكفرة من جميع الوجوه، فلا يؤمنون بقرآن ولا بنبيٍّ ولا بوحي، لكنهم يتظاهرون بالإيمان، لأنهم اقتنعوا بأنَّ لا طاقة لهم على حرب محمَّد صلى الله عليه وآله بعد أن هزمهم في جميع المواقع، فتظاهرهم بالإسلام والإيمان والعمل تحت هذا الغطاء يمكّنهم من تحقيق الأهداف التي عجزوا عن تحقيقها بالحرب، لذلك فإنَّ من مصلحتهم أن يدّعوا الإسلام وأن يعملوا، في الوقت نفسه، على هدمه وتجريده من مضامينه، وحلِّ عراه عروةً عروةً، بحيث لا يبقى من الإسلام إلا القشور الخارجيّة التي لا تقدِّم ولا تؤخِّر. لقد أدرك المتآمرون أنَّ محمداً صلى الله عليه وآله استطاع أن يؤسِّس دولةً، فإذا جهروا بكفرهم بعد وفاته، أو بعد القضاء عليه، فسيفوتهم ذلك الذي يطمعون بالاستيلاء عليه. لذلك صار من مصلحتهم أن يتظاهروا بالإسلام وأن يُبْقوا من الإسلام القشرة الخارجيّة فقط اللازمة للمحافظة على ملك النبوّة والاستيلاء عليه باسم الإسلام، والتمتع بمزايا الملك أيضاً باسم الإسلام!

لذلك، كان هدف المتآمرين المرحلي البحث عن أشخاصٍ وثيقي الصّلة بالنبي صلى الله عليه وآله ومن الطَّامعين بملك النبوة والرئاسة والكارهين لآل محمد عليهم السلام والمتعاطفين مع بطون قريش، ليكونوا الرمز لشرعيّة التآمر، فإذا عثروا على هذه الرموز، فما عليهم سوى الالتفاف حولها إلى حين، ومن خلالها يستطيعون الوصول إلى جميع الإمارات والقيادات والولايات والأعمال، بحيث يصبح الرمز مع الأيام لا حول له ولا قوة، وليس له من الرئاسة والخلافة إلا الاسم، أما المقاليد الفعليّة فبيد المتآمرين حتى إذا ما قوي هؤلاء، وآنسوا من أنفسهم القدرة، أطاحوا بالرموز الوثيقة الصلة بالنبي صلى الله عليه وآله، واستولوا جهاراً نهاراً على ملك النبوّة، واستعانوا بالسلطة ومواردها التي يملكون لينكّلوا بآل محمد صلى الله عليه وآله، رمز النبوّة وبالفئة المؤمنة التي نكَّلت بالمتآمرين خلال حرب الكفر مع الإيمان.

ولأنَّ الفئة المؤمنة الصادقة قليلة، ولأنَّ المتآمرين والمنافقين والفاسقين والمرتزقة من الأعراب والذين في قلوبهم مرض، هم الأكثريَّة الساحقة، فسينجح المتآمرون بالاستيلاء على ملك النبوَّة تدريجياً. وعندما يستولي المتآمرون على السُلطة يستعملون نفوذهم ـ والناس مع من غلب ـ لتحجيم أهل بيت النبوَّة عليهم السلام وتهميش الفئة المؤمنة، وتجاهل جميع النصوص الشرعيَّة التي تكرِّس تميُّزهم، وطمس تاريخ الإسلام الحقيقي وخلط الأوراق، حتى لا يعلم النَّاس من هو الصادق من الكاذب، ومن هم رجال الإسلام ومن هم أعداؤه، إذ يختلط الحابل بالنابل والحق بالباطل وتزول الفوارق بين المؤمنين الصَّادقين وبين المنافقين والفاسقين والمرتزقة من الأعراب والذين في قلوبهم مرض!! فعندما يتحقَّق ذلك، وينجح المتآمرون في الاستيلاء على ملك النبوَّة بالقوة والكثرة، ويعترض أي واحد من أهل بيت النبوَّة، أو من الفئة المؤمنة الصادقة على هذه الترتيبات الجديدة، عندئذٍ يرفع المتآمرون شعارات الإسلام، فيصوِّرون المعترض على حكمهم بصورة الطامع بالسلطة، الطالب للإمارة، أو بصورة الشاق لعصا الطاعة، والمفرِّق لجماعة المسلمين، والموقظ للفتنة وهي نائمة! وهكذا يخلطون الأوراق ويقلبون الحقائق، ويجعلون المبطل محقَّاً والمحق مبطلاً. هذه هي تفاصيل خطة المتآمرين، المستقرأة من القرآن الكريم والسنَّة المطهَّرة، وشهادة أهل بيت النبوة عليهم السلام والمؤمنين الصادقين ومن وقائع التاريخ الموثوقة.

٢ ـ النَّبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم يكتشف المخطَّط

في أثناء عودة رسول الله من حجَّة الوداع، وفي مكان يُدعى غدير خم، وبعد أن نصب رسول الله الولي والمبيِّن لأحكام الدين من بعده، أعلن أنه بعد عودته إلى المدينة بمدَّة وجيزة سيمرض، وسيموت في مرضه، وحذَّر الأمة من فتن وعواصف تنتظر موته بفارغ الصبر، لتنقضَّ كالصاعقة فتلغي عملياً جميع الترتيبات الإلهيَّة لعصر ما بعد النبوَّة، وتضع بالرأي والاجتهاد ترتيبات بديلة تؤدي لتفريغ الإسلام من مضامينه المقدَّسة، مع الإبقاء على القشرة الخارجيَّة من الإسلام أو اسم الإسلام ليكون غطاء لملك بطون قريش، وضرورات توسع هذا الملك. لذلك، رحمةً من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالأمة، ورغبةً منه في تبصيرها معالم

الدرب بعد موته، وإقامة للحجَّة، وسحباً للبساط من تحت أقدام المتآمرين الذين يتأهَّبون لتفريغ الإسلام من مضامينه، بيَّن الرسول ﷺ للأمة كل ما كان من الأمم السَّابقة وما كان أثناء مرحلتي الدعوة ودولة النبوة التي أقامها، وما سيكون من بعده وأنَّ ما سيكون من بعده ليس قدراً مقدوراً لا يمكن الفرار منه بل على العكس يمكن للأمَّة أن تتجنَّبه، وأن تنجو من شروره، إذا التزمت بتوجيهات رسولها، لأنَّ الرسول ﷺ يعمل وفق التوجيهات الإلهيَّة، ولا ينطق عن الهوى بل يتبع ما يوحى إليه، ويتكلم بالعلم اليقيني الإلهي. ومما قاله الرسول ﷺ في هذا الصَّدد:

أ ـ «لم يزل أمر بني إسرائيل معتدلاً حتى نشأ فيهم المولَّدون وأبناء السبايا التي كانت بنو إسرائيل تسبيها من الأمم، فقالوا بالرَّأي فضلُّوا وأضلُّوا»[1].

ب ـ قال حذيفة: «قلت: يا رسول الله، إنَّا كنَّا في جاهليَّة وشر، فجاء الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: نعم، قال حذيفة: ما هو؟ قال النبي: فتن كقطع الليل يتبع بعضها بعضاً تأتيكم مشتبهة»[2].

ج ـ قال أبو زيد: «صلّى بنا رسول الله الفجر، وصعد المنبر، فخطبنا حتى حضرت الظهر، فنزل فصلّى. ثم صعد المنبر فخطبنا حتى حضرت العصر، ثم نزل فصلى، ثم صعد المنبر فخطبنا حتى غربت الشمس، فأخبرنا بما كان، وبما هو كائن، فأعلمنا أحفظنا»[3].

قال أسامة: «أشرف النبي على أطم من آطام المدينة ثم قال: «هل ترون ما أرى إني لأرى مواقع الفتن خلال بيوتكم كمواقع القطر»[4].

٣ ـ تحذير رسول الله ﷺ من نقض عُرى الإسلام

لقد حذَّر الرَّسول ﷺ المؤمنين، بجميع وسائل التحذير، من أنَّهم، إن

---

(١) رواه الطبراني في الكبير. راجع: كنز العمال، ج١١، ص ١٨٤.

(٢) راجع: صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، علامات النبوة، ورواه أحمد. راجع: الفتح الرباني، ج٢٣، ص ٣٨.

(٣) راجع: صحيح مسلم، كتاب الفتن، ج٦، ص ١٨. والفتح الرَّباني، ج١، ص ٢٧٢.

(٤) رواه البخاري في كتاب الحج من صحيحه، ج١، ص ٣٢٢. ورواه مسلم في صحيحه، ج٧، ص ١٨.

لم يتّبعوا ما أمرهم به، فإن عُرى الإسلام جميعها ستنقض من دون أن يشعروا عروةً بعد عروة. فطالما أعلن الرسول، أمام أصحابه، قائلاً: «لينقض الإسلام عروةً عروةً، فكلما انتقضت عروة تثبت الناس بالتي تليها، فأولهن نقضاً الحكم، وآخرهنَّ الصلاة»[1].

وعملية نقض عرى الإسلام لن تتم من تلقاء نفسها، ولا بفعل مخلوقات من كواكب أخرى، بل سيتولاّها وينفِّذها فريق من المسلمين، أو من المتظاهرين بالإسلام المحسوبين على الأمَّة. لذلك كشف رسول الله ﷺ حقيقة هذا الفريق ليحذِّر الناس من شرورهم قبل وقوعها.

٤ ـ الرسول الأعظم ﷺ يكشف قادة المتآمرين

قال حذيفة: «والله ما أدري أنسي أصحابي أم تناسوا، والله ما ترك رسول الله من قائد فتنة، إلى أن تنقضي الدنيا، بلغ من معه ثلاثمئة وأكثر، إلاَّ وقد سمَّاه لنا باسمه واسم أبيه واسم قبيلته»[2].

ووضع رسول الله النقاط فوق الحروف، قال حذيفة: «قال رسول الله: إنَّ في أصحابي اثني عشر منافقاً، منهم ثمانية لا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سمِّ الخياط»[3].

قال حذيفة: «أشهد أن الاثني عشر حرب لله ولرسوله في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد»[4].

وروى عمَّار بن ياسر مثل ذلك[5].

ومعنى ذلك أنَّ الاثني عشر هم قادة المجموعة المتآمرة التي كذَّبت بآيات الله، واستكبرت، كما يُستفاد ذلك من الآية الكريمة: ﴿**إنَّ الذين كذَّبوا بآياتنا**

---

(١) رواه أحمد وابن حيان والحاكم في المستدرك. راجع: كنز العمال، ج١، ص ٢٣٨.

(٢) رواه أبو داود في عون المعبود، حديث رقم ٤٢٢٢ ـ ٤٢٤٣.

(٣) رواه الإمام أحمد، ومسلم في صحيحه. راجع: كنز العمال، ج١، ص ١٦٤. ومعالم الفتن، ج١، ص ٦٧.

(٤) رواه مسلم في صحيحه، ج١٧، ص ١٢٥.

(٥) رواه أحمد، راجع: الفتح الربَّاني، ج١، ص ٢٠٢.

واستكبروا عنها لا تُفَتَّحُ لهم أبوابُ السماء ولا يدخلون الجنَّة حتى يلج الجملُ في سمِّ الخيَّاط وكذلك نجزي المجرمين﴾ [الأعراف/٤٠].

واقترب الرسول ﷺ من نقطة الخطر فأعلن، أمام أصحابه، محذِّراً وكاشفاً المتآمرين قائلاً: «إنَّ هلاك أمتي على يد غلمة من قريش»[١].

وأوضح الرسول ﷺ ذلك بقوله: «يهلك أُمتي هذا الحي من قريش»[٢].

قال ابن عبَّاس: «قال رسول الله: لتحملنكم قريش على سنَّة فارس والروم، ولتؤمنن عليكم اليهود والنَّصارى والمجوس»[٣].

وقال الرسول لأصحابه محذِّراً أيضاً: «إن هذا الحي من مضر لا تدع لله في الأرض عبداً صالحاً إلا فتنته وأهلكته»[٤].

وعندما ذكر رسول الله ﷺ أولئك الغلمة من قريش، وذلك الحي، طالب المسلمين باعتزالهم قائلاً: «لو أنَّ المسلمين اعتزلوهم»[٥].

ثمَّ وقف النبي ﷺ طويلاً عند بني أميّة، وحذر الأمَّة منهم بالذَّات، فقال: «إنَّ أكثر بطون قريش بغضاً لمحمد ولآل محمد هم بنو أميَّة وبنو مخزوم...»[٦].

وتحدَّث الرسول ﷺ عن الشجرة الملعونة، وعن رؤيا نزو الأمويِّين على منبره نزو القردة، وتيقَّن المسلمون من استياء النبي ﷺ البالغ من تلك الرؤيا[٧].

---

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب علامات النبوة، ج٢، ص ٢٨٠.
(٢) رواه البخاري، أيضاً، كتاب بدء الخلق باب علامات النبوة، ج٢، ص ٢٨٠. ومسلم في صحيحه، كتاب الفتن، ج١٨، ص ٤١.
(٣) رواه الطبراني. راجع: مجمع الزوائد، ج٧، ص ٢٣٦.
(٤) رواه الإمام أحمد. وقال الهيثمي: رواه أحمد والبزار، ورجاله رجال الصحيح. راجع: الفتح الرباني، ج٣، ص ٢٤٠.
(٥) راجع: صحيح البخاري، ج٢، ص ٢٨٠. وصحيح مسلم، ج١٨، ص ٤١. والفتح الرباني، ج٣، ص ٣٩. ومعالم الفتن، ج١، ص ٣٠٣.
(٦) راجع المستدرك على الصحيحين للحاكم. وحلية الأولياء لأبي نعيم، وكنز العمال، ج١١، ص ١٦٩.
(٧) رواه الحاكم في المستدرك، ج٣، ص ١٧٤. وأقرَّه الذهبي. وقال ابن كثير، في البداية والنهاية، ج٦، ص ٢٤٣: رواه الترمذي وابن جرير والحاكم والبيهقي.

وتحدَّث النبي عن أصحاب الخطر من بني أميَّة وركز عليهم واحداً واحداً، وحذَّر الأمَّة منهم، ثم وقف وقفة طويلة جدّاً عند الحكم بن العاص، والد مروان، وجدّ خلفاء بني أميَّة، فقال الرسول لأصحابه: «ويل لأمَّتي من هذا وولد هذا»[١].

وقال لأصحابه مشيراً إلى الحكم يوماً: «ويل لأمَّتي ممَّا في صلب هذا»[٢].

وقال يوماً، إلى الشخص نفسه: «إن هذا سيخالف كتاب الله وسنة رسوله، وسيخرج من صلبه فتن يبلغ دخانها إلى السماء، وبعضكم يومئذٍ شيعته»[٣].

وبعد أن كشف الرسول ﷺ حقيقة هذا الرَّجل الخطر وحقيقة أولاده «لعنه رسول الله علناً ولعن أولاده»[٤].

قال عبد الرحمن بن أبي بكر: «إنَّ رسول الله لعن أباك وأنت في صلبه»[٥] وقال الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب لمروان: «لقد لعنك الله على لسان رسوله، وأنت في صلب أبيك»[٦].

وحتَّى يكون الأمر معلوماً للجميع، والخطر مكشوفاً أمام الجميع، أمر الرسول ﷺ بنفي الحكم بن العاص، فنفاه بالفعل من المدينة وأعلن أمام المسلمين أنَّ الحكم بن العاص عدوّ لله ولرسوله. وبقي الحكم منفياً طوال عهد رسول الله ﷺ المبارك، وبعد وفاة النبي راجع عثمان أبا بكر لإعادة الحكم إلى المدينة، إلاَّ أن أبا بكر رفض ذلك، وبعد وفاة أبي بكر، راجع عثمان عمر بن الخطاب لإعادة الحكم إلاّ أن عمر رفض ذلك أيضاً، لأنه لا يُمكن الدفاع عن إعادة الحكم، ولا يمكن تأويل هذه الإعادة!

(١) راجع: كنز العمال، ج١١، ص ١٦٧. والإصابة لابن حجر، ج٢، ص ٢٩.
(٢) رواه بن عساكر. راجع: كنز العمال، ج١١، ص ١٦٧.
(٣) رواه الدارقطني. راجع: كنز العمال، ج١١، ص ١٦٦ وابن عساكر، ج١١، ص ٣٦٠. والطبراني، ج١١، ص ١٦٧.
(٤) قال الهيثمي: رواه أحمد والبزار والطبراني. راجع: مجمع الزوائد، ج٥، ص٢٤١.
(٥) رواه البزار. راجع: المصدر نفسه، ج٥، ص ٢٤١.
(٦) رواه أبو يعلى. راجع: المصدر نفسه، ج٥، ص ٢٤٠ وابن سعد وابن عساكر. راجع: كنز العمال، ج١١، ص ٣٥٧. وابن كثير، جـ٨، ص ٢٨٠.

ولما آلت الخلافة إلى عثمان أعاده معزَّزاً مكرَّماً، واتَّخذ ابنه مروان أميناً له وحاملاً لأختامه وناطقاً باسمه. ولما مات الحكم بن العاص أقام عثمان على قبره فسطاطاً «كما كان يفعل أهل الجاهليّة»، تعبيراً عن حزنه وعميق مصابه[1] بوفاة عدو الله ورسوله!

لقد استمع المسلمون إلى هذه التحذيرات الخطيرة التي أعلنها الرسول ﷺ وتعجَّبوا كيف يكون ذلك!؟ وهل يعقل أن تنقض عُرى الإسلام جميعها!؟

فأراد الرسول الأعظم ﷺ أن يكمل الصُّورة وأن يقرِّبها إلى عقول الأمَّة، وأن يكشف جميع العناصر التي ستجلب، أو تسهم من جلب، هذا الخطر المحدق، فقال: «... وليردن عليّ قوم أعرفهم ويعرفونني، ثمَّ يحال بيني وبينهم..»[2] أي في يوم القيامة.

وفي رواية أخرى: «... فأقول: يا ربِّي أصحابي! فيقال: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك»[3].

وفي رواية عن ابن عباس أنَّ الرسول قال: «... فيقال إنَّ هؤلاء لم يزالوا مرتدِّين على أعقابهم منذ فارقتهم»[4].

ووضَّح النبي ﷺ الصورة والمصير بقوله: «... قلت ما شأنهم؟ فيقال لي: إنهم ارتدُّوا بعدك على أدبارهم القهقرى، فلا يخلص منهم إلا مثل همل النعم»[5]، ومعنى ذلك أنَّه لن يكون بإمكان المتآمرين تنفيذ مخططهم من دون دعم بعض أولئك اللصيقيين بالنبي الذين يعرفهم ويعرفونه.

ولغايات إكمال الحلقة، وحتَّى لا يضل الناس بعد هدى، وتوضيحاً وتبياناً

---

(١) راجع: الإصابة، ج٢، ص ٢٩. وكتابنا حقيقة الاعتقاد بالإمام المهدي المنتظر.

(٢) راجع: صحيح البخاري، ج٤، ص ١٤١، كتاب الدعوات. وصحيح مسلم، ج١٥، ص ١٥٣، كتاب الفضائل. والفتح الرباني، ج١، ص ١٩٢.

(٣) راجع: صحيح البخاري، كتاب الدعوات، ج١، ص ١٤١. وصحيح مسلم، كتاب الفضائل، ج١٥، ص ١٥٩. ورواه أحمد والبيهقي. راجع كنز العمال، ج١٤، ص ٤١٨.

(٤) راجع: صحيح البخاري، تفسير سورة الأنبياء، ج٣، ص ١٦٠، وصحيح مسلم، ج١٧، ص ١٩٤.

(٥) راجع: صحيح البخاري، ج٤، ص ١٤٢، كتاب الدعوات، باب الصراط.

يقينياً لما سيكون، وكشفاً لحقيقة المتآمرين الذين ينتظرون بفارغ الصبر موت النبي ﷺ، حتى يحرّموا ويؤولوا الواضحات، قال النبي الأعظم محذّراً وملخصاً تحذيراته بقوله: «أكثر ما أتخوّف على أمتي من بعدي، رجل يتأوّل القرآن ويضعه على غير موضعه، ورجل يرى أنه أحقُّ بهذا الأمر من غيره»[1].

لأن الله تعالى قد حسم الموقف وخصَّص فئة معيَّنة لفهم القرآن فهماً يقيناً، وهي أهل بيت النبوة، والمتأوِّل يقضي بما ليس له به علم ويتولّى مهمة مخصصة لغيره، ولأن هذا المتأوِّل محكوم بهواه وعدم أهليته فسيضطر لترك النصوص الشرعية التي لا تتفق حتماً مع هواه واتباع آرائه الشخصيَّة؛ الأمر الذي يعني إهمال مضامين الشرعيَّة الإلهيَّة وإحلال التّأويلات والآراء الشخصيَّة محلها، تحت شعار أنَّ هذا المتأوِّل مشفق وناصح لله ولرسوله ومجتهد، وأنه يرى ما لا يرى أهل بيت النبوة والقلة المؤمنة.

وتوضيحاً للصُّورة بيَّن الرسول الأعظم ﷺ أنَّ القرآن سيقرأه بعد وفاة النبي «ثلاثة: مؤمن ومنافق وفاجر»[2]. ولكن لا يمسه إلا المطهَّرون، أي لا يفهم المقصود الشرعي إلاَّ المطهَّرون، وهم أئمة أهل بيت النبوَّة الذين أذهب الله عنهم الرِّجس وطهرهم تطهيراً، وليقنع الرسول ﷺ أصحابه بأنَّ ما يقوله يقين ومن عند الله، فقد ذكَّرهم بحال بني إسرائيل المعتدل، ولكنهم فارقوا الاعتدال والصَّواب حين تركوا النصوص الشرعيَّة وقالوا بالرأي عندئذٍ «ضلُّوا وأضلُّوا»[3].

أمَّا الشق الآخر من الخطر المحدق فعلاً بالأمَّة فهو «رجل يرى أنه أحقُّ بهذا الأمر من غيره». لقد أعلن الرسول ﷺ حديث الثقلين، وبيّن أنه، وبأمر من ربه، قد ترك من بعده هذين الثَّقلين بوصفهما خليفتيه من بعده، وبيَّن أيضاً أنَّ القرآن لا يمسُّه، أي لا يفهم معناه، إلا المطهَّرون الذين أذهب الله عنهم الرجس، وهم أهل بيت النبوة، أعدال الكتاب «الثقل الأصغر»، بمعنى أن النقاط موضوعة

---

(١) رواه الطبراني. راجع: معالم الفتن، ج١، ص ٩١.

(٢) رواه الحاكم وأقرَّه الذهبي في ذيل المستدرك، ج٤، ص ٥٠٧.

(٣) رواه الطبراني. راجع: كنز العمال، ج١١، ص ١٨١.

على الحروف، وأنَّ كل شيء مرتب ترتيباً محكماً فالإدّعاء اللاحق لعمر أو زيد من الناس، بأنه أحقُّ بهذا الأمر، «أي قيادة الأمة وبيان القرآن» من أهل البيت، وأنَّ مصلحة المسلمين تقتضي تقديم المفضول على الأفضل، فتلك ادعاءات فارغة، وهي أخطر ما يهدّد الأمّة، لأنَّ هذا الادّعاء ينقض أعظم عروة من عرى الإسلام، وهي نظام الحكم، ويلغي جميع الترتيبات الإلهية المتعلّقة بنظام الحكم وجميع النُّصوص الشرعيَّة التي تعالج هذا النظام، ولا سند لنقض أعظم عرى الإسلام إلاّ الآراء الشخصيّة والتأويلات الخاطئة والاجتهادات المبتذلة، وفي هذه الحالة يضل أصحاب هذه الآراء ويضلّون الأمَّة معهم.

٤ ـ الرسول ﷺ يعلن نتائج مخالفة توجيهاته

لقد حذَّر الرسول ﷺ المسلمين من أنهم، إن لم يحذروا المتآمرين، وإن لم يحملوا تحذيراته وتوجيهاته على محمل الجد، فإنَّ النتيجة المحتومة لذلك ستكون متمثّلة في ما يأتي: «إنَّه سيلي أمركم بعدي رجال يطفئون السنَّة، ويحدثون البدعة ويؤخِّرون الصلاة عن مواقيتها». وعندما سأله ابن مسعود قائلاً: «كيف بي إذا أدركتهم؟» أجابه النبي قائلاً: «يا ابن أم عبد، لا طاعة لمن عصى **الله، لا طاعة لمن عصى الله، لا طاعة لمن عصى الله»**[1].

(١) رواه أحمد بن حنبل، راجع: الفتح الرباني، ج٢٩، ص٢٣، وقال: حديثٌ صحيحٌ.

الفصل الثاني:

الجماعات التي أيَّدت قادة التآمر

ستّ جماعات

إنَّ نقض عرى الإسلام جميعها لم يتم بصورة آليَّة، أو عفويَّة، إنَّما كان وراء ذلك مخطَّط محكم وعقول شيطانيَّة كبيرة كانت تعرف ما تريد، وتسعى بلا كلل ولا ملل لتحقيق أهدافها. وكانت تقف وراء هذا المخطَّط وتلك العقول المدبِّرة جموع وجماعات متعدِّدة، إلهها هواها ولا همَّ لها إلا هدم دين الإسلام... وقد تحدثنا عنها في ما سبق، ونتحدَّث الآن، وبمنتهى الإيجاز، عن الجماعات التي وقفت خلف تلك القيادات التي تولَّت أكبر عمليَّة نقض لعرى الإسلام، وهي ست جماعات:

١ ـ بطون قريش بقيادة البطن الأموي

منذ اليوم الأوَّل الذي أعلن فيه رسول الله ﷺ أنباء النبوَّة والرِّسالة والكتاب، وطوال مدة الخمس عشرة سنة التي سبقت الهجرة النبويَّة، وبطون قريش الثلاثة وعشرون بقيادة البطن الأموي، تقف وقفة رجل واحد ضدَّ رسول الله ﷺ وضد البطن الهاشمي الذي التف حوله، وخلال تلك المدة استعملت بطون قريش سهام كيدها وفنون مكرها وأذاها، وتآمرت على قتل النبي ﷺ مرات متعددة وآذته وآذت أتباعه إيذاءً شديداً، وحاصرته والهاشميين وقاطعتهم، لأنها ببساطة تحسد الهاشميين، وتكره ما أنزل الله، ولا تريد أن يكون النبيُّ من بني هاشم!!

ولمَّا هاجر النبي ﷺ إلى المدينة المنورة، بعد أن أخفقت محاولاتها لاغتياله أو إلقاء القبض عليه، جيَّشت بطون قريش الجيوش، واستعدت العرب على النبي ﷺ وحاربته حرباً لا هوادة فيها. وبعد حروب طاحنة خسرت فيها قريش صناديد رجالها هزمها النبي ﷺ ودخل مكَّة فاتحاً، فأحيط بها واضطرَّت مكرهة إلى أن تتلفَّظ بالشهادتين وتتظاهر بالإسلام، في الوقت نفسه الذي أخفت

في صدورها تركة صراع طويل، وحقداً عميقاً، وحسداً متمكناً من نفوس الأحياء من أبنائها. ولما رأت البطون أنَّ النبوَّة قد أسفرت عن دولة عظيمة، أيقنت أنَّ من مصلحتها الاعتراف بهذه النبوَّة طمعاً بالانقضاض على ملك النبوَّة ذات يوم والاستيلاء عليه. وعندما تيقَّنت بطون قريش أن الرسول ﷺ قد رتَّب مرحلة ما بعد النبوة، وأنه قد استخلف خليفتين من بعده هما: كتاب الله وعترته أهل بيته، وأنه قد أخذ البيعة في غدير خم لابن عمه وزوج ابنته وقاتل سادات البطون علي بن أبي طالب عليه السلام، صمَّمت على أن تنقض الترتيبات النبويَّة، وتحارب الإسلام بأسلحته، فروَّجت أنَّ الإسلام قد جاء بالعدل والمساواة والإنصاف، وليس من العدل، ولا من المساواة، ولا من الإنصاف، أن تكون النبوَّة والخلافة في بني هاشم، وأن تُحْرَم بطون قريش من هذين الشَّرفين معاً، والأفضل أن تكون النبوَّة لبني هاشم والخلافة للبطون تتداولها في ما بينها. لذلك استعدَّت للانقضاض على ملك النبوَّة والاستيلاء عليه بعد موت النبيِّ ﷺ مباشرة، وإلغاء الترتيبات الإلهية المتعلِّقة بنظام الحكم. وفي خطوةٍ أولى اتّحدَتْ ضد علي عليه السلام وضد أهل بيت النبوة وأخذت تشكِّل جبهة عريضة تماماً، كما اتّحدتْ حال حياة النبي وحال مقاومتها وحربها له. وأخذت تترقَّب بفارغ الصبر موت النبي ﷺ.

٢ ـ المنافقون

المنافقون هم العمود الفقري للجموع والجماعات والقيادات التي دعمت عمليَّة نقض عرى الإسلام، وكانت لهم قواعد في المدينة وما حولها، وفي مكة وما حولها، وقد حمل عليهم القرآن حملات متكرِّرة وكشفهم وعرَّاهم ووصفهم وصفاً دقيقاً. ووضع الله ورسوله معياراً لمعرفة المؤمن من المنافق مفاده: «فمن والى عليَّ بن أبي طالب وأحبَّه فهو المؤمن، ومن عاداه وأبغضه فهو المنافق وبالصدفة، فإن بطون قريش والمنافقين كانوا يحقدون حقداً أسود على الإمام علي ابن أبي طالب»[1]. وهكذا فعلوا مع ابنه الإمام السبط الحسن بن علي عليه السلام، بل

(١) راجع: صحيح الترمذي، ج٢، ص ٢٩٩. ومسند أحمد بن حنبل، ج٦، ص ٢٩٢. وصحيح النسائي، ج٢، ص ٢٧. وخصائص النسائي، ص ٢٧.

والأعظم من ذلك أنه وبعد موت النبي ﷺ اختفت المخاوف من ظاهرة النفاق، واندمج المنافقون في المجتمع اندماجاً كاملاً، ووقفوا بجميع قواهم مع دولة الخلافة ضد آل محمد، ومارسوا حياتهم بحريَّة تامَّة، ووصلوا إلى أرفع مناصب الدولة، وأصبح الولاء لدولة الخلافة هو المعيار الجديد لتمييز الحق من الباطل، والمؤمن من المنافق، فمن يوالي دولة الخلافة والقائمين عليها فهو المؤمن، وإن كان منافقاً، وهو المحق وإن كان مبطلاً، ومن يعارضها فهو المنافق وإن كان مؤمناً، وهو المبطل وإن كان محقّاً، وهو الشاق لعصا الطاعة والمفرِّق للجماعة، حتى وإن كان ولي الله. والخلاصة أن المنافقين كانوا مستعدِّين للتحالف مع الشيطان ضد آل محمد وضد الفئة المؤمنة، وفي سبيل نقض عرى الإسلام وتجريده من مضامينه، لذلك التقوا مع بطون قريش واتحدوا معها سريعاً ضدّ آل محمد!

٣ ـ الذين في قلوبهم مرض

وهم غير الفئة المنافقة، ويمكن تسميتهم بأصحاب المصالح أو ضعاف الإيمان، وقد وصفهم القرآن الكريم وصفاً دقيقاً وميَّزهم بهذه التسمية من غيرهم من الفئات، وقد أسهمت هذه الفئة إسهاماً فعَّالاً في نقض عرى الإسلام والالتفاف حول المتآمرين والتحالف معهم.

٤ ـ الذين في قلوبهم زيغ

وهم فئة رابعة ميَّزها القرآن الكريم من غيرها من الفئات، وهؤلاء يفرُّون من الوضوح إلى الغموض، ومن الحقِّ إلى الباطل، وهم يتركون النُّصوص ويأخذون بالرأي حرصاً على مصلحة الإسلام كما يزعمون.

٥ ـ أصحاب التخشُّع الكاذب

وهم فئة يتظاهر أفرادها بالورع والتقوى والتديُّن، مع أنهم كاذبون في الحقيقة، ولهم القدرة على خداع الناس، وأبرز مثالٍ على هذه الفئة «ابن ذي الثدية»، فقد خدع أبا بكر وعمر، وتصوَّر الاثنان هذا الرجل خاشعاً وتقياً. ففي يوم من الأيام، كلَّف رسول الله أبا بكر بقتل «ابن ذي الثدية»، ولكن أبا بكر رفض قتله تقديراً لخشوعه الكاذب. ثم أمر الرسول عمر بقتله، فلم يفعل ذلك عمر،

لأنه اغترَّ أيضاً بخشوعه، فأمر الرسول علياً بقتله فذهب علي ولم يجده، فأخبرهم الرسول بأن هذا المتخشِّع الكاذب «مارق»، وأنَّ الإمام علياً سيقتله ذات يوم، وفي ما بعد قتله الإمام علي بالنهروان[1].

٦ ـ المرتزقة من الأعراب

هم فئة ذكرها الله تعالى في القرآن الكريم، وكشف حقيقتها بأنَّها الأشدُّ كفراً ونفاقاً، والأجدر بأن لا تعرف حدود ما أنزل الله. إنها فئة لا أخلاق لها ولا مبادئ، تدور مع النفع حيث دار، وهي مستعدَّة لتغيير ولائها من حين إلى حين، في أثناء الحرب التي جرت بين النبيِّ ﷺ وبين بطون قريش، وقفت المرتزقة من الأعراب مع بطون قريش، وعندما استسلمت بطون قريش وتظاهرت بإسلامها، فعلت المرتزقة من الإعراب الأمر نفسه.

لقد اكتشفت المرتزقة من الأعراب أنَّ بطون قريش هي الأقوى، وهي الأكثر عدداً، وأنها ستستولي على ملك النبوَّة بعد النبي ﷺ، ورأت أنَّ من مصلحتها أن تتحالف معها. ويبدو أنَّ اتصالات مكثفة قد جرت بين زعامة بطون قريش وبين المنافقين والمرتزقة من الأعراب، وأنَّ هذه الزعامة قد أطلعت هذين الفريقين على نواياها المتعلِّقة بالاستيلاء على ملك النبوَّة. ويبدو أن المنافقين والمرتزقة من الأعراب قد أبدوا حماساً وتأييداً لذلك. وأنهم قد التزموا بالوقوف إلى جانب البطون وتأييدها.

روى الطبري، وهو يذكر أحداث يوم السقيفة، «أنَّ أسلم قد أقبلت بجماعتها حتى تضايق بهم السِّكك»[2]. ووصف عمر بن الخطاب الذي كان يخوض صراعاً مريراً على السلطة داخل السَّقيفة مع الأنصار مشاعره، في ما بعد، قائلاً: «ما هو إلا أن رأيت أسلم فأيقنت بالنصر». قال ابن الأثير: «فجاءت أسلم فبايعت»[3]. قال الزبير بن البكار في الموفقيات: «فقوى بهم أبو

---

(١) البداية والنهاية لابن الأثير، ج٧، ص ٢٩٩. ومجمع الزوائد، ج٦، ص ٢٢٧.

(٢) تاريخ الطبري، ج٢، ص ٤٥٨، وطبعة أوربا، ج١، ص ١٨٤٣. وأسلم قبيلة كبيرة من الأعراب.

(٣) تاريخ ابن الأثير، ج٢، ص ٢٢٤.

بكـر»[1]. وأسلـم قبيلة كبيرة من الأعراب، وقد غيّر تواجدها في المدينة موازين القـوى، فكثـرة قبيلة أسلم غلبت سابقة الأنصار وجهادهم وتضحياتهم. ومع أن قبيلة أسلم لا تقيم في المدينة وليست من سكانها، ومع أنه لم يكن لأسلم أي دور فـي التـاريـخ الإسـلامـي، وليس لأفرادها أية سابقة، إنما كانت مجرد قبيلة من الأعراب باحثـة عـن الكـسب السهل. ومع هذا، فقد فرضت هذه القبيلة بكثرتها رأيها على سكان عاصمة دولة النبيِّ! ولك أن تعرف طبيعة المعارك التي تحسمها المرتزقة من الأعراب، وتحقق فيها النصر! ولك أن تتصوَّر قربها أو بعدها من الشرعيَّة الإلهيَّة التي تجهل الأعراب كلياتها وتفاصيلها.

خطاب هذه الجماعات

بعد فشل مؤامرة اغتيال النبي ﷺ في طريق عودته من غزوة تبوك، وبعد أن أعلن رسول الله ﷺ في غدير خم، في أثناء عودته من حجَّة الوداع، أنه بعد عودته للمدينـة المنوَّرة سيمرض وسيموت، أصبح الهدف الأساسي لزعامة بطون قـريـش وحلفـائها يتمثَّل بالاستيلاء على ملك النبوَّة، ولكن بعد وفاة النبي ﷺ وفاة طبيعية، «أي من دون اغتياله».

ولكن عمليَّة نقض الترتيبات الإلهيَّة، وتجاهل تعليمات النبي ﷺ وتحذيراته جميعها ليست سهلة، بل يستحيل نجاحها لولا ادّعاء الناقضين والمهملين والمتجاهلين الإسلام، هذا الإدّعاء سهَّل مهمتهم، لأنَّ المسلمين أحسنوا الظن بهم، وجهلوا حقيقة نواياهم فتحرّكوا بحريَّة داخل غطاء الإسلام، فرفعوا شعارات إسلاميَّة في الوقت الذي كانوا ينقضون فيه عرى الإسلام عروة عروة، بدءاً من نظام الحكم وانتهاء بالصَّلاة.

التَّفريق بين الرَّسول ﷺ والقرآن والتشكيك بكل ما صدر عن الرسول ﷺ

رأينـا أن زعامة بطون قريش قد اضطرَّت مكرهة لأن تتلفَّظ بالشهادتين لأنه قد أُحيط بها، ولأنَّها خسرت حربها مع النبي ﷺ. ولما رأت أن النبي ﷺ قد

---

(١) برواية ابن أبي الحديد، ج٦، ص ٢٨٧.

نجح في تكوين ملك عريض طمعت بالاستيلاء عليه، باعتبارها جماعة إسلاميّة، ولها الحق ظاهرياً بملك النبوة!! ولم لا فقريش هي عشيرة النبي ﷺ وقبيلته من دون قبائل العرب!؟ لكن الترتيبات التي أعلنها النبي ﷺ لعصر ما بعد النبوة كانت شوكة في حلوق زعامة بطون قريش، وكانت حاجزاً يحول بين الزعامة القرشية وبين طمعها بالاستيلاء على ملك النبوّة. كذلك فإنَّ تأكيدات الرسول ﷺ المستمرة، بأنَّ كافة ترتيبات عصر ما بعد النبوّة هي توجيهات إلهيّة، لأنه لا يعمل وفق رأيه الشخصي بل يتّبع تماماً ما يُوحى إليه، وأنه لا ينطق عن الهوى، بل ينطق بالتوفيق والتسديد الإلهي، هذه التأكيدات كانت تشكِّل شوكة أخرى وحاجزاً آخر بين زعامة بطون قريش ومن والاها وبين أهدافهم الآثمة بالاستيلاء على ملك النبوّة. لذلك، والرسول ﷺ ما زال على قيد الحياة، أخذت زعامة بطون قريش تبثُّ الشائعات ضدّه للخدش في مقامه الكريم، ولنسف تأكيداته بأنه لا ينطق عن الهوى، وأنه يعمل وفق التوجيهات الإلهيّة، وكانت تبث تلك الشائعات في الوقت الذي كانت تتظاهر فيه بالإسلام.

لقد أكّدت زعامة بطون قريش أنَّ محمداً نبي بالفعل، وأنَّ دوره مقتصر على تبليغ ما يُوحى إليه من القرآن الكريم من دون زيادة ولا نقصان. وهو، في هذه المهمة، صادق تماماً لأنه مدعوم بالوحي الإلهي، وما عدا ذلك فرسول الله بشر! كلامه كلام بشر ومشاعره مشاعر بشر تخطئ وتصيب! لذلك لا ينبغي إطلاقاً أن يحمل كل كلامه على محمل الجد، لأنّه بشر. ومن هذا المنطلق كانت زعامة بطون قريش تنهي وبكلِّ وسائل النهي أولئك الذين كانوا يكتبون كل ما سمعوه من رسول الله. قال عبدالله بن عمرو بن العاص: «كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله أريد حفظه فنهتني قريش...»[1]. فزعامة بطون قريش ليست مقتنعة بأنَّ كل ما يقوله الرسول صحيح! فقسم مما يقوله الرسول ﷺ صحيح! أمّا القسم الآخر من أقواله فهو غير صحيح حسب زعم زعامة بطون قريش! لأنّه صادر

---

(١) سنن أبي داود، ج٢، ص ١٢٦. وسنن الدارمي، ج١، ص ١٢٥. ومسند أحمد، ج٢، ص ١٢٦ و٢٠٧ و٢١٦. ومستدرك الحاكم، ج١، ص ١٠٥ و١٠٦. وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ج١، ص ٨٥.

عن الرسول بوصفه بشراً!! وزعامة بطون قريش وحدها هي التي تعرف الصحيح من غيرالصحيح من أقوال الرسول ﷺ، وتتابع زعامة بطون قريش التشكيك بأقوال الرسول ﷺ وبأخلاقه العظيمة، فقد ادّعت وأشاعت «أن رسول الله كان يغضب فيلعن ويسب ويؤذي من لا يستحق، فدعا الله أن تكون لمن بدرت منه عليه زكاة وطهوراً»[1] وهكذا صوروا صاحب الخلق العظيم الذي وصفه الله في آية محكمة: ﴿وإنك لعلى خلق عظيم﴾ [القلم/ ٤] في صورة الرجل الذي يفقد السيطرة على أعصابه، فيتصرَّف مثل تلك التصرفات التي ألصقوها ظلماً به!، مع أن الشخص العادي الذي لا تتوافر فيه مؤهلات النبوّة يترفَّع عن سبِّ الناس ولعنهم وإيذائهم بغير سبب، فكيف بسيّد الخلق وصاحب الخلق العظيم!؟ والقصد من هذه الإشاعات هو التشكيك في شخصية الرسول ﷺ وبصحَّة حكمه على الرجال، والتشكيك في أقواله والنيل من علي بن أبي طالب وأهل بيته عليهم السلام وإبراز مظلوميّة أعداء الله ورفع خامل ذكرهم؛ إذ من الثابت أن رسول الله ﷺ قد لعن أعداء الله، وبالذات الكثير من قادة تحالف البطون، كما يروي البخاري والسيوطي والترمذي والنسائي وأحمد وابن جرير والبيهقي ونصر بن مزاحم والحلبي»[2] ومن جملة الذين لعنهم الله على لسان نبيّه الحكم بن العاص ومروان ومعاوية... الخ وبموجب هذه الشّائعات التي عمَّمتها زعامة بطون قريش صار أعداء الله الذين لعنهم الله على لسان نبيّه مطهّرين وزاكين!! وهكذا فاقوا منزلة أهل بيت النبوَّة الذين أذهب الله عنهم الرِّجس وطهَّرهم تطهيراً! فأعداء الله زاكون ومطهَّرون، أمَّا أهل بيت النبوَّة فهم مطهَّرون فقط! وإذا كان لقول الرسول في علي عليه السلام وأهل بيت النبوَّة قيمة، فلماذا لا يكون لقوله هذا قيمة في قادة التَّحالف! وهذا يعزِّز الشائعة الأولى التي أطلقها قادة التحالف بضرورة عدم حمل كلام الرسول كلِّه على محمل الجد، وبالتالي عدم جدوى كتابته!

فإذا اعترض معترض على مروان بن الحكم، أو على معاوية، إذا آلت

---

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب «الدَّعوات»، باب قول النبي ﷺ: «من آذيته». ومسلم في صحيحه، كتاب «البر والصّلة»، باب «من لعنه النبي ﷺ».

(٢) راجع: كتابنا «المواجهة مع رسول الله وآله»، ص ٢٥٨، وكتابنا «الخطط السياسية»، ص ١٠١.

إليهما الخلافة، يوماً، وقال لأحدهما: «لقد لعنك الله على لسان رسوله فكيف تتأمَّر على أمَّة محمد الذي لعنك؟!» عندئذٍ يجيبه الحكم بن العاص أو غيره من الذين لعنهم الله: «لقد دعا لي رسول الله أن تكون لعنته لي زكاةً وطهوراً، ودعوات الأنبياء مستجابة، لذلك فإني زاكٍ بالنص ومطهَّر بالنَّص، وأصحابك أهل بيت النبوة مطهَّرون فقط، فأنا أولى منك ومنهم بالقيادة وشر البلية ما يضحك!»(١).

ولدعم الشائعتين السَّابقتين أشاعت زعامة بطون قريش «أنَّ بعض اليهود سحروا رسول الله حتى يخيَّل إليه أنه يفعل الشيء وما فعله»(٢) فقل لي بربك: ما هو الفرق بين أقوالهم هذه وأقوال أولئك الذين ذكرهم الله تعالى بقولهم عن النبي: ﴿إن تتَّبعون إلا رجلاً مسحوراً﴾ وهذا يمثِّل قمة التشكيك في ما صدر عن رسول الله ﷺ. وما يعني زعامة البطون هو ما صدر عن الرسول في الأمور المتعلِّقة بالرئاسة من بعده، وبالمكانة الخاصة التي تصوروا أن رسول الله ﷺ قد خص بها أهل بيته الكرام!

ولدعم الشائعات السابقة، وللتشكيك في ذاكرة الرسول ﷺ، حتى في الأمور المتعلِّقة بالقرآن الكريم، عمَّمت زعامة البطون شائعة جديدة هذا نصها: (كما رواها البخاري ومسلم في صحيحيهما)·

«إن النبي سمع رجلاً يقرأ القرآن في المسجد، فقال الرسول: رحمه الله أذكرني كذا وكذا آية أسقطتها من سورة كذا»(٣).

---

(١) راجع: كتابنا «المواجهة مع رسول الله وآله القصة الكاملة»، ص ٢٥٩.

(٢) صحيح البخاري، كتاب «بدء الخلق»، باب «صفة إبليس وجنوده» وكتاب «الطب»، باب «هل يستخرج السحر» وكتاب «الأدب»، باب «إن الله يأمر بالعدل» وكتاب «الدعوات»، باب «تكريم الدعاء»، ورواه مسلم في صحيحه، «باب السحر».

(٣) راجع: صحيح البخاري، ج٧، ص ٩ وج٤، ص ٣١ و٦٥ ـ ٦٦ وج٥، ص ١٣٧ وج٢، ص ١٣٢. وصحيح مسلم، ج٢، ص ١٦، وج٥، ص ٧٥، وج١١، ص ٩٤ ـ ٩٥، بشرح النووي. ومسند أحمد، ص ٩٥٥. وتاريخ الطبري، ج٢، ص ١٩٣. والكامل لابن الأثير، ج٢، ص ٣٢٠. وشح المنهج، ج٣، ص ١١٤. وج٢، ص ٧٩، وج٣، ص ١١٤، الطبعة الأولى، مصر وبيروت، وج١٢، ص ٧٩. تحقيق أبي الفضل. وتذكرة الحفَّاظ، ص ٦٢. وسر العالمين وكشف ما في الدارين لأبي حامد الغزالي، ص ٢١.

فأنت ترى أنَّه لولا هذا الرجل لما تذكَّر النبي ﷺ ـ بزعمهم ـ الآية كذا وكذا التي أسقطها من سورة كذا! وهذا تشكيك بقوة ذاكرة الرسول وبقدرته حتَّى في الأمور المتعلِّقة بالوحي وبالقرآن الكريم! فكيف تكون قدرته وذاكرته في الأمور الدنيويَّة!؟

وأرادت زعامة بطون قريش أن تحسم الموقف وأن تقطع الصِّلة نهائيَّاً بين القرآن الكريم وبين الرسول العظيم ﷺ، وأن تعلن، وبكلِّ وضوح، أن مهمّة الرسول قد انتهت تماماً، وأن الناس لم يعودوا بحاجة إليه أبداً، لأن القرآن وحده يُغني المسلمين عن الرسول وعن غير الرسول!

وجاءت المناسبة لتعلن زعامة بطون قريش هذه الاستنتاجات الخطيرة! النبي ﷺ على فراش المرض، والملائكة في صعود وهبوط، وجبريل إلى جانبه، يبلِّغه أوَّلاً بأوَّل عن نوايا زعامة البطون، فقرَّر أن يعبِّئ في بعث أسامة أصحاب الخطر والطامعين بملك النبوة جميعهم. وعبَّأهم بالفعل، وأمرهم بأن يتحرَّكوا على الفور، ولعن أولئك الذين سيتخلَّفون عن بعث أسامة من الذين عبَّأهم الرسول، وقد فطنت زعامة بطون قريش إلى تدبير الرَّسول ﷺ، فأخذت تثبِّط الناس عن الخروج في بعث أسامة، حتى لا يتحقَّق لرسول الله ﷺ ما أراد تحقيقه. وأخيراً قرر الرسول ﷺ أن يكتب خطِّياً تعليماته وتوجيهاته النِّهائية ووصيته، وضرب موعداً لذلك دعا إليه الخلَّص من خاصته. ويبدو أنَّ زعامة بطون قريش قد علمت بذلك الموعد، وما إن جلس الرسول ﷺ مع الخلَّص من خاصته واستعد لإملاء توجيهاته النهائية ووصيته، حتى دخلت زعامة بطون قريش بيت النبوَّة من دون استئذان لتحول بينه وبين ما أراد كتابته!! وأحيط النبي الأعظم ﷺ علماً بنوايا زعامة البطون، ولكنَّه مضى قدماً فقال لخاصته: «قرِّبوا أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً». وما إن أتمَّ جملته حتى قالت زعامة البطون: إن النبي يهجر ولسنا بحاجة لذلك الكتاب لأن القرآن وحده يكفينا! فقال الخلَّص من خاصة الرسول: ألا تسمعون رسول الله ﷺ يقول لكم: «قرِّبوا أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً»، فكرَّرت زعامة البطون قولها السابق، فأطلَّت النسوة من وراء الستر «وقلن: ألا تسمعوا رسول الله يقول لكم قربوا أكتب

لكم. . .» فصاح عمر بن الخطاب بالنّسوة: «إنكن صويحبات يوسف. . .» فقال الرسول: «إنهن خير منكم. . . قوموا عني»، وذلك لأنهم آذوا الرسول ﷺ وأكثروا اللَّغَطَ والضجيج في حضرته. وكان هذا ما أرادته زعامة البطون. ويبدو أن عمر بن الخطاب هو الذي تَرَأّسَ جمع زعامة البطون، وأنه هو أوَّل من قال: «إن الرسول يهجر، حسبنا كتاب الله»، لأن الجمع الذي أحضرته زعامة البطون اكتفى باللغط والضجيج والتشويش والقول: «القول ما قاله عمر بن الخطاب».

وهكذا نجحت زعامة البطون في الحيلولة بين بعث أسامة وبين الخروج، وفي الحيلولة بين النبيِّ ﷺ وبين كتابة ما أراد كتابته، ونجحت في إعلان المبدأ الجديد الذي وطَّدت له بشائعاتها طويلاً «بأنَّ القرآن وحده يكفي ولا حاجة للنبيِّ ولا لتوجيهاته ولا لوصيته»[1]. وكان واضحاً أنَّ زعامة البطون قد أعدَّت العدَّة، وقبضت على مقاليد الأمور والنبي ﷺ على فراش الموت. والنبي ﷺ وحده هو الذي يعرف حجم المؤامرة التي حذَّر منها بوسائل التحذير جميعها، ونبَّه المسلمين إليها وبوسائل التنبيه جميعها، والآن تقول زعامة بطون قريش للنبي ﷺ مواجهة: حسبنا كتاب الله، كتاب الله يغنينا عن وصيتك وتوجيهاتك، كتاب الله يكفينا، ولا حاجة لبيان النبي، ولا لسنته ولا لوصيته. ويبدو أنَّ أوَّل من رفع شعار: «حسبنا كتاب الله» هو الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، وقد ردّد الحاضرون من حزبه: «القول ما قاله عمر» وقد آمنت زعامة البطون بهذا الشعار إيماناً مطلقاً، وجعلته محور سياستها، لقد أقنعوا أنفسهم بأنَّ القرآن وحده يكفي، ولا حاجة لأيّ شيءٍ سواه. . .

والدَّليل على أنَّ من غدوا الخلفاء الثلاثة قد آمنوا بمقولة: «حسبنا كتاب الله هو: أن أوّل عمل عمله الخليفة الأوَّل بعد أن تسلم الخلافة أن جمع الناس وقال لهم: «إنكم تحدثون أحاديث عن رسول الله تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافاً، فلا تحدِّثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله»[2].

(1) راجع: تذكرة الحفاظ للذهبي، ج1، ص 2 و3.
(2) طبقات ابن سعد، ج5، ص 140، ترجمة محمد بن أبي بكر.

لقد تصوَّر الخليفة الأوَّل أن سبب الخلاف والاختلاف يكمن في أحاديث رسول الله ﷺ، فقرَّر عدم نشر هذه الأحاديث. وكان هو شخصياً يحتفظ بمجموعةٍ مكتوبةٍ منها، فجمعها وأحرقها لأن القرآن وحده يكفي حسب رأي زعامة بطون قريش. ولما آلت الخلافة إلى الخليفة الثاني طلب من النّاس أن يأتوه بما عندهم من أحاديث رسول الله ﷺ المكتوبة، وظنَّ النَّاس أنه يريد أن يجمعها، ويأمر بكتابتها بعد أن استتبَّ له الأمر، فأتوه بها، فلما وضعت بين يديه أمر بحرقها وحرقت فعلاً.

ولم يكتفِ الخليفة الثاني بذلك وإنَّما نهى علناً عن التحديث عن رسول الله ﷺ، وفرض على المحدِّثين الإقامة الجبريَّة، وحبس بعضهم بجرم التحديث عن رسول الله، وما ذلك إلا لأنَّه مقتنع بأن القرآن وحده يكفي.

ولما آلت الخلافة لعثمان سار على منهج صاحبيه، إذ إنَّه استهلَّ عهده بقرار مفاده «أنه لا يحلُّ لامرئ مسلم يروي حديثاً لم يسمع به في عهدي أبي بكر وعمر»[١].

وكان معاوية بن أبي سفيان أكثر وضوحاً وإبرازاً للقصد من هذا المنع؛ حيث دخل في الموضوع مباشرةً فأصدر «مرسوماً ملكياً» وجَّه نسخة منه إلى كل عامل من عماله، ومفاده «أن برئت الذمة ممن روى شيئاً بفضل أبي تراب وأهل بيته»[٢]. فغاية زعامة بطون قريش من هذا الاعتماد على القرآن وحده هي منع رواية أحاديث الرسول ﷺ وكتابتها، وإبطال مفاعيلها حتَّى لا يروى شيء في فضل علي بن أبي طالب عليه السلام وأحقيته بالخلافة، ولا يروى شيء في فضل أهل بيت النبوَّة وأحقيتهم بالرئاسة والبيان والمرجعيَّة. وفي ما بعد، قدّر معاوية أنه لم يعد هنالك ما يسوّغ التّمويه، فدخل في الموضوع مباشرة وحصر المنع بما يعطي حقاً أو فضلاً لأهل بيت النبوة، أو بما يخدش بزعامة بطون قريش. وأراد معاوية أن يهبط بمستوى علي بن أبي طالب وأهل بيت النبوّة إلى مستوى الطّلقاء

---

(١) منتخب الكنز بهامش مسند الإمام أحمد.

(٢) شرح النهج لابن أبي الحديد، ج٣، ص ٥٩٥ و٥٩٦.

والأشخاص العاديين الذين شاهدوا رسول الله ﷺ، وهذا هو السرُّ في اختلاقه لنظرية عدالة الصحابة جميعهم. والفرق بين الخلفاء الثلاثة الأول وبين معاوية، من هذه الناحية، هو أن الثلاثة كانوا يراعون مشاعر المسلمين، ويحسبون لها حساباً، أما معاوية فقد تجاهل بالكامل وجود الأمَّة الإسلاميَّة وتجاهل مشاعرها أيضاً!

عدم منطقيَّة هذه الشَّائعات

من المعروف أنَّ جميع الإشاعات السابقة التي أطلقتها زعامة بطون قريش مُختلقة وغير صحيحة، وغير منطقيَّة، وأكثرها بعداً عن المنطق الشائعة التي تقول: «حسبنا كتاب الله»، فالقرآن يحتاج إلى بيانٍ، ومهمَّة النبي أن يبيِّن للناس ما نزِّل إليهم من ربهم، وأن يوضِّح المقاصد العامة والخاصة من كل نص قرآني توضيحاً قائماً على الجزم واليقين، ومن هنا كان بيان النبي ﷺ، أي نبي، جزءاً لا يتجزَّأ من المنظومة الإلهية التي أوحاها الله له بوصفه الأعلم والأفهم، ما يجعل بيانه للقواعد الإلهيَّة هو المقصود الإلهي عينه، فالكتاب لا يغني عن الرسول ﷺ، فكلاهما متمِّم للآخر، وطاعة النبي ﷺ هي طاعة الله ومعصية النبي ﷺ هي معصية الله، فهما وجهان لعملة واحدة، فوضع قطعة العملة بين المتداولين والاشتراط عليهم ألاَّ ينظروا إلاَّ لجهة واحدة من العملة اشتراط غير معقول وتعجيزي تماماً! ومن جهة ثانية، فهذا تفريق بين الله وبين رسوله ﷺ، وبين الرسول ﷺ وبين معجزته، فبأي منطق نجعل الدين كله كتاب الله المنزل فقط، ونتجاهل كل ما صدر عن النبي المرسل من بيانٍ لهذا الكتاب؟!

وإذا أمكننا فهم أنَّ شخصاً لا يريد حديث الرسول الذي ينقل عنه بالرواية، فكيف نفهم بربِّك الشخص الذي يقول للرسول وجهاً لوجه: «أنت تهجر، ولا حاجة لنا بقولك أو وصيتك، لأن عندنا القرآن وهو يكفينا ويغنينا عنك! وكيف نفهم شخصاً كتب شخصياً أحاديث سمعها من رسول الله، ثم قام بإحراقها في ما بعد تحت شعار أنَّ القرآن وحده يكفي!»[1].

---

(١) راجع: كتابنا «الخطط السياسية لتوحيد الأمة الإسلامية»، ص ٢٩٨ وما بعدها.

شائعة: «النبي ليس أكثر من مجتهد» وتطبيقها العملي

قصدت زعامة البطون، من إطلاق هذه الشائعة، أن تلقي في روع المسلمين أنَّ الرسول ﷺ ليس أكثر من مجتهدٍ يقول برأيه في الأمور العامة، وأنَّ رأي الرسول ﷺ ليس ملزماً، ومن حق أي مجتهد آخر، «وبخاصة خليفته»، أن يخالف اجتهاده، ولا حرج على هذا المجتهد الذي خالف اجتهاد الرسول، فهو مأجور بمخالفته سواء أخطأ أم أصاب! وهذه الشائعة ثمرة منطقيَّة للإشاعات السابقة.

أما تطبيق هذه الشائعة العملي فسوف نقدّم نماذج عنه في ما يأتي:

الرسول ﷺ كان يقسم المال بين الناس بالسويَّة، لا فضل في ذلك لمهاجر على أنصاري، ولا لعربي على عجمي، ولا صريح على مولى، لأنَّ حاجات أبناء الجنس البشري الأساسيَّة متشابهة، وتلك أمور تدرك بالعقل وبالفطرة السليمة، فجميع أبناء البشر يأكلون ويشربون وينامون ويتزاوجون. ثم إنَّ الرسول ﷺ لا ينطق عن الهوى، فهو يتَّبع ما يُوحى إليه من ربِّه، فأمر بهذه الخطورة لا بدّ من أن يتلقّى فيه التوجيه الإلهي، وأن يعمل وفق هذا التوجيه. لذلك كان الرسول ﷺ طوال عهده الشريف، يقسم المال بين المسلمين بالسويَّة لا يفضّل أحداً على أحد، حتى أصبح عمله هذا سنَّة فعليَّة معروفة للخاصَّة والعامَّة على السواء، ومن أهم التشريعات الماليَّة في الإسلام، وقد اقتدى الخليفة الأوَّل برسول الله ﷺ في هذه الناحية، فكان يقسم المال بين المسلمين بالسويَّة!

وعندما آلت الخلافة إلى عمر بن الخطاب رأى أنَّ سنَّة رسول الله ﷺ غير مناسبة، وليست عادلة، فلا يعقل، حسب رأيه واجتهاده، أن تكون قريش كالأنصار، ولا يعقل أن يكون العرب كالعجم، وأن يكون الصريح كالمولى، ومن هنا فقد فضَّل المهاجرين جميعهم على الأنصار جميعهم. وفضَّل العرب على العجم، وفضَّل الصريح على المولى، وأعطى زوجات الرسول عطاءً خاصاً يفوق حدَّ التصوّر والتصديق، ويزيد كثيراً عن حاجة كل واحدة منهنَّ. والأعظم أنّه لم يساو بالعطاء بين زوجات الرسول ﷺ نفسه، فميَّز بينهن بالعطاء، فأعطى لكلٍّ

من عائشة وحفصة اثني عشر ألفاً، بينما أعطى كل واحدة من زوجات الرسول ﷺ الأخريات عشرة آلاف!

وتصوَّر عمر بن الخطاب أنَّ أسلوبه في توزيع العطاء هو أفضل من أسلوب النبي ﷺ، لأنَّه لو كان يعتقد أن أسلوب النبي ﷺ هو الأفضل لما تركه. ولكن، مع الأيام، اكتشف عمر أنه قد غرس في المجتمع المسلم بذور الطبقيَّة، وأنه قد أوجد بعمله هذا الغنى الفاحش والفقر المدقع جنباً إلى جنب، فطلحة والزبير وعثمان وابن عون ومعاوية وعمرو بن العاص، وغيرهم من أصحاب الحظوة عنده، كانوا يملكون الملايين وأهل بيت النبوَّة، وقدامى المجاهدين المحاربين كعمار وبلال وأبي ذر والمقداد وعامَّة الناس، يكادون يموتون من الجوع والفاقة. ونتيجةً لعمله هذا أشعل بيديه من دون أن يدري نار الصِّراع القبلي بين ربيعة ومضر، وبين الأوس والخزرج، وبين العرب والعجم، وبين الصريح والمولى، وظلَّت نيرانه تلك تكبر وتكبر حتى التهمت المجتمع الإسلامي وأفقدته صوابه، وعجَّلت بتآكله من الداخل.

لقد نجح عمر في إلغاء سنَّة الرسول ﷺ التي تساوي بين الناس في العطاء والمستندة إلى وحي إلهي، ونجح في إحلال اجتهاده ورأيه الشخصي محل سنة الرسول ﷺ. وبعد تسع سنين من ذلك اكتشف أن رسول الله ﷺ أهدى منه، وأن سنَّة رسول الله خيرٌ من اجتهاده هو، وذلك بعد أن شاهد بعض الآثار المدمِّرة لصنيعه.

لذلك أعلن عزمه على الرجوع عنه واتّباع سنة الرسول ﷺ فقال: «إن عشت هذه السنة ساويتُ بين الناس، فلم أفضل أحمر على أسود ولا عربياً على عجمي، وصنعت كما صنع رسول الله وأبو بكر»[1].

وهذا يعني أنَّ عمر، عندما ألغى التَّسوية بالعطاء كان يعلم بأنه يلغي سنة نبويَّة اتبعها صاحبه أبو بكر، ومع هذا ألغاها مع سبق الإصرار، ثم، عاد بعد تسع سنين، ليفكِّر في إعادة السنَّة التي عطَّل أحكامها طوال تلك المدَّة!

---

(١) تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ١٠٦ و١٠٧. وشرح النهج، ج٨، ص ١١١.

الشَّارع الحكيم حرَّم على آل محمد الصَّدقة، وجعل لهم حقّاً في الخمس، بوصفهم ذوي القربى «ولذي القربى» جاء في القرآن الكريم: ﴿**وٱعلموا أنَّما غَنِمتُم من شيءٍ فأنَّ لله خُمْسَهُ وللرَّسول ولذي القُربى واليتامى والمساكينِ وٱبن السَّبيل إن كُنتُم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفُرقان**. . .﴾ [الأنفال/ ٤١]. وبيَّن الرسول الآية فجعل خمس الخمس لذوي القربى وهم بنو هاشم الذكر منهم والأنثى وبنو المطلب[١]. بالإضافة إلى يتيم الهاشميين ومسكينهم وابن سبيلهم، والحكمة من هذا كانت إبراز التميُّز لذوي القربى وسدّ حاجتهم بإيجاد سبيل لحياة كريمة لهم لأن الصدقة محرَّمة عليهم[٢].

وبالرُّغم من وضوح الآية وتواتر بيان النَّبي ﷺ لها وجريان سنَّته على ذلك، إلاَّ أنَّ عمر بن الخطاب أبى أن يُعطي الهاشميين كلَّ سهمهم بحجة أن قريش كلها ذوو قربى[٣]!

قال ابن عباس: «**سهم ذوي القربى لقربى رسول الله، قسمه لهم رسول الله، وقد كان عمر عرض علينا من ذلك عرضاً، فرأيناه دون حقنا فرددناه عليه وأبينا أن نقبله**»[٤].

وباختصار شديد، ترك عمر نصَّ الآية المحكمة وبيان النبي ﷺ لها، المتمثِّل بسنّته الشريفة طوال عهده المبارك، واتَّبع رأيه واجتهاده لأنه اعتقد أنهما أقرب للعدل كما يراه وأسهل لتحقيق ما يريده لبني هاشم، فصار أعداء الله وأولياء الله من قريش جميعهم، وبقدرة هذا الاجتهاد، من ذوي القربى.

---

(١) سنن أبي داود، ج٢، ص ٥٠. وتفسير الطبري، ج١، ص ٥٠. ومسند أحمد، ج٤، ص ٨١. والمغازي للواقدي، «غزوة خيبر».

(٢) صحيح مسلم، ج٣، ص ١٢، باب «قبول الهدية». وصحيح البخاري، ج١، ص ١٨١. وصحيح مسلم، ج٣، ص ١١٧. وسنن أبي داود، ج١، ص ٢١٢. وسنن الدارمي، ج١، ص ٣٨٣ وكتابنا: المواجهة، ص ٢٦٨.

(٣) تفسير الطبري، ج١٠، ص ٥. والأموال لأبي عبيد، ص ٢٣٣.

(٤) مسند أحمد، ج١، ص ٢٤٤ ـ ٣٢٠. وسنن أبي داود، ج٢، ص ٥١. وسنن النسائي، ١٧٧٢، وسنن البيهقي، ج٦، ص ٣٤٤ و٣٤٥.

ندم عمر

من المؤكَّد أن عمر، عندما كان على فراش الموت، قد استعرض، في مخيَّلته، آراءه واجتهاداته جميعها، وندم على ما كان منه وقال: «ليت أمّ عمر لم تلده، الويل لعمر إن لم يغفر الله لعمر»(1). ومن المؤكَّد أن عمر، على الأقل، قد اعترف بأنه قد أخطأ عندما رفع حكم الله وسنَّة رسوله ﷺ التي سادت بين الناس في العطاء وأحلَّ محلهما اجتهاده ورأيه الشخصي. وعبَّر عمر عن هذا الندم بقوله: «إن عشت هذه السنَّة ساويت بين النَّاس وصنعت كما صنع رسول الله وأبو بكر».

العذر العجيب ومناقشته

على الرُّغم من ندم الخليفة عمر على تعطيله لحكم الله، وعلى إلغائه لسنَّة رسول الله ﷺ، وإعلانه لهذا الندم، واعترافه بخطأ ما فعل أو اجتهد برأيه، فإنَّه بعد مماته قد وجد من يعتذر عنه بأعذارٍ لا يقرّها الخليفة نفسه، ولا يقرّها العقل!!

يقول القوشجي، في معرض اعتذاره عن رفع سنَّة الله ورسوله التي تأمر بالمساواة بين النَّاس بالعطاء، ومنعه الخمس عن بني هاشم وبني المطلب وإحلال اجتهاده المتضمِّن المفاضلة بدلاً من المساواة وتوزيع حقَّ الهاشميين على كل قريش.

«وأُجيب عن هذه الوجوه بأن ذلك ليس ممَّا يوجب قدحاً فإنَّه من مخالفة المجتهد لغيره في المسائل الاجتهاديَّة»(2).

معنى ذلك أنَّ الرسول ﷺ عندما أعطى النَّاس بالسويَّة، خلال عهده الرَّاشد كلّه، فعل ذلك بوصفه مجتهداً!! وأنَّ مساواة الرسول ﷺ للناس بالعطاء هي من قبيل الاجتهاد الشخصي منه، كذلك فإنَّه عندما أعطى الخمس لذوي القربى لم يفعل ذلك تطبيقاً للآية القرآنيَّة، وإنَّما فعله بوصفه مجتهداً! وعندما آلت الخلافة إلى عمر قرّر العدول عن اجتهاد الرسول ﷺ وإيجاد اجتهاد بديل منه

---

(1) الإمامة والسياسة لابن قتيبة، ج1، ص 15 وما بعدها.
(2) شرح التجريد للقوشجي، ص 408.

رأى أنه الأفضل. وهذا العمل لا يشكل، في رأي الباحثين عن عذر، قدحاً في عمر بأي وجهٍ من الوجوه لأنّه من قبيل مخالفة مجتهد، وهو عمر، لمجتهد آخر وهو رسول الله، ولا حرج على عمر من مخالفته لرسول الله لأن كلاهما مجتهد! وهذا رأي غريب يسوِّي بين رسول الله ﷺ وبين رجلٍ من المسلمين، ويسوِّغ الخروج على الأصل الثاني من أصول الشريعة.

وباختصار، لقد تحوَّلت تلك الإشاعة إلى قناعة عامَّة، وصار الرسول ﷺ مجرَّد مجتهد ليس إلاَّ!! ومن حق الخليفة المتغلِّب في أيِّ زمان أن يأتي باجتهاد يغاير اجتهاد الرسول ﷺ! ويبدو أن مزية التنافس بين النبي ﷺ، بوصفه مجتهداً، وبين غيره من المجتهدين محصورة بالخلفاء الثلاثة الأول، أبو بكر وعمر بخاصة وعثمان بدرجة أقل، وبمستوى أدنى ملوك بني أميّة بوصفهم من الصحابة العدول!

وأخيراً ـ برأيهم ـ أنَّ النبي مجتهد، والقاعدة العامة أنَّ المجتهد مأجور أخطأ أم أصاب، والفرق أنَّ المصيب له أجران والمخطئ له أجر واحد، و «من حقِّ المجتهد أن يخالف مجتهداً آخر»(١).

والأهم من ذلك أنَّ الاجتهاد وارد حتى في العبادات، «فزيادة الأذان الثالث يوم الجمعة هو من قبيل الاجتهاد»(٢). والاجتهاد قد يقع في حدٍ من حدود الله. قال القوشجي، في معرض الاعتذار عن إسقاط عثمان القود عن عبيدالله بن عمر: «إنه اجتهد ورأى أنه لا يلزمه حكم هذا القتل لأنَّه قد وقع قبل عقد الإمامة»(٣).

والاجتهاد قد يستفيد منه أعداء الله، «فالحكم بن العاص عدوٌّ لله ولرسوله في الجاهليَة والإسلام لعنه رسول الله ولعن أولاده»(٤) وأصدر رسول الله أمراً

---

(١) شرح التجريد للقوشجي، ص ٤٠٨. وشرح النهج لابن أبي الحديد، ج٤، ص ١٧٨، وج٢ ص ١٥٣، وج٣، ص ١٨٠. ومنهاج السنة لابن تيمية، ج٣، ص ٢٠٣. وتاريخ ابن كثير، ج١٤، ص ١٣٥. ومنهاج السنة، ج٣، ص ١٩٣. والصواعق المحرقة لابن حجر، ص ١١٢.

(٢) منهاج السنة، ج٣، ص ٢٠٤.

(٣) شرح التجريد، ص ٤٩. وشرح النهج، ج١، ص٢٤٣.

(٤) أنساب الأشراف، ج٥، ص ٧ و٢٨. ومستدرك الحاكم، ج٤، ص ٤٧٩ ـ ٤٨١.

بتغريب الحكم، «ولما آلت الخلافة لعثمان أعاده معزَّزاً مكرماً وألبسه جبة من طيلسان»[1] و «أعطاه صدقات المسلمين البالغة ٣٠٠ ألف درهم»، و «لما مات الحكم ضرب عثمان على قبره فسطاطاً حزناً عليه»[2].

روى الحاكم عن عبد الرحمن بن عوف قال: «كان لا يُولد لأحدٍ مولودٌ إلا أتى به النبي فدعا له، فأدخل عليه مروان بن الحكم فقال الرسول: «هذا الوزع ابن الوزع الملعون ابن الملعون».

ومع هذا أصبح هذا الولد بالاجتهاد مدبّراً لخليفة المسلمين، و «أعطي هذا الولد فدكاً، وهي التي أُخذت من بنت الرسول، ومنعت منها»[3].

هذه التناقضات جميعها جرت بدعوى الاجتهاد وبوصفها ثمرةً من ثمرات الشائعات التي أطلقتها زعامة بطون قريش.

وعلى فرض أنَّ الرسول ﷺ قد قال للناس: «إن عليَّ بن أبي طالب هو وليُّكم من بعدي»، أو مولاكم، أو وليُّ كل مؤمن ومؤمنة... إلخ. فأقوال الرسول هذه ليست ملزمة للأسباب والشائعات التي شرحناها قبل قليل، ولأنَّ أقوال الرسول هذه من قبيل الاجتهاد وليست وحياً يحرم مخالفته، وهذه هي المرامي البعيدة لتلك الشائعات المشؤومة جميعها.

والمثير، أيضاً، أن من يخالف رسول الله ﷺ مأجور، لأنَّ هذا المخالف مجتهد، والمدهش أنهم نسبوا هذا الحكم لرسول الله ﷺ! فهم يأخذون من أحكام الرسول ما يخدم مصالحهم فحسب، فالحديث النبوي الذي يخدم مصالح زعامة البطون هو وحده واجب الاحترام، وهو وحده الذي نطق به الرسول ﷺ بأمر من ربه، أما ما عدا ذلك فهو غير ملزم لأنه، إن صح، يكون من قبيل الإجتهاد! إنَّ هذا لأمر عجاب!

---

(١) تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ١٦٤. وأنساب الأشراف، ج٥، ص ٢٧.
(٢) المستدرك للحاكم، ج٤، ص ٤٧٩ ـ ٤٨١.
(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد، ج١، ص ٦٧. والمعارف لابن قتيبة، ص ٨٤.

الفصل الثالث:

إختفاء المعايير الشَّرعيَّة
وسيادة المعايير الاجتهاديَّة

قبل فتح مكَّة كانت الفئة الصَّادقة أَقليَّة وسط أغلبيَّة ساحقة من المشركين والمنـافقيـن ومن الذين في قلوبهم مرض والمرتزقة من الأعراب. وبعد فتح مكَّة ودخول العرب في الإسلام، بقيت الفئة المؤمنة الصَّادقة أقلِّيَّة وسط أكثريَّة ساحقة من المنافقين والمرتزقة من الأعراب وحديثي الدُّخول في الإسلام الذين يجهلون الـدِّين وتاريخـه ورموزه. وفـي الحـالتيـن كان وجود النبي ﷺ، بوصفه قيادة سياسيَّة إسـلاميَّـة ومرجعيَّـة نقيَّـة، والتفاف الفئة المؤمنة حول قيادته، الضَّمانة الوحيدة لنقاء الحكم الإسلامي وبقائه. وهنا يكمن سرّ تركيز النبي ﷺ المكثَّف على من يخلفه. وقد أدركت بطون قريش أهميَّة هذه القضيَّة، ورأت أنَّ استغلالها هو الطريق الوحيد للوصول إلى ملك النبوَّة، وفصل السُّلطان عن الإسلام. لذلك استغلَّـت زعـامـة بطـون قريش سماحة الإسلام وعدالته وحريته، وجمعت حولها العنـاصـر التي اشتركت سابقاً في مقاومة النبي ﷺ ومحاربته، وانصبّ هدفها علـى عزل الفئة المؤمنة عن المجتمع وتهميشها تماماً ودسّ الوقيعة بين رموزها، وتجـاهـل النُّصـوص الشرعيَّة التي تناولت مشكلة خلافة النبي ﷺ، واستعمال الكثرة الساحقـة طـريقـاً للاستيلاء على السُّلطة والدَّولة الإسلاميَّة والتفرُّد بالملك الذي تمخَّضت عنه النُّبوَّة.

وفي مرحلةٍ أولى، رأت زعامة بطون قرش أن تسند رئاسة الدَّولة إلى رموز إسـلاميَّـة مقبـولـة ومعـروفـة بعـلاقتها مع النبي ﷺ، فيكون واحدها «الخليفة الرمز»؛ على أن تكون هي ومن والاها بطانته وجنده وأمراءه وعمال ولاياته وأهل الحل والعقد عنده. وبعد أن تتمكَّن من ذلك وتستقر لها الأمور، وينقاد لها العباد، تُلغي فكرة «الخليفة الرمز»، وتستولي عمليّاً وعلناً ورسميّاً على مقاليد

الدّولة الإسلاميَّة جميعها، وتؤسِّس حكماً خاصّاً بها، وتفرض على المسلمين جميعهم مناهجها التربويَّة والتعليميَّة التي تسوِّغ حكمها. وخلال هذه المدَّة، تمنع بنفوذها رواية الأحاديث النبوية وكتابتها، وتطمس بالكامل كل ما يذكِّر المسلمين بالحقائق وبالشرعيَّة السياسيَّة الإلهيَّة!

وكانت الفئة المؤمنة، سواء في عهد «الخليفة الرّمز» أم في عهد دولة البطون مهمَّشة تماماً، لأنَّ «الخليفة الرّمز» استاء من معارضتها له، ومن تلكُّئها عن بيعته وفقد ثقته بها وأعطى كامل ثقته للَّذين أيَّدوه مشيعاً أنَّ أفراد الفئة المؤمنة لا يصلحون للقيادة، وغير موالين له ولبطانته. وأنهم متحفِّزون لشقّ عصا الطاعة ومفارقة الجماعة، ومن مصلحة الإسلام والمسلمين، ومن دواعي استقرار الدولة، أن يبقوا تحت الرقابة المباشرة للسُّلطة وألاَّ يتولّوا أيَّ أمر من الأمور العامَّة، ما يعني أنَّ الفئة المؤمنة الصَّادقة والمعارضة لدولة البطون وُضعت عمليّاً قيد الإقامة الجبريَّة، فنادراً ما كان «الخليفة الرمز» يأذن لأحدٍ من أفرادها بمغادرة العاصمة إلى الأقاليم البعيدة عن إشرافه المباشر، فقد كان يخشى أن ينتشر البيان النبويّ. ولأن «الخليفة الرمز» عادل، فقد كان يغدق على الشخصيات البارزة من أفراد الفئة المؤمنة الأموال الطائلة من بيت مال المسلمين تأليفاً لقلوبهم، واتقاءً لخطرهم، وشراءً لصمتهم، وطمعاً في استقرار الدولة، حتَّى صار بعض تلك الشخصيات من أصحاب الملايين في مجتمع أكثريته السَّاحقة جائعة وفقيرة ومحتاجة!

أمَّا أهل بيت النبوّة فقد عوملوا بمنتهى القسوة والوحشيَّة، وجُرِّدوا من حقوقهم ومن جميع ممتلكاتهم، ويكفي أن تعلم أنه في اليوم التالي لوفاة الرسول ﷺ هُدِّد علي عليه السلام بالقتل، وشرع ولاة الأمر الواقع بحرق بيت فاطمة بنت الرسول على من فيه، وفيه فاطمة نفسها وولي الله وسبطا رسول الله!

المعايير الاجتهاديَّة في اختيار أمراء الدَّولة الجديدة

عندما نجحت زعامة بطون قريش في الاستيلاء على مقاليد الدَّولة الإسلاميَّة بعد وفاة النبيّ ﷺ، اختفت تماماً جميع المعايير والمقاييس الشَّرعيَّة التي كانت

سائدة زمن النبي الأعظم ﷺ، فلم يعد منها البلاء في سبيل الله، ولا السَّابقة في الإسلام، ولا العلم، ولا موالاة الله ورسوله، ولا السجلّ الحافل بالأمجاد في نصرة الإسلام، ولا الإخلاص لله ولرسوله، ولا حب الله ورسوله وأهل بيته. . . الخ.

وحلَّت محل هذه المعايير معايير جديدة مغايرة لها تماماً أهمُّها موالاة دولة البطون، وإرضاء رموزها، والنُّفور التام من أعدائها ومعارضيها، وعلى رأسهم أهل بيت النبوَّة!! والقدرة على تنفيذ سياسة الدَّولة الجديدة، وبرامجها التربويَّة والتعليميَّة، والإسهام في توسيع رقعة ملكها، وإخضاع أكبر عددٍ ممكنٍ من شعوب الأرض لسلطانها، ومعاداة أعداء الدَّولة، والحط من قيمتهم بحيث لا يبقى لهم شأن ولا ذكر، وإرغام أنوفهم لتبقى دوماً في التراب، وحرمانهم من تولّي أي أمر عام. فلو استعرضنا أسماء أمراء الدَّولة وولاتها وقادة جندها وعمَّالها وكبار موظفيها لما وجدنا فيهم واحداً يحبّ أهل بيت النبوّة، بل على العكس، فجميعهم كانوا موتورين كارهين لآل محمَّد إن لم يكونوا حاقدين عليهم!

وصار الولاء لأرباب الدَّولة الجديدة هو المعيار العملي الأوحد، فالمنافق المخلص للدولة أحبّ إليها بسبعين ألف مرَّة من المؤمن المعارض.

وصارت دولة البطون هي الدولة التي تمنَّاها المنافقون، لذلك فتحت مراكزها الحسَّاسة لأولئك الذين كانوا بالأمس من أعداء الرسول ﷺ، وسُلِّمت مناصب الدولة العليا جميعها لأولئك الذين حذَّر منهم رسول الله ﷺ، معلِّلة ذلك باجتهاد مفاده أنَّ العبرة في الوظيفة العامَّة هي القوَّة والإخلاص للدَّولة، والقناعة بسياستها العامَّة، وكراهيَّة أعدائها، وكراهيَّة أن تؤول الرئاسة لآل محمَّد حتى لا يجمعوا مع النبوَّة الملك. وتلك صفات ومؤهَّلات تتوافر لدى فئات المجتمع العربي جميعها، باستثناء آل بيت النبوَّة والفئة المؤمنة الصَّادقة.

قال ابن حجر في «فتح الباري»: «والذي يظهر من سيرة عمر (رضي الله عنه) في أمرائه الذين كان يؤمّرهم في البلاد أنه كان لا يراعي الأفضل في الدِّين

فقط، بل كان يضمُّ إليه الذي عنده مزيد من المعرفة السياسيَّة، فلأجل ذلك استخلف معاوية والمغيرة بن شعبة وعمرو بن العاص مع وجود من هو أفضل منهم في أمر الدين والعلم»[1].

وقال حذيفة بن اليمان (أمين سرّ رسول الله على المنافقين) لعمر بن الخطاب، يوماً، عندما رأى الفجّار يتولَّون المناصب الحسَّاسة في الدَّولة: «يا عمر، إنَّك تستعين بالرجل الفاجر»[2].

وقال حذيفة نفسه لعمر مرةً أخرى: «والله يا عمر، إنَّك تستعمل من يخون، وتقول ليس عليك شيء وعاملك يفعل كذا وكذا»[3] وكان عمر يعلم أنَّ الذين يستعين بهم ويعيّنهم أمراء وولاة وقادة فجار، أو منافقون، أو خونة لله ولرسوله! ولكنَّه كان يسوِّغ استعماله لهم واستعانته بهم بالقول: «نستعين بقوَّة المنافق وإثمه عليه»[4].

وهكذا، وحسب هذا الاجتهاد المخالف لكتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ ولتحذيراته المتكرِّرة، صار تأمير الفاسقين والمنافقين والاستعانة بهم هو الأصل، وهو المبدأ العام الذي تتبنَّاه دولة البطون وتنفِّذه بدقَّةٍ وإصرارٍ! فأينما وجدت هذه القوَّة المزعومة استعانت بها بغضِّ النظر عن دين صاحبها أو سابقته أو جهاده أو ماضيه، أو عداوته السَّابقة لله ولرسوله، أو لتحذير الرسول منه! والقوَّة، هنا، تعني الالتزام بسياسة الدَّولة العامَّة والولاء لها، وكراهيَّة من ترى أنَّه من أعدائها وحرمانه من تولِّي الوظائف العامة. والكارثة حين يعلم أنَّ الذين تعدّهم دولة البطون أعداء لها هم آل محمد وقرابته الأدنون ومن والاهم محمَّد قامت دولة النبي ﷺ بسيوفهم وعلى أكتافهم! فالمقداد بن عمرو وسعد بن عبادة وعمَّار بن ياسر وأبو ذر يتأخَّرون ويؤخَّرون، بحجة أن القوَّة لا تتوفر فيهم ويُقدَّم عليهم معاوية وابن أبي سرح والحكم بن العاص ومروان ابنه... إلخ. مع أنَّ هؤلاء

---

(١) فتح الباري، كتاب الأحكام، ج١٣، ص ١٩٨.

(٢) راجع كنز العمال، ج٥، ص ٧٧.

(٣) راجع تاريخ الطبري، ج٥، ص ٣١.

(٤) رواه ابن أبي شيبة والبيهقي، راجع كنز العمال، ج٤، ص ٦١٤.

كانوا بالأمس القريب أعداء لله ولرسوله، ومع أنَّ الرسول قد حذَّر منهم وبجميع وسائل التحذير.

«الاجتهاد» يوطِّد ملك أعداء الله

بعد أقلِّ من شهرين على وفاة الرسول الأعظم ﷺ، تمَّ عزل جميع الولاة والأمراء والعمال الذين كان قد عيَّنهم، وقُتِل بعضهم شرَّ قتلة كمالك بن نويرة، ونجا أسامة بن زيد من العزل بأُعجوبة، وعيَّنت دولة البطون طواقم جديدة من الولاة والأمراء بدلاً من الّذين عيَّنهم رسول الله ﷺ، واقتسمت بطون قريش وأعوانها الوظائف العامَّة، وحصل البطن الأموي على نصيب الأسد، بالرغم من تحذيرات الرسول المتكرِّرة من هذا البطن، وبالرغم من تاريخه الأسود المشبع بالعداء لله ولرسوله ولآله، والعلَّة في ذلك تكمن في أنَّ هذا البطن قد أسهم إسهاماً فعّالاً في إقامة دولة البطون. فالأمويُّون هم أوّل من بايع الخليفة الأول من بطون قريش، وهذا البطن مشهور بعداوته للنبي ﷺ وببغضه وحقده على آل محمد عليهم السلام، فالعرب جميعهم، يعرفون بل العالم كله يعرف أنَّ أبا سفيان وأولاده بخاصَّة والأمويين بعامَّة هم الذين قادوا جبهة الشرك ضد رسول الله ﷺ طوال فترة الخمس عشرة سنة السَّابقة للهجرة، وأنَّهم هم الذين جيَّشوا الجيوش وألَّبوا العرب على رسول الله ﷺ وحاربوه بمختلف وسائل الحرب والقتال بعد الهجرة، ولم يُسْلموا إلاَّ بعد أن أُحيط بهم عندما فتح الرسول ﷺ مكة، فاضطرُّوا مكرهين إلى التَّلفُّظ بالشَّهادتين، وكتموا إخباطهم وحقدهم على محمد ﷺ وآل محمد عليهم السلام لأنَّهم فئة موتورة، فما من بيتٍ من بيوت البطن الأموي إلا وأصاب آل محمد منه مقتلاً، وقد حذر الرسول ﷺ أصحابه من هذا البطن. وأكَّد الرسول ﷺ للمسلمين أن الأمويين هم أكثر بطون قريش بغضاً لآل محمَّد، وأنهم طامعون بملك النبوَّة، لأنه قد رآهم ينزون على منبره نزو القردة، وطلب من النَّاس أن يعتزلوهم، وأن يحذروا منهم. وبعد وفاة النبي ﷺ بمدَّة وجيزة تجاهلت دولة البطون التَّحذيرات النبويَّة جميعها، والتاريخ الأموي الأسود، وعيَّنت يزيد بن أبي سفيان قائداً عاماً لجيش الشام.

ولما مات يزيد ورثه أخوه معاوية، وأقرَّته دولة البطون «قائداً عاماً ووالياً على بلاد الشام خلفاً لأخيه»[1].

وأطلق عمر بن الخطاب يد معاوية في بلاد الشام، وأعطاه الحرِّية الكاملة ليفعل ما يشاء بلا رقيبٍ ولا حسيبٍ، فقد قال لمعاوية يوماً «... لا آمرك ولا أنهاك»[2].

وكان عمر يوطِّد لمعاوية بين الناس، فيقول عنه أمام علية القوم وأركان دولة الخلافة: «إنَّه فتى قريش وابن سيّدها»[3]، «تذكرون كسرى وعندكم معاوية»[4]. وخاطب عمر أهل الشورى قائلاً: «إذا اختلفتم دخل عليكم معاوية بن أبي سفيان من الشَّام»[5].

وكان عمر يعرف أنَّ معاوية يعدّ أهل الشام للخروج، وأنه سيخرج ذات يوم، فقد صرَّح عمر في يوم من الأيام قائلاً: «يا أهل الشَّام استعدوا لأهل العراق»[6]. ومع هذا، لم يتعرَّض له عمر وإنَّما تركه ليكمل استعداداته وعدَّته ويخرج في الوقت المناسب.

وكان عمر وراء تأمير عمرو بن العاص ومن المعجبين به أيضاً، فقد أعلن أمام أركان دولته وعلية القوم قائلاً: «لا ينبغي لأبي عبدالله (أي عمرو بن العاص) أن يمشي على الأرض إلاَّ أميراً»[7].

ومع أنَّ الوليد بن عقبة فاسق بنصِّ القرآن، وكان يسكر علناً، وصلَّى بالناس الصبح وهو سكران إلا أن عمر قد استعان بقوته أيضاً!!

---

(١) راجع: البداية والنهاية لابن كثير، ج٨، ص ١١٨. وتاريخ الطبري، ج٥، ص ٦٩. والاستيعاب، ج٣، ص ٥٩٦. وكنز العمال، ج١٣، ص ٦٠٦.

(٢) البداية والنهاية، ج٨، ص ١٢٥. وتاريخ الطبري، ج٦، ص ١٨٤.

(٣) راجع: البداية والنهاية، ج٨، ص ١٢٥، والاستيعاب، ج٨، ص ٣٩٧.

(٤) تاريخ الطبري، ج٦، ص ١٨٤.

(٥) الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٥، ص ٥٣٥.

(٦) الدلائل لابن سعد. وكنز العمال، ج١٢، ص ٣٥٤.

(٧) راجع الإصابة لابن حجر، ج٥، ص ٣.

واستعان عمر بعبدالله بن أبي سرح مع أنّه افترى على الله الكذب بنصِّ القرآن[1]، ومع أن الرسول ﷺ كان قد أباح دمه ولو تعلق بأستار الكعبة! ثم أتمَّها عمر على بني أميَّة، ووضع الأساس المتين لحكمهم يوم عهد عملياً بالخلافة لعثمان، مع علمه بحبّ عثمان وولهه ببني أميَّة، وأنه سيحمل بني معيط على رقاب الناس، كما صرَّح هو بذلك!

واستعان بقوَّة الأعور السلمي الذي شهد حنين مشركاً[2]، وقد لعنه رسول الله ﷺ، وكان من أشدِّ المبغضين لعلي بن أبي طالب، ومع هذا أَمَّره وجعله على مقدَّمة جيش[3].

وأمَّر يعلى بن منية على بعض بلاد اليمن، وكان من الحاقدين على علي بن أبي طالب، فقد أعان الزبير في ما بعد بأربعمئة ألف عندما خرج على علي، واشترى لعائشة جملاً يقال له عسكر، وجهَّز سبعين رجلاً من قريش ليكونوا تحت إمرتها لقتال علي بن أبي طالب[4].

واستعان ببسر بن أرطأة وإياس بن صبيح، وهما من أصحاب مسيلمة الكذَّاب، فقد جاء في الاستيعاب عن بشر: «أسلم وولاَّه عمر القضاء على البصرة»[5].

واستعان بطليحة بن خويلد الذي ادَّعى النبوَّة بعد النبي ﷺ، وقد «أعجب به عمر، ورضي عنه وكتب إلى أمرائه أن يشاوروه»[6].

واستعان بابن عدي الكلبي، الرجل النصراني الذي تلفَّظ بالشهادتين، وفوراً دعا له برمح فولاَّه الإمارة! قال عوف بن خارجة: «ما رأيت رجلاً لم يصلِّ أُمِّر على جماعة من المسلمين قبله»[7].

---

(١) المصدر نفسه، ج٣، ص ٣٦٣.
(٢) تاريخ الطبري: ج٥، ص ٥٩. والبداية والنهاية، ج٨، ص ٢١٤.
(٣) راجع: الإصابة لابن حجر، ج٢، ص ٥٤٠. وأسد الغابة، ج٦، ص ١٦
(٤) المصدر نفسه، ج٢، ص ٥٤١.
(٥) الاستيعاب، ج٣، ص ٦٦٢ و٦٦٣.
(٦) المصدر نفسه، ج١، ص ١٢٠.
(٧) البداية والنهاية لابن الأثير، ج٧، ص ١٣٠.

واستعمل أبا زبيد على صدقات قومه، وكان نصرانياً، و «لأنّه قوي استعمله عمر ولم يستعمل نصرانيّاً غيره»[١].

واستعان بكعب الأحبار اليهودي الذي أسلم فصار من أصحاب الخليفة الخلّص وأصفيائه ومرجعه وموضع سرّه، والمجيب الموثوق عن كلّ تساؤلاته. و «تولّى كعب عمليّة القص في المسجد وصار القص سنّة»[٢]، فكان كعب يقصُّ ما يحلـو لـه في مسجد رسول الله ﷺ في الوقت الذي منعت فيه دولة الخلافة كتابة أحاديث الرسول نفسه وروايتها تحت شعار أنَّ القرآن وحده يكفي.

ولما مات عمر بن الخطاب كانت ولايات الدولة وأعمالها ومناصبها العليا ووظـائفهـا العامّـة خاصّة بأصحاب القوة من الفاسقين والمنافقين والفجار، وقد استخدمهـم الخليفـة ليستعين بقوتهم حسب اجتهاده، وقال للذين حذَّروه مغبّة ذلك: «نستعين بقوتهم، أما نفاقهم وفجورهم فعلى أنفسهم»!

ولما آلت الخلافة إلى عثمان، رفع شعار صلة الرَّحم بدلاً من القوَّة، فعمر كان يبحث عن الأقويـاء ليستعين بقوَّتهم، أمَّا عثمان فقد كان يبحث عن الأرحام ليصلهـا، ومـن بـاب الأرحـام الـواسـع دخل الأمويُّون جميعهم، ودخل معهم أوليـاؤهـم إلـى ولايـات الدَّولة وأعمالها ومناصبها الحسَّاسة، فما من مصرٍ من الأمصـار، ومـا من عملٍ من الأعمال، إلا وواليه أموي أو موالٍ لبني أمية. وكان أوَّل الداخلين من هذا الباب عمُّه الحكم بن العاص، طريد رسول الله وعدوّ الله وعدو رسوله. فلمَّا آلت الخلافة لعثمان أدخله معزَّزاً مكرَّماً. ومع الحكم، دخل ابنه مروان. قالت عائشة لمروان: «أمّا أنت يا مروان فأشهد أنَّ رسول الله قد لعن أباك وأنت من صلبه»[٣]. وقال الذهبي وابن عبد البر: «مروان أول من شقَّ عصا المسلمين بلا شبهةٍ»[٤]. «وكان مروان من أسباب قتل عثمان»[٥]. ومع أنَّ مروان

(١) الإصابة، ج١، ص ١١٦.
(٢) الاستيعاب، ج٤، ص ٨٠.
(٣) الإصابة، ج٣، ص ٣١٦.
(٤) شذرات الذهب لابن عماد، ج١، ص ٩٩.
(٥) الإصابة، ج٦، ص ١٥٧.

ملعون على لسان رسول الله ﷺ، ومع أن الرسول ﷺ قد حذَّر منه ومن أبيه ومن بني أمية إلا أنه قد تدرَّج في مناصب الدولة حتى تولَّى الخلافة ولُقِّب بـ «أمير المؤمنين». والأهم أنَّ أبناءه وأحفاده قد توارثوا ملك النبوَّة، وهو عدوٌّ لله ولرسوله ﷺ، وقد وصف مروان بن الحكم دولة الخلافة، في آخر أيَّام عثمان، وصفاً دقيقاً، فقال لجموع الثوار الذين احتشدوا حول دار عثمان: «ما شأنكم قد اجتمعتم كأنَّكم قد جئتم لنهب، شاهت الوجوه، كلُّ إنسان آخذ بإذن صاحبه إلا من أريد، جئتم تريدون أن تنزعوا ملكنا من أيدينا، ارجعوا إلى منازلكم، فإنا والله ما نحن بمغلوبين على ما في أيدينا»[1].

والخلاصة أنَّ دولة الخلافة قد تحوَّلت، نتيجة الاجتهادات في تولية الأمراء والولاة، إلى ملك أموي خالص، وأنَّ الأمويين قد غلبوا على كلِّ شيء، وأنَّ الأكثرية السَّاحقة من العوام وقفت مع بني أميَّة طمعاً بنصيب ممَّا هم غالبون عليه، وأنَّه لم يبق من الإسلام السِّياسي إلا لقب الخليفة «أمير المؤمنين»، وأنَّ الولايات والأعمال والوظائف العليا بالكامل كانت مع بني أميَّة، أو أمويَّة من جميع الوجوه. ما يعني أنَّ الدَّولة بمؤسساتها جميعها قد أصبحت، من الناحية الفعليَّة، تحت سيطرة أعداء الله ورسوله الذين حذَّر منهم الرسول، وأنَّ الفئة المؤمنة عُدَّتْ مهمّشة بالكامل وأقلِّية ليس لها من أمر الدولة شيء، ولو تولّى الخلافة بعد عثمان أي رجل في الدنيا، غير الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، لما استطاع أن يصمد، في مثل هذه الظُّروف، أكثر من وقت من قصير، لأنَّ الملك الأموي بخاصَّة وسلطان المنافقين والفاسقين والفجار بعامَّة، قد توطَّد وألقى أجرانه في الأرض وفي النفوس معاً!

موقع أهل بيت النبوَّة عليهم السلام في هذا الواقع

لقد تمَّ التَّعتيم رسميّاً على جميع فضائل أهل بيت النبوة عليهم السلام، وما عاد أحدٌ يجرؤ على ذكرهم بخيرٍ. وغدوا في أحسن الظروف مجرَّد صحابة مثل أبي سفيان ومروان بن الحكم والوليد بن عقبة. بل إنَّ هؤلاء وأمثالهم كانوا أعظم شأناً

---

(١) تاريخ الطبري، ج٥، ص ١١٠.

عنـد الأكثريَّـة السَّاحقة، والأولى بالطَّاعة من أهل بيت النبوَّة عَلَيْهِمْ السَّلَامُ، لأنَّ وسائل الإعلام الرسميَّـة للدولة، صوَّرت أبا سفيان ومعاوية والوليد بن عقبة ومروان بن الحكم، وغيرهم، في صورة الأبطال، وأعطتهم أحجاماً أسطوريَّة ليست لهم في الحق والحقيقة، في الوقت الذي تجاهلت فيه أهل بيت النبوة عَلَيْهِمْ السَّلَامُ، وعتَّمت على صورهم المتألِّقة، وسخرت الدولة جميع مواردها ونفوذها لإبراز أهل بيت النبوَّة عَلَيْهِمْ السَّلَامُ في صورة النكـرات، والطامعين بالسُّلطة، والمتحفزين لشقّ الطاعة وتفـريـق الجمـاعـة. والأعظـم مـن ذلك أنَّ دولة الخلافة اختارت جميع أمرائها وعمَّالها وولاتها وقادة جندها وقضاتها من الحاقدين على آل محمَّد، أو الكارهين لولايتهم.

ويكفـي أن تعلـم أنَّ زعـامـة البطون هدَّدت عميد أهل بيت النبوَّة، الإمام عليّاً عَلَيْهِ السَّلَامُ بـالقتـل إن لم يُبايع، ومع هذا لم يحرِّك أحد من المسلمين ساكناً، وهمَّت زعامة البطون بإحراق بيت فاطمة بنت رسول الله على من فيه، وصاحت فاطمة، ولم ينجدها أحد، وصادرت زعامة البطون المنح التي أعطاها رسول الله لأهل بيته، وحرمتهم حتَّى من حقهم في تركة الرسول وجرَّدتهم من ممتلكاتهم. واستنجد أهل بيت النبوَّة، فلم ينجدهم أحد. والأعظم أن الإمام عليَّاً والسيِّدة الـزهـراء وسبطـي رسـول الله طـافـوا على بيوت الأنصار بيتاً بيتاً، طالبين النُّصرة ومع هذا لم ينصرهـم أحـد. «لـقد صـار أهل بيت النبوَّة كالسَّوقة على حد تعبير الإمام علي»[1].

واستقـرَّت هـذه السِّياسـة، لأنهـا كانت بمثـابـة القناعة الرسمية المدعومة بسلطان الدولـة. وبـاختصـار شـديـد، فـإن أهل بيت النبوَّة وأولياء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الصادقين، وهم علماء الإسلام وأسـاتـذتـه وقـدامى محاربيه الذين قامت دعوة الإسلام ودولة النبوَّة على أكتافهم، قد أُخِّروا بـالقوَّة، وسُلبت حقوقهم وصاروا رعـايـا ومحكـوميـن لا تقـدِّم مـواقفهـم ولا تؤخِّر، وحُرموا من جميع المناصب العامَّة. أمـا الـذيـن قاوموا النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ والنبوة قبل الهجرة، وحاربوا النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ

---

(١) راجع: كتابنا «المواجهة مع رسول الله وآله» لتقف على توثيق كل كلمة ذكرناها هنا.

بعد الهجرة، وجهلوا أحكام الدين، فكانوا الأمراء والسَّادة والحكّام وأصحاب الكلمة المسموعة، لأنَّ النفوذ والجاه والمال والسُّلطة كان في أيديهم، ومؤهّلهم الوحيد هو القوَّة والتكاثر والغلبة وتوطيد الخلفاء الأول لهم! تلك حقيقة لا يماري فيها إلاّ جاهل أو متجاهل أو عابد لهواه.

الفصل الرابع:

مظاهر نقض عرى الإسلام

لم يُبْق قادة التآمر من الإسلام إلاَّ المظاهر الخارجيَّة اللاَّزمة لدوام الملك وتوسُّعه. وسنتحدَّث، في ما يأتي، وبمنتهى الإيجاز، عن مظاهر نقض عرى الإسلام والإبقاء على القشور الخارجيَّة اللاَّزمة لاستمرار الملك وتوسُّعه.

طغيان الإرهاب

لمَّا مرض النبي ﷺ تنكَّرت له زعامة بطون قريش، وضلَّلت هذه الزعامة الأكثريَّة الساحقة من المجتمع فتبعتها رغبة أو رهبة، وواجهت تلك الزعامة رسول الله ﷺ ومعها جموع الغوغاء، فقالوا لرسول الله ﷺ: «أنت تهجر! والقرآن وحده يكفينا! ولسنا بحاجةٍ لوصيتك!». وبعد أن قبضت زعامة البطون على مقاليد الحكم منعت رواية أحاديث رسول الله ﷺ وكتابتها، ورفعت شعار: «حسبنا كتاب الله!»، وصارت رواية الأحاديث النبويَّة التي تكشف شناعة ما جرى من الجرائم الكبرى التي يستحقُّ مرتكبها القتل!

قال حذيفة، أمين رسول الله ﷺ: «لو كنت على شاطىء نهر، وقد مددت لأغترف، فحدَّثتكم بكل ما أعلم ما وصلت يدي إلى فمي حتى أقتل»[1]! وحذيفة هذا ليس شخصاً عادياً، إنما هو أحد كبار الصحابة وأمين سر رسول الله ﷺ على المنافقين. ومع هذا، فهو يؤكد تأكيداً قاطعاً بأنه لو حدَّث بما سمعه من الرسول وكشف الحقائق، لقتلته زعامة البطون، أو الجموع التي تؤيدها قبل أن يرتدّ إليك طرفك، لأنَّ الزعامة لا تريد الحقيقة الشرعيَّة!

ويؤكِّد هذا المناخ الإرهابي ما ذكره أبو هريرة عندما قال: «حفظت عن

---

(١) راجع: كنز العمال، ج١٣، ص ٣٤٥، نقلاً عن ابن عساكر.

رسول الله وعاين، فأمّا أحدهما فبثثته، وأما الآخر فلو بثثته قطع هذا البلعوم»[1].

وأوضح أبو هريرة الصورة، في ما بعد، قائلاً: «إنِّي لأحدِّث أحاديث لو تكلّمت بها زمن عمر بن الخطاب أو عند عمر لشُجَّ رأسي»[2].

وفي زمن عمر بن الخطاب، عزم أبيّ بن كعب على أن يتكلم في الذي لم يتكلم به بعد وفاة الرسول ﷺ فقال: «لأقولنَّ قولاً لا أبالي استحييتموني عليه أو قتلتموني»[3]. لقد صمَّم على كشف الحقائق الشرعيّة، وترقَّب الناس اليوم الذي حدَّده كعب لكشف الحقائق التي سمعها من رسول الله ﷺ، وفجأةً قال قيس بن عباد: «رأيت الناس يموجون! فقلت: ما الخبر؟ فقالوا: مات سيد المسلمين أبي بن كعب! فقلت: ستر الله على المسلمين حيث لم يقم الشيخ ذلك المقام!»[4].

والخلاصة أنَّ منع رواية الأحاديث النبويّة وكتابتها، وكتمان الحقائق الشرعيّة التي تصطدم مع الواقع السياسي قد تحوَّلا إلى قانون أساسي نافذ المفعول في أرجاء دولة الخلافة جميعها، والخلفاء أنفسهم أعلنوا ذلك مراراً وتكراراً، وحتَّى الأحاديث التي كان الخلفاء قد كتبوها بأنفسهم فور سماعهم لها من رسول الله مزَّقوها وأحرقوها، وأوهم بعضهم الناس أنه يريد أن يجمع أحاديث الرَّسول، وناشدهم أن يأتوه بها، فلما وضعت الأحاديث النبويّة المكتوبة بين يدي الخليفة أمر بحرقها، وحرقت فعلاً تحت إشرافه! لقد أرهب الذين سمعوا الحقائق الشرعيّة من رسول الله، وأجبروا على كتمانها وإلاَّ واجهوا الموت.

ولكنَّ زعامة البطون لم تر بأساً من رواية الأحاديث التي تمدح القائمين على الحكم، وتضفي طابع الشرعيّة والمشروعيّة على تصرُّفاتها، أو التي تأمر بطاعتها،

---

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم، ج١، ص ٣٤.

(٢) راجع: البداية لابن كثير، ج٨، ص ١٠٧.

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٣، ص ٥٠١. والحاكم (باختصار)، ج٢، ص ٣٢٩، وج٣، ص ٣٠٣.

(٤) المسترشد لابن جرير الطبري. ومعالم الفتن لسعيد أيوب، ج١، ص ٢٥٧.

فرواية مثل هذه الأحاديث مباحة وإن كانت مختلقة ومكذوبة على رسول الله ﷺ، ورواة مثل هذه الأحاديث من المقرَّبين حتى وإن كانوا أعداء لله ولرسوله، أو من الذين مردوا على النفاق!

تعديل الصلاة وتبديلها

وفي مدَّة وجيزة، حُلَّت عرى الإسلام جميعها عروةً بعد عروةٍ، ونقضت وعُدِّلت وبُدِّلت الترتيبات الإلهية جميعها، ولم يبق غير الصَّلاة، فنقضتها زعامة البطون وعدَّلت فيها وبدَّلت، وحشر المؤمنون الذين كانوا يصلون صلاة الرسول ﷺ، وضُيِّق الخناق عليهم على اعتبار «أنهم شواذ» يخالفون جماعة المسلمين وإمامهم! ويتفرَّدون بصلاةٍ تختلف عن صلاة الإمام والأمَّة!

قال حذيفة، أمين سر رسول الله: «لقد ابتُلينا حتى أن الرجل ليصلِّي وحده، وهو خائف»(١). وقال في موضع آخر: «فابتُلينا حتى جعل الرجل منا لا يصلِّي إلا سرّاً»(٢).

دخل الزّهري على أنس بن مالك فوجده يبكي! فقال: ما يبكيك؟ فقال أنس: «لا أعرف شيئاً ممَّا أدركت إلا هذه الصلاة، وهذه الصلاة قد ضيِّعت»(٣).

وأوضح أنس بن مالك الصورة قائلاً: «لا أعرف شيئاً اليوم مما كنَّا عليه على عهد رسول الله! فقيل له: وأين الصلاة؟ فقال: أولم تصنعوا بالصَّلاة ما قد علمتم!»(٤).

هذه شهادة حذيفة، وتكتسب شهادته أهميَّة خاصَّة لأنه أمين سر رسول الله ﷺ بإجماع المسلمين، ولأنه بقي على عهد رسول الله ﷺ لم يبدِّل ولم يتبدَّل، ولم يرجع القهقرى على عقبيه، تدعمها شهادة أنس بن مالك الذي وعى

---

(١) راجع: صحيح البخاري، ج١، ص ١٨٠، كتاب الجهاد والسِّير.

(٢) راجع: صحيح مسلم، ج٢، ص ١٧٩. ورواه أحمد في الفتح الرباني، ج٣، ص ٤٠، وج٢، ص ٤٦٢، من معالم الفتن.

(٣) الفتح الرباني، ج١، ص ٢٠٠.

(٤) رواه أحمد والترمذي وحسَّنه، وقال في الفتح الرباني: ج١، ص ٩٩٩ روي عن أنس من غير وجه.

عملياً الصلاة بحكم خدمته للنبي، مع أنَّ أنس كان إلى جانب السلطة دائماً، يعايشها ويتعايش معها، ولم يثنه عن الولاء لهذه السلطة تبدُّلها ولا تغيُّرها، وكان أنس يسمع مسبَّته من رجالها ويصمت.

فإذا ثبت أنَّ المخلصين من الصحابة كانوا يصلُّون سرّاً، وهم في حالة خوفٍ من غضب السُّلطة، أو من غضب الجماهير الموالية للسلطة، وإذا كان أحد الذين خدموا رسول الله مدة طويلة، وشاهد رسول الله مئات المرّات وهو يصلي عملياً، يشهد ويقرّ ويعترف بأنَّ الصلاة قد ضُيِّعت بالفعل ونقضت من أصولها، ففي هذا دليل قاطع على أنَّ زعامة بطون قريش قد حلَّت آخر عروة من عرى الإسلام، وهي الصلاة بشهادة شهود عيان عاصروا الرسول وحكومة الخلفاء الثلاثة وحكومة بني أميّة، ولا خلاف بين اثنين من المسلمين على أنَّ رسول الله ﷺ قد أخبر الأمة بما هو كائن وتركها على المحجَّة البيضاء، مثلما أخبر الأمة بأنَّ عرى الإسلام ستنقض كلها عروة بعد عروة، وأن نظام الحكم هو أولى عرى الإسلام، التي ستنقض، ونقض الصلاة هو آخر هذه العرى، ولا خلاف في أن الرسول ﷺ صادق في ما أخبر، وأنه لم ينطق عن الهوى ومن المحال عقلاً أن يخبر رسول الله ﷺ الأمة بهذه الأخبار الخطيرة على مسؤوليته وباجتهاد منه ومن دون تفويض ووحي إلهيين، وواقعياً قد تحقَّق ما أخبر به الرسول وحذر منه، فلا أحد من أولياء الخلفاء الثلاثة أو من شيعة الخلافة التاريخية يمكنه أن يزعم أنَّ الإسلام كله قد بقي على حاله أو ينكر أَنَّ عرى الإسلام كلها لم تنقض، ما يؤكِّد صدق الرسول ﷺ وكذب أعداء الله.

استبعاد النبي

أوَّل مظاهر نقض عرى الإسلام وأخطرها هو مواجهة زعامة البطون ومن والاها للنبي ﷺ في أثناء مرضه والحيلولة بينه وبين كتابة توجيهاته النهائيَّة للأمَّة، وتجاهلهم لوجوده تجاهلاً تاماً، وقولهم على مسمعه: «إنَّ النبي يهجر! استفهموه إنه يهجر! ما باله أهجر!». ولا دليل لديهم على زعمهم أنَّه يهجر سوى أنَّه ﷺ قال لهم: «قرِّبوا أكتب لكم كتاباً لن تضلُّوا بعده أبداً! تلك حقيقة مطلقة

لا يمكـن إنكـارهـا»[1]. كـانت هـذه أخطر عروة تنقض من عرى الإسلام، فقد تجاهلت زعامة بطون قريش ومن والاها وجود النبي نفسه، وأعلنت وبكلِّ صراحة أنَّ القرآن يكفي ولا حاجـة لمـا قـالـه النبي ﷺ أو سيقوله! وقد مهَّدت زعامة البطـون لهـذا المـوقف الخطيـر، فبثَّت سلسلة من الشائعات قبل مرضه ﷺ، وانـصبَّت تـلك الشائعات جميعها على ضرورة عدم الوثوق بكلِّ ما يقوله ﷺ لأنه بشر، وعلى أن دوره مقتصر على تبليغ الناس ما يُوحى إليه من القرآن.

وهكـذا، واعتبـاراً مـن اللحظة التي رقد فيها رسول الله ﷺ على فراش المرض، تمَّ استبعاده عمليـاً بالكامل، وجُمِّدت أوامره وتوجيهاته، ولم ينفَّذ منها شـيء، وإن نُـفِّـذ فـقد كـان التنفيـذ متـأخراً وبالقدر الذي يخدم توجهات زعامة البطـون. وخيـر مثـالٍ علـى ذلـك، بعث أسامة! فالملك هو ملك النبوَّة وزعيم البطون رسمياً هو خليفة النبـي، والمتصـرِّف الفعلي بالملك الذي بناه النبي! فهل هـذا المـوقـف الخطيـر مـن قبيـل التـأويـل أو مـن قبيل الإجتهاد!؟ وكيف يمكن الاعتـذار عنـه؟ ومـاذا يبقـى مـن الإسـلام عنـدمـا تستبعـد النبـي ﷺ شخصيَّاً وتتجاهل وجوده!؟

منع نشر الأحاديث النبويَّة روايةً وكتابةً

عندما استولت زعامة بطون قريش بالقوَّة والكثرة والتغلُّب على ملك النبوَّة منعت رواية الأحاديث النبويَّة وكتابتها منعاً باتاً بحجَّة أنَّ القرآن وحده يكفي ولا حاجة لأحاديث النبيِّ، لأنها تورث الخلاف والاختلاف، كما ذكر الخليفة الأوَّل في أوَّل أمرٍ يأمر به، حسب رواية الذهبي في تذكرة الحفاظ: «فلا تحدِّثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم عن شيءٍ فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله». وقام الخليفة الأوّل بإحراق الأحاديث التي سمعها شخصيَّاً من الرسول وكتبها في حينه،

---

(١) راجع: صحيح البخاري، كتاب المرض، باب قول المريض قوموا عني، ج٧، ص ٩، وج٤، ص ٣١، وج١، ص ٣٧. وصحيح مسلم، آخر كتاب الوصية، ج٥، ص ٧٥. وصحيح مسلم بشرح النووي ج١١، ص٩٥. ومسند أحمد بن حنبل، ج٤، ص ٣٥٦، ح ٢٩٩٢. والكامل لابن الأثير ج٢. ص ٢٣٠. وكتابنا نظرية عدالة الصحابة، ص ٢٨٧ وما بعدها. وقد اشتمل هذا الكتاب على تفصيل هذه الفاجعة وذكر عشرات المراجع.

وجمع الخليفة الثاني أحاديث النبي المكتوبة وأمر بحرقها وأحرقت! وجاء الخليفة الثالث فحرَّم رواية أي حديث لم يأذن الخليفتان الأوَّلان بروايته.

ومعنى هذا أنَّ النَّبي ﷺ قد استُبعد شخصيّاً في أثناء مرضه، ثم استُبعد بعد موته كل ما صدر عنه من قول أو فعل أو تقرير ومنعوا رواية ذلك وكتابته.

وهكذا واجه المجتمع الجديد فراغاً قانونياً من جميع الوجوه، وحذفت سنَّة النبي ﷺ التي صدرت عنه طوال ثلاثة وعشرين عاماً، ولم يبق لها أي تأثير فعلي على الحركة الكليَّة للمجتمع، اللهم إلا إذا كانت هذه الأحاديث تخدم الملك وتوجُّهاته الجديدة، أو تخدم القائمين عليه، كطاعة وليِّ الأمر. عندئذٍ تُعمّم هذه الأحاديث وتعامل بقداسةٍ، وتروى وتبرز بوصفها أدلةً قاطعةً على شرعيَّة نظام بطون قريش! لمن يشاء أن يروي ما يشاء من أشعار الجاهليَّة، وخرافات الأقدمين، ونجاسات الشِّرك، وكان ممكناً أن تُقصّ أساطير بني إسرائيل في مسجد الرسول ﷺ ولا تروى أحاديث النبي ﷺ! كانوا يقولون لا خطر من رواية الشعر والخرافات والأساطير على ألفة الأمة ووحدتها وانقيادها لزعامة البطون، لكن لا يمكن حتى لأبيّ بن كعب وحذيفة بن اليمان، أن يرويا حديثاً عن النبي ﷺ يمسُّ واقع المجتمع أو مستقبله أو القائمين عليه، لأنَّ مثل هذا الحديث يسبِّب الخلاف والاختلاف على حد تعبيرهم! وفي هذه الحالة وأمثالها القرآن وحده يكفي ولا حاجة لا للنبي ﷺ ولا لحديثه! مع أنه لا أحد منهم مؤهَّل إلهياً لبيان القرآن وفهم معناه!! فهل هذا تأويل!؟ وهل هذا اجتهاد!؟ وكيف يمكن الاعتذار عنه إلا بحجج فارغة لا تستقيم!؟

استبعاد أهل بيت النبوَّة والهاشميِّين ومن والاهم!

ومن مظاهر حلِّ عرى الإسلام أنَّ زعامة بطون قريش التي استولت على السلطة بالقوة، بعد وفاة النبيِّ ﷺ، وألغت جميع الترتيبات الإلهيَّة المتعلِّقة بنظام الحكم، قد استبعدت استبعاداً تاماً آل محمَّد الذين يصلِّي عليهم المسلمون في صلاتهم! كما استبعدت أهل بيت النبوَّة الذين شهد الله لهم بالطهارة. وبعد يوم واحد من وفاة النبي، هددت زعامة البطون عليَّ بن أبي طالب بالقتل،

وشرعت بحرق بيت فاطمة على من فيه، وفيه ابنة النبي وسبطاه، وحرمتهم من إرثهم الشرعي وتركتهم من النبي، وصادرت جميع الأعطيات التي أعطيت لهم، وجرَّدتهم من جميع ممتلكاتهم، ولأسباب إنسانية تعهّد الخليفة الجديد بتقديم المأكل والمشرب لهم لا يزيد على ذلك. وصوَّرت السلطة الجديدة أهل بيت النبوَّة بصورة الطامعين بالسلطة، الشاقِّين لعصا الطاعة المفارقين للجماعة، فأذلّتهم، وعزلتهم عزلاً تاماً، مع أنَّ أهل بيت النبوَّة هم الثِّقل الأصغر المخوَّل شرعياً ببيان القرآن، والقرآن هو الثقل الأكبر، مع تأكيدات الرسول المتوالية والقاطعة بأن الهدى لا يدرك إلا بالثقلين معاً، والضلالة لا يمكن تجنُّبها إلا بالثقلين معاً! وعزل الهاشميون، وهم بطن النبي الذي حماه قبل الهجرة، وقاد حروبه بعد الهجرة! وادَّعت بطون قريش التي قاومته قبل الهجرة، وحاربته بعد الهجرة أنها الأقرب إلى النبيِّ ﷺ، وأنها الأولى به، وأحكمت بطون قريش الحلقة عندما عاملت أولياء آل محمد وأهل بيت النبوة معاملة جائرة بجرم موالاتهم لأهل البيت وقولهم بأن آل محمد أولى بمحمد!! ومع أنَّ الخلفاء التاريخيين وبقوة الدفع النبوي، وبالآلية التي أوجدها النبي وبالجيش الذي أسَّسه قد فتحوا مشارق الأرض ومغاربها إلا أنه لم يرو راوٍ قط أن أحداً من الخلفاء قد أمَّرَ أحداً من آل محمد أو أهل بيته أو أحداً ممن يواليهم،!! بل على العكس كان الخلفاء يؤمِّرون الأمراء والولاة والعمال من الكارهين لآل محمد، أو الحاقدين عليهم، أو ممن كانوا لا يرون لآل محمد فضلاً. وهكذا تمَّ استبعاد آل محمد وحرمانهم والتنكيل بهم ومعاقبة أوليائهم، و «قد مر حين من الدهر كان فيه حب ال محمد أو موالاتهم من جرائم الخيانة العظمى التي يعاقب عليها بالقتل وهدم الدار والحرمان من العطاء والتجريد من جميع الحقوق المدنيَّة، بحيث لا تقبل شهادة من يحب آل محمد»[1].

فهل هذا كله تأويل؟ وهل هو اجتهاد؟ وهل هو شرعي؟ وكيف يمكن لعاقلٍ الاعتذار عنه؟

---

(١) راجع: كتابنا «المواجهة مع رسول الله وآله»، وراجع: كتاب الأحداث للمدائني برواية ابن أبي الحديد، ج٣، ص ٥٩٥، تحقيق حسن تميم.

تعيين الأمراء الجدد

من مظاهر نقض عرى الإسلام، وبخاصَّة على صعيد نظام الحكم، تعيين ذلك الطَّاقم الجديد من الأمراء الذين تسلَّموا زمام الأمور بعد وفاة النبي ﷺ، فهؤلاء ليس فيهم واحد من أهل السَّابقة في الإيمان، أو من أهل البلاء والجهاد في سبيل الله، أو من أهل العلم، أو أنَّ له أي دور تاريخي في دعوة النبي ودولته! وليست لديهم أيَّة مؤهلات للإمارة أو الولاية أو القيادة الشرعيَّة! يمكن لمثل هذا الطاقم أن يكلَّف أفراده بمهمات مؤقتة، أو بعثات عاجلة، أمَّا أن تُسند لهم إمارات الأقاليم وقيادة الجيوش بشكلٍ دائمٍ فهذا الذي لم يكن يخطر على بالٍ! فكيف يطبق هذا الأمير أو ذاك الإسلام وأحكامه على مرؤوسيه إذا كان هو نفسه لا يعرف الإسلام ولا يعرف أحكامه!؟ فجميع الأمراء الذين أُسندت إليهم أرفع المناصب في دولة البطون التي خلفت دولة النبي كانوا إمَّا من حديثي العهد بالإسلام، أو من الطلقاء، أو من المنافقين. وهنالك قاسم مشترك بين هؤلاء الأمراء يتمثل في أنهم جميعاً كانوا من أعداء الله ورسوله!! ومن أنَّ لكل واحد منهم تاريخه الأسود الحافل بفنون مقاومة الرسول والإسلام، وفي أن كل واحد منهم موتور من آل محمد أو من أحد أفراد الفئة المؤمنة، لذلك فهم يحقدون على آل محمد وعلى المؤمنين الصادقين! وقد حذَّر الرسول ﷺ منهم ومن تأميرهم قبل مماته بمختلف وسائل التحذير، ونبّه إلى خطرهم بجميع طرق التنبيه!

والخلاصة فإنَّ تأمير هذا الطاقم الجديد وتسليمه أعنَّة الأمور في البلاد وعلى العباد وتجاهل أهل بيت النبوة والمؤمنين الصادقين لم يكن من قبيل المصادفة، وإنما هو حلقة في مخطَّط يهدف لنقض عرى الإسلام والقضاء على نظام الحكم الإسلامي الذي أوحاه الله تعالى لعبده!!

غربة الإسلام والإيمان

بعد أن حُلَّت عرى الإسلام جميعها بدءاً من نظام الحكم وانتهاءً بالصَّلاة، أصبح الإسلام الحقيقي الذي جاء به محمد غريباً تماماً عن المجتمع! إذ لم تبق منه إلا الشكليات الضروريَّة اللازمة لبقاء الملك والسيطرة على البلاد المفتوحة باسمه!

المؤمنون الحقيقيون الذين بُنيت دولة النبي ﷺ على أكتافهم صاروا فئة قليلة غريبة ومعزولة عزلاً تامّاً ومقصوداً عن المجتمع، لأن هذه الفئة قد تمسَّكت بالقرآن ووالت أهل بيت النبوّة، واستنكرت نقض الترتيبات الإلهيّة، ونهلت علوم النبـوّة يـومـاً بيـوم، وطبّقتهـا فصـلاً فصـلاً، حتى صارت تمثّل أساتذة المجتمع الإيماني وينابيع الدين الحقيقية.

ولمـا استـولت زعـامـة بطـون قريش بالقوّة والتغلُّب على منصب الخلافة اكتشفـت أنَّ هـذه الجمـاعـة المـؤمنـة مـوالية حقّاً لله ولرسوله ﷺ ولأهل بيت النبوّة عليهم السلام، وأنَّ ولاءها الثلاثي هذا لن يتجزّأ، لأنَّ الولاء في عرفها هو الدِّين الحقيقي، عندئذٍ أدركـت دولـة البـطون خطورة هذه الفئة، فنقمت عليها وعزلتها كما عزلت أهل بـيت النبـوة، وعدّتهم جميعاً غرباء ومتطرِّفين، وعدَّت تعاليمهم وعقيدتهم خطراً على وحدة الدولة ووحدة الأمة! وحذّرت دولة الخلافة أفراد تلك الفئـة بأنهـم إن لـم يلتزموا بـالطاعـة، وإعلان الولاء لدولة الخلافة، فإنَّ الدولة ستسند لهم تهمة مفـارقـة الجمـاعـة، وشقِّ عصا الطاعة، وتفريق الأمة الواحدة، وهي جرائم عقوبتها الموت، ومصادرة الممتلكات.

كان واضحاً لأفراد الفئة المؤمنة أنَّ العامَّة ينتظرون إشارة دولة الخلافة لقتل أهل بيت النبوّة وأفراد الفئة المؤمنة وسبي ذرياتهم ونهب أموالهم، لأنَّ العوام لا يعـرفـون الإسـلام، ولا مطمع لهم إلا المال ورضى الخليفة طمعاً بما في يديه! لأنه خليفـة الـرسـول! وتـلك حقيقـة فلن يكون لأيِّ فرد من أفراد الفئة المؤمنة أهميـة أكثـر مـن الإمـام علـي بـن أبي طالب عليه السلام، أو من فاطمة عليها السلام بنت محمد ﷺ أو من سادات بني هاشم وقد هددوا بالقتل، وبالحرق بالنار وهم أحياء، ونُهبت أموالهم وصُودرت حقوقهم جميعها.

لذلك مـن الأفضـل لأفراد هذه الفئة المؤمنة أن يتجاهلوا تاريخهم الحافل بالأمجـاد، وعـلاقتهـم الحميمة الخاصَّة بالنبي ﷺ، وأن يتظاهروا بالبلاهة، ويقوموا بدور التلاميذ الذين يسمعون للأمراء المنافقين الجدد! صحيح أنَّ الأمراء الجـدد طلقـاء وحديثو عهد بالإسلام وأن أفراد الفئة المؤمنة هم العلماء، وكان

ينبغـي أن يكونوا هم الأمراء والأساتذة، لكن الخليفة الغالب قرَّر الاستعانة بقوة الطالقاء والمنافقين والفاسقين، وإثمهم على أنفسهم، كما قال عمر بن الخطاب، فأصبح الطلقاء أمراء، ومن حق الأمير أن يُطاع، وأن يوجّه ويقود المأمورين على الوجه الذي يريد!

وكانت آليَّة الحكم الخاصَّة ونفوذها في أيدي دولة الخلافة وأركانها فمن يعصي الخليفة الغالب الذي يتربَّع على ملك الدنيا ويتصرَّف به كما يشاء ويطيع عليَّ بن أبي طالب المؤمن الذي لا يملك شروى نقير! ومن يعصي معاوية بن أبي سفيان والي الشام كلها والمتصرف بخيراتها تصرف المالك بملكه ويطيع عمار بن ياسر أو أبـا ذر الغفاري أو المقداد بن عمرو الفقراء المغضوب عليهم من أركان دولة الخلافة!؟

صحيـح أنَّ معـاويـة بن أبي سفيان طليق وابن طليق وأحد أبرز أركان جبهة الشِّـرك وأعـداء الله ورسـولـه، وأنَّه قد حارب الله ورسوله حتى أحيط به فاضطرَّ مكرها إلى إعلان إسلامه! وصحيح أيضاً أنَّ معاوية لا يعرف شيئاً من الإسلام، لأنـه فـي أحسـن الأحوال حديث عهد به، ولا قدرة له على تعريف أهل البلاد المفتوحة بتعاليمه. وصحيح أيضاً أنَّ عماراً وأبا ذر والمقداد من أعمدة الإسلام، لكن هذا دين وتاريخ ومثل بعيد عن إمكانية التطبيق، فالواقع المفروض والوحيد الذي يمكن تطبيقه هو أن معاوية هو الأمير الذي يجب أن يطاع، والمعلم الديني الذي يجب أن يتكلم وأن عماراً وأبا ذر والمقداد مأمورون وتلاميذ يجب أن يطيعوا الأمير وأن يرهفوا أسماعهم لمعاوية العالم الديني الكبير!! وإن لم يفعلوا ذلك فهم عصاة يهدّدون الأمن ووحدة الأمة، والقانون الإسلامي يطبَّق على الجميع، تلك الآليَّة القانونية التي أوجدتها دولة الخلافة!

وقد يخطر ببال عمـار مثلاً، وكما حدث بالفعل حسب رواية ابن الأثير في تاريخه، أن يقدِّم احتجاجـاً خطيّـاً إلى «الخليفة الرمز» يشكو له من أمور لا يمكن تسويغها حتى حسب آليَّة دولـة الخـلافـة نفسها، فيمرُّ الاحتجاج على أعداء الله المحيطين بـ «الخليفة الرّمز»، الذين يقرِّرون أن يعاقب عمار، وهذا ما حدث فعلاً إذ وقـع الاحتجـاج بيـد الحكـم بـن العاص ومروان بن الحكم، وهما من الناحية

الشّـرعيـة عدوَّان لله ولرسوله ﷺ، فيقرران عقاب عمار، فأمر «الخليفة الرمز» بعض أعوانه الطلقاء بضرب عمار بن ياسر حتى تُكسَر أضلاعه وبعد ذلك يرمونه خارج أسوار قصر الخليفة، وذلك لأن عماراً قد تجرَّأ على ذكر مثل تلك الأمور، وتجرَّأ على الشكوى! هذا ما حدث مع عثمان وعمار!

ويُمكـن أن يخطر ببال أبي ذر أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويحذِّر من مظـاهـر البذخ وسوء العاقبة، عندئذٍ تُفسِّر دولة البطون عمل أبي ذر هذا بأنه «إفسادٌ في الأرض» وإفساد للناس! فقد كتب معاوية إلى «الخليفة الرمز» بأن أبا ذر في طريقه لإفساد الشام وأهلها! عندئذٍ أمر «الخليفة الرمز» بنفي أبي ذر، وينفى أبو ذر من مكان إلى مكان بالفعل خوفاً على أمَّة محمد من أن يفسدها صاحبه أبو ذر بعد أن أصلحها عدوُّه معاوية، ويعيش أبو ذر مطارداً منفياً ويموت منفياً وحيداً في الوقت الذي كان يعيش فيه معاوية حياة الأكاسرة والأباطرة!

وأحياناً تتولَّى دولة الخلافة قتل من لا تقوى على تدجينهم من المؤمنين السَّابقين، وتُسند تهمة القتل إلى الجن، كما فعلت مع سيد الخزرج سعد بن عبادة!

فـالـرِّسالة الرسميَّة المعمَّمة على جميع المؤمنين الصَّادقين هي «أن يتناسوا بالكـامل كل تاريخهم وعلومهم وعلاقتهم بالنبي وأن يغضُّوا أبصارهم تماماً عمَّا يجري، وأن يشهدوا وبصمتٍ عملية نقض عرى الإسلام فإن فعلوا ذلك نجوا، ولن يتعرَّض لهـم أحـد، ويمكـن لكـل واحد منهم أن يأخذ عطاءه الشهري فلن يغضب الخليفة منه، وليس من المستبعد أن يرضى الخليفة وأعوانه عليه»!

هذه الآليَّة العجيبة عزلت الفئـة المؤمنة وحيَّدتها تحييداً تاماً عن التأثير على حـركـة الأحـداث التـي أدَّت إلـى نـقض عرى الإسلام جميعها. وبالتالي أصبح الإسلام والإيمان وجميع مضامينهما الحقيقيَّة مفاهيم غريبة تماماً، لا تنتمي لحركة الأحـداث، ولا تـؤثـر عليهـا وهـي عرضة للتبديل والتحوير والتغيير، لأن هذه المضامين، وفي أحسن الظروف، عُدَّت مجرَّد اجتهادات لا تقدَّم ولا تؤخَّر.

لقـد انـقلبت الدنيا كلها رأساً على عقب!! فأعداء الله ورسوله ﷺ الذين قاوموا الرسول ﷺ والإسلام وحاربوهما بجميع وسائل الحرب حتى أحيط بهم

فاضطرُّوا مكرهين للاستسلام والتلفُّظ بالشهادتين، صاروا قادة المجتمع الإسلامي وأمراءه وخزنة أمواله وأساتذته!

أمَّا أولياء الله ورسوله ﷺ الذين وقفوا مع النبي ﷺ، في عسره ويسره، وحاربوا أعداءه وتلقوا تعاليم الإسلام وفهموها، فقد صاروا غرباء ومحكومين واضطرُّوا إلى أن يدخلوا «الصفوف الابتدائية» ويتتلمذوا على أيدي الذين يجهلون الإسلام وتاريخه، والذين حاربوه بالأمس، واضطرُّوا أيضاً إلى أن يصطفُّوا في طوابير طويلة، ليأخذوا ما تجود به أنفس الأمراء الجدد!

إنَّها غربة الإسلام والإيمان، وغربة المسلمين المخلصين والمؤمنين الصَّادقين، تلك الغربة التي أخبر عنها رسول الله ﷺ، وحذر منها قبل وقوعها بقوله: «إن الإيمان بدأ غريباً، وسيعود كما بدأ، فطوبى للغرباء!... وبدأ الإسلام غريباً ثم يعود غريباً كما بدأ!».

وباختصار، لقد عاشت الفئة القليلة المؤمنة غربة كغربة الفئة المؤمنة التي عاشت في المجتمعات التي سبقت عصر النبوَّة فمارست عباداتها سرّاً، ودعت لأمر الله سراً، وكتمت إيمانها، وانتظرت فرج الله.

التناقض الصَّارخ بين الدِّين والواقع وبين المظاهر والحقائق

على صعيد الإمامة أو الرئاسة العامة للدولة اختار الله محمداً ﷺ فأعدَّه وأهَّله للنبوَّة والرِّئاسة، فأسند الله إليه هذه المراتب لأنه قد أصبح الأفضل والأعلم والأفهم والأقرب إلى الله والأقدر على القيادة، وتلك مواصفات لا يعلمها علم اليقين إلاَّ الله تعالى، وجميعها مؤهِّلات ضرورية لتكوّن القدوة المثالية وليتمكَّن من قيادة الأمَّة وفضّ ما يشجر بين أفرادها وجماعاتها من مشكلات وفاقاً للحكم الإلهي.

ومن المفترض أن تنتقل الإمامة والرئاسة، من بعد وفاة النبيِّ ﷺ، لمن أعدَّه الله وأهَّله لهذه المهمَّة ليتابع طريق النبوَّة ويتم ما لم يتحقَّق من برامجها. هذا هو التنظير الديني للرِّئاسة، وهذا هو حكم الإسلام.

أمَّا على صعيد الواقع، فالأمر اختلف كثيراً، فالمؤهَّل الوحيد لجميع الذين

خلفوا النبي ﷺ في رئاسة الدولة، طوال التاريخ الإسلامي، هو التغلُّب والقهر، فأي شخص يغلب على الرئاسة أو الخلافة يتقلّدها ويتنعَّم هو والذين أوصلوه لهذا المنصب بامتيازات الخلافة، والمتغلب شخص عادي من جميع الوجوه!! فلم يدَّع أحد من الخلفاء، طوال التاريخ، بأنه الأعلم والأفضل والأتقى أو الأقرب لله ولرسوله، بل صرَّح أول الخلفاء بما يأتي: «إنِّي قد وليت عليكم ولست بخيركم». فالخليفة الأوَّل صادق في ما يقول ويعترف صراحةً وضمناً بأن بين المخاطبين المحكومين من هو خير منه ومن هو أفضل منه! ومع هذا فقد وُلِّي الخلافة رسمياً، وأصبح خليفة النبي ﷺ والقائم مقامه، وعلى الأمة أن تسلِّم بذلك شاءت أم أبت وأن تُبايعه راضية أو كارهة، لأنَّه لا بدَّ للجماعة المؤمنة من رئاسة، وهنا تقع المشكلات الكبرى، فالسلطة الفعليَّة والأمر والنهي بيد الخليفة والقائم مقام النبي واقعياً. أمَّا الإمام الشرعي المؤهل والمختار إلهياً، فهو عملياً مجرَّد مواطن عادي لا حول بيده ولا قوة. وفي هذه الحالة فإن الخليفة الواقعي لا يعرف الحكم الشرعي، ولا المقاصد الشرعية، ولا برامج النبوَّة، ولا معنى كل آية، وليس محيطاً بالبيان النبوي وليس لديه علم يقيني لا بالماضي ولا بالحاضر ولا بالمستقبل، لأنه أصلاً غير معد لهذه الأمور، ولكن عليه أن يدير أمور الدولة، وفي هذه الحالة فإذا رجع للإمام الشرعي فإنه مضطرٌّ إلى أن يرجع إليه في جميع الأمور، وفي هذا حط من مقامه واعتراف ضمني وعلني بأنَّ الإمام الشرعي هو المؤهَّل الوحيد للإمامة والخلافة النبويَّة، لكنَّ الخليفة الجديد وأعوانه لن يعترفوا بذلك، بل سيسيِّرون شؤون الحكم بالرأي لا بالشَّرع، فهم وإن كانوا لا يعرفون الشرع لكنهم يعرفون الرأي، لذلك ترك الخليفة وأعوانه شرع الله الذي لا يحيطون به، ولا يجيدون الحكم وفاقاً لأحكامه المفصَّلة، واجتهدوا أو اخترعوا أحكاماً من آرائهم الشخصية.

هذا على مستوى الخلافة، أمَّا مستوى الإمارات والولايات على الأقاليم والجيوش، فقد رأينا الموازين والمقاييس التي اخترعها الخلفاء لاختيار الأمراء والولاة والعمَّال، فكانوا يصدّقون أمور أقاليمهم وفاقاً لآرائهم الشخصيَّة. ولنأخذ، على سبيل المثال، عبدالله بن أبي سرح الذي افترى على الله الكذب،

والموسوم بأنه عدو لله ولرسوله، وقد أمر الرسول ﷺ بقتله، ولو تعلّق بأستار الكعبة. ويوم فتح مكة أمر الرسول ﷺ بالبحث عنه وقتله، فلجأ ابن أبي سرح إلى أخيه في الرضاعة عثمان بن عفان، فغيّبه عثمان وأخفاه عن العيون. وفي يوم من الأيام، بعد الفتح، جاء به عثمان إلى رسول الله ﷺ فاستأمنه، فصمت الرسول طويلاً قبل أن يعطيه الأمان، ثم قال: نعم. فلما انصرف عثمان قال الرسول ﷺ لمن حوله: «ما صمتّ إلا ليقوم إليه بعضكم فيضرب عنقه!! فقال رجل من الحاضرين: فهلا أومأت إليّ يا رسول الله! فقال النبي: إن النبي لا ينبغي أن تكون له خائنة أعين»[1]. وأصبح ابن أبي سرح طليقاً، ومن المؤلّفة قلوبهم. وبعد موت الرسول ﷺ مباشرة، أصبح من أصفياء الخلفاء ومن أهل الحل والعقد. وفي عهد عثمان، أسندت إليه إمارة مصر، وهي تاج الولايات الإسلاميّة، ومرَّ حين من الدهر كان فيه ابن أبي سرح الرجل الثالث في الدولة الإسلاميّة، مع أنه الأظلم بنص القرآن ومُفترٍ على الله ورسوله ﷺ ومع أنه موسوم بأنّه عدو لله ولرسوله ﷺ، فكيف يطبّق الإسلام من كان هذا وصفه!؟

هذه هي القيادات التي حلّت عرى الإسلام جميعها، وأسّست المعالم الواقعية لعصر ما بعد النبوّة، من خلال المناهج التربويّة والتعليميّة التي فرضتها على المسلمين، قرابة قرن من الزمان، ومن خلال هذه المناهج خلطت الأوراق خلطاً عجيباً، فبدلوا وعدّلوا ولم يبق من الإسلام إلا كتاب الله وأهل بيت النبوّة لمواجهة برامج تربوية قد استقرَّت في النفوس!

«وفقهاء ذلك الزمان شر فقهاء تحت السماء، منهم خرجت الفتنة وإليهم تعود! هذا وصف رسول الله لواقع الأمة بعد أن حلّت عرى الإسلام كلها»[2].

تحذيرات الرَّسول ﷺ ومخالفتها

عندما لخّص الرَّسول ﷺ الموقف للأمّة وأخبرها بما هو كائن وما

---

(١) راجع ترجمة ابن أبي سرح في الاستيعاب لابن عبد البر، ج٢، ص ٣٧٨. والإصابة لابن حجر، ج٢، ص ٣٠٩. وأسد الغابة، ج٣، ص ١٧٣.

(٢) راجع: كتابنا «حقيقة الاعتقاد بالإمام المهدي المنتظر»، الباب الأول.

سيكون، وحذَّرها من مغبّة مخالفة توجيهاته ومن الانقياد لأعداء الله ورسوله وطاعتهم، توقَّف طويلاً عند أئمة الضَّلالة الذين سيأتون بعد وفاته، فعدَّهم ألدّ الأعداء، وأعظم الأخطار التي تهدِّد الأمَّة الإسلاميَّة، لأنهم هم الذين سيتولّون حل عرى الإسلام بدءاً من الحكم وانتهاءً بالصَّلاة، وأنهم لن يُبقوا من الإسلام إلا اسمه، ومن القرآن إلا رسمه، ومن الدين إلا شكله ومظهره الخارجي اللازم للمحافظة على ملك النبوَّة الذي سيغتصبونه من الأئمَّة الشَّرعيين. لقد أكَّد الرسول أنَّ الأمَّة إن لم تتبع الترتيبات الإلهية فسيحكمها حتماً لا محالة أئمة الضَّلالة، وأئمَّة الضَّلالة سيسلمون مقاليد الحكم للمنافقين والفاسقين والفجار!! وصوَّر الرسول أفراد هذا الطاقم على حقيقتهم، فقلوبهم قلوب الجبابرة ولكن بجبّة وعمامة إسلاميّة، ورسم الرسول الأعظم صوراً حيّة وصف فيها أئمة الضلالة وأعوانهم، وأبرز صورهم البشعة على حقيقتها والآثار المدمِّرة الناتجة عن حكمهم للأمَّة. لقد حذَّر الرَّسول ﷺ منهم وكرَّر التحذير، ووصفهم وصفاً دقيقاً من خلال أعمالهم وعلاقاتهم بالأمَّة، فقال مرَّة عنهم: «. . . لا يرضون منكم حتى تحسنوا قبيحهم، وتصدقوا كذبهم. . »[١].

وبيَّن الرسول الأعظم ﷺ طبيعة القائمين على الأمور في عهد أئمة الضَّلالة، فقال: «. . . أمراء كذبة، ووزراء فجرة، وأمناء خونة، وقرَّاء فسقة. . . »[٢].

وبيَّن الرسول ﷺ أنَّ أئمة الضَّلالة وأعوانهم سيستغلون كلَّ شيء لصالحهم، «فالعطاء الذي فرضته الشريعة للمساعدة على تأمين الحاجات الأساسيَّة لأفراد المسلمين سيحوِّله أئمة الضلالة إلى رشوة، بمعنى أن أئمة الضلالة لن يعطوا أي مسلم عطاءه إلا إذا بايعهم، ورضي بجورهم وظلمهم وقَبِلَ

---

(١) الطبراني في الكثير، ج٢، ص ٣٦٢، ح ٩١٠، وص ٣٧٣، ص ٩٣٤. والفردوس، ج٢، ص ٣١٧، ح ٣٤٣٧. والجامع الصغير، ج٢، ص ٤٩، ح ٤٦٨٠. وكنز العمال، ج٦، ص ٦٧، ح ١٤٨٧٦. وفيض الغدير، ج٤، ص ١٠١، والمعجم المفهرس لأحاديث الإمام المهدي، ج١، ص ٢٩ و٣٠.

(٢) رواه البزار. راجع: مجمع الزوائد، ج٥، ص ٢٣٣. ومعجم أحاديث المهدي، ج١، ص ٢٦.

بوجودهم. . .»[1]. وأخبر الرسول ﷺ بمداهنة القرّاء ونفاق العلماء، بعد أن يحكم أئمة الضلالة قبضتهم على الأمة. . . ووصفهم الرسول ذات مرة بالقول: «. . أئمة مضلين إن أطاعوهم فتنوهم وإن عصوهم قتلوهم»[2]. لقد حذَّر الرسول الأمة من خطر الرجال، ولكن أكَّد للمسلمين أنَّ الأئمة المضلين أخطر من الرجال[3].

وأوضح الرسول ﷺ الصورة وقرَّبها عندما قال لأحد أصحابه: «أعاذك الله يا كعب بن عجرة من إمارة السُّفهاء! فقال كعب: وما إمارة السفهاء؟ فقال الرسول: أمراء يكونون بعدي، لا يهتدون بهديي، ولا يستنُّون بسنَّتي، فمن صدَّقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم، فأولئك ليسوا منِّي ولست منهم، ولا يردون عليّ الحوض، ومن لم يصدِّقهم يكذبهم ولم يُعنهم على ظلمهم فأولئك منِّي وأنا منهم. . .»[4].

وحذَّر الرسول منهم ومن حكَّامهم قائلاً: «إنَّ طعام أُمرائي بعدي مثل طعام الدجَّال إذا أكله الرجل يتقلَّب قلبه»[5] فمن يأكل من طعامهم يصبح قلبه في خطر!

ووصف الرسول الأعظم ﷺ قلوب الأمراء الذين يعملون تحت إمرة الإمام الظالم بقوله: «قلوبهم قلوب شياطين في جسمان إنسان. . .». ووصفهم

---

(١) الطبراني في الصغير، ج١، ص ٢٦٤؛ وحلية الأولياء، ج٥، ص ١٦٥ و١٦٦. وتاريخ بغداد، ج٣، ص ٣٩٨. ومعجم أحاديث المهدي، ج١، ص ٣١ و٣٢.

(٢) مجمع الزوائد، ج٥، ص ٣٢٩ عن الطبراني. والجامع الصغير للسيوطي، ج٢، ص ٤٣، ح ٧٢٣٨. وعن الطبراني أيضاً وكنز العمال، ج٦، ص ٢٢، ح١٤٦٧١. وفيض الغدير، ج٥، ص ٢٦٤، ح٧٢٣٨ عن الجامع الصغير. ومجمع أحاديث الإمام المهدي، ج١، ص ٣٥ و٣٦.

(٣) راجع نصّ الحديث بمسند أحمد بن حنبل، ج١، ص ٩٨، وج٥، ص ١٤٥. وأبو يعلى، ج١، ص ٣٥٩ عن أبي شيبة والفردوس، ج٣، ص ١٣١، ح ٤١٦٣. ومجمع الزوائد، ج٥، ص ٢٣٨ و٢٣٩ والجامع الصغير كما في فيض القدير، ج٤، ص ٤٠٧.

(٤) رواه عبد الرزاق، ج١١، ص ٣٤٥ و٣٤٦، ح ٢٠٧١٩. ومسند أحمد، ج٣، ص ٣٢١ عن عبد الرزاق، وص ٣٢٩، وج٥، ص ١١١، وج٦، ص ٣٩٥. والبزار عن حذيفة. والنسائي، ج٧، ص ١٦٠. والطبراني في الكبير، ج٤، ص ٦٧، ص ٣١٢٧. وح ٣٦٢٨. والطبراني في الأوسط والحاكم، ج١، ص ٧٨ و٧٩.

(٥) راجع: مسند الإمام أحمد، ج١، ص ٩٨، وج٥، ص ٤٥، وابن أبي شيبة، ج ١٥، ص ١٤٢، ح١٩٣٣٢.

مرة بقوله: «قلوبهم أنتن من الجيف»[1] وحذَّر منهم قائلاً: «ألا إنه سيكون بعدي أمراء يكذِّبون ويظلمون...»[2].

وقال مرةً: «ليأتين على الناس زمان يكون عليهم أمراء سفهاء يقدِّمون شرار النَّاس...»[3].

ومن يتتبَّع أحاديث الرسول ﷺ، التي حذَّرت من أئمة الضَّلالة وأعوانهم يخيَّل إليه أن أئمة الضلالة وأعوانهم أخطر على المسلمين من الوحوش المفترسة، بل ويخالهم وحوشاً مكشِّرة عن أنيابها القذرة. ولو أطيع الرسول لما تمكَّن أئمَّة الضلالة وأعوانهم من أن يحكموا الأمَّة يوماً واحداً، لأنه قد كشفهم ووصفهم وصفاً دقيقاً وحذَّر منهم وبالغ بالتحذير!

زَعْمُ أئمَّة الضَّلالة أنَّ طاعتهم عبادة

أئمَّة الضَّلالة وأعوانهم الذين نقضوا عُرى الإسلام لم يسوّغوا هذا النقض، لأنَّ تجمُّع بطون قريش الذي أفرز تلك الطواقم كان متجاهلاً بالكامل لوجود الأمَّة الإسلاميَّة، مثلما كان متجاهلاً لوجود الشريعة الإسلامية أيضاً. وأثناء مرض النَّبي ﷺ، تجاهل وجود النبي ﷺ نفسه. وقالت زعامة هذا التجمع له وجهاً لوجه: «أنت تهجر...» والعلَّة، في هذا التجاهل تكمن في كثرة هذا التجمُّع وفي عدد أفراده وتنظيمهم وادّعائهم التمسُّك بالقرآن. وهذا ما مكَّنهم من فرض إرادتهم على الأمة التي كانت مجرد أفراد أو جماعات صغيرة غير منظَّمة. ولما استولى هذا التجمع على السلطة سخَّر مواردها ونفوذها لخدمة أهدافه، وهذا ما مكَّن التجمع، في ما بعد، من حكم الأمّة وفاقاً لآراء زعامته الشخصيَّة وهذا ما ساعده على نقض عرى الإسلام لأنه لم تكن في الأمَّة فئة منظّمة غير هذا التجمُّع! لذلك لم ير قادة هذا التّجمع أنفسهم ملزمين بتسويغ أعمالهم، فهم الحكم والخصم معاً، وبيدهم مقاليد القوة وأسبابها، وكانوا على استعداد لأن يقتلوا أهل

---

(١) كنز العمال، ج٦، ص ٧٤، الحديث ١٤٨٩٨.
(٢) المصدر نفسه، ج٦، ص ٧٥، الحديث ١٤٩٠١.
(٣) المصدر نفسه، ج٦، ص ٧٧، الحديث ١٤٩٠٨.

بيت النبوَّة، والفئة القليلة المؤمنة إن اعترضوا مشاريع تلك الزعامة، المتمثّلة بالاستيلاء على ملك النبوَّة، وتوسع رقعة هذا الملك تحت شعار نشر دين الإسلام الذي نقضوا كامل عراه! وخاف أهل بيت النبوة، وخافت الفئة المؤمنة على الإسلام نفسه، وقدَّرت أن من مصلحة الإسلام، في تلك المرحلة، أن يبقى له شهود، لأن أهل بيت النبوَّة والفئة المؤمنة لو اصطدموا آنذاك بذلك التجمُّع في مثل تلك الظروف لأبادهم ذلك التجمُّع عن بكرة أبيهم، ولبقي الإسلام والحق من دون شهود، لذلك كتموا إيمانهم، وعارضوا معارضةً لا تؤدِّي إلى مواجهة مسلحة غير متكافئة، فخلا الجو عملياً لزعامة التجمُّع لتنفيذ مشاريعها والسير في الطريق إلى نهايتها. كانت زعامة التجمُّع بحاجة ماسة لتجنيد جميع القادرين على حمل السلاح، وكانت بحاجة ماسة لخنق أيِّ صوت للمعارضة، كانت بحاجة ماسة لطاعة الرعيَّة كلها لأنها لا تطيق المعارضة، ولا تحتمل أن يعصيها أحد، لذلك فكرت بطريقة دينية تجبر الرعية على طاعتها!

ولأنَّ أئمة الضَّلالة وأعوانهم هم الحكام المالكون للسُّلطة والجاه والنفوذ والثروة، والمتصرِّفون بشؤون الأمة تصرُّف المالك بملكه، فقد اختلقوا هم وأعوانهم أحاديث على الرسول توجب طاعتهم على الرعيَّة، ووضعوا هذه الاختلاقات، في مناهجهم التربوية والتعليميَّة التي فرضوها فرضاً بقوة الدولة على المسلمين، وأوجبوا عليهم التديُّن بها بالإكراه. وتناقلتها أجيال المسلمين، وروَّجت لها وسائل إعلام الدولة، وبحكم العادة والتكرار، وبدعم متواصل من أئمَّة الضلالة وأعوانهم، صارت العامَّة، وهي الأكثريَّة الساحقة من الأمة، تعتقد بصواب هذه الاختلاقات وتتعبّد بها، ولم تجرؤ الخاصة على الاعتراض، لأن الاعتراض يعني الموت، والموت يترك الحق والإسلام بلا شهود.

لقد زعم أئمة الضلالة أنَّ طاعتهم عبادة بوصفهم خلفاء النبي ﷺ وأنّ معصيتهم حرام لأنّها معصية للرسول، ومعصية الرسول هي معصية لله! ومن عصا الله ورسوله فلا ذمَّة له، ودمه حلال حتى في الأشهر الحرم! وسخّر أئمة الضَّلالة جميع موارد الدولة لتعميم هذه الطَّاعة العمياء. وفي وقت طال أو قصر، أصبحت هذه الطاعة العمياء لأئمة الضلالة جزءاً لا يتجزَّأ من دين الإسلام الذي نقضوا عراه جميعها.

قال أبو بكر الباقلاني، القاضي المعروف، في كتابه «التمهيد»، باب ما يوجب خلع الإمام: «قال الجمهور من أهل الإثبات وأصحاب الحديث: لا ينخلع الإمام بفسقه وظلمه بغصب الأموال وضرب الأبشار، وتناول النفوس المحرمة، بل يجب وعظه وتخويفه، فالأخبار متضافرة عن الرسول وعن الصحابة في وجوب طاعة الأئمَّة»!

وقال النووي، في شرحه على صحيح مسلم، باب بيان لزوم طاعة الأمراء ما يأتي: «قال جماهير أهل السنة من الفقهاء والمحدِّثين والمتكلِّمين: لا ينعزل الإمام بالفسق وتعطيل الحدود، ولا يخلع، ولا يجوز الخروج عليه، بل يجب وعظه وتخويفه، وأمَّا الخروج على الأئمة وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين»[1].

والطاعة الذي يتحدث عنها هؤلاء ينبغي أن تكون طاعة الأئمة الشرعيين، الذين أهَّلهم الله للإمامة، وأعلنهم رسول الله، فهذه الطاعة هي واجب ديني، والأئمة الشرعيُّون هم الذين عناهم رسول الله ﷺ.

لقد اغتصب أئمة الضَّلالة وأعوانهم جميع الحقوق التي رتَّبها الله لرسوله وللأئمة الشرعيين من بعده! فصار إمام الضلالة وأعوانه يتمتعون بالحقوق التي يتمتَّع بها الرسول ﷺ والمفروض أن يتمتع بها الأئمة الشرعيون الذين اختارهم الله وأعدّهم وأهَّلهم لقيادة الأمَّة من بعده! وانطلى خبث أئمة الضلالة وأعوانهم على العوام ونسوا أنَّ الرسول ﷺ قد أعلن وبمختلف وسائل الإعلان أنَّه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق!

فهل يعقل بربّكم أن يحذِّر الرسول من أئمة الضلالة وأعوانهم، وأن يخبر الأمَة بأنَّ أئمة الضلالة وأعوانهم سينقضون عرى الإسلام جميعها، وأنهم سينتهكون كل حرمه، ويشرِّدون ويطردون ويقتلون آل محمد أعدال الكتاب ويذلون المسلمين، ومع هذا يأمر بطاعتهم مكافأةً لهم على جرائمهم العظمى!؟ وهل يعقل أن يعدّ الرسول ﷺ طاعة الإمام الضال الفاسق كطاعته، ومعصيته

(١) صحيح مسلم بشرح النووي، ج١٢، ص ٢٩.

كمعصيتـه!؟ وهـل يعقل أن يحرم الشرع الحنيف الخروج على أئمة الضَّلال مهما فعلوا، ويتركهم يتنعَّمون بظلمهم وفسقهم ومعاصيهم وإذلالهم للأمة، والجلوس على رأسها عنفاً عن إرادتها!؟ فأي مجنون في الدنيا يُصدِّق هذا، وأي عقل سليم يقرّه، وأي شريعة تأمر به!؟ تعالى الله عما يشركون.

النظريَّة العجيبة

الأوائل الذين نقضوا عرى الإسلام جميعها، بدءاً من نظام الحكم وانتهاءً بالصَّلاة، لم يعتذروا عن أفعالهم تلك بأنهم كانوا مجتهدين، وإنما كانت لهم أعذار أخرى؛ فعندما نقضوا عرى الإسلام المتعلِّقة بنظام الحكم، كان عذرهم الوحيد أن النَّبي من بني هاشم، وليس من العدل والإنصاف أن يكون الإمام، أو خليفة النبي، من بني هاشم أيضاً، ووفقاً لقواعد الإنصاف التي اخترعوها، يتوجَّب أن يكون النبي من بني هاشم وأن يكون الإمام، أو خليفة النبي، من بطون قريش، لأنَّ قريش هي قبيلة النبي «وكلّها قرابة له»! وبهذا «التنظير العجيب» تجاهلوا بالكامل كل ما صدر عن النبي ﷺ، في الأمور المتعلِّقة بخلافته، فأحلُّوا الكثرة محل النَّوعيَّة والقوَّة محل الشرعيَّة، واختيار بطون قريش محل الاختيار الإلهي، وأحلُّوا السَّيطرة محل التأهيل الإلهي للإمام، وحلَّت بطون قريش محلَّ أهل بيت النبوَّة وهم القرابة الأدنون والمعنيون. واستبعد «الخليفة الرَّمز» أهل بيت النبوَّة ومن والاهم، وقرَّب أبناء البطون ومن والاها! ووفاقاً لهذه التدابير تمَّ نقض عرى الإسلام المتعلِّقة بنظام الحكم، وبما أن نظام الحكم هو العصب الحي في المجتمع، أي مجتمع، فإن نقض عراه يترك آثاره ومفاعيله على الحركة الكلية بكلياتها وتفاصيلها. والخلاصة أنَّ هذا العذر، أي توزيع النبوَّة والخلافة، قد انطلق جنباً إلى جنب مع نقض عرى الإسلام المتعلِّقة بنظام الحكم، وتم تسويق التوزيع «العادل» والعذر معاً!

واكتشف اللاحقون بالأوائل أنَّ عذر «التوزيع العادل للتركة السياسيَّة» لم يعد مقنعاً، ولا مسوِّغاً لفضائح قد انتشرت، ولا لفظائع قد ارتكبت، فاخترعوا عذراً جديداً لتسويغ نقض عُرى الإسلام، وهذا العذر الجديد يكمن في ما أُطْلِق

عليه «نظريَّة عدالة الصحابة»، وهي تعني، عند واضعي هذا العذر، «أنَّ كل من عاصر الرسول، أو ولد في عصره، لا يجوز عليه الكذب والتزوير ولا يجوز تجريحه، ولو قتل الآلاف وفعل جميع المنكرات، بحجَّة أنهم من الصّحابة. ومن لم يلتزم بهذه النظرية فهو زنديق وحرام على كل المسلمين أن يؤاكلوه أو يشاربوه أو يصلوا عليه إذا مات»[1]. وهذا يعني أنَّ كلّ ما فعله الصحابة صواب، وأنَّ خلافاتهم وحروبهم ونزاعاتهم كانت عادلة، ولحكمة رأوها! وأنّهم مأجورون ومثابون على كل ما فعلوه! وكلهم على حقٍ لا فرق بينهم! فمن يتَّبع عليَّ بن أبي طالب عليه السلام هو كمن يتبع الحكم بن العاص!! لأن علياً محق، والحكم محق أيضاً، وعلي مأجور على فعله والحكم مأجور أيضاً!! كذلك فإن من يتَّبع أهل بيت النبوة هو كمن يتبع بني أميَّة أو بني مخزوم أو بني عدي... إلخ لأنهم جميعاً أقارب النبي، وجميعاً من الصحابة، والصحابة جميعاً لا فرق بينهم عدول! قال ابن عبر البر: «ثبتت عدالة الجميع»، وقال ابن الأثير: «الصحابة كلهم عدول ولا يتطرَّق إليهم الجرح». وقال الرازي: «لقد نفى الله عن الصحابة الشك والكذب والغلط والرِّيبة والفخر واللمز وسمَّاهم عدول الأمَّة»: وقال ابن حجر: «اتفق أهل السنَّة على أن جميع الصحابة عدول ولم يخالف ذلك إلا شذوذ المبتدعة». وطالما أنَّهم عدول فهم مراجع دينيَّة، ولا حرج على أيٍّ مسلم لو أخذ دينه من أي واحد منهم. وقد ذهب الأحناف والحنابلة إلى تخصيص النَّص العام الوارد في كتاب الله بعمل الصحابي، لأنَّ عمل هذا الصحابي دليل على التخصيص! وفي ما بعد قال أبو حنيفة: «إن لم أجد في كتاب الله ولا في سنة رسوله أخذت بقول الصحابة، فإن اختلفت آراؤهم في حكم الواقعة الواحدة، أخذت بقول من شئت وأدع من شئت»! وأعظم من ذلك فإنَّهم قد قرَّروا أنَّ الصحابي لا يمكن أن يخطئ! وإذا أخطأ الصحابي، أي صحابي على الإطلاق، فإنه مأجور على خطئه! والفرق أن الصحابي إذا أخطأ وهو محق فله أجران وإن أخطأ وهو مبطلٌ فله أجر واحد! قال ابن حزم: «إنَّ معاوية ومن معه مخطئون مأجورون أجراً واحداً»، وقال أيضاً عن أبي العادية الذي قتل عمار بن ياسر: «متأوِّل مخطىء، باغٍ مأجور

---

(١) اراء علماء المسلمين للسيد مرتضى الرضوي ص ٨١ و٨٢. والإصابة لابن حجر، ص ١٧ و١٨.

أجراً واحداً» فالقاتل والمقتول والجاني والضحية في الأجر سواء «كلهم مأجور». وفي ما بعد تم اختلاق أحاديث على رسول الله تؤيد هذه التوجُّهات العجيبة، مثل «أصحابي كالنُّجوم بأيِّهم اهتديتم اقتديتم»! فإذا اتّجه صحابي للشرق وتبعه آخرون، واتجه آخر للغرب وتبعه آخرون، واتجه ثالث للشمال وتبعه آخرون، واتجه رابع للجنوب وتبعه آخرون، واتجه أهل بيت النبوة للجنوب بزاوية ٤٥ درجة فجميع الذين توجهوا إلى كافة الجهات على صواب، وجميعهم مأجور وجميعهم على حق!! لقد خلطوا الأوراق خلطاً عجيباً، فأول من أسلم وأكثر الناس إخلاصاً لله ولرسوله وجهاداً وعلماً تماماً مثل طفل شاهد النبي أو شاهده النبي قبل موته بقليل»(١)!! ولأن دولة الخلافة هي التي اخترعت هذه النظريَّة فقد أدرجتها في مناهجها التربويَّة والتعليميَّة، وفرضتها بسلطة الدولة ونفوذها على جميع المدارس والمعاهد والجامعات وأرباب البحوث والعلوم ودرَّستها للعامة والخاصة على السواء. وفي وقتٍ طال أم قصر صار العوام والجزء الأعظم من الخواص يعتقدون بأنَّ هذه النَّظرية وأمثالها جزء لا يتجزأ من دين الإسلام، وينفّذونها ويعتقدون بها بحذافيرها، مع أنها في الحق والحقيقة ما اخترعت في الأصل إلا لتكون عذراً يعتذر به أولئك الذين نقضوا عرى الإسلام، وبدّلوا نعمة الله كفراً وأحلُّوا قومهم دار البوار!!

فقهاء السَّلاطين يتبنَّون هذه النَّظرية

فقهاء السَّلاطين وجميع الذين أُشربوا المناهج التربويَّة والتعليميَّة التي وضعها أولئك الذين نقضوا عرى الإسلام، جاءوا بعد ذلك بقرونٍ عديدةٍ، فتبنّوا هذه النظريَّة، ولم يكتفوا بذلك، وإنَّما اخترعوا عذراً جديداً سمَّوه إطلاقاً «الاجتهاد»، فحملوه على غير محمله.

لقد اعتذر الأوَّلون عن انتهاكهم لحرمة النص الشرعي، أو تجاهلهم لوجوده أو عدم العمل به، بعذر «تأوَّل» فكانت كلمة «تأوَّل»؛ عذراً كافياً حسب تقدير الأولين! فالإدّعاء بالتأويل كان كافياً كل الكفاية للتغطية على انتهاك أي نصّ من

(١) راجع: كتابنا «نظرية عدالة الصحابة».

النصوص الشرعيَّة أو تجاهله أو عدم العمل به. ويكفي ليكون عذراً عن أيٍّ جريمة من الجرائم كقتل النفس التي حرَّم الله إلا بالحق، أو الزنى، أو مصادرة الحقوق، أو القتل الجماعي. . . إلخ فمن أحب أن يقتنع بهذا العذر فليقتنع، ومن أبى فعليه بمفرده أن يواجه دولة عظمى! وكيف يمكن لفرد عادي، أو متميِّز، أن يُواجه دولة عظمى؟!

لم يعتذر الأوّلون عن أفعالهم بالاجتهاد لأنَّهم كانوا يعرفون معنى الاجتهاد، وأنَّه لا يصلح أبداً للتغطية على انتهاك النصوص أو تجاهلها أو عدم العمل بها، وأقصى ما اخترعه اللاحقون بالأوَّلين أن اخترعوا نظريَّة عدالة الصحابة وقدروا أنها كافية كل كفاية لخلط الحابل بالنابل وللتغطية على جميع الانتهاكات للشرع الحنيف!!

الذين أُشربوا ثقافة هذا التاريخ ومناهجه التربويَّة والتعليميَّة، ولم يكتفوا بأعذار الأوَّلين، ولا بخلط اللاّحقين، لأنهم اعتقدوا أن الأعذار السابقة لم تكن كافية ولا مقنعة، وأنَّ هنالك ثلمات في هذا الخلط، لذلك اخترعوا عذراً فضفاضاً وعصرياً يصلح لكلِّ زمان، ويغطّي كل انتهاك أو تجاهل أو عدم إعمال النصوص الشرعية جميعها فسمَّوه اجتهاداً!

وليربطوا هذا العذر الفضفاض بقداسة الأوَّلين، وليمرِّروه على العامَّة والخاصَّة على دفعاتٍ ليسهل ابتلاعه سمّوه في البداية «التأوُّل والاجتهاد». الأوَّلون كان يسمُّون الخروج على النصِّ الشرعي «التأويل» ويسمُّون الخارج على النص الشَّرعي «المتأوِّل» فجاء المتأخِّرون فأضافوا كلمة «مجتهد» إلى كلمة متأول، فأطلقوا مصطلحي «متأوِّل مجتهد» على كلِّ خارج على النصِّ الشرعي أو متجاهل له! فالخروج على النصِّ الشرعي سُمّي «التأويل والاجتهاد» والخارج عليه يُعرف بـ «المتأوِّل المجتهد»! فعبد الرحمن بن ملجم الذي قتل الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام لم يقل عن نفسه إنه متأوِّل ولا مجتهد، وإنَّما كان يعرف بأنه قد قتل النفس التي حرَّم الله، وأنه قتل أقرب الناس إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأوَّلهم إسلاماً وزوج ابنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ووالد سبطيه، وحامل راية الإسلام لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جميع المواقع. لقد اقتنع ابن ملجم بأنه «الأشقى» كما وصفه رسول الله، ومن الممكن

أن يكون قد ندم عندما لا ينفع الندم. وبمعنى آخر فإن هذا القاتل الشقي لم يعتذر عن جريمته، لأنَّه يعرف أن فعله جريمة وانتهاك لأقدس النصوص الشرعيَّة، فجاء المتأخرون الذين يريدون أن يضفوا طابع القداسة والكمال على كل ما جرى في التاريخ فاعتذروا عن ابن ملجم بالقول: «ولا خلاف بين أحدٍ من «الأئمة» في أن عبد الرحمن بن ملجم لم يقتل علياً إلا متأوِّلاً مجتهداً مقدِّراً أنه على الحق». والأعظم من ذلك أنهم قد عدّوه «تقياً وأوفى من في البرية»[1].

فهل رأيت تحريفاً كهذا التحريف؟! أو قلباً للحقائق الكلِّية كهذا القلب!؟ أو استهتاراً بالعقل البشري كهذا الاستهتار!؟ أو مسخاً لحقائق التاريخ والدين كهذا المسخ!؟

ويزيد بن معاوية، الخليفة الفاجر المستهتر المعروف، الذي قتل الإمام الحسين عليه السلام وأباد أهل بيت النبوة في كربلاء، لم يعتذر عن هذه الجرائم الكبرى، ولم يقل: إنه «متأوِّل» ولا إنه مجتهد، بل يروي الكثير «كذباً» بأنه قد تنصل من جرائمه وألصقها بابن مرجانة، بل ويرون أنه كان يعرف بأنه قد فجع النبي صلى الله عليه وآله بأحب الخلق إليه وأنه قد هدم ركن الإسلام مع سبق التعمُّد والإصرار. وجاء المتأخِّرون فاعتذروا عن الذي لم يعتذر عن نفسه، فقال ابن كثير معتذراً عن يزيد بن معاوية: «لقد تأوَّل يزيد فاجتهد فأخطأ، فله قتال الذين قد خرجوا عن طاعته حتَّى رجعوا إلى الطاعة ولزوم الجماعة»[2]! فابن معاوية أولى بالطَّاعة من ابن النبي، وابن النبي خارج على الجماعة، وابن معاوية ملازمٌ لها! فهل رأيتم استهتاراً بقيم الدين الأساسية كهذا الاستهتار!؟ وما يعنينا من حيث البحث في هذا المقام أنهم قد اعتذروا عن أولئك الذين نقضوا عُرى الإسلام وانتهكوا محارم النصوص الشرعية بـ «عذر التأويل والاجتهاد».

وبعد مدّة من الزمن، وبعد أن استقرّت تلك الثَّقافة الجديدة، صاروا

---

(١) المحلى لابن حزم، ج١٠، ص ٤٨٤. والجوهر النقي لابن التركماني الحنفي بذيل سنن البيهقي، ج٨، ص ٥٨ و٥٩.

(٢) هامش الصواعق المحرقة، ص ١٠٩. وتاريخ ابن كثير، ج٨، ص ٢٢٣.

يُطلقون على أولئك الذين خرجوا عن النّصوص الشرعيَّة، أو تجاهلوا وجودها، أو لم يعملوا بها، مصطلح «مجتهد» إطلاقاً أي من دون رديف.

قال القوشجي، في معرض اعتذاره عن إحراق الخليفة الأول لابن الفجاءة وعدم جلد خالد بن الوليد، بأن ذلك من مسائل الاجتهاد «إطلاقاً بدون تأويل»، فكم من مثله في المجتهدين، واعتذر عن إنكار عمر بن الخطاب على أبي بكر ذلك بقوله: «أنكر عليه كما يُنكر بعض المجتهدين على بعض»[1].

قال ابن أبي الحديد في تسويغ إعطاء عمر من بيت المال ما لا يجوز وفي تسويغ منعه الخمس عن أهل البيت وهو حقُّهم الشرعي ما يأتي: «إنَّ المتولِّي للأمر له الاجتهاد في الكثرة والقلة». «أمَّا منع الخمس فهو من قبيل الاجتهاد». و «من قدح في ذلك فإنَّما يقدح في الاجتهاد الذي هو طريق الصحابة»[2].

قال ابن تيمية، في معرض تسويغه لخروج أم المؤمنين عائشة من بيتها إلى حرب عليّ بن أبي طالب عليه السلام، «مع أن الله قد أمرها بأن تقرَّ في منزلها، ومع أن الرَّسول صلى الله عليه وآله وسلم قد حذَّرها من الخروج، ما يأتي: «اعتقدت أنَّ في ذلك السفر مصلحة للمسلمين والمجتهد المخطئ مغفور له خطأه»[3]. واعتذر القرطبي عن الفعل نفسه بالقول: «مجتهدة، مصيبة مأجورة إذ أن كل مجتهد في الأحكام مصيب»[4]. وقال ابن حزم: «إن معاوية ومن معه مجتهدون مخطئون مأجورون أجراً واحداً»[5].

وقال أيضاً: «معاوية، رحمه الله، مأجور مرَّة واحدة لأنَّه مجتهد»[6].

---

(١) الذريعة، ج٣، ص ٣٥٤. والمعالم، ج٢، ص ٦٧. وراجع توثيقاتنا.
(٢) شرح النهج، ج٢، ص ١٥٣، وج٣، ص ١٨٠.
(٣) منهاج السنة لابن تيميَّة، ج٣، ص ١٩٠.
(٤) تفسير القرطبي، ج١٤، ص ١٨٢.
(٥) الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج٤، ص ١٦١.
(٦) المصدر نفسه، ج٤، ص ٨٩.

واعتـذر ابـن تيميـة عن أفعال معاوية قائلاً: «إنه كعلي بن أبي طالب»، أي كلاهما مجتهد[1].

والخلاصة أنَّ المتأخرين كانوا يسمّون الخروج على النَّص، أو تجاهله، أو عدم العمل به، «التأويل والاجتهاد» أوَّلاً، ثم أطلقوا على هذه الوجوه الثلاثة لفظ «الاجتهـاد» مطلقـاً، فأيّ خروج على النَّص من قبل الأوَّلين ما هو إلا من قبيل الاجتهاد حسب حكمهم أو حسب رأيهم!

(١) منهاج السنة، ج٣، ص ٢٦١ و٢٧٥ و٢٦٦ و٢٨٤ و٢٨٨ ـ ٢٩٨.

الفصل الخامس:

نماذج من «اجتهادات» الأوَّلين

حكم الشَّرع في أهل بيت النبوَّة عليهم السلام

لقد حدَّدت النُّصوص الشرعيَّة، الواردة في القرآن الكريم والسنَّة النبويَّة المطهَّرة، وبشكل قاطع، أنَّ أهل بيت النبي وعترته، وبالتَّحديد أئمتهم الأعلام، هم الفئة المؤمنة التي اختارها الله تعالى لتكون مرجعيَّة الأمَّة وقيادتها بعد وفاة النبي وأهَّلها لذلك. وركَّزت النصوص الشرعيَّة على هذه الناحية تركيزاً خاصاً، لأنَّها رمز الاستمراريَّة والمؤسَّسيَّة والانتقال السّلمي للسلطة، ولأن منصب المرجعيَّة والقيادة هو العمود الفقري لنظام الحكم الإسلامي.

فالقرآن الكريم يعلن للمسلمين جميعهم «أنَّ الله قد أذهب الرجس عن أهل بيت النبي وطهَّرهم تطهيراً، والرسول يبيِّن هذه المزية بياناً لا لبس فيه»[1]. و «بأمر من الله تعالى بَاهَل الرسول أعداءه بأهل بيته»[2]. ثم «فرض الله مودتهم على جميع المسلمين»[3] و «أوجب ولايتهم على جميع المسلمين»[4]. وأعلن الرَّسول صلى الله عليه وآله «أنهم في المسلمين كسفينة نوح في قومه»[5] «وأنهم أمان للأمَّة من الاختلاف»[6]. «وأنَّهم باب حطَّة يأمن داخله»[7] «وأنهم العروة

---

(١) على سبيل المثال فقط، راجع: صحيح مسلم، فضائل أهل البيت، ج٢، ص ٣٦٨، وج٥، ص ٣ و٣٢٨ بشرح النووي.

(٢) على سبيل المثال فقط، راجع: صحيح البخاري، باب الاستئذان من ناجى بين يدي الناس، ج٨، ص ٧٩.

(٣) على سبيل المثال فقط، راجع: المستدرك للحاكم، ج٣، ص ١٧٢، وتفسير الطبري، ج٢٥، ص ١٤.

(٤) على سبيل المثال فقط، راجع: المناقب للخوارزمي، ص ١٩٥. والصواعق المحرقة لابن حجر، ص ١٤٧.

(٥) على سبيل المثال فقط، راجع: الصواعق، ص ٩٣.

(٦) على سبيل المثال فقط، راجع: المصدر نفسه، ص ٩١ و١٤٠. ومنتخب الكنز بهامش مسند الإمام أحمد، ج٥، ص ٩٣.

(٧) على سبيل المثال فقط، راجع: المعجم الصغير للطبري، ج٢، ص ٢٢. ومجمع الزوائد، ج٩، ص ١٦٨.

الوثقى»[1]. وفي آخر موقفٍ عامّ للنبي ﷺ في غدير خم أعلن النبي للمسلمين أنـه سيمرض وسيموت سريعاً، وأنه قد ترك من بعده ثقلين خليفتين له: القرآن الكريم وعترته أهل بيته، وهما لن يفترقا إلى يوم القيامة، وأكد الرسول للأمة أنَّ الهدى لن يدرك إلا بالتمسُّك بهذين الثقلين معاً، وأنَّ الضلالة لا يمكن تجنُّبها إلاَّ بالتمسك بهما معاً[2] وأمر رسول الله ﷺ الأمَّة بأن تجعل أهل بيته منها مكان الـرأس مـن الجسد بل ومكان العينين من الرأس[3]، وحذَّر الأمَّة من التقدُّم على أهـل البيـت أو التأخُّر عنهم[4]، «وبيَّن أنهم القوَّامون على الدِّين النافون عنه كل تحـريـف»[5]، وأكَّـد أن «معرفة أهل البيت براءة من النار»[6] وحبّهم جواز على الصراط و «الولاية لـهم أمان من العقاب»[7] وأن جميع الأعمال الصَّالحة لا تنفع إلا بمعرفة حقهم[8]، وأنَّه لن تزول يوم القيامة قدم أحد من هذه الأمَّة حتى يسأل عن حبِّهم[9] وأكَّد الرسـول: «أنه لو أفنى رجل من المسلمين عمره قائماً وقاعداً وراكعـاً وسـاجـداً بـين الـركـن والمقام، ثم مات غير موالٍ لأهل البيت فإن الله سيدخله النار»[10].

ثم إنَّ الله، تعالى، قد قرن الصَّلاة عليهم بالصَّلاة على النبي ﷺ، وجعل هذه الصيغة من الصَّلاة ركناً من أركان الصَّلوات المفروضة على جميع المسلمين. وإعلاءً لشأنهم حرّم الله عليهم الصَّدقة، كما حرّمها على النبي ﷺ، بينما أجاز

---

(١) على سبيل المثال فقط، راجع: ينابيع المودة للقندوزي الحنفي.
(٢) على سبيل المثال فقط، راجع: صحيح الترمذي، ج٥، ص ٣٢٨ و٣٢٩.
(٣) راجع: الفصول المهمة لابن الصبَّاغ المالكي، ص ٨.
(٤) على سبيل المثال فقط، راجع: مجمع الزوائد، ج٩، ص ١٦٣.
(٥) على سبيل المثال فقط، راجع: ينابيع المودة، ص ٢٢٦. والصواعق، ص ١٤٨.
(٦) على سبيل المثال فقط، راجع: الإتحاف بحب الأشراف، ص ٤.
(٧) على سبيل المثال فقط، راجع: ينابيع المودة، ص ٢٤ و٢٨٦ و٣١٤.
(٨) على سبيل المثال فقط، راجع: إحياء الميت للسيوطي، ص ١١٥.
(٩) على سبيل المثال فقط، أخرجه الطبراني والحاكم، ج٣، ص ١٤٩.
(١٠) على سبيل المثال فقط، راجع: المستدرك، ج٣، ص ١٥٠. وإحياء الميت، ص ١١١. وراجع كتاب «النَّص والاجتهاد» للإمام السيِّد عبد الحسين شرف الدِّين العاملي تجد مئات المراجع.

الصدقة لكلٍّ محتاج من الخلق. وبيَّن الرسول ﷺ «أن أهل بيته هم أحبُّ الخلق إليه، وأقربهم منه، وأن رضاهم كرضاه، وطاعتهم كطاعته، ومعصيتهم كمعصيته، وحربهم كحربه، وسلمهم كسلمه، ومعاداتهم كمعاداته، وموالاتهم كموالاته»(١)، وتلك مراتب لم تعطها النُّصوص الشرعيَّة إطلاقاً لأية فئة مؤمنة من فئات الأمَّة، فكل فئة من فئات الأمَّة هي بالضرورة وبالحكم الشرعي أدنى مرتبةً من أهل بيت النبوَّة.

وبعد أن وضعت نصوص الشَّريعة أهل بيت النبوَّة عموماً في هذه المراتب السنيَّة العامة، تولّت التخصيص والتنصيص، وتوقفت طويلاً عند عميد أهل بيت النبوة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، فأعلنت تلك النصوص أنَّه الخليفة من بعد النبيِّ، والإمام، وسيِّد العرب، وسيِّد المسلمين، وهو أخو النبي، ووليُّه، ووارثه، ووصيُّه، وهو هارون هذه الأمَّة، والأقضى، وباب الحكمة وباب مدينة العلم، وهو الأحب للنبي، والأقرب لله ولرسوله ﷺ، وهو الأصلح والأعلم والأفضل، ومن يأتي بعد النبي مباشرةً. وزيادة في الاحتياط وإقامةً للحجة، توَّج رسول الله ﷺ هذه النُّصوص الشرعية، بعد عودته من حجَّة الوداع وإعلانه أنه سيمرض ويموت في مرضه سريعاً، فأعلن بأمر من ربه «بأن مولى المؤمنين ووليهم وأميرهم من بعده هو الإمام علي بن أبي طالب فعمَّمه وأجلسه بقربه ثم طلب من جميع الحاضرين أن يبايعوه فبايعوه فعلاً، وكان أوَّل من بايعه على الولاية وإمارة المؤمنين من بعد النبي أبو بكر وعمر ومن عُرفوا في ما بعد بأصحاب الشُّورى. وبعد أن تمَّت هذه البيعة أنزل الله سبحانه وتعالى جبريل ومعه آية الإكمال ﴿**اليوم أكملت لكم دينكم**...﴾. وكان المسلمون جميعهم على علم بأن الإمام علياً عليه السلام هو الوليُّ، وهو الإمام وهو خليفة النبي ﷺ، وأن أهل بيت النبوّة هم أعظم فئات الأمة مقاماً عند الله ورسوله، وأن فيه المرجعية والقيادة! و «المدهش حقاً أن جميع النصوص الشرعية المتعلقة بذلك قد فرضت نفسها ووجودها، ووصلت إلينا بالرغم من الحظر الشديد الذي فرضته القيادة

---

(١) راجع: كتابنا «المواجهة مع رسول الله وآله القصة الكاملة» تجد تفصيل ذلك كله وتوثيقه.

المناوئة لأهل بيت النبوة على رواية وكتابة الأحاديث النبوية عامة والمتعلقة بالقيادة والمرجعية من بعد النبي بشكل خاص!!»[1].

«اجتهاد» الأوّلين في مرتبة أهل بيت النبوّة عليهم السلام

من اللحظة التي رقد فيها رسول الله صلى الله عليه وآله على فراش الموت تجاهلت زعامة البطون التي استولت على مقاليد الأمور عمليّاً وجود الرسول نفسه، ووجود النصوص الشرعيَّة، ووجود أهل بيت النبوّة، وعاملتهم بمنتهى القسوة، وبمنتهى المهانة والاحتقار، فعيَّنت الخليفة الأوَّل من دون علم أهل بيت النبوَّة ومشورتهم، مع أنها قد شاورت المنافقين والذين في قلوبهم مرض وزيغ والمرتزقة من الأعراب وأعداء الله الذين حذَّر منهم رسول الله، فشاورت هؤلاء جميعهم وتحالفت معهم، وطلبت دعمهم في أمر الخلافة. وبعد أن تمَّ حسم الأمر من دون علم أهل بيت النبوّة عليهم السلام واجهت زعامة بطون قريش الإمام الشرعي وأهل بيت النبوة بالأمر الواقع. فبينما كان أهل بيت النبوّة مجتمعين في بيت الإمام علي عليه السلام وغارقين في حزنهم ومصابهم بفقد الرسول، ويتلقّون التعازي من الناس، في هذا الوقت بالذات، حضر الخليفة الجديد تزفُّه شيعته وحلفاؤه، ولكن لا ليقدِّموا التَّعازي بموت النبي صلى الله عليه وآله، وإنما ليطلبوا من الإمام الشرعي ومن أهل بيت النبوَّة، ومن المعزِّين مبايعة الخليفة الجديد الذي حلَّ بالقوة محل النبي صلى الله عليه وآله من دون علمهم!. ولما قال لهم الإمام علي عليه السلام: «أنتم أولى بالبيعة لي»، أغلقت الزَّعامة الجديدة باب المناقشة وهدَّدته بالقتل إن لم يبايع، ثمَّ اقتحموا بيت فاطمة بنت النبي، وبالقوة، والإكراه أخرجوا الإمام علياً. ولما استعصى عليهم إخراج بقية المعزّين أحضروا الحطب وشرعوا في إحراق بيت فاطمة بنت النبي على من فيه، وفيه فاطمة والحسن والحسين وآل محمد، لقد حدث كل هذا في اليوم الثاني لوفاة النبي! مع أن أي زعامة في

---

(١) في كتابنا: «المواجهة مع رسول الله وآله» وكتابنا «نظرية عدالة الصحابة» سقنا جميع النصوص الشرعية التي تثبت كل كلمة ذكرناها ووثقنا تلك النصوص من عيون المراجع المعتمدة عند أهل السنة، فارجع إليهما إن شئت.

التاريخ البشري الجاهلي كانت تحترم المشاعر الإنسانيّة وتحترم أهل الميت في مثل تلك الأوقات، فكيف إذا كان الميت خاتم النبيين وأفضل بني آدم!؟ وكيف إذا كان الأهل هم أهل بيته!؟

ولم تكتفِ الزعامة الجديدة بذلك، بل حرمت أهل بيت النبوّة من ميراثهم من رسول الله ﷺ، ومن تركته الشخصيّة بحجّة أن ورثة النبي الشرعيين لا يرثونه بل يرثه الخليفة الجديد، لأنّه أولى بميراثه منهم!

ولم تكتف الزّعامة الجديدة بذلك، بل صادرت المنح التي أعطاها رسول الله ﷺ لأهل بيته. وتفصيل ذلك أنَّ الرسول، في أَثناء حياته، منح كثيراً من المسلمين منحاً، ومنح بعض أهل بيته كما منح الناس. وبعد وفاة الرسول مباشرة، جاءت السلطة الجديدة وتركت ما منحه الرّسول للناس، أما ما منحه لأهل بيته فقد «استردّته منهم وصادرته»! أمام هذه الإجراءات الاقتصاديّة التي أنزلتها السلطة بأهل بيت النبوة طالب هؤلاء بالخمس المقرّر لهم في القرآن الكريم، فقالت الزعامة الجديدة: «إن هذا الخمس كان مقرَّراً لأهل البيت حال حياة النبي، ولا حقَّ لهم بهذا الخمس بعد مماته!! فقال أهل بيت النبوة: إنَّ الصدقة محرَّمة علينا»[1] وقد حرمتمونا من أن نرث الرسول، وصادرتم المنح التي أعطاها الرسول ﷺ لنا حال حياته وها أنتم تحرموننا من الخمس المقرَّر لنا في آية محكمة!! فمن أين نأكل بحقِّ الله ورسوله؟ وهل نموت جوعاً!؟ عندئذٍ رقت الزعامة الجديدة لحالة أهل بيت النبوّة، فقال الخليفة الأول لفاطمة بنت رسول الله: «إني أعول من كان رسول الله يعول، وأنفق على من كان رسول الله ينفق عليه»[2]. «فآل محمد يأكلون، ليس لهم أن يزيدوا على المأكل»[3].

ولم تكتف زعامة بطون قريش بذلك، وإنما جرّدت أهل بيت النبوة من

---

(١) راجع: مسند الإمام أحمد، ج١، ص ١٤. وسنن أبي داود، ج٣، ص ٥. وتاريخ ابن كثير، ج٥، ص ٢٨٩. وتاريخ الذهبي، ج١، ص ٣٤٦. وشرح النهج، ج٤، ص ٨٧ ـ ٨٩. وبلاغات النساء، ص ١٢ ـ ١٥.

(٢) صحيح مسلم، ج٣، ص ١٢١، باب قبول الهدية.

(٣) سنن الترمذي، ج٧، ص ١١١.

جميع حقوقهم السياسيَّة، وحرّمت عليهم تولِّي الوظائف العامة، فلم يصادف، طوال عهود الخلفاء الراشدين الثلاثة، أن أسند أي منصب من مناصب الدولة لأيِّ رجل من أهل بيت النبوة، بل ولم يُولّ أحد منهم أي وظيفة من الوظائف العامة مهما تدنَّت، والأهمُّ من ذلك أن جميع ولاة دولة الخلفاء وأمراء الجند وحكام الأقاليم كانوا من المعروفين بعداوتهم لآل محمَّد وحقدهم عليهم، أو من المنافقين والفجار، أو من أعداء الله الذين كانوا يكرهون بالضرورة محمداً وآل محمد. ولم تكتف دولة الخلافة بذلك، بل جرَّدت أولئك الذين يحبون آل محمد، أو يوالونهم، من جميع حقوقهم السياسيَّة، وحرمتهم من تولّي المناصب أو الوظائف العامة، فنادراً ما تولّى أحد من أولياء آل محمد، أو من محبِّيهم، أي منصب أو وظيفة من الوظائف العامَّة طوال عهود الخلفاء الثلاثة والعهد الأموي. وجاء زمن من الأزمان أصدر فيه معاوية أمراً ملكيّاً جاء فيه: «لا تجيزوا لأحدٍ من شيعة علي شهادة، ومن اتهمتموه بحب هؤلاء القوم (أهل البيت) فامحوه من ديوان العطاء، ونكّلوا به واهدموا داره، وعمَّم هذا الأمر على جميع ولاة دولته وعمَّالها وأمرائها»[1].

وقد وصف الإمام علي عليه السلام جانباً من جوانب معاناة أهل بيت النبوَّة بقوله: «لمَّا قبض الله نبيه، وكنَّا نحن أهله وورثته وعترته وأولياءه من دون الناس لا ينازعنا سلطانه أحد، ولا يطمع في حقِّنا طامع، إذ انبرى لنا قومنا، فغصبونا سلطان نبيِّنا، فصار الأمر لغيرنا، وصرنا سوقه يطمع فينا الضعيف، ويتعزز علينا الذليل»[2].

وأُدخلت هذه السِّياسة الغاشمة في المناهج التربويَّة والتعليميَّة التي فرضتها دولة الخلافة على المسلمين، وتربَّت آلاف الأجيال عليها رسمياً، وعزلت الأمة عن أهل بيت نبيها عزلاً تاماً، وتربَّت على تجاهل أهل البيت، وتناسي مراتبهم العليَّة، وطمع حتى سفلة القوم، وأعداء الله بالتقدُّم عليهم، والنَّيل منهم، وجاء

(١) شرح النهج، تحقيق حسن تميم، ج٣، ص ٥٩٥ و٥٩٦، نقلاً عن كتاب الأحداث للمداتني.
(٢) المصدر نفسه، ج١، ص ٢٤٨ و٢٤٩.

ابـن خلـدون، بعـد قـرون، ليمثّل ثقافة هذا التاريخ، ويعلن بكل صلف وجرأة بالباطل فإن أهل بيت النبوّة «شذّاذ مبتدعة كالخوارج سواء بسواء!»[(١)].

لقد تربّى هذا الرجل كما تربّى غيره على امتهان أهل بيت النبوّة والحط من مراتبهم العلّية، والنيـل منهم على اعتبار أن هذه هي الطرق المألوفة التي عبّدتها زعامة بطون قريش وجعلتها الطريق الفرد للصعود والمشاركة في اقتسام خسيس المغنم. فعندما اكتشف ابن خلدون أن الإمام المهدي المنتظر عليه السلام حقيقة من الحقائـق الإسلاميّة الخالدة، وأن هذا الإمام من أهل بيت النبوة، ثقل ذلك عليه لأنـه لا يتـفق مع طبيعة ثقافته وتربيته، عندئذٍ اضطرَّ لإنكار فكرة ظهور المهدي برمتها، لأنه ليس مقبولاً حسب تربيته أن يكون المهدي من أهل بيت النبوة «وهم شذاذ ومبتـدعة كالخوارج»!! ولعل هذا هو السر في شهرة ابن خلدون وأمثاله، لأنّـهم استخفـوا بـأهـل بـيت النبـوة وتطاولوا عليهم، والاستخفاف بأهل البيت والتطاول عليهم وإنكار مكانتهم الشـرعيـة كان دائماً: «تذاكر دخول» إلى قصور الخلفاء، والحصول على جزء خسيس ممّا في أيديهم.

والخلاصة أنَّ هذه المعاملة القاسية لأهل البيت والسِّياسة الغاشمة نحوهم ما هي إلاَّ من قبيل ما سمَّاه المتأخرون «اجتهاداً»! مع أنه في الحق والحقيقة عمل بالرَّأي مـع وجـود النصـوص الشرعيّة الواضحة! وما كانت كلمة «الاجتهاد» التي أطلقها المتأخرون على تـلك الأفعـال إلا من قبيل التستر والاعتذار عن أناسٍ لم يتستَّروا ولم يعتذروا. والأعذار التي افتعلها المتأخِّرون لا تعدل في ميزان الشّرع عند الله وعند رسوله وعند المؤمنين شروى نقير.

الإمامة في منظور «اجتهادات» الأوَّلين

رأينـا، فـي البحـث السَّـابـق، أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله، وبأمرٍ من ربِّه، أعلن المراتب السنيّة لأهـل بـيت النبـوّة، وأبـرزهـم بـوصفهـم نقطة ارتكاز للأمّة بعد النبـي صلى الله عليه وآله. وبـقي طـوال عهـده المبـارك يعلـن، وبجميع وسائل الإعلان، أن

---

(١) مقدِّمة ابن خلدون، باب علم الفقه وما يتبعه.

الخليفة والإمام من بعده هو علي بن أبي طالب عليه السلام يليه أحد عشر إماماً من صلبه ومن ذريَّة النبي. وخلال عهده المبارك أطلق على الإمام علي عليه السلام كافة الألقاب التي تُطلق على الرئيس العام للأمَّة، وقد وثَّقنا ذلك[1]. وعندما عاد الرسول من حجة الوداع وعادت معه الأكثرية الساحقة من المسلمين أوقف الجميع في مكان يدعى غدير خم، ثم أعلن ما يأتي:

١ ـ أنه سيمرض وسيموت سريعاً بعد عودته إلى المدينة.

٢ ـ أن المولى والولي والإمام وأمير المؤمنين من بعده هو علي بن أبي طالب.

٣ ـ أن القرآن ثقل وأهل بيت النبي ثقل آخر، وهما الخليفتان من بعده، والهدى لن يدرك إلا بالتمسك بالاثنين معاً، والضَّلالة لا يمكن تجنبها إلا بالتمسك بالاثنين معاً.

ثم عَمّم الإمام علياً عليه السلام بعمامة كناية عن التتويج، وأوقفه قربه ثمَّ طلب من جميع المسلمين الحاضرين، وهم الأغلبيَّة السَّاحقة من المسلمين، أن يبايعوا الإمام علياً عليه السلام بالولاية والإمارة من بعد النبي. وبالفعل بايعوه فرداً فرداً، وكان على رأس المبايعين الخلفاء الثلاثة الأول وزعامة بطون قريش كلها. وبعد أن بايع الجميع الإمام من بعد النبي، نزلت آية الإكمال، وعاد الناس إلى منازلهم وهم على علم بأن الولي من بعد النبي صلى الله عليه وآله هو علي بن أبي طالب عليه السلام. وهكذا حسم الإسلام مشكلة القيادة لقرون طويلة لاحقة، وأضفى طابع المؤسسية والاستقرار على القيادة المؤهَّلة تأهيلاً إلهياً والمعدّة على يد رسول الله وتحت إشرافه المباشر.

ولمَّا رقد النبي صلى الله عليه وآله على فراش المرض، بدأت زعامة بطون قريش تظهر نواياها الحقيقيَّة، واتجاهاتها الفعلية، وتستقطب جميع القوى المعادية لله ولرسوله وتحشدها لنقض الترتيبات الإلهيَّة، ولفرض تصوُّرات تلك الزعامة على الناس بالقوة و «اجتهدت» زعامة البطون كما يأتي:

---

(١) يمكن لمن أراد التفصيل والوقوف على جميع المراجع أن يرجع إلى كتابنا: «المواجهة مع رسول الله وآله».

١ ـ إنَّ النبي ﷺ من بني هاشم وعلي بن أبي طالب عليه السلام وأولاده وأحفاده الذين أعلنهم النبي أئمة من بعده جميعهم أيضاً من بني هاشم، وهذا يعني أنَّ النبوَّة والخلافة قد صارتا في بني هاشم، وأنَّ الهاشميين قد حصلوا على الشرف كله والفخر كله وحرموا بقية بطون قريش من هذين الشرفين، مع أن الهاشميين بطن من بطون قريش. والأفضل، حسب اجتهاد هذه الزَّعامة، أن يأخذ الهاشميون النبوَّة وأن تأخذ بطون قريش الخلافة تتداولها في ما بينها لأنَّ محمداً من قريش! ثم إن جمع الخلافة والنبوَّة للهاشميين يؤدِّي للإجحاف، على حد تعبير الخليفة الثاني عمر بن الخطاب![1].

٢ ـ ثمَّ إنَّ عليَّ بن أبي طالب عليه السلام حديث السن، وليس من المناسب ولا من المقبول أن يتأمَّر هذا الفتى على زعامة بطون قريش، وفيها من هو أسنّ منه! ولم تنسَ زعامة البطون أنه هو الذي قتل صناديد بطون قريش، وهو الذي فجعها بأبنائها أثناء حرب البطون لرسول الله ﷺ، و «بطون قريش لا تقبل أن يكون قاتل أبنائها هو الأمير عليها من بعد النبيِّ!». قال عمر بن الخطاب يوماً لابن عباس: «إن صاحبك هذا لأولى الناس بالأمر بعد رسول الله، ولكننا خفنا حداثة سنّه والدماء التي عليه»[2].

٣ ـ ورأت زعامة البطون أنَّ النصوص الشرعيَّة الخاصَّة بأهل بيت النبوَّة وبالإمام علي مجرَّد أحاديث نبوية قد صدرت عن النبي ﷺ بوصفه بشراً، ولا ينبغي أن تؤخذ على محمل الجد! و «كانت بطون قريش في أثناء حياة النبي، قد أطلقت سلسلة من الشائعات الخبيثة للتشكيك بعدم صواب كل ما يصدر عن النبي»[3].

ثمَّ ما هي قيمة أقوال النبي وأحاديثه إذا وصلت الأمور بزعامة بطون قريش

---

(١) الكامل في التاريخ لابن الأثير، ج٣، ص ٢٤. وشرح النهج، ج٣، ص ٤٠٧. وتاريخ بغداد برواية شرح النهج، ج٢، ص ٩٧، وج١٢، ص ٥٣ و٥٤. ومروج الذهب، ج٢، ص ٣٥٣ و٣٥٤.

(٢) راجع: شرح النهج، ج٢، ص ١٨ ـ ٢٠. وراجع: كتابنا «المواجهة»، ص ٤٧٣ و٤٧٤ وص ٥٥٥.

(٣) أشرنا إلى ذلك في البحوث السَّابقة.

أن تقـول للنبـي ﷺ وجهـاً لـوجه: «لا حاجة لنا بوصيتك ولا بتوجيهاتك لأنَّ القرآن وحده يكفينا»[1].

٤ ـ و «اجتهدت» زعامة بطون قريش في رفع الشِّعارات الإسلاميّة لإبطال مفاعيل النّصوص الشرعيّة التي عالجت موضوع الخلافة من بعد النبي ﷺ. فزعامة بطون قريش ترفع شعار «إن القرآن وحده يكفي المسلمين» لتحول دون تـلخيـص المـوقـف مـن قبـل النبي! لأنها أدركت أن هذا التلخيص يُقوِّض مؤامرتها ويحول بينها وبين الاستيلاء على السلطة. والمثير حقّاً أنها قد رفعت الشعار في مواجهة النبي نفسـه! وعنـدمـا كـانت زعامة بطون قريش داخل السقيفـة، وكـانت مطمئنـة إلـى أن أهـل بـيت النبوة، وعلى رأسهم الإمام الشـرعـي، مشغولون بمصابهم وتجهيز النبي لمواراته في ضريحه الأقدس، رفعت شعار «أنها الأولى بالخلافة لأنَّها الأقرب للنبي، فالرسول من قريش، وزعـامـة بطـون قريش أولى بسلطانه!! ولما حصلت على بيعة الحاضرين، واحتجَّ أهل بيت النبوة بحقِّهم وقرابتهم من النبي وأنَّهم الأقرب إليه والأولى به، رفعت شعار الشورى، فادَّعت أَنَّ «الرئاسة العامة أو الأمر من بعد الرسول» شورى بين المسلمين، وأنَّ المسلمين، عملاً بمبدأ الشورى، هم أنفسهم الذين اختاروا زعامة البطون لتخلف النبي!! ولما احتج عليهم الإمام الشرعي وأهل بيت النبوة بأنهم من المسلمين ولـم يستشاروا ولا علم لهم بما جرى، رفعت زعامة البطون شعار لزوم طاعة ولي الأمر والتزام جماعة المسلمين ومن لم يطع ولي الأمر، أو يفارق الجماعة، فدمه حلال لولي الأمر!!

٥ ـ و «اجتهـدت» زعـامة بطون قريش بتقرير أنَّ الشرعية تابعة للقوَّة مع أنَّ القوَّة تابعـة للشـرعيَّـة؛ إذ استعملت القوة لهدم الشرعيَّة الإلهيَّة وإبطال النصوص الشرعية، فـأخرجت الإمام الشرعي بالإكراه والقوة ليبايعها ويتنازل عن حقه، ولما تلكَّأ الإمام الشـرعـي عن بيعتهم، واحتجَّ عليهم بحقه، شرعت زعامة البطـون بـإحـراق بيتـه علـى من فيه، وفيه الإمام الشرعي وابنة النبي وسبطاه

---

(١) وثقنا ذلك في البحوث السابقة.

الحسن والحسين، ثم هدَّدته بالقتل، وأخرجته بالإكراه، وبعد ذلك جرَّدته وأهل بيته من جميع ممتلكاتهم وحقوقهم الاقتصادية.

٦ ـ عندما استولت زعامة بطون قريش بالقوة والتغلُّب على منصب الخلافة، صار التغلب هو الطريق الأوحد للوصول إلى هذا المنصب. ولما استقرَّت أمور زعامة البطون، ونصَّبت من أرادت بعد أن قهرت الشرعيَّة «اجتهدت» هذه الزعامة، وأقرَّت بأنَّ منصب الخلافة حق خالص لمن يتولاه!! يتصرَّف فيه تصرف المالك بملكه. وفي ما بعد «نظّر» ابن خلدون هذا الاجتهاد بقوله: «الخليفة ينظر للناس حال حياته، وتبع ذلك بأن ينظر لهم بعد وفاته ويقيم لهم من يتولَّى أمورهم من بعده!! فالخليفة يعهد بهذا المنصب لمن يشاء، ودور الأمة مقتصرٌ على مبايعة من يعهد له الخليفة»!

وآية ذلك أنه عندما مرض أبو بكر، وأراد أن يكتب وصيته، وهو على فراش الموت، استدعى عثمان بن عفان، ليكتب له هذه الوصية، فقال الخليفة لعثمان اكتب: «إني قد وليت عليكم... ثم أُغمي عليه من شدة الوجع فكتب عثمان اسم «عمر» فلمَّا أفاق الخليفة من غيبوبته ورأى ما كتبه عثمان سُرَّ سروراً شديداً، وقال لعثمان: لو كتبت نفسك لكنت أهلاً لها»[١].

ولما آلت الخلافة لعمر، وجلس في ما بعد على فراش الموت أخذ يستعرض أُولئك الذين يصلحون لخلافته، فقال: لو أدركت أبا عبيدة لولَّيته واستخلفته، ولو أدركت خالد بن الوليد لولَّيته واستخلفته، ولو أدركت معاذ بن جبل لولَّيته واستخلفته، ولو أدركت سالم مولى أبي حذيفة لولَّيته واستخلفته، فخالد بن الوليد أسلم بعد صلح الحديبية وكان قبلها مشهوراً بعدائه لله ولرسوله ومعاذ بن جبل من الأنصار، وحسب رأي عمر في السقيفة فإنه لا حق للأنصار بالخلافة!! وسالم مولى أبي حذيفة من الموالي ولا يعرف له نسب في العرب ومع هذا لو كان أحدهم حيّاً لولاه الخليفة عمر منصب الخلافة!!

---

(١) تاريخ الطبري، ج٣، ص ٤٢٩. وسيرة عمر لابن الجوزي، ص ٣٧. وتاريخ ابن خلدون، ج٢، ص ٨٥.

وهؤلاء، برأي الخليفة أولى بخلافة النبي ﷺ وأكثر أهليّة لمنصب الخلافة من الإمام الشرعي علي بن أبي طالب عليه السلام، ثم إنه حسب رأي الخليفة لم يكن في أهل بيت النبوة من هو أكفأ ولا أصلح للخلافة من سالم ولا من خالد بن الوليد، ولا من معاذ بن جبل!! تلك هي قناعات عمر بن الخطاب الذي بايع الإمام علياً عليه السلام في غدير خم، وسمع الرسول وهو يعلن الإمام علياً عليه السلام خليفة وإماماً ومولى ووليّاً للمؤمنين من بعده، وقد سمع الرسول وهو يعلن بأنَّ الهدى لن يدرك إلا بالثقلين القرآن وأهل بيت النبوة، وأنَّ الضلالة لا يمكن تجنبها إلا بالتمسُّك بالثقلين!

وما يعنينا هو التأكيد أن الخليفة يتصرَّف بمنصب الخلافة تصرُّف المالك بملكه، هذا ما استقرَّ عليه عمل الخليفتين أبي بكر وعمر، وعمل خلفاء بني أمية، وخلفاء بني العبَّاس، وخلفاء بني عثمان، وحتى حكام الأقاليم الذين استقلوا بحكم أقاليمهم قد قلدوا هذا الاجتهاد.

والغطاء الذي استعمل لتسويغ هذا الاجتهاد هو إشفاق كل خليفة من أن يترك أمَّة محمَّد هملاً ولا راعي لها، على حد تعبير أم المؤمنين السيدة عائشة وعبدالله بن عمر، وخوفه من الفتنة، لذلك احتاط كل خليفة قبل موته وعهد بمنصب الخلافة لمن أراد! فصار العهد سنَّة مع أنه من اجتهاد الخلفاء!، ولكن ألا يحق لنا أن نسأل: ألم يشفق رسول الله ﷺ من أن يترك أمته هملاً؟ وهل أنه الوحيد الذي لم يستخلف!؟

لقد تجاهلت زعامة بطون قريش بالكامل جميع النُّصوص الشَّرعيَّة التي عالجت منصب الإمامة، أو الخلافة من بعد النبي ﷺ، وتجاهلت وجود الإمام الشرعي، وأطلقت سلسلةً من الشَّائعات مفادها أنَّ الرسول لم يستخلف، وأنَّه ترك أمَّته من دون راع، وقامت وسائل إعلام دولة البطون بتعميم هذه الشائعات حتى صارت قناعة عامَّةً عند العوام.

قال أبو بكر، في أثناء مرضه: «وددت أني سألت رسول الله: لمن هذا

الأمـر؟ فـلا ينـازعـه أحد!! ووددت إني كنت سألته: هل للأنصار في هذا الأمر نصيب؟»[١].

قال عمر بن الخطاب للَّذين اقترحوا عليه أن يستخلف سريعاً قبل موته: «إن لم أستخلف فإنَّ رسول الله لم يستخلف، وإن استخلف فقد استخلف أبو بكر»[٢] وأنت تـلاحـظ أن عمر جعل فعل الرسول ﷺ وفعل أبي بكر متساويين وأعطى نفسه صلاحيَّة اتباع أيهما شاء!

وروى المسعـودي أن عمـراً قال: «إن أدع فقد ودع من هو خير مني (يعني الرسول) وإن استخلف فقد استخلف من هو خير مني (يعني أبا بكر)»[٣].

وروى ابـن قتيبـة أنَّ السيـدة عائشة كلَّفت عبدالله بن عمر بأن يبلِّغ سلامها لعمر وأن يقول له: «لا تدع أمَّة محمد بلا راعٍ. إستخلف عليهم ولا تدعهم بعدك هملاً، فإنِّي أخشى عليهم الفتنة..»[٤].

لما تتبَّعنـا هذه النُّصوص وجدنا أن عبدالله بن عمر وصف حالة الأمَّة التي تترك من دون راعٍ بقوله: «تضييع للأمانة، وتفريط ومحل لوم، يترفَّع راعي الغنم أو الإبل عن الوقوع فيها...». ثمَّ إن ترك الأمة من دون راعٍ يعني تركهم هملاً ويؤدي إلى الفتنة حسب توقُّع أم المؤمنين!

فهل يعقل بـربِّـكـم أن يكون راعي الإبل أو الغنم أو عبدالله بن عمر أو أم المؤمنيـن، أبعـد نظـراً وأكثر إدراكاً لعواقب الأمور من رسول الله ﷺ، وهو صفوة الجنس البشري وقمَّة الوعي الإنساني!؟ وهل يعقل أن يكون ابن عمر وأبوه وأم المؤمنين وابن أبي قحافة ومن في الأرض جميعاً أكثر رحمةً من النبي بأمته!؟

ثم إنَّ فكرة ترك الرسول للأمة من دون أن يعين من يخلفه أو يبيِّن طريقة

---

(١) تاريخ الطبري، ج٤، ص ٥٣. والعقد الفريد، ج٢، ص ٢٥٤.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه والبخاري في صحيحه والبيهقي في سننه وابن الجوزي في سيرة عمر. راجع حلية الأولياء، ج١، ص ٤٤.

(٣) مروج الذهب للمسعودي، ج٢، ص ٢٥٣.

(٤) الإمامة والسياسة لابن قتيبة، ص ٢٢. وأعلام النساء، ج٣، ص ٧٨٦.

التعيين فكرة تتعارض بالكامل مع كمال الدين وتمام النِّعمة، وهل يعقل أن يبين الرسول ﷺ الأمور العاديَّة ويترك الأمور الأكثر أهميَّة من دون بيانٍ!؟

والسؤال الذي يُطرح هنا هو: إذا كان الرَّسول عليه السلام قد خلَّى على الناس أمرهم، كما يدَّعون، فلماذا لم يقتدوا به!؟: **﴿ولكم في رسول الله أسوة حسنة﴾**. لكن هذا الاقتداء لم يحدث! لقد استخلف أبو بكر عمر بن الخطاب وعهد إليه بالخلافة، واستخلف عمر عثمان من الناحية العمليَّة، والستة من الناحية النظرية، واستخلاف أبي بكر لعمر، واستخلاف عمر لعثمان قد تمّ بأمر الخليفتين وهما على فراش الموت، وقد اشتد بكل واحد منهما الوجع أكثر مما اشتدَّ برسول الله ﷺ عندما كان على فراش الموت!! ومع هذا كتب كل واحد من الخليفتين وصيَّته، واستخلف من أراد، ونُفِّذت وصية كل واحد منهما بدقة كأنها نص إلهي مقدس! ولم يقل أي واحد من المسلمين إن المرض قد اشتد بأبي بكر أو بعمر!! ولم يقل لهما أي واحد: «أنت تهجر يا أبا بكر أو يا عمر وحسبنا كتاب الله ولا حاجة لنا بوصيَّتك!». لقد أتيحت الفرصة لكل واحد من الخليفتين أن يوصي كما يشاء، ونُفِّذت وصية كل واحد منهما بحذافيرها!

لكن عندما أراد الرسول ﷺ أن يكتب وصيَّته، وهو على فراش الموت، حالوا بينه وبين ما أراد كتابته، وتجاهلوا وجوده، وقالوا على مسمعه: «إنَّ الرسول قد اشتدَّ به الوجع!! إنَّه يهجر، ولسنا بحاجة لوصيته، حسبنا كتاب الله!!». ومع هذا لم يعتذر أحد ما ولم يعتبر بذلك أحد من المسلمين!

بين مكانة الخليفة ومكانة النبي ﷺ في «اجتهادات» الخلفاء

أنت تلاحظ أنَّ مكانة الخليفة قد تساوت، من الناحية العمليَّة، مع مكانة النبيِّ ﷺ وعند التعارض بين المكانتين تُرَجَّح مكانة الخليفة على مكانة النبي. فمن حق الخليفة، مثلاً، أن يوصي وهو على فراش الموت، وأن يلخِّص الموقف للأمة، وأن يعهد بمنصب الخلافة لمن يشاء، لا رادَّ لحكمه من الناحية العمليَّة، وتُنفَّذ وصيته بحذافيرها كأنّها نصٌّ مقدَّس، حتى ولو كانت مخالفة للشرع الحنيف. لقد أصدر عمر بن الخطاب أمراً، وهو على فراش الموت، بأن يُقتل

أصحـاب الشورى إن لم يتفقوا،! مع أن الشرع الحنيف لا يبيح له قتلهم في مثل هـذه الحـالـة، فـهم حسـب رأي الخليفـة مـن المبشَّـريـن بالجنَّة، وقد مات الرسول ﷺ وهو راضٍ عنهم كما شهد الخليفة نفسه بذلك!! فبأيِّ جرمٍ أعطى لنفسه صلاحية قتلهم!؟ ومع هذا لـو لم يتفقـوا، لقتلـوا بأمر الخليفة ولما لامه أحد، ولوجد الأكثريَّة الساحقة التي تختلق له الأعذار. أما رسول الله ﷺ الذي قال لمن حوله: «قـرِّبـوا أكـتب لكـم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً» فقد رُفِض أمره، وحالت زعامة البطون بينه وبين أن يكتب ما أراد كتابته بحجَّة أنه مريض، وأنَّ المرض قد اشتد به، وبحجة أن القرآن يغني عن وصيَّة الرسول وتوجيهاته! فأنت ترى أن مكانة الخليفة، في هذا المثال، قد رجحت عملياً على مكانة النبي حسب هذا الاجتهاد العجيب.

كـان الـرسـول ﷺ، طـوال عهـده المبارك، يعطي النَّاس وبأمر من ربِّه بالسويَّة، أي يقسم المال بينهم بـالسـويـة من دون أن يميِّز أحداً على أحد، لأن الحاجات الأسـاسيـة لبنـي البشـر متشابهة، وهكذا فعل أبو بكر الخليفة الأول. وعندما آلت الخلافة لعمر رأى أن قسمة الرَّسول ﷺ للمال بهذه الطريقة ليست مناسبة! لـذلـك لم يساو بين الناس في العطاء، بل أعطى الناس حسب منازلهم عنده، ووفقاً للمراتب التي أوجدها بنفسه! ومع هذا، لم يعترض عليه أحد. وبعد مضي ثماني سنين على إلغائه لسنة الرسول ﷺ وإحلاله لرأيه الشخصي محلَّها، وبعـد أن اكتشـف الآثار المدمرة لفعله، قال من تلقاء نفسه: «لئن عشت مقبلاً لأقسمن المال بين الناس بالسوية كما فعل رسول الله وأبو بكر!». هكذا وببساطة. ومع هذا «أيَّدته الجموع في الحالتين»[1] وفي ما بعد، وصفوا الخليفة بأنه «كان مجتهداً في الحالتين»[2] كذلك آية الخمس، فـ«طوال عهد الرسول المبارك وهو يعطي الخمـس «لـذوي القربى»، بني هاشم وبني المطلب، كما أمره الله تعالى. فلما آلت الخـلافـة لعمر بن الخطاب تجاهل هذه الآية وتجاهل بيان الرسول لها وعملـه بهـا طـوال عهده المبارك، ورفض أن يعطي الهاشميين سهمهم بحجَّة أن

---

(١) تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ٧. وشرح النهج، ج١، ص ١١١. وتاريخ الطبري، ج٥، ص ٢٢.
(٢) شرح التجريد للقوشجي، ص ٤٠٨.

قـريـش كلهـا ذو قربى»[1]. وفي ما بعد، قيل: «إن عمل عمر هذا اجتهاد، وهو مثاب عليه!»[2].

وبما أنَّ الخليفة هو القائم مقام الرسول، من الناحية الرسميَّة، فقد أعطى نفسه جميـع الصَّلاحيات التي أعطاها الله لرسوله! بل إن الخليفة أعطى نفسه، صـلاحيـات هائلة تفوق الصلاحيات التي أعطاها الله لرسوله! فلم يكن بإمكان الـرسول أن يخرج قيد أنملة على الشرعية الإلهية، أو أن يتجاهل نصوصها أو ما يوحى إليه، أما الخليفة فكان بإمكانه أن يقفز فوق جميع النصوص الشرعيَّة، وأن يتجاهل وجودها تجاهلاً كاملاً، وأن يحلَّ رأيه الشخصي محل هذه النصوص، ولم يكن بوسع أحد من الناس أن يعترضه لأن المال والنفوذ والقوَّة في يده، والاعتراض على الخليفة يعني الهلاك والحرمان والموت!

وغالبـاً ما كانت الجموع المنتفعة من نظام الخلافة تعدّ مخالفاته وخروجه على النصوص الشرعيَّة فتحاً مبيناً، وفناً من فنون العبقريَّة والاجتهاد! فالخليفة لا يخـالـف الشـرع إلا لحكمة إلهية خافية على الناس، وهو مأجور لأنه لا يقصد المخالفة بل يقصد الحقَّ! لقد أعطت وسائل الإعلام التي امتلكتها دولة الخلافة مكـانـة خـاصَّـة للخليفـة، فصار «صفيّ الله وخليفته». قال الحجاج بن يوسف الثقفي، أمام مشيخة العرب، وعلى منبر الكوفة علناً: «اسمعوا وأطيعوا لخليفة الله وصفيه عبد الملك بن مروان»[3]. وحاول الحجاج أن يقنع الناس بأن الخليفة بالفعل أعظم من الرسول، فقال: «أرسول أحدكم في حاجة أكرم عليه أم خليفته فـي أهلـه»[4]. وكـتب الحجَّاج يوماً إلى عبد الملك بن مروان: «إن السَّماوات

---

(١) تفسيـر الطبـري، ج١٠، ص ٥. والأمـوال لأبـي عبيـد، ص ٢٣٣. وراجـع: مسنـد أحمد، ج١، ص ٢٤٤. وسنن أبي داود، ج٢، ص ٥١. وسنـن النسائي، ١٧٧٢. وسنن البيهقي، ج٦، ص ٣٤٤ و٣٤٥.

(٢) شرح التجريد للقوشجي.

(٣) تاريخ ابن الأثير، ج١، ص ٧٠٨.

(٤) سنن أبي داود، ج٤، ص ٢٠٩، الحديث ٤٦٤٢. والمسعودي، ج٣، ص ١٤٧. والعقد الفريد، ج٥، ص ٥٢.

والأرض ما قامتا إلا بالخلافة وعلى الخلافة»[1]. وقال يوماً على منبر الكوفة: «من يقف مع الخليفة فهو المؤمن ومن يعاديه فهو الكافر»[2]. وإذا عرفت أن الحجَّاج كان والياً على العراق والجزيرة العربية كلها، وكان موضع ثقة الخليفة، ويتصرَّف في ولايته كما يتصرَّف الفراعنة في ملكهم أدركت أنَّه قد أدخل تطرُّفه هذا في المناهج التربويَّة والتعليميَّة وفرضها على المسلمين، وخرَّج الأجيال التي آمنت بهذا التطرف رغبة أو رهبة، وماتت على إيمانها الزائف هذا!

وزاد الطِّين بلةً أنَّ طاعة الخليفة المتغلِّب صارت من صميم الواجبات الدينيَّة، لأنَّه القائم مقام الرسول، فطاعة الخليفة طاعة للرسول ومعصية الخليفة معصية للرسول، ومعصية الرسول معصية لله، ومن عصا الله فقد وجبت له النار! وعمّمت وسائل إعلام دولة البطون هذا «التنظير العجيب» وهذا الخلط الذي ما أنزل الله به من سلطانٍ! وصار هذا التنظير عقيدةً عامةً لمجتمع دولة الخلافة الكافر بهذه العقيدة كالكافر بالله، ووضعت مئات الأحاديث لإثبات شرعيَّة هذه العقيدة، فالخليفة يجب أن يطاع مهما فعل، ويحرم الخروج عليه مهما ارتكب من جرائم! وصدَّق الناس هذه الأحاديث الموضوعة وشاعت بينهم واعتبرت جزءاً لا يتجزَّأ من الدِّين.

قال النووي في شرحه لصحيح مسلم، والبيهقي في سننه ما يأتي: «وقال جماهير أهل السنَّة من الفقهاء والمحدِّثين والمتكلمين: لا ينعزل الخليفة بالفسق والظلم وتعطيل الحدود، ولا يخلع ولا يجوز الخروج عليه بذلك، والخروج عليهم وقتالهم حرامٌ بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين»[3].

وقال القاضي أبو بكر، محمد بن الطيب الباقلاني: «قال الجمهور من أهل الإثبات وأصحاب الحديث: لا ينخلع الإمام بفسقه وظلمه بغصب الأموال وضرب الأبشار وتناول النفوس المحرَّمة، وتضييع الحقوق، وتعطيل الحدود، ولا يجب الخروج عليه»[4].

---

(١) العقد الفريد، ج٥، ص ٥١.

(٢) سنن أبي داود، ج٤، ص ٢٠٩. والعقد الفريد، ج٥، ص ٥١.

(٣) شرح النووي لصحيح مسلم، ج٢، ص ٢٢٩. وسنن البيهقي، ج٨، ص ١٥٨ و١٥٩.

(٤) التمهيد للباقلاني، طبعة القاهرة، ١٣٦٦هـ.

اجتهاد الخلفاء الأول في اختيار مساعديهم

لقد أمر الله عباده المؤمنين بألاّ يتولَّوا قوماً غضب الله عليهم، وألاّ يتخذوا المضلين عضداً، وألا يتّخذوا أعداء الله وأعداء المؤمنين أولياء. وقد حذَّر الرسول ﷺ المؤمنين من أن يقعوا في مثل هذه الأخطاء القاتلة. وحذَّر الرسول ﷺ المؤمنين من فئات محدَّدة كتحذيره من بني أميَّة وبني مخزوم. كما حذّر من أشخاص معيَّنين ووصفهم بأنهم أعداء لله ولرسوله، كما لعن أشخاصاً آخرين ليعرفوا بعداوتهم لله ولرسوله، وبلعن الله لهم على لسان رسوله. ووسم رسول الله ﷺ فئة أخرى بميسم خاص حتى يعرفوا بين الناس فيحذروهم ويحذروا شرورهم... «وبيَّن الرسول أن هذه العناصر ستقف وراء حل عرى الإسلام كلها، وستفسد كل شيء تضع يدها عليه»[١].

بعد وفاة الرَّسول ﷺ مباشرةً، واستيلاء زعامة بطون قريش على منصب الخلافة بالقوّة والتغلُّب، تجاهلت تلك الزعامة بالكامل جميع الموازين والنصوص الشرعيَّة وجميع التحذيرات النبوية، وتجاهلت وجود الفئة المؤمنة الصادقة السابقة بالإيمان، والعالمة بالأحكام، كما تجاهلت قدامى المجاهدين الذين قامت دولة النبي ودعوة الإسلام بسواعدهم وعلى أكتافهم، وأخذت الزعامة الجديدة تتصرف كأنَّ هذه الفئة الصادقة غير موجودة. والأنكى أنَّ هذه الزعامة الجديدة عزلت الفئة المؤمنة عزلاً تاماً عن المجتمع واعتبرتها خطراً على نظام الحكم الجديد!

والأخطر من ذلك أنَّ الزعامة الجديدة فتحت قلبها لجميع الذين حذَّر الرسول ﷺ منهم، واصطفتهم لنفسها، وأخذت تبحث عن أعداء الله ورسوله السابقين الذين حاربوا رسول الله ﷺ طوال عشرين عاماً حتى أُحيط بهم فاضطرُّوا مكرهين للتلفظ بالشهادتين، وبحثت عن حديثي العهد بالإسلام، وعن المنافقين والفجَّار فاستعانت بهم، وجعلتهم ولاة للأقاليم، وأمراء على جميع

---

(١) لقد وثقت ذلك في بحث سابق تحت عنوان: «الرسول يكشف قادة المتآمرين».

البلاد وقادة للجند، وقضاة ومستشارين، وأسندت لهم المناصب العليا والوظائف العامة، وحرّمت ذلك كله على الفئة المؤمنة الصادقة التي التفت حول النبي ﷺ في الظروف الصعبة، وقاتلت معه العرب حتى دانوا بدين الله طوعاً وكرهاً رغبةً ورهبةً!

وقد تمَّ ذلك كله تحت شعار «القوّة»، فالزعامة الجديدة تريد أقوياء، وهي تعتقد أنَّ الفئة المؤمنة الصادقة التي التفت حول النبي تفتقر للقوة التي تريدها تلك الزعامة، وأن هذه القوة لا تتوافر إلا بأعداء الله وبالمنافقين والفجار وبالذين حذر منهم النبي! لذلك وطمعاً بالاستعانة بقوّة هذه العناصر الفاسدة سلَّمت الزعامة الجديدة جميع المناصب الحسَّاسة في الدولة الإسلامية لهذه العناصر!

ومن الأدلَّة على ذلك نذكر:

قال ابن حجر في فتح الباري: «يظهر من سيرة عمر (رضي الله عنه) في أُمرائه الذين كان:

١ ـ يؤمِّرهم في البلاد أنه كان لا يراعي الأفضل في الدين، بل كان يضمُّ إليه الذي عنده المزيد من المعرفة السياسية، فلأجل ذلك استخلف معاوية والمغيرة بن شعبة وعمرو بن العاص، مع وجود من هو أفضل منهم في أمر الدين والعلم»[(١)].

٢ ـ قال حذيفة بن اليمان لعمر بن الخطاب، يوماً، عندما رأى الفجَّار والمنافقين يتولون المناصب الحسَّاسة في الدولة: «يا عمر، إنك تستعين بالرجل الفاجر»[(٢)].

٣ ـ وكان عمر بن الخطاب يسوّغ احتضان الدولة للمنافقين والخونة والفجار بقوله: «نستعين بقوة المنافق وإثمه عليه»[(٣)].

وأراد حذيفة أن ينصح الخليفة ويوضِّح له الأمور ويبيِّن له بطلان حجته،

---

(١) فتح الباري، كتاب الأحكام، ج١٣، ص ١٩٨.

(٢) راجع، كنز العمال، ج٥، ص ٧٧.

(٣) رواه ابن أبي شيبة والبيهقي، راجع كنز العمال، ج٤، ص ٦١٤.

فقال له يوماً: «يا عمر إنك تستعمل من يخون، وتقول ليس عليك شيء، وعاملك يفعل كذا وكذا»[1].

والقوّة التي يعنيها عمر هي الالتزام بسياسة الدولة الجديدة والولاء لها، وكراهيّة أعدائها وحرمان أولئك الأعداء من جميع الوظائف العامة، والكارثة أن الذين تعدُّهم الزعامة الجديدة أعداء لها هم آل محمد رسول الله وقرابته الأدنون ومن والاهم، وهم الذين قامت دولة النبوة بسيوفهم وعلى أكتافهم!

فأينما وجدت الزعامة الجديدة هذه القوة استعانت بها بغضِّ النظر عن دين صاحبها، أو سابقته، أو جهاده، أو ماضيه، أو عداوته السابقة لله ولرسوله!

فالمقداد بن عمرو وسعد بن عبادة وعمار بن ياسر وأبو ذر يتأخرون ويؤخّرون بحجّة أنَّ القوة لا تتوافر فيهم، بينما يتقدم ويُقدّم معاوية وابن أبي سرح والحكم بن العاص أصحاب التاريخ الأسود في معاداة الله ورسوله، بحجة أنهم أقوياء!

لقد استعان عمر بن الخطاب بقوة الأعور السلمي «الذي شهد حنين مشركاً»[2] وقد لعنه رسول الله، وكان من أشد المبغضين لعلي بن أبي طالب عليه السلام، ومع هذا أَمّرهُ عمر و «جعله على مقدمة جيش»[3].

كما استعان عمر بن الخطاب بيعلى بن منية، وأَمّره على بعض بلاد اليمن، وكان من الحاقدين على علي بن أبي طالب عليه السلام، «فقد أعان الزبير بأربعمئة ألف عندما خرج على عليّ، واشترى لعائشة جملها «عسكر»، وجهّز لها سبعين مقاتلاً من قريش ليعينها على قتال الإمام عليٍّ بن أبي طالب»[4].

واستعان عمر بقوة بسر بن أرطأة وإياس بن صبيح، وهما من أصحاب مسيلمة الكذّاب، وقد أسلم الأول وولاه عمر القضاء على البصرة[5].

---

(١) تاريخ الطبري، ج٥، ص ٣١.
(٢) الإصابة لابن حجر، ج٢، ص ٥٤٠. وأسد الغابة، ج٦، ص ١٦.
(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص ٥٤١.
(٤) الاستيعاب، ج٣، ص ٦٦٢ و٦٦٣.
(٥) المصدر نفسه، ج١، ص ١٢٠.

واستعان عمر بقوّة «طليحة بن خويلد الذي ادّعى النبوة بعد وفاة النبي وقد أعجب به عمر، ورضي عنه، وكتب إلى أمرائه أن يشاوروا طليحة!»[1].

واستعان عمر «بمعاوية بن أبي سفيان وأمُّه آكلة الأكباد، وأبوه رأس الأحزاب، وقد قاد هو وأبوه وأخوته جبهة الشرك أثناء حربها لرسول الله ﷺ، وألّب هو وأبوه وأخوته العرب على رسول الله وجندهم ضده، وحارب الله ورسوله بكل وسائل الحرب حتى أُحيط به، فاضطرَّ وأبوه وأخوته أن يتلفظوا بالشهادتين، وهو طليق وابن طليق ومن المؤلَّفة قلوبهم وأبوه مثله، ومع هذا ولّى عمر أخاه يزيد على الشام، ولما مات يزيد ورثه معاوية، وأطلق عمر يد معاوية في بلاد الشام يتصرف فيها تصرف الملك المطلق بمملكته حيث قال له عمر: «لا آمرك ولا أنهاك»[2] وكان عمر يمدح معاوية ويوطّد له بين الناس فيقول عنه: «إنه فتى قريش وابن سيدها»[3]. وكان يعلم أن معاوية يعدّ العدّة للاستيلاء على السلطة ذات يوم، ومع هذا تركه ليكمل استعدادته وينفذ مشروعه، قال عمر لأهل الشورى: «إذا اختلفتم دخل عليكم معاوية بن أبي سفيان من الشام»[4]. وكان يعلم أنَّ معاوية يعدُّ أهل الشام للخروج ذات يوم، وكان يشجعه على ذلك، فقال يوماً: «يا أهل الشام استعدُّوا لأهل العراق»[5].

كان عمر بن الخطاب يعلم أن معاوية وأَباه وأخوته من الحاقدين على علي بن أبي طالب عليه السلام بخاصّة وعلى آل محمد بعامّة، وأنهم موتورون، فعلي وآل محمد هم الذين قتلوا أخاه حنظلة وجدَّه وخاله وابن خاله وعمَّ أمّه وتسعة من سادات بني أمية ومن شيوخ الوادي على حد تعبير أبي سفيان، ولعل سرّ قوة معاوية تكمن في مشاعره الحاقدة على أهل بيت النبوّة!

خالد بن سعيد الأموي، الصحابي الجليل الصادق الذي وقف مع الرسول

---

(١) البداية والنهاية لابن الأثير، ج٧، ص ١٣٠.
(٢) المصدر نفسه، ج٨، ص ١٢٥. وتاريخ الطبري، ج٦، ص ١٨٤.
(٣) المصدر نفسه، ج٨، ص ١٢٥. والاستيعاب، ج٨، ص ٣٩٧.
(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٥، ص ٥٣٥.
(٥) الدلائل لابن سعد، وكنز العمال، ج١٢، ص ٣٥٤.

الله ﷺ في جميع المواقف، وعندما مات الرسول كان عاملاً له، وقد أسلم قبل أن يسلم أبـو بكر وهو أموي كمعاوية، لم يستعن عمر بقوته وفضّل عليه معاوية وكل منهما أموي. وعثمان المشهور بحبه وبعصبيته لبني أمية وبصلته «لأرحامه» تجاهل هذا الـرجل أيضـاً، وأسقطه من قائمة الأمويين تماماً، فلا تسمع له ذكراً! مع أنه «أسبق من عمر وعثمان بالإسلام!»[1].

ومـع أن الـوليـد بن عقبة فاسق، بنصِّ القرآن، وكان يسكر علناً إلاَّ أن عمر «استعان بقوتـه»[2] والخـلاصـة: أنَّـه، عنـدمـا مات عمر، كانت ولايات الدَّولة وأعمالها ومناصبها العليا ووظائفها العامّة غاصَّة بـ «أصحاب القوّة» من المنافقين والفاسقيـن والفجـار ومـن أعـداء الله ورسـولـه الذين استعان بقوتهم عمر حسب اجتهاده.

ولمـا آلـت الخـلافـة إلـى عثمـان رفع شعار «صلة الرحم» بدلاً من شعار «الاستعـانـة بـالقـوّة» الـذي رفعـه عمر. فعمر كان يبحث عن الأقوياء ليستعين بقوتهم، أما عثمان فقد كان يبحث عن الأرحام ليصلها! ومن نافذة الأرحام وبابها الواسع دخل الأمويون جميعهم ودخل معهم أولياؤهم إلى جميع ولايات الدولة وأعمالها ومناصبها الحسّاسة، وكان أول الداخلين من هذا الباب عمه الحكم بن العاص طريـد رسول الله وعدو الله وعدو رسوله، ومع الحكم دخل مروان ابنه الذي لعنه الله على لسان نبيه... وتوالى الداخلون وتزاحموا مع أن الرسول ﷺ قد حذر من الحكم ومن مروان بالذات، ومن بني أمية، إلا أن مروان قد تدرج في مناصـب الـدولـة حتى صار الرجل الثاني بعد عثمان، وفي ما بعد صار خليفة، ولُقِّب بأمير المؤمنين، والأهم أن أولاد مروان وأحفاده قد توارثوا ملك النبوة!

والخلاصة أنَّ دولة الخلافة قد تحوَّلت، نتيجة «الاجتهادات» في «التَّولية»، إلـى مـلك أموي خالص، لقد غلب الأمويون على كل شيء كما وثَّقنا، فما من مصر مـن الأمصـار إلا وواليه أموي أو موالٍ لبني أمية، بمعنى أنَّ الدولة بجميع

---

(١) المعارف لابن قتيبة.

(٢) الإصابة لابن حجر، ج٣، ص ٣٦٣.

مؤسَّساتها قد أصبحت من الناحية الفعلية تحت سيطرة أعداء الله الذين حذَّر منهم الرسول. ولو تولى الخلافة بعد عثمان أي إنسان فلن يكون أمامه من بديل سوى أن يكون أداةً بيد الأمويّين بخاصة وأعداء الله بعامة أو أن ينشأ صراع بينه وبينهم.

موقف الإمام الشرعي علي بن أبي طالب عليه السلام

في مواجهة هذا الواقع، احتجَّ الإمام احتجاجاً سلمياً يحفظ حقه ويبيِّن الحكم الشرعي في ما شجر بينه وبين القوم، ورأى من الحكمة أن يبقى للحق شهود، فإذا ضاع الحق وبقي الشهود أدلوا بشهادتهم للأجيال. وفي وقت يطول أو يقصر، سيعرف الناس الحقَّ، ويعرفون من ضيَّعه ومن اتبعه، لذلك كظم الإمام غيظه، وصبر على ضياع حقِّه وصبر وصابر على ما هو أمرّ من العلقم، وآذى للنفس من وخز الشفار. وسارت أمور الزعامة لمستقرها ومجراها، ومضت بخطتها ومخططها الرامي إلى استبعاد أهل بيت النبوة عن الرئاسة العامة للمسلمين وإلى الأبد، وهيَّأت الأسباب لنجاح هذا المخطط، فقد عهد الخليفة الأول للثاني متجاهلاً وجود الإمام، وعهد الثاني للثالث عملياً، وللستة نظرياً، وجعل الإمام الشرعي واحداً من الستة، مع أن الثلاثة يدركون أنَّ الإمام الشرعي أولى منهم جميعاً وكيف لا يدركون ذلك وقد بايعوه بالولاية في غدير خم.

ولم تكن عمليَّة الشورى سوى إخراج لأمرٍ قد أُبرم سلفاً، وهي موجهة ضدّ علي بن أبي طالب عليه السلام بخاصة وأهل بيت النبوة عليهم السلام ومن والاهم بعامَّة. وهي موجهة للمستقبل وليس للحاضر! لقد فتحت عملية الشورى شهيَّة الأربعة وطمعهم في منصب الخلافة. فبعد قتل عثمان إذا طالب علي بن أبي طالب عليه السلام بمنصب الخلافة فسيطالب بهذا المنصب الأربعة، فيعود الإمام علي عليه السلام واحداً من خمسة كما وضعه عمر واحداً من ستة! ولنفترض أنَّ الخمسة قد ماتوا وقام الابن الأكبر للإمام علي عليه السلام يطالب بحقه بالخلافة، فإن أبناء الأربعة سيطالبون وينافسون ابنه على الخلافة! ولنفترض أن أبناء الأربعة قد ماتوا، فإذا طالب حفيد الإمام علي عليه السلام بحقِّه بالخلافة، فإن أحفاد الأربعة بل وأحفاد عثمان سينافسون حفيد الإمام!

وأدخل عمر بن الخطاب مع أهل الشورى معادلة جديدة؛ إذ أعلن أمام الستة: «إذا اختلفتم دخل عليكم معاوية من الشام». وهذا يعني ضمناً أن لمعاوية حقًّا بالخلافة! هذا الترتيب العجيب قد قضى نهائياً على حق الإمام علي عليه السلام وأهل بيت النبوة بالخلافة! ولم يكن هذا الترتيب ايديولوجياً ولا استراتيجياً فقط وإنما هو ترتيب تسنده حقائق المجتمع، لقد سلَّم عمر وعثمان جميع ولايات الدولة وأعمالها ومناصبها الحسَّاسة ووظائفها العامة لأعداء الله ورسوله، أو على الأقل للحاقدين على علي بن أبي طالب عليه السلام وأهل بيت النبوة عليهم السلام، وجعلهم أصحاب القوة والنفوذ والسيطرة الفعليَّة والرسميَّة، وأبواب المنافع العامة والشخصيَّة، وذلك في الوقت الذي جَرَّد فيه الإمام علياً عليه السلام وأهل بيت النبوة عليه السلام عليهم السلام ومن والاهم من جميع حقوقهم الاقتصادية والسياسية.

وما توقَّعناه حدث، فلما قتل عثمان جاءت الفئة المؤمنة إلى الإمام علي عليه السلام فبايعته خليفةً للمسلمين. فعزّ ذلك على الأربعة أصحاب الشورى، لأنَّ كل واحد منهم، بناءً على ترتيبات عمر، كان يعتقد أن له حقاً بالخلافة تماماً مثله مثل علي!! لذلك خرج اثنان لحربه، وهما طلحة والزبير، أما سعد بن أبي وقاص، فقد رفض بيعة الإمام، ولو وجد شيعة لخرج لحربه. أما معاوية، فقد وجد الفرصة مناسبة للانقضاض على منصب الخلافة والاستيلاء عليه بالقوة. وبناءً على ترتيبات عمر فليس ما يمنعه من تولي الخلافة! بل على العكس فإنَّ ما يفهم من قول عمر فعله بأنه قد رشح معاوية للخلافة في حال اختلاف أصحاب الشورى، وها هم قد اختلفوا بالفعل!

كانت خلافة الإمام علي عليه السلام فرصةً لتوحيد الفئة المؤمنة خلف قيادته، ولم يكن معه في الحق والحقيقة غير الفئة المؤمنة. أما كافة الأقاليم والولايات فقد كانت خارج سيطرته وتحت السيطرة الفعلية لأعداء الله ورسوله أو على الأقل تحت سيطرة الحاقدين على علي وآل محمد!

خلال عهود أبي بكر وعمر وعثمان كان الإمام علي عليه السلام وأهل بيت النبوة محاربين في جميع الأقاليم المفتوحة. والمعلومات التي تسربت إلى تلك الأقاليم

عن السجل الحافل بالأمجاد للإمام علي معلومات يسيرة ونادرة، فقد كان أهل الأقاليم يعتقدون أن معاوية وعبدالله بن أبي سرح والوليد بن عقبة وبقية ولاة الدولة وأمرائها وعمالها أقرب لرسول الله وأحبّ إليه من علي عليه السلام ومن أهل البيت. كان على الإمام علي عليه السلام أن يبدأ الحرب كما بدأها الرسول، وأن يقود الفئة المؤمنة كما قادها الرسول، لكنَّ المشكلة أنَّ استعدادات الجانب الآخر كانت سابقة لاستعداداته بقرابة ثلاثين سنة. والجانب الآخر كان يدّعي الإسلام، ومع هذا فقد أوشك الإمام علي أن ينجح لولا يد الإجرام التي امتدت لقتله، لقد أظهرت الفئة المؤمنة الصادقة من صحابة رسول الله ولاءً للإمام علي يفوق كل ولاء ومقدرةً تفوق كل قدرة بشرية. كانوا على استعداد لأن يقاتلوا خلفه حتَّى الفناء التام، ويكفي أن تعلم أنه لم يقف مع معاوية من الأنصار غير اثنين أحدهما النعمان بن بشير! والخلاصة أن اجتهادات الخلفاء قد قضت قضاءً مبرماً على الشرعية الإلهية.

ويمكنك القول، وباختصار شديد، إنَّ نظام الخلافة التاريخي، من بدايته إلى نهايته، كان ثمرة اجتهادات شخصيَّة في مواجهة نصوص شرعيَّة قاطعة. وفي ما بعد استعملوا النُّصوص الشرعية التي تنظم العلاقة بين الأمة والأئمة الشرعيين، وأوهموا الناس بأن هذه النصوص خاصة بهم. وأنَّ معاملة الخلفاء وأوليائهم وسياستهم الغاشمة نحو أهل بيت النبوة ما هي أيضاً إلاَّ من قبيل ما يسمِّيه المتأخرون «اجتهاداً»، مع أنه عمل بالرأي الشخصي مع وجود النصوص الشرعيَّة الواضحة التي لا تُحْوِج إلى اجتهاد. وما كانت كلمة «الاجتهاد» التي أطلقها المتأخِّرون على تلك الأفعال السَّابقة إلا من قبيل الأعذار التي لا تعدل عند الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم والمؤمنين شروى نقير.

نماذج من اجتهادات الأوَّلين في المجال الاقتصادي

بين التَّسوية والتَّميز في العطاء:

كان العطاء الذي تقدِّمه الدولة لمواطنيها من أكبر مصادر الدخل وأعظمها، بل كان المصدر الوحيد لبعضهم. وكان الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم، طوال عهده

المبارك، يقسم المال بين الناس بالسويّة من دون أن يميّز أحداً من الناس عن أحد، وذلك لأنَّ حاجات الأفراد الأساسيّة متشابهة، ولأن الشارع الحكيم أراد أن يضفي على هذا الحق طابعاً مؤسَّسياً فيقيد سلطان الدولة في هذا المجال، ولأنَّ المساواة في العطاء يمكن أن تكون الخطوة العملية الأولى لتحقيق المساواة من مستوى المعيشة.

وانتقل الرسول ﷺ إلى جوار ربِّه، ولم ينسخ هذا الحكم الشرعي، وسار الخليفة الأولى على سنَّة الرسول ﷺ هذه. ولمَّا آلت الخلافة إلى عمر بن الخطاب «اجتهد» بأنه ليس من المناسب أن يُعطى المهاجر كالأنصاري، ولا العربي كالعجمي، ولا المولى كالصَّريح، بل يجب أن يُميّز بينهم بالعطاء، وقسَّم المسلمين إلى فئات، فأعطى لكل فرد من أفراد هذه الفئات المقدار الذي رآه مناسباً، وأحياناً كان يميِّز بين أفراد الفئة الواحدة. «فقد فرض للعبَّاس بن عبد المطلب اثني عشر ألفاً ولكلٍّ واحدة من زوجات الرسول عشرة آلاف، وفضَّل عائشة وحفصة عليهن فأعطى لكلٍّ واحدة منهما اثني عشر ألفاً. وفرض لمن شهد بدراً خمسة آلاف ولمن شهد أُحداً أربعة آلاف، ولكل من شهد المشاهد بعد الحديبية ثلاثة آلاف وفرض لكل من شهد المشاهد، بعد وفاة الرسول، ألفين، وللبعض ألف وخمسمئة أو ألف، وجعل لنساء أهل بدر على خمسمئة، وللنساء من بدر إلى الحديبية على أربعمئة، وللنساء من بعد ذلك على ثلاثمئة، وللنساء من بعد القادسية على مئتين، ثم سوَّى بين الناس بعد ذلك»[1].

قال اليعقوبي: «وفرض لأهل مكة من كبار قريش، مثل أبي سفيان بن حرب، ومعاوية بن أبي سفيان خمسة آلاف»[2].

وهكذا ألَّف قلوب أصحاب الخطر، وأعطى الدولة القول الفصل في مسألة العطاء. وفي ما بعد، صار الولاة والعمال لا يعطون هذا العطاء إلا لأهل طاعتهم، أمَّا

(١) راجع: فتوح البلدان للبلاذري، ص ٥٥٠ ـ ٥٦٥. وتاريخ الطبري، ج٧٢ ص ٢٢ و٢٣ وسيرة عمر لابن الجوزي. وشرح النهج، ج٣، ص ١٥٤.
(٢) تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ١٥٣.

من عصاهم، أو شكّوا بولائه، فلا عطاء له. وهكذا وضع الأساس للنظام الطبقي داخل المجتمع الإسلامي، فوُجد الغنى الفاحش إلى جانب الفقر المدقع.

وبعد تسع سنين من تعطيل السنَّة النبويَّة، وإحلال اجتهاد الخليفة محلها وبعد انتشار وباء الطبقيَّة في المجتمع الإسلامي، أدرك الخليفة أن سنَّة الرسول ﷺ والحكم الشرعي أهدى وأسلم عاقبةً من اجتهاده، فقال، وبكل بساطة: «إن عشت هذه السَّنة ساويت بين الناس، فلم أفضل أحمر على أسود ولا عربياً على عجمي، وصنعت كما صنع رسول الله وأبو بكر»[(١)]. ولسوء الحظ، أيضاً، أنَّ رأي الخليفة عمر هذا قد تحوّل إلى حكم شرعي، أما سنَّة الرسول في هذا المجال فقد رفعت من واقع الحياة تماماً! ولسوء الحظ كذلك أنَّ العطاء صار بيد الحاكم إن شاء أمضاه وإن شاء منعه!

وسوَّغ القوشجي وابن أبي الحديد ذلك بأنه من قبيل الاجتهاد كما وثَّقنا في الفصول السابقة.

إلغاء سهم ذوي القربى

الشَّارع الحكيم «حرَّم الصدقة على آل محمد»[(٢)]، لذلك جعل لهم حقَّاً في الخمس بوصفهم «ذوي القربى»[(٣)]. وبيَّن الرسول ﷺ هذه الآية بعد نزولها، فجعل خمس الخمس «لذوي القربى» «وهم بنو هاشم الذكر منهم والأنثى وبنو المطلب»[(٤)]. وبالرغم من وضوح الآية، ومن تواتر عمل النبي ﷺ بها وبيانه

---

(١) تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ١٠٦ و١٠٧. وتاريخ الطبري، ج٥، ص ٢٢. وشرح النهج، ج١، ص ١١١، وج٨، ص ١١١.

(٢) صحيح مسلم، ج٣، ص ١٢، باب قبول النبي الهدية. وصحيح البخاري، ج١، ص ١٨١. وصحيح مسلم، ج٣، ص ١١٧. وسنن أبي داود، ج١، ص ٢١٢. باب الصدقة على بني هاشم. وسنن الدارمي، ج١، ص ٣٨٣. ومسند الشافعي، ص ١٨٣. وحلية الأولياء، ج٣، ص ٢٠٥. وكتابنا «المواجهة»، ص ٢٦٨.

(٣) راجع: سورة الأنفال، ١ ـ ٤١.

(٤) سنن أبي داود، ج٢، ص ٥٠. وتفسير الطبري، ج١، ص ٥٠. ومسند أحمد، ج٤، ص ٨١. والمغازي للواقدي، «غزوة خيبر».

لها، إلاَّ أنَّ عمر بن الخطاب أبى أن يُعطي بني هاشم سهمهم هذا، بحجَّة أن قريشاً كلهاقرابة للنبي وليس بنو هاشم فحسب[1]. ويبدو أن عمر أراد أن يوزع هذا السهم على جميع بطون قريش، وأن يجعل الهاشميين مجرَّد بطن منها، فرفض الهاشميون ذلك. قال ابن عباس: «سهم ذوي القربى لقربى الرسول قسّمه لهم رسول الله، وقد كان عمر عرض علينا من ذلك عرضاً فرأيناه دون حقّنا، فرددناه عليه وأبينا أن نقبله»[2].

وفي ما بعد وُصف هذا العمل، «أي ترك سنة الرسول وبيانه لهذه الآية»، بأنه من قبيل الاجتهاد[3]، وبقي اجتهاد الخليفة نافذاً حتى اليوم، أمَّا سنة الرسول فقد رفعت من واقع الحياة، أو وقفت على قدم المساواة مع اجتهاد الخليفة!

سهم المؤلَّفة قلوبهم

في آية محكمة فرض الله تعالى سهماً من الصدقات للمؤلَّفة قلوبهم: ﴿**إنَّما الصَّدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلَّفة قلوبهم**...﴾ [التوبة/ ٦٠] وطوال عهد الرسول المبارك، وهو يُعطي هذا السهم لمستحقِّيه. ولما تولّى أبو بكر الخلافة جاء المؤلَّفة قلوبهم لاستيفاء سهمهم، فكتب أبو بكر لهم بذلك، فذهبوا بالكتاب إلى عمر بن الخطاب ليأخذوا خطَّه عليه، فمزَّقه عمر، وقال لهم: «لا حاجة لنا بكم، فقد أعزّ الله الإسلام وأغنى عنكم، فإن أسلمتم وإلا فالسيف بيننا وبينكم! فرجعوا إلى أبي بكر فقالوا له: أأنت الخليفة أم هو...». والخلاصة أنَّهم «قرروا منع المؤلفة قلوبهم سهمهم مع أن هذا السهم أُعطي لهم طوال عهد الرسول وهو مفروضٌ بآية محكمة...»[4].

لقد أعزَّ الله الإسلام على يد رسوله، وجاء نصر الله والفتح والرسول ﷺ على قيد الحياة، وأغنى الله عن المؤلفة قلوبهم والرسول ﷺ حيٌّ، ومع هذا

---

(١) تفسير الطبري، ج١٠، ص ٥. والأموال لأبي عبيد، ص ٢٣٣.

(٢) مسند أحمد، ج١، ص ٢٤٤. وسنن أبي داود، ج٢، ص ٥١. وسنن النسائي، ١٧٧٢. وسنن البيهقي، ج٦، ص ٣٤٤ و٣٤٥.

(٣) شرح التجريد للقوشجي، ص ٢٦٩. وكتابنا «المواجهة»، ص ٢٦٩.

(٤) تفسير المنار، ج١٠، ص٤٩٦. والدرر المنثور للسيوطي، ج٣، ص٢٥٢. والنص والاجتهاد، ص ٤٤.

كان الرسول ﷺ يعطيهم سهمهم، لأنه مفروض لهم في آيةٍ محكمةٍ، ولأنَّه تشريع على مستوى العالم المتشابهة مجتمعاته وقياداته الجاهليَّة. ولا تنتهي الحكمة من النص بإسلام العرب أو إسلام الشرق كله، بل يستغرق إسلام العالم كله، فهذا السهم مخصص للمؤلفة قلوبهم على مستوى العالم لأن رسول الله ﷺ قد جاء لهداية العالم برمته.

ومع هذا رأى المتأخرون تعطيل أحكام هذه الآية، وتجاهل البيان النبوي لها، «من قبيل الاجتهاد!!»[١].

تصرُّف الخليفة بأموال المسلمين كما يتصرف بماله الخاص

جاء وقت كان الخليفة يتصرّف بأَموال المسلمين وينفقها على الوجه الذي يريد كأنها من أمواله الخاصَّة، لقد طلب خالد بن أسيد من عثمان بن عفان صلةً، «فأعطاه أربعمئة ألف»[٢]. وأعطى الحكم بن العاص مئة ألف، وأعطى أبا سفيان مئتي ألف، وأعطى عبدالله بن أبي سرح ما أفاء الله عليه من فتح أفريقيا كلها من طرابلس الغرب إلى طنجة من غير أن يشرك فيه أحداً من المسلمين. وأعطى مروان بن الحكم مئة ألف. وأنكح الحارث بن الحكم ابنته عائشة وأعطاه مئة ألف. قال ابن أبي الحديد: «وأتاه أبو موسى بأموال كثيرة من العراق فقسمهاكلها في بني أمية...، وأعطى مروان بن الحكم فدكاً كلها مع أن الخلفاء منعوها عن فاطمة بنت رسول الله...»[٣].

وكانت هذه العطاءات تتمُّ في الوقت الذي كانت فيه الأغلبية الساحقة من المسلمين لا تجد القوت، وتُعاني الجوع والحرمان. والمدهش حقَّاً أن الذين نالوا هذه العطاءات الجزيلة كانوا من أعداء الله ورسوله، ومن الذين لعنهم الله على لسان رسوله، ومن الذين حذَّر منهم الرسول!

---

(١) راجع: المدخل الفقهي، محمد معروف الدواليبي.

(٢) العقد الفريد، ج٢، ص ٢٦١. والمعارف لابن قتيبة، ص ٨٤.

(٣) النص والاجتهاد للإمام السيِّد عبد الحسين شرف الدِّين، ص ٣٦٨ ـ ٤٠٤ وقد ذكر عشرات المراجع المعتمدة، وهذه العطاءات حقائق لا يقوى عاقل على إنكارها.

والـذيـن نـالـوا هذه العطاءات صاروا يتصرَّفون تصرف الملوك، ويؤلفون القلوب من حولهم بهذه الأموال، ويوطّدون لأنفسهم في الأرض طمعاً بالاستيلاء علـى مـلك النبـوة ذات يوم، وقد نجحوا في ذلك نجاحاً منقطع النظير، فمع أنَّ الحكم بن العاص، وابنه مروان قد لعنهما الله على لسان رسوله ووصفهما الرسول بـأنهمـا عـدوَّان لله ولـرسـولـه، إلا أن مروان نجح بالاستيلاء على ملك النبوة، وتوارث هو وأبناؤه هذا الملك.

وجاء المتأخرون فسموا هذه العطاءات اجتهاداً، يؤجر فاعله عليه!

نماذج من اجتهادات الأوَّلين في العبادات

١ ـ التَّصرف بالأذان الشرعي: صيغة الأذان الشَّرعيَّة معروفة، وقد مورست طوال عهـد الـرسـول ﷺ من دون زيادة ولا نقصان، لأن هذه الصيغة تلقَّاها رسول الله ﷺ بالوحي، وليست كما يدَّعون! واجتهد عمر بن الخطاب فرأى أنَّ من المنـاسب أن تضـاف إلـى هـذه الصيغة عبارة «الصَّلاة خير من النوم»، «فأمر المؤذِّن بأن يجعل هذه الجملة مع الأذان في نداء الصبح»[١]. وتبرَّع بعضهم بوضع أحـاديـث تسوّغ هـذه الـزيـادة! وبعـد مدَّة، اجتهد الخليفة عمر، ورأى أنَّ من المنـاسب «إسقـاط حيّ على خير العمل من الأذان» و «أسقطت هذه الجملة من الأذان بالفعل»[٢] وكلمة عمر في هذا الصدد معروفة؛ فقد قال: «ثلاث كن على عهد رسـول الله وأنا أنهى عنهن، وأحرِّمهن، وأعاقب عليهن: متعة النِّساء ومتعة الحج وحيَّ على خيـر العمل»[٣]. وتناسى الناس النَّص الشرعي للأذان، وعملوا بأمر السلطة، وسوَّغ المتأخرون ذلك بـ «الاجتهاد».

٢ ـ صـلاة التَّـراويـح: لـم تكـن صـلاة التَّـراويـح مقرَّرة على عهد رسول الله ﷺ كمـا لـم تـكن مقرَّرة على عهد أبي بكر، ولا شـرع الاجتماع والجماعة

---

(١) الموطأ للإمام مالك، ص ٥٨، ص ١٥١.

(٢) سنـن البيهقـي، ج١، ص ٤٢٤ و٤٢٥. ومصنـف عبـد الـرزاق، ج١، ص ٤٦٤ و٤٦٠. والسيـرة الحلبية، ج٢، ص ١٠٥، وفيها شهادة عبدالله بن عمر بذلك.

(٣) راجع: شرح التجريد للقوشجي، ص ٤٨٤.

لأداء هـذه الصَّـلاة، لأن الرسول ﷺ كان يقيم ليالي رمضان وأداء سننها بغير جماعة. و «في ليلةٍ من الليالي، دخل الخليفة عمر المسجد فرأى الناس يقيمون النـوافـل منفـردين، وهم ما بين ساجد وراكع وقائم وقارئ ومسبِّح، ومكبر، أو محل بالتسليم، فلم يرق للخليفة هذا المنظر فأصدر أمراً بجمع النَّاس على صلاة التراويح بحيث يصلونها جماعة، وكتب بذلك إلى كافة البلدان»[١]. واستجابت الرَّعية لأمر الخليفة، وعملت برأيه الشَّخصي وتركت سنّة نبيِّها، وهي ماضية إلى اليـوم على رأي عمر. ويبدو أنَّها متمسِّكة بهذا الرأي إلى يوم القيامة. ويبدو أنَّ المتأخرين قد ارتاحوا إلى رأي عمر، واعتقدوا عمليّاً بأنه أسلم وأنسب من سنَّة الرسول ﷺ، وما يعنينا أنَّ الجمع في صلاة التراويح هو من قبيل اجتهاد عمر!

٣ ـ **صلاة الجنازة**: كان النبي يكبِّر في صلاة الجنازة خمساً، و «لمَّا آلت الخـلافـة إلى عمر رأى أنَّ من الأنسب أن يكبِّر في صلاة الجماعة أربعاً بدلاً من خمس، وهكذا فعل» وعمَّم فعله على جميع الأقاليم، تُركت سنَّة الرسول ﷺ بالفعل وسار الناس على رأي عمر[٢]!

٤ ـ **تحريم المتعة**: المتعة واردة في القرآن في آية محكمة. وكان المسلمون يمارسونها في حياة الرسول ﷺ. ولما آلت الخلافة إلى عمر بن الخطاب رأى أنَّ هذه المتعة غير مناسبة، لذلك حرَّمها على الناس! وفرض هذا التَّحريم بسلطان الدولة، فأصبح هذا التحريم قناعة عامَّة: «... قال عروة بن الزبير: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة: فقال ابن عباس فيم يقول عريّه؟ قال: يقول نهى أبو بكر وعمر عن المتعة! فقال ابن عباس: أراهم سيهلكون! أقول قال النبي! ويقولون نهى أبو

---

(١) الكامل لابن الأثير، ج٣، ص ٣١. والطبقات لابن سعد، ج٣، ص ٢٨١. والملل والنحل للشهرستاني، ج١، ص ٧٨. وصحيح البخاري، كتاب صلاة التراويح. وصحيح مسلم، باب الترتيب في قيام رمضان، وباب الترغيب في قيام رمضان. وصحيح البخاري، ج٢، ص ٢٥١. والطرائق لابن طاوس، ج٢، ص ٤٥. وموطأ مالك، ص ١١٣. والاستيعاب لابن عبد البر بهامش الإصابة، ج٢، ص ٤٦٠.

(٢) راجع: تاريخ الخلفاء للسيوطي وروضة الناظر لابن شحنة بهامش الكامل لابن الأثير، ج١، ص ٢٠٣. والنص والاجتهاد، ص ٢٥٦. الغدير، ج٦، ص ٤٥.

بكر وعمر»[١] ورُوي: «قال عروة لابن عباس: ألا تتَّقي الله ترخِّص في المتعة؟! قال ابن عباس: سل أمَّك يا عريّة. قال عروة: أمَّا أبو بكر وعمر فلم يفعلاها!! فقال ابن عباس: والله ما أراكم منتهين حتى يعذبكم الله، نُحدِّثكم عن النبي وتحدِّثوننا عن أبي بكر وعمر»[٢].

ولتعرف سلطان هذه الاجتهادات على ضمائر القوم نسوق لك الرواية الآتية التي رواها الترمذي في صحيحه:

«سئل عبدالله بن عمر بن الخطاب عن متعة الحج، فقال: هي حلال، فقال له السائل: إن أباك قد نهى عنها! فقال ابن عمر: أرأيت إن كان أبي نهى عنها وصنعها رسول الله أأمر أبي تتبع أم أمر رسول الله؟! فقال الرجل: بل أمر رسول الله، قال عبدالله بن عمر: لقد صنعها رسول الله»[٣].

لم تكن هنالك حواجز أمام اجتهادات الأوَّلين!

من يتتبَّع تاريخ الأوَّلين ويدقّق في طريقة تعاملهم مع النّصوص الشرعيَّة يكتشف، بيسر وبوضوح، أنَّه لم تكن هنالك حواجز أمام اجتهاداتهم في كلِّ أمر من أمور الدّنيا والآخرة، بالرغم من وجود النصوص الشرعية التي تحكم تلك الأمور جميعها.

فالنصوص الشرعيَّة التي لا تتفق مع توجّهاتهم، أو قناعاتهم الشخصيَّة، أو ثقافتهم، أو التي تتعارض مع أهدافهم أو مع ما تهوى نفوسهم، كانوا يتجاهلونها تماماً، ويعملون بآرائهم الشخصيَّة، بالرغم من وجود النصوص! وكانوا لا يشعرون بأي حرج ولا غضاضة إن عملوا بالرَّأي مع وجود النصِّ! لأنَّ الوقائع التي تداهمهم لا بدَّ من إيجاد الأحكام اللازمة لها، والأحكام الواردة بالنصوص

---

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ج٢، ص ٢٣٩. وتذكرة الحفاظ للذهبي، ج٣، ص ٥٣. وزاد المعاد لابن القيم الجوزي، ج١، ص ٢١٩. والنص والاجتهاد، ص ٢٠٥.

(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص ٤٧٩، كتاب الحج.

(٣) صحيح الترمذي، ج١، ص ١٥٧. وتفسير القرطبي، ج٢، ص ٣٦٥. وزاد المعاد لابن القيم، ج١، ص ١٩٤. وهامش شرح المواهب للزرقاني، ج٢، ص ٢٥٢.

الشرعيَّة حسب رأيهم لا تشفي الغليل، أو ليست مناسبة، أو ليست كافية، أو لا يتقبَّلها الناس بقبول حسن، لذلك شمَّر الأوَّلون عن سواعدهم وأوجدوا أحكاماً مناسبة، أو كافية، أو موضع قبول الأكثرية!! وكانوا يحسبون أنهم يحسنون صنعاً ويقدِّمون للإسلام والمسلمين خدمة! وهذا سرُّ إصرارهم على أنَّ الذي يعمل برأيه الشخصي (يجتهد) مأجور من الله تعالى ومرضي عنه من رسول الله! وهذا هو سرّ استهانتهم بالنّصوص الشرعية، وتجاهلهم لوجودها!

فعمر بن الخطاب كان يعلم علم اليقين أنَّ رسول الله ﷺ كان يقسم المال بين الناس بالسويَّة، وهو غير ناسٍ ولا متناسٍ، لكنه لما قبض على مقاليد الأمور وأصبح الآمر والناهي في الدولة كلها، رأى أن سنَّة الرسول ﷺ أو فعله، أو تقسيمه للمال بين الناس بالسويَّة ليس مناسباً، ولا صحيحاً ولا عادلاً! ولو كان عمر يعتقد أنَّ السنَّة النبوية أو تقسيم الرسول للمال بين الناس بالسوية، عادلاً أو مناسباً أو صحيحاً لما عدل عن السنَّة النبويَّة ولسار عليها، ولكن قناعة عمر كانت راسخة بأن التمييز في العطاء أفضل من المساواة التي كان يعتمدها الرسول! ثم إنَّ المساواة بالعطاء تجعل دور الخليفة محدداً ومقيداً! وهذا لا يتَّفق مع توجُّهات الدولة الجديدة الراغبة في الهيمنة الكاملة على المجتمع، والتصرّف بموارده بالشكل الذي يخدم أهدافها!! وربما كان عمر يعتقد أن العدل هو الغاية التي توخَّاها الله ورسوله من وراء وضع النصوص الشرعية، وربما كان يعتقد أنَّ رأيه الشخصي هو أقرب لتحقيق هذه الغاية من تلك الأحكام التي أرساها رسول الله!

وما يدرينا أنَّ عمر كان يعتقد بأن ما نسمِّيه «سنن الرسول» أو «النصوص الشرعيَّة» مجرَّد آراء شخصية لرسول الله ﷺ تحتمل الصواب والخطأ، ولو كان عمر يعتقد أنَّ سنة الرسول هي حكم شرعيّ موحى إلى الرسول من الله تعالى لما فعل الذي فعل! ومن يتتبَّع سجل عمر يدرك، بل ويتيقن، أنَّ عمر «موقن بأن الرسول الأعظم قد بلَّغ القرآن الذي أوحاه الله إليه بدقَّة، وأنَّ الأحكام الواردة في القرآن الكريم والواضحة والتي لا تحتمل التأويل ملزمة». أما بيان البيان للقرآن وسنة الرسول ﷺ من قول وفعل وتقرير فهي ليست أكثر من آراء شخصيَّة للرسول ﷺ تحتمل الخطأ وتحتمل الصَّواب، أو بتعبير أدق، ليست ملزمة

لأحـدٍ! ومع هذا فقد رأينا عمر بن الخطاب يتجاهل آيات محكمات كآية الطَّلاق مـرتيـن، وآيـة متعة الحج ومتعة النساء! ويعمل برأيه الخاص مع وجود الحكم الشرعي المتمثّل بالنص القرآني وبالسنة النبوية والبيان العملي لهذا النصّ!

لقـد كـان الرجـل يحاول أن يفرض رأيه الخاص على النبي شخصياً وعلى مجريات الأحداث، بل وكان يزاود على النبي نفسه، ويوحي لمن حوله بأنه أقرب للهـدى والصـواب! وأشفـق على الدين من النبي ﷺ نفسه كما فعل في صلح الحـديبيـة! بل وتجاهل وجود النبي ﷺ نفسه وقال على مسمعه وهو مريض: «النبي يهجر حسبنا كتاب الله»، ولا حاجة لنا بوصية الرسول ﷺ! وبالفعل حال هـو وحـزبـه بين الرسول ﷺ وبين ما أراد كتابته كما وثّقنا! ودائماً كان عمر يكتشف أنَّ الرسول قد وسعه بحلمه وصبره، وأن الرسول ﷺ أهدى وأصوب منه ومن ملء الأرض مثله، ولكن اكتشافات عمر كانت تأتي متأخرة، وكان يظهر الندم، ولكن بعد أن ينفِّذ ما يريد! فعمر نفسه هو الذي جهَّز السريَّة التي توجهت لحرق بيت فاطمة بنت رسول الله على من فيه، وهو الذي قادها، وعمر يعلم أن الـذيـن سيحرق عليهم البيت هم فاطمة ابنة النبي، والحسن والحسين سبطاه، وعلـي بـن أبي طالب زوج ابنته ووالد سبطيه وابن عمه، وعمر يعلم أن هؤلاء الأربعة أحبّ إلى النبي من عمر ومن ذريَّة عمر، ومن أهل الأرض جميعاً، ومع هذا جمع الحطب هو وسريته، وأشعل النار بالفعل وشرع بحرق البيت بالفعل، ولو لم تخرج فاطمة ومن في البيت لحُرق البيت عليهم فعلاً ولماتوا حرقاً! وبعد أن أنجـز عمر مهمته، قال لأبي بكر: لقد أغضبنا فاطمة، وذهب هو وصاحبه ليعتذرا إليها، فلم تقبل عذرهما وماتت وهي ساخطة عليهما كما روى ابن قتيبة في الإمامة والسياسة، على سبيل المثال! فالرجل يفعل ما يريد دائماً، وكان يشعر بـأنَّـه مـدعوم شعبياً! لقد حصل عمر على إعجاب زعامة بطون قريش ورجالاتها فأحبّوه، وأحبَّه المنافقـون والـذيـن فـي قلـوبهم مرض، كما أحبته المرتزقة من الأعراب، لقد أُعجبوا بطريقة تحدّيه للنبي ﷺ، وبمشاكساته الدائمة له! وخلال عهـد عمـر اختـفت مصطلحـات: «المنـافقـون»، و «الذين في قلوبهم مرضى»، و «الذين في قلوبهم زيغ»، و «المرتزقة من الأعراب» فكأنهم كانوا ينتظرون موت

النبي ﷺ ليصلحوا أنفسهم في يوم وليلة!! وتألَّقت نجومهم، وعلت أقدارهم، ولم يكن هنالك فرق بين مؤمن سابق بالإيمان ومجاهد وبين أي منافق من منافقي مكة، أو منافقي المدينة الذين مردوا على النفاق كما وصفهم القرآن الكريم، بل على العكس صارت لهم قيمة أكبر من قيمة المؤمنين الصادقين السابقين المجاهدين، ومن أهل بيت النبوة الثقل الثاني في الإسلام بدليل توليِّهم للمناصب الحساسة والعليا في الدولة وحرمان المؤمنين وأهل بيت النبوة من جميع حقوقهم السياسيَّة والاقتصاديَّة. وأكبر الظَّن أن عمر، بعد أن ألغى سهم المؤلَّفة قلوبهم، اجتهد وأراد أن يؤلِّف قلوب المنافقين والفجَّار وأعداء الله بتوليتهم المناصب العامة والتوطيد لدولتهم إمعاناً منه في حسن الظنّ بهم!

التَّحدي الواضح

رأينا أنَّ الأوَّلين قد اجتهدوا في كل أمر مع وجود النُّصوص الشَّرعيَّة، فعُطِّلت النُّصوص، وساد العمل بالرأي، وكُتبت لهذه السِّياسة الهيمنة التامَّة، لأنَّها مدعومة بإرادة الدَّولة القابضة على مقاليد الأمور، والتي بهرت الجميع بانتصارها على الدَّولتين الأعظم في العالم آنذاك، فرأى المسلمون الحسنات، وأغمضوا عيونهم عمَّا يعتقد بأنَّه من السيئات، وأوصت وسائل إعلام الدولة بأن الأولين كانوا يتصرَّفون وفق تفويض وعهد من رسول الله ﷺ الذي أوصى المسلمين باتباع «سنته وسنة الخلفاء المهديين من بعده»، فصار عمل الخليفة كعمل الرسول! وهذا ما مكّن للخلفاء في الأرض وبخاصَّة الأول، وجعل مكانتهم منافسة لمكانة الرسول ﷺ وجعل عملهم معادلاً لعمله، فعمل الرّسول سنة وعمل الخلفاء الأول سنة! والتَّشريع الأخير (سنة الخليفة) هو الذي ينبغي أن يُطبَّق على الواقعات الجديدة، فلو كان الرسول حيّاً لترك سنته السابقة، واختار سنة الخليفة! فالفتوحات التي كلَّلت الخلفاء وأعوانهم بالأمجاد، وأسقطت الدَّولتين الأعظم، ووسائل إعلام الدولة، وسلطان الدَّولة المطلق للتصرُّف بمواردها من دون قيدٍ، وَتَجَاهُلِ وجود أهل بيت النبوّة والفئة المؤمنة، وتغييبهم عن مسرح الأحداث الكبرى، كل ذلك أدَّى إلى خلق حالة من الانبهار العام وصلت إلى حدّ الافتتان بالخلفاء الأُوَل وعدم التفريق بين عملهم وعمل الرسول ﷺ وسنتهم

وسنته. بل من الناحية العملية رجح عمل الخليفة على عمل الرسول ﷺ وسنة الخليفة على سنته وصار دور الرسول وذكره تجميلياً فقط! أما الدور كله والفعل كلّه فللخليفة، «خليفة الرسول القائم مقامه» والأدرى بحاجات عصره وبالأحكام اللازمة لذلك العصر!

لقد أنشأت حالة الانبهار قناعة عامة بأنَّ الأمر متروك للخليفة ليفعل ما يشاء، وليحكم كما يشاء، لأنَّه يعمل بعهدٍ من رسول الله ﷺ، وهو من الخلفاء «الهادين المهديِّين»! فتكوَّنت قناعة عامَّة عند العوام بذلك، وكانت العامَّة على استعدادٍ للموت دفاعاً عن هذه القناعة، لأنها صارت قناعة دينيَّة، فرفع أهل بيت النبوة أصواتهم، واحتجوا وذكَّروا بالشرعيَّة الإلهيَّة، ورفعت القلَّة المؤمنة أصواتها، تبعاً لأهل بيت النبوّة، وذكّروا بالشريعة الإلهيَّة وأحكامها. لكن هذه الأصوات المقدَّسة ضاعت وسط صخب الملايين المؤيِّدة والطامعة برضى الدولة لتنال نصيباً من المال والنفوذ والجاه والسلطة! فلم يعد بوسع أحد أن يقول شيئاً لا يتفق مع قناعات العامة وأهوائها، فالعوام لهم لغة في الخطاب، وللخواص لغة أخرى يتهامسون بها همساً! لأنه ليس في الدنيا عاقل واحد له الجرأة، أو المصلحة، بإثارة العوام ضدّه! لقد اكتشف الخلفاء أهمية الكثرة في تحقيق الغلبة والقهر وخلق الانبهار العام، واكتشفوا أن العوام معهم، وربما اعتقدوا تبعاً لذلك بأنَّ الصواب معهم أيضاً، لذلك ركب الخلفاء موج العامَّة، فأمعنوا بالعمل وفق آرائهم الشخصية وأمعنوا في تجاهلهم للنصوص الشرعيَّة، وصار الإسلام خيمة كبرى يعيش تحت سقفها الجميع، أما ما يجري داخل الخيمة فهو غريبٌ عن الإسلام، والإسلام الحقيقي، والمؤمنون الصادقون غرباء تماماً! وهذا ما سهَّل على الخلفاء فكرة التحدِّي علناً وبجسارة منقطعة النَّظير.

لنفترض أن عليَّ بن أبي طالب عليه السلام قال للناس علناً بعد موت عمر: إنَّ جمع صلاة التراويح التي اخترعها عمر مخالفة لسنة الرسول ﷺ الذي كان يصلِّي وحده ويأمر كل واحد من المسلمين بأن يصلي التراويح وحده! فماذا تتوقع من الجموع الهادرة أن تقول له؟ أوّلاً سيضيع صوته وسط ضجيج الغوغاء، وثانياً سيفقدون ثقتهم به، وسينفضُّون من حوله، لينضمُّوا إلى معسكر أعدائه! الفئة

المؤمنة العالمة الصادقة، السابقة في الإيمان، هي وحدها التي ستفهم عليه! ولكن ما مدى فعاليَّة ألفين أو ثلاثة آلاف مؤمن وسط مجتمع صاخب أشرب ثقافة التاريخ وتجاوز عدده الملايين!؟ فالحكمة تقتضي أن يسكت الإمام، وأن يتحين الفرص لإعادة تبليغ الأحكام الإلهية للناس! ويتكرر هذا المشهد عند كل سنَّة من سنن الخلفاء، أو أي عمل من أعمالهم المتعارضة مع الشرع الحنيف!

الخلفاء الأُوَل لم يعتذروا عمَّا فعلوا، لأنَّهم قد استندوا إلى تأييد العامَّة لهم، وافتتانها المطلق بهم، فهم لم يقولوا بأنَّ أعمالهم تلك اجتهاد ولم يقولوا: إنها تتفق مع الشرع الحنيف، لقد أعلنوا بكلِّ صراحة أنهم يعملون وفق آرائهم الشخصيَّة، ويعلنون ذلك على رؤوس الأشهاد. المتأخِّرون الذين خلطوا الدِّين بالأشخاص، والذين أشربوا ثقافة التاريخ، هم وحدهم الذين حاولوا الاعتذار عن هذا، ففكَّروا من طريقه للتستُّر عليه وتسويغه فاخترعوا فكرة الاجتهاد ليغطوا ويسوّغوا، ويحولوا بين العامَّة وبين معرفة الحقائق التاريخيَّة والشرعيَّة.

وفي ما يأتي نقدِّم نموذجين من تحدِّيات الخلفاء وإعلاناتهم الواضحة:

١ ـ خطب عمر بن الخطاب النَّاس ذات يوم على المنبر، فقال بكل حريَّة وصراحة وأمام العامَّة والخاصة ما يلي وبالحرف: «متعتان كانتا على عهد رسول الله وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما، متعة الحج ومتعة النساء»[(١)].

فالخليفة عمر يعلم أنَّ متعة الحج مباحة في آية محكمة، وأن متعة النساء مباحة في آية محكمة أيضاً، وأن المسلمين قد مارسوا هاتين المتعتين طوال عهد الرسول ﷺ، ومات الرسول ﷺ والناس يعملون بهما. ومع هذا، وبكلِّ بساطة، يقول الخليفة علناً وعلى منبر رسول الله، إنه ينهى عن هاتين المتعتين

(١) تفسير الرازي، ج٢، ص ١٦٧، وج٣، ص ٢٠١ و٢٠٢. وشرح ابن أبي الحديد، ج١٢، ص ٢٥١ و٢٥٢ وج١، ص ١٨٢، والبيان والتبيين للجاحظ، ج٢، ص ٢٢٣. وأحكام القرآن للجصاص، ج١، ص ٣٤٢ و٣٤٥، وج٢ ص ١٨٤. وتفسير القرطبي، ج٢، ص ٢٧٠ والمبسوط للسرخسي، باب القرآن، كتاب الحج. وزاد المعاد لابن القيم، ج١، ص ٤٤٤، وكنز العمال، ج٨، ص ٢٩٣ و٢٩٤. وسنن البيهقي، ج٧، ص ٢٠٦. والمغني لابن قدامة ج٧، ص ٥٢٧ والمحلى لابن حزم، ج٧، ص ١٠٧ وشرح معاني الآثار للطحاوي. مناسك الحج، ص ٣٧٤.

ويعاقب عليهما! فهل يستطيع الخليفة أن يحرِّم ما أحلَّ الله؟! أو أن يحلِّل ما حرم الله!؟ لقد استطاع عمر ذلك وعلناً وعلى رؤوس الأشهاد، وصفَّقت له العامة، وضاع صوت أهل بيت النبوّة وصوت الفئة المؤمنة، وسط صخب العامَّة والمنافقين وضجيجهم! وجاء المتأخِّرون الذين أُشربوا ثقافة التاريخ، فأكَّدوا أن الخليفة مأجور على تحريمه لما أحلَّ الله، لأنّه مجتهد!

٢ ـ ومرَّة أخرى وقف الخليفة على المنبر وأعلن أمام الجميع، وعلى رؤوس الأشهاد ما يأتي وبالحرف: «أيّها الناس ثلاث كن على عهد رسول الله، وأنا أنهى عنهن، وأحرمهن وأُعاقب عليهن: متعة الحج، ومتعة النِّساء، وحيَّ على خير العمل»[1]، وكانت جملة «حي على خير العمل» جزءاً من الأذان الشرعي الذي أوحاه الله لنبيّه!

محاولات الأوَّلين العمل بآرائهم في أثناء وجود النبي ﷺ

مع أن الذي يطيع الرسول ﷺ هو كمن يطيع الله، ومن يعصي الرسول هو كمن يعصي الله، ومع أنَّ القرآن الكريم يؤكد بجميع وسائل التأكيد أن الرسول لا ينطق عن الهوى، وأنَّه يتبع ما يوحى إليه، وأن جبريل الأمين في صعود وهبوط يتردد بين النبي ﷺ وبين السماء، ومع أن الرسول ﷺ الكريم هو قمة الوعي البشري، وصفوة بني الإنسان، إلا أنَّ الأوَّلين كانوا يعترضون على أحكامه، ويحاولون بكل جهدهم رفع حكم الرسول ﷺ وتدبيره وإحلال آرائهم الشخصيَّة وتدابيرهم محل حكمه وتدبيره!. لقد ولعوا بذلك وتعوَّدوا عليه وكان الرسول الأعظم ﷺ يسعهم بصبره وحلمه، وينفذ حكم الله رغم محاولاتهم تعطيل هذا الحكم أو ذاك! فإذا كانت هذه عادتهم والرسول على قيد الحياة، وهم أتباع ومرؤوسون؛ فكيف تكون الحالة إذا خلي لهم الجو

(١) شرح التجريد للقوشجي، ص ٤٨٤. والغدير للأميني، ج٦، ص ٢١٣، نقلاً عن المستبين للطبري، وكنز العرفان، ج٢، ص ٢، ص ١٥٨، والنص والاجتهاد، ص ٢٠٠، واعترف بهذه الجملة البيهقي في سننه، ج١، ص ٣٢٤، والسيرة الحلبية، ج٢، ص ١٠٥. ومقاتل الطَّالبيين، ص ٢٩٧. وميزان الاعتدال للذهبي، ج١، ص ١٣٩. ولسان الميزان، ج١، ص ٢٦٨. ونيل الأوطار للشوكاني، ج٢، ص ٣٧. ومنتخب كنز العمال بهامش مسند الإمام أحمد، ج٣، ص ٢٧٦. وكنز العمال، ج٤، ص ٢٦٦.

وغـاب عـن الكـون قمره المنير، وقبضوا في غيابه على مقاليد الأمور، فمن يمنعهم؟ وما الذي يحول بينهم وبين إهمال النّصوص الشرعيّة وإحلال الآراء الشخصيّة محلها؟

نماذج من محاولاتهم

١ ـ **ذو الثـديـة**: ذو الثـديـة أو الخـويصرة التميمي من أصحاب التخشُّع الكاذب، أعجب به المجتهدون الأوّلـون ووصفوه للنبي ﷺ، وقدم الرجل ذات يوم إلى مجلس النبي ﷺ، فلما دنا، قال المعجبون به للرسول ﷺ: هذا هو العابد الذي وصفناه لك، فقال النبي: «إنكم لتخبروني عن رجل في وجهه لفعـة من الشيطان». وأُوحي إلى الرسول علماً بالدور التدميري المستقبلـي لـذلـك الرجل، ولما وقف الرجل بين يدي رسول الله ﷺ سأله الرسول ﷺ أمام الذين مدحوه: «أسألك الله هل قلت حين وقفت على المجلس: ما في القوم أحدٌ أفضل مني أو خير مني؟ فقال الرجل: اللهم نعم. وتركَ الرجل رسول الله وذهب ليصلِّي، ولما غادر الرجل قال رسـول الله لطائفة من المعجبين به: من يقتل الرجل؟ فقال أبو بكر: أنا، فقـال الـرسول: اذهب فاقتله، فخرج أبو بكر ليقتل ذلك المارق فوجده يصلِّي!! فقال: سبحان الله أأقتل رجلاً يصلي! وقد نهى رسول الله ﷺ عـن قتـل المصلِّيـن! فعاد، فقال له رسول الله: ما فعلت؟ قال أبو بكر: كـرهت أن أقتلـه وهو يصلي! وقد نهيت عن قتل المصلين! فقال رسول الله: مـن يقتـل الـرجـل؟ فقال عمر: أنا. فلما دنا عمر من الرجل ليقتله وجده واضعاً جبهتـه، ولم يقتله فعاد للنبي ﷺ، فقال له النبي: مهيم؟ قال عمر: وجدتـه واضعاً جبهته لله، فكرهت أن أقتله! فقال الرسول: من يقتـل الـرجـل؟ فقـال علي: أنا، فقال الرسول: إن أدركته. فدخل علي فـوجده قد خرج، فقال النبي: «لو قُتل ما اختلف من أمتي رجلان»[(١)].

(١) راجع الإصابة لابن حجر، ج١، ص ٤٨٤، وحلية الأولياء، ج٢، ص ٣١٧، وج٣ ص ٢٢٧ وتاريخ ابن كثير، ج٧، ص ٢٩٨، والغدير للأميني، ج٧، ص ٢١٦ والطرائف لابن طاووس، ج٢، ص ٤٢٩. ومسند أحمد، ج٢، ص ١٥.

فـأنت تـرى أنَّ أبـا بكر لم ينفِّذ أمر الرسول، بحجَّة أن الرَّجل كان يصلِّي، علماً أنَّه قد ذهب أمام الجميع بمن فيهم الرسول لغاية الصَّلاة، واحتجَّ أبو بكر بأنَّه وجـده يصلـي، وأن الـرسـول الذي أمره قبل قليل بقتل الرجل قد نهى عن قتل المصليـن!! ولـم ينفذ عمر أمر الرسول للسبب نفسه! فأبو بكر وعمر ليسا على استعداد لتنفيـذ أي أمر من أوامر الرسول ﷺ إلا إذا اقتنعا بوجاهة هذا الأمر وصـوابـه، وقـد قـدرا أن أمـر الرسول ﷺ بقتل الرجل الذي أعجبهما تخشُّعه الكاذب ليس مناسباً وليـس صـوابـاً، لذلك امتنعا مع سبق الإصرار عن تنفيذ أمر الرسول ﷺ. ولتغطية لهذا الامتناع وتلك القناعات المسبقة ادَّعى كل واحد من الاثنين أنَّ امتناعه عـن قتـل الرجل ما كان إلا لأن الرسول ﷺ قد نهى عن قتل المصلِّين، مع أن الرسول الذي نهى سابقاً عن قتل المصلين هو نفسه الذي أصدر الأمر الأخير لكل واحـد منهما بقتل الرجل ولم يفعلا، ولـم ينفذا الأمر وتجاهلاه واعتبراه كأنَّه لم يكن. و «اجتهدا» بخلافه مع أن المعلومات التي وضعها النبي بين يدي أبي بكر وعمر والحاضرين عن خطورة ذلك الرجل توحي بما لا يدع مجالاً للشَّك، بأن مصدر هذه المعلومات هو الله عالم الغيب والشهادة، وأنها قد جاءت الرسول ﷺ عن طريق الوحي! لأنَّ الـرسول أصـلاً لا يعرف الرجل، وقد أخبر الـرسـول بحقيقتـه قبـل أن يـجلس معـه! ولمـا عـاد الإمام علي عليه السلام وأخبر الرسول ﷺ بـأنـه لم يجد الرجل قال النبي للحاضرين: «إن هذا (أي الرجل) وأصحابه يقرؤون القرآن، لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم مـن الرميَـة، ثـم لا يعـودون فيـه حتـى يعـود السهـم في فوقه، فاقتلوهم هم شر البريَّة»(١). وتبيَّن، في ما بعد، أن أصحابه هم الخوارج، وقتلة الإمام علي. وقد لعب الرجل دوراً تدميرياً بارزاً.

وما يعنينا أنَّ أبا بكر وعمر رفضا عملياً تنفيذ أمر الرسول ﷺ شخصياً في هذه الواقعـة، وذلك لأنَّ هـذا الأمر يتعارض مع قناعتيهما ومع إعجابهما بذلك المتخشِّـع الكـاذب! مع أن أقـل الناس علماً وثقافةً يوقن بأن الرسول ﷺ قد

---

(١) مسند الإمام أحمد، ج٣، ص ١٥ عن أبي سعيد الخدري.

أصدر الأمر بالقتل بناءً على وحي إلهي، ومعلومات إلهية مؤكَّدة. ولكن هذا لا يغير من الحقيقة شيئاً، فأبو بكر وعمر وغيرهما ليسوا على استعداد لتنفيذ أي نص، أو أمر شرعي، إلا إذا كان مناسباً لقناعاتهم! سواء أكان هذا الأمر من عند الله أم من عند رسوله! وسواء أكان الرسول حياً أم ميتاً حاضراً أم غائباً!

٢ ـ **صلح الحديبيَّة**: إنَّ صلح الحديبيَّة من أعظم الإنجازات الإسلاميَّة على الإطلاق، بل هو الثّمرة المباركة لجميع المعارك التي خاضها رسول الله ﷺ والمؤمنون مع أعداء الله، وقد وصفه الله تعالى في كتابه العزيز بـ «الفتح المبين والنصر العزيز». لقد حسم هذا الصُّلح الموقف نهائياً لصالح الإسلام، من دون إراقة دماء! ولو تغاضينا عن هذه النتائج الباهرة، وهذا ما لا يمكن إتيانه، فإن رسول الله ﷺ قد خرج من المدينة إلى مكَّة بأمر من ربِّه، واستقرَّ في منطقة الحديبية بأمر من ربه، وأجرى المفاوضات مع زعامة بطون قريش وفق التوجيه الإلهي، ولما تعثرت المفاوضات في البداية، وأشيع بأنَّ رسل النبي ﷺ إلى زعامة البطون قد قتلت، أمر الرسول منادياً ينادي في أصحابه: «بأن روح القدس قد نزل وأمر بالبيعة فاخرجوا على اسم الله فبايعوا». وهذا يعني أن الله يوجِّه نبيَّه خطوةً خطوةً نحو الهدف العظيم، وأن جبريل الأمين كان إلى جانب النبي في تلك اللحظات العظيمة التي تنتظر ولادة الحدث الأعظم! وفي النتيجة كُتب الصلح ووقَّعه الطرفان وتمَّ أمر الله، ورضي الله ورسوله ﷺ عن هذا الصلح واقتنع أصحاب النبي الحاضرون بأنَّ الصّلح هو أمر الله، قال أبو بكر لعمر: «أيُّها الرجل، إنه لرسول الله وليس يعصي ربه وهو ناصره»[١]. وقال الرسول ﷺ للجميع: «إني رسول الله ولست أعصيه»[٢].

بالرغم من ذلك كلِّه عدَّ عمر بن الخطاب هذا الصلح الذي رضي به الله ورسوله ﷺ «دنيَّة»، وأخذ يردُّ على الرسول ﷺ أمام الحاضرين، والرسول ﷺ يقول له: «يا عمر إني رضيت وتأبى!؟»[٣]. وحاول عمر بن

(١) صحيح البخاري، ج٢، ص ٨١، آخر كتاب الشروط من صحيحه.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) السيرة الحلبية، ج٢، ص ٧٠٦. والسيرة النبوية لابن كثير، ج٧، ص ٣٢٠.

الخطاب أن يقنع الحاضرين بأنَّ الصّلح الذي ارتضاه الله ورسوله «دنيَّة» في «الدين!» ليفرضوا على الرسول إلغاء الصُّلح والرجوع عنه! وهذا معنىٰ قول عمر: «لو وجدت أعواناً لما أعطيت الدنيَّة في ديني»! أي أنَّه يريد أعواناً يقفون معه ضد النبي نفسه! وحاول عمر أن يحرِّض الناس ضد الصلح، وأن يحرِّضهم على عدم الاستجابة للرسول ﷺ وهذا معنى قوله: «فعملت لذلك أعمالاً». واضطرَّ النبي إلى أن يكشف بعض جوانب شخصية عمر وأن يُظهره على حقيقته فأقبل عليه وقال: «أنسيتم يوم أحد، إذ تصعدون ولا تلوون على أحد، وأنا أدعوكم في أخراكم»[1]. وهنا يشير الرسول ﷺ إلى فرار عمر يوم أحد[2] والمثير حقّاً أن رسول الله ﷺ كان قد طلب من عمر أن يذهب إلى زعامة بطون قريش ليقول لهم: «بأن رسول الله لم يأت لقتال أحد إنما جئنا زوّاراً لهذا البيت، معظمين لحرمته، معنا الهدي ننحره وننصرف، إلا أن عمر رفض ذلك وقال للرسول: «يا رسول الله إني أخاف قريش على نفسي وليس بها من بني عدي من يمنعني»[3]. عندئذٍ كلف الرسول عثمان بحمل هذه الرسالة السلميَّة[4].

فلمَّا فرغ الرسول من كتابة الصُّلح قال لأصحابه: قوموا فانحروا ثمَّ احلقوا، قال الراوي: «فوالله ما قام منهم أحد حتى قالها الرسول ثلاثاً»[5].

قال أبو سعيد الخدري: «جلست عند عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يوماً فذكر القضيَّة (أي صلح الحديبية) فقال: لقد دخلني يومئذٍ من الشك، وراجعت النبي مراجعة ما راجعته مثلها قط، ولقد عتقت في ما دخلني يومئذٍ رقاباً، وصمت دهراً وإني لأذكر ما صنعت خالياً فيكون أكبر همِّي»[6].

والمثير حقاً أن أولياءه قد سجلوه «شاهداً على صلح الحديبية!»[7] لقد برع

---

(١) راجع: صحيح البخاري، ج٢، ص ٨١.
(٢) النص والاجتهاد، ص ٣٢٥ وما بعدها.
(٣) المغازي للواقدي، ج٢، ص ٦٠٠.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) صحيح البخاري، ج٢، ص ١٢٢. باب الشروط في الجهاد.
(٦) المغازي للواقدي، ج٧، ص ٦٠٧.
(٧) شرح النهج، ج٣، ص ٧٩٠، تحقيق حسن تميم.

القوم في إعطاء عمر دور البطولة في كل موقف حتى وإن خالف الرسول أو اختلف معه! فمخالفة عمر للرسول، أو اختلافه معه، كان لحكمة رآها عمر وكانت خافية على الرسول!

قد يبدو، لأوّل وهلةٍ، أنَّ عمر رجل حرب، ويريد أن يحارب النبيُّ ﷺ زعامةَ بطون قريش، بدلاً من أن يتصالح معها، والحقيقة أن عمر بن الخطاب ليس رجل حرب، فلم يثبت بأي طريق من طرق الإثبات، طوال حرب الإيمان للكفر، أنه قتل أو جرح أو أسر أحداً من المشركين، أو أنَّ له أي دور بارز في أية معركة من المعارك التي خاضها المؤمنون ضد المشركين! بل الثابت بأنه قد فرَّ في أحد، وفي خيبر وفي حنين! وهذا ليس مدار بحثنا، وما يعنينا أنه في هذه الواقعة لم يرض بما رضي به الله ورسوله ﷺ، بل كان يعتقد أنَّ رأيه الخاص أهدى وأصوب من حكم الله وحكم رسوله! والعياذ بالله!

قد يستغرب المؤمن هذا القول وذلك الاستنتاج، ولكن كيف تفسِّر تلك المواقف والتصرُّفات الغريبة التي رواها أولياؤه ومحبُّوه، فأخرجوها بألطف صور العرض والإخراج! إنها مشابهة لمواقفه من متعتي الحج والنساء، الواردتين في آيتين محكمتين، وقد حرَّمهما على المسلمين واعتمد رأيه الخاص ظنّاً منه بأن رأيه الخاص أصوب من الحكم الشرعي الوارد في آيتين محكمتين والمقرَّر في سنَّة مستقرة طوال عهد النبي! قد يجنُّ جنون أولياء الخلافة! ولكن ما هو المعنى الضمني لتلك المواقف والتصرُّفات إن لم يكن المعنى الذي أشرنا إليه؟!

٣ ـ **الاعتراض على قسمة قسمها النبي ﷺ**: كان رسول الله ﷺ يقسم قسمة حضرها عمر، فقال عمر للرسول ﷺ: «يا رسول الله لغير هؤلاء أحق منهم! أهل الصَّفَّة. فأجابه الرسول: إنكم تسألونني بالفحش، وتبخلونني ولست بباخلٍ»(١).

فعمر كان يعتقد، أنَّ قسمة الرسول ﷺ، وفي حضوره، غير محقَّة، ولو أنه أعطى أهل الصَّفة لكان أنسب وأفضل، وأكبر الظنِّ أن عمر عاش ومات موقناً

---

(١) راجع صحيح مسلم، ج٢، ص ٧٣٠.

بأنَّ فعل الرسول وقوله وتقريره، أي سنَّته، ليست من الله، وإنما هي ثمرة آراء الرسول ﷺ الشخصيَّة، وبالتالي فهي غير ملزمة لا لعمر ولا لغيره لأنَّ الرسول ﷺ بشر، ما يقوله يحتمل الخطأ والصواب! والعياذ بالله! ومن الممكن أنه كان يعتقد أن القرآن وحده قد أوحي بالفعل للرسول ﷺ، وما عدا القرآن، فإن الرسول ﷺ لم يتلق أيَّ خبر من السماء.

٤ ـ **بعث أسامة**: لقد اهتمَّ الرسول ﷺ بأمر هذه السريَّة اهتماماً خاصاً، فعبَّأ الناس، وبخاصة أصحاب الخطر، مثل أبي بكر وعمر وأبي عبيدة وعثمان وأمثالهم، بنفسه ربما ليضمن الانتقال السلمي والشَّرعي للسلطة في غيابهم، حتَّى لا يشغبوا على صاحب الحقِّ والإمام الشرعي من بعد النبي ﷺ، وأَعطى الرسول ﷺ أسامة الراية وقال له: «سر إلى موضع قتل أبيك، فأوطئهم الخيل فقد وليتك هذا الجيش...» كان ذلك في اليوم الرابع والعشرين من صفر سنة ١١هـ، و «حثَّ الرسول السرية على الخروج سريعاً»(١) وفي اليوم الثامن والعشرين قعد النبي على فراش مرض الموت.

فأخذ أصحاب الخطر يثبِّطون الناس عن الخروج، ويطعنون في تأمير الرسول ﷺ لأسامة، لأنهم كما يبدو قد فهموا مقاصد الرسول التي تحول بينهم وبين ما بيّتوه! فبلغ الرسول ﷺ ذلك، ومع أنه على فراش الموت إلاَّ أنه نهض معصب الرأس ملفوفاً بقطيفة، محموماً متألماً فصعد المنبر، وحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «أيّها النَّاس، ما مقالة بلغتني في تأميري أسامة، ولئن طعنتم في تأميري أسامة فقد طعنتم في تأميري أباه من قبله، وأيّم الله إنه لخليق بالإمارة»(٢).

وحضَّهم على المبادرة بالسَّير، وكان ذلك يوم السبت في العاشر من ربيع

---

(١) المغازي للواقدي، ج٣، ص ١١٧، والسيرة الحلبيَّة، ج٣، ص ٢٠٧. وسيرة دحلان بهامش الحلبية، ج٢، ص ٣٢٩، والطبقات الكبرى لابن سعد، ج٢، ص ١٩٠.

(٢) المغازي للواقدي، ج٣، ص ١١١٩. والطبقات الكبرى لابن سعد، ج٢، ص ١٩٠. وشرح النهج، ج١، ص ٥٣. والسيرة الحلبية، ج٣، ص٢٠٧، وج٣، ص ٢٣٤. والسيرة الدحلانية، ج٣، ص ٣٣٩. وعبدالله بن سبأ، ج١، ص ٧٠. وكنز العمال، ج١٠، ص ٥٧٢ و٥٧٣ ومنتخب الكنز بهامش مسند الإمام أحمد، ج٤، ص ١٨٢.

الأوّل سنة ١١هـ، أي قبل وفاة النبي ﷺ بيومين فقط. وعاد النبي ﷺ وقعد على فراش الموت ثانيةً، فلما ثقل جعل يقول: «جهِّزوا جيش أسامة، أنفذوا جيش أسامة، أرسلوا بعث أسامة وكرَّر ذلك مرات متعدّدة، وهم متثاقلون».

ويوم الاثنين، الثاني عشر من ربيع الأول، دخل أسامة من معسكره على النبي، فأمره الرسول ﷺ بالسير وقال له: «أغد على بركة الله».

وقال الرسول ﷺ ذات مرة: «جهِّزوا جيش أسامة، لعن الله من تخلَّف عنه»[(١)] وأخرج الجوهري، في كتاب السَّقيفة: «إنَّ أسامة قد جاء الرسول، وقد ثقل عليه المرض، واستأذنه ليمكث حتى يشفي الله رسوله، فقال الرسول: أُخرج وسر على بركة الله، فقال أسامة: إن أنا خرجت وأنت على هذه الحالة خرجت وفي قلبي قرحة. فقال له الرسول: سر على النصر والعافية. فقال أسامة: يا رسول الله إني أكره أن أسائل عنك الركبان، فقال النبي: انفذ لما أمرتك به. ثم أغمي على رسول الله ﷺ وقام أسامة فتجهز للخروج، فلما أفاق رسول الله ﷺ سأل عن بعث أسامة وجعل يقول: أنفذوا بعث أسامة لعن الله من تخلف عن بعث أسامة، وكرَّر الرسول ذلك، فخرج أسامة واللواء على رأسه والصحابة بين يديه...»[(٢)].

وعلى الرَّغم من إصرار الرَّسول ﷺ على تأمير أسامة، ومن غضبه الشديد على الذين طعنوا بهذا التأمير، ومن خروجه، وهو على فراش الموت ودفاعه عن قراره، وعلى الرَّغم من رغبته في الإسراع بتنفيذ قراره وإصراره على ذلك إلاّ أنَّ عمر بن الخطاب وحزبه قد نجحوا في تثبيط الناس عن الخروج، ونجحوا في تشكيكهم بشرعيَّة تأمير أسامة، وتجاهل عمر وحزبه كل ما صدر عن الرسول في هذا المجال، وطلبوا من الخليفة الأول أبي بكر أن يعزل أسامة بعدما مات الرسول، لأن تأمير الرسول له ليس مناسباً ولا صحيحاً، حسب رأي عمر وآراء

---

(١) كنز العمال، ج١٠، ص ٥٧٣. ومنتخب الكنز بهامش مسند الإمام أحمد، ج٤، ص ١٨٢. «أمر الرسول بإنفاذ جيش أسامة».

(٢) راجع: المغازي للواقدي، ج٣، ص ١١٢٠. والطبقات لابن سعد، ج٣، ص ١٩١. والسيرة الحلبية، ج٣، ص ٢٠٨، وج٣، ص ٢٣٥. والسيرة الدحلانية، ج٢، ص ٣٤٠. وشرح النهج، ج١، ص ١٦٠. وكنز العمال ج١٠، ص ٥٧٤.

أفراد حـزبـه! فرفض الخليفة مطلبهم وأخذ بلحية عمر، وقال له: «ثكلتك أمُّك وعدمتـك، يـا ابـن الخطاب. استعمله رسول الله وتأمرني أن أنزعه»[1]. وهكذا كشف الخليفة الأوَّل أنَّ عمر وراء حملة التثبيط، وحملة التشكيك بصواب تأمير الرسول لأسامة.

٥ ـ **الحيلـولـة بين الرسول وبين كتابة وصيَّته**: لقد نجح «المجتهدون» في تثبيط النّاس عن الخروج في جيش أسامة، وفي تشكيك المسلمين بشرعيَّة تأمير هذا الشـاب، وبـدا واضحاً أنَّهم فطنوا إلى خطَّة النبي ﷺ الرامية إلى الانتقال الشرعي والسلمي للسلطة في غياب أصحاب الخطر الطامعين فيها، لأنه مُوقنٌ بـأن وجـود أصحـاب الخطر بعد موته سيؤدّي حتماً إلى نقض أول عروة من عـرى الإسـلام، وهي نظام الحكم. ثم إنَّ الرسول الأعظم ﷺ على علمٍ كاملٍ بتحالفات زعامة البطون واستعداداتها الدائمة للانقضاض على السلطة أثناء موته، وأنّ زعامة البطون قد أكملت استعداداتها وتنتظر بفارغ الصبر موته وأنـه لـولا تصـريحه في غدير خم «بأنه سيمرض بعد عودته للمدينة وسيموت سريعاً في مرضه»، لكان من الممكن أن تتولى زعامة البطون قتله والاستيلاء على سلطانه، وأن تكرِّر محاولة قتله كما فعلت في غزوة تبوك، بل كان وضع النبي صعباً للغاية!! لقد أرهقوه طغياناً وكفراً ونفاقاً، فأهل بيت النبوة والفئة المؤمنة الصـادقـة أقليَّة وسط الكثرة الكاثرة من حديثي العهد بالإسلام ومن المنـافقيـن والذين في قلوب زيغ، والذين في قلوبهم مـرض والمرتزقة من الأعراب. والأخطر من ذلك زعامة بطون قريش التي أدركت أنَّ الفرصة مواتية للانتقـام مـن النبـي ﷺ، والاستيـلاء علـى سلطـانـه، ولكن تحت مظلَّة الإسلام. والكارثة حقاً أن هذه الزعامة تملك حزباً، أو تنظيماً فعلياً، يشمل جميـع القـوى التي حاربت الرسول قبل انتصاره والكارهة لآل محمَّد ومن والاهـم: وبـاختصار كان أهل بيت النبوة والفئة القليلة المؤمنة الصادقة في المجتمع من حيث القلة والكثرة «كشعرة بيضاء في جلد ثور أسود».

---

(١) الملـل والنحـل للشهـرستـانـي، ج١، ص ٢٣، وج١، ص ٢٠ بهـامش الفصل لابن حزم، ج١، ص ٢٠.

كـانت سلطـة النبي،في أثناء مرضه، سلطة اسمية أو أدبية، كان يأمر فلا يطـاع، ويـؤكـد فـلا يهتم بتأكيداته القاطعة أحد، وإن اهتم عمرو أو زيد بأوامره وتـأكيـداتـه القاطعة فليس لعمرو أو زيد القدرة على التقديم أو التأخير، أو مـواجهـة تنظيـم زعـامـة البطـون المالك فعليّاً لناصية السيطرة تماماً السيطرة الفعلية والواقعيـة علـى المجتمـع! تلك حقيقة ما زالت خافية حتى على الخواص من المسلمين!

لكن مثل النبي ﷺ لن ينحني أمام العاصفة، ولن يستسلم وهو يصارع المـوت أمـام الكـوارث التـي تنحنـي أمامها هامات الجبال، وكيف ينحني، أو يستسلم، وهو صفوة بني الإنسـانيَّـة وفخارهم، وهو قمة الوعي البشري وإطاره! لقد أراد أن يكشف حقيقة المتآمرين، وأن يُظهرهم على حقيقتهم، ولكن من دون إثارة بل من خلال ممـارستـه لأبسط حقوق الإنسان العادي من بني البشر، وهي الوصيّة، فـإن أذن بهـا المتآمرون كانت شاهداً على بطلهم، وإن حالوا بين النبي وبين كتابته لوصيته، كانت شاهداً على ظلمهم، وكان خصيماً لهم يوم القيامة بأمور وقـعت ولا يمكن إنكارها، ومن كان النبي شاهداً على ظلمه وخصيمه يوم القيامة فهو مهزوم لا محالة وخاسر خسراناً مبيناً بلا شك ولا إيهام.

النبيّ يضرب موعداً لكتابة وصيته وتوجيهاته النهائيَّة

لمـا رأى النبـي ﷺ أنَّ زعـامـة البطـون قد نجحت في تثبيط الناس عن الخـروج فـي بعث أسامة وأنه يموت، وأن أصحاب الخطر موجودون ينتظرون بفارغ الصبر موته ليستولوا على سلطانه قرر أن يختار صفوة من أصحابه وأن يكتب أمامهم وصيته وتوجيهاته النهائية، فضرب موعداً لذلك بالفعل.

ويبـدو أنَّ أحـداً ممَّن يسكنون في بيت النبي ﷺ قد علم بذلك، فسرَّب الخبر إلى زعامـة بطـون قريش، أو «بالتحديد إلى عمر بن الخطاب» فاستعد عمر وجميع أركان حزبه، وأخذ ينتظر الموعد الذي ضربه الرسول ﷺ لكتابة وصيَّته وتوجيهاته النهـائيَّـة، وصمَّم وأركان حزبه على أن يحولوا بين النبي ﷺ وبين ذلك لأنهم أدركوا أنه لم يبق بينهم وبين الانتصار على الشرعيَّة الإلهيَّة إلا باع أو

ذراع، وأن كتابة وصية النبي وتوجيهاته النهائيَّة ستقلب المعادلة كلها، وستضيع عليهم تعبهم، وتحرمهم من ثمرة تكاد تقع في أيديهم!

حضـر الـذين اصطفاهم رسول الله ﷺ ليكتب أمامهم وصيَّته وتوجيهاته النِّهائيَّة وليلخِّص الموقف للأمَّة. جلست الصَّفوة وفجأةً ومن دون إذن، أو دعوة، أو إشعار مسبق، دخل عمر بن الخطاب ومعه أركان حزبه وعدد كبير من أعوانه الذين اتفق معهم على خطَّةٍ تحول بين النبي ﷺ وبين كتابة ما أراد! لم يكن حضور عمـر وأعوانه في الحسبان! ماذا يفعل النبي أمام هذه المفاجأة؟! هل يلغي الموعد ويضرب موعداً جديداً، والموت يدركه!! أو يمضي قدماً إلى حيث أمره الله؟ لقد اختار النبي الحل الأخير!

لقد تتبَّعت جميع الرِّوايات التي ذكرت ما قاله النبي ﷺ في ذلك اليوم، وفي ما يأتي أورد ما جاء فيها:

١ ـ الرواية الأولى: «قرِّبوا أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً!».

٢ ـ الرواية الثانية: «ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لن تضلُّوا بعده أبداً».

٣ ـ الرواية الثالثة: «ائتوني بالكتف والدواة، أو اللوح والدواة، أكتب لكم كتاباً لن تضلُّوا بعده أبداً».

٤ ـ الرواية الرابعة: «ائتوني بكتابٍ أكتب لكم كتاباً لا تضلُّوا بعده أبداً».

٥ ـ الرواية الخامسة: «ائتوني بكتف أكتب لكم كتاباً لا تضلُّوا بعده أبداً».

٦ ـ الرواية السادسة: «هلمَّ أكتب لكم كتاباً لن تضلُّوا بعده».

هذا ما قاله الرسول ﷺ، أو ما طلبه، حسب جميع الروايات التي نقلها رواة القـوم وثقـاتهـم، وهذا هو السَّبب الذي دفع عمر بن الخطاب وحزبه إلى مواجهة رسول الله ﷺ مواجهة قاسية في مرض موته!

وهنـا يُطـرح سؤال هو: هل هذا المطلب الذي طلبه الرسول ﷺ يُوجب المواجهة معه!؟

أنظـر، بربّك إلى الجملة التي قالها رسول الله وتأمَّلها مليّاً، هل فيها خطأ؟

هـل فيهـا غلط؟ وهل فيها إساءة لأحدٍ! من يرفض التّأمين ضدّ الضلالة؟ ولماذا ولمصلحـة مـن هـذا الرفض!؟ ثم إنَّ الرسول ﷺ في بيته كإنسان، ومن حق الإنسان، أي إنسان أن يقول في بيته ما يشاء! ثم إن الرسول مسلم ومن حق أي مسلم على الإطلاق أن يُوصي، والذين يسمعونه أحرار في ما بعد بإعمال أقواله أو إهمالها! ثـم إن الـرسـول ﷺ ما زال رسولاً وقائداً للمسلمين ورئيساً للدَّولة، وسيبقـى كـذلـك حتـى تصعـد روحه الطاهرة إلى بارئها متمتِّعاً بجميع صلاحيَّاته بوصفه نبيّاً وقائداً ورئيساً.

والخـلاصـة أنه، وبجميع المعايير العقليّة والإنسانيَة والدينيَّة، لا يوجد ما يسوّغ مواجهة عمر وحزبه للرسول بسبب قول الرسول: «هلم أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعـده أبـداً»! بـل إنَّ المـؤمـن الصـادق، والإنسـان السـوي، يستجيب لله ولرسوله ﷺ ويفرح بهذا العرض الذي يحصِّن الأمة ضد الضلالة!

وما إن أتم رسول الله ﷺ جملته: «قرِّبوا أكتب لكم كتاباً لن تضلُّوا بعده» حتى تصدى له عمر بن الخطاب، وقال متجاهلاً وجود النبي ﷺ، ومتجاهلاً طلبه وموجِّهاً كلامه للحاضرين: «إنَّ النّبي يهجر وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله»[1].

وما إن أتمّ الرّجل جملته السابقة حتى قال أعوانه، بصوت واحد، متجاهلين وجود الرسـول ﷺ وموجِّهين كلامهم للحضور: «هجر رسول الله، إن رسول الله يهجـر، ما شأنـه أهجر! إنه يهجر! ما له! أهجر»، وردَّد أتباع عمر، مع كل جملـة من الجمل الأربع السابقة، قافية مفادها «القول ما قال عمر»[2]، متجاهلين بالكامل وجود الرسول ﷺ.

---

(١) تذكرة الخواص للسبط بن الجوزي الحنفي، ص ٦٢.

(٢) راجع: صحيح البخاري، كتاب المرضى، باب قول المريض «قوموا عني»، ج٧، ص ٩. وصحيح مسلم، آخر كتاب الوصية، ج٥، ص ٧٥. وصحيح مسلم بشرح النووي، ج١١، ص ٩٥. ومسند الإمام أحمد، ج٤، ص ٣٥٦. ح٢٩٩٢، وصحيح البخاري، ج٤، ص ٣١. وصحيح مسلم، ج٢، ص ١٦. ومسند أحمد، ج٣، ص ٢٨٦، وج١، ص ٣٥٥. وتاريخ الطبري، ج٢، ص ١٩٢. والكامل في التاريخ لابن الأثير، ج٢، ص ٣٥. وتذكرة الخواص للسبط ابن الجوزي ص ٦٢. وسر العالمين وكشف ما في الدارين لأبي حامد الغزالي، ص ٢١. تجد كافة الروايات التي كشفت جوانب هذه الفضيحة المخجلة!

صُعق الحاضرون من غير حزب عمر، أي الصفوة التي اختارها رسول الله لكتابة وصيته أمامها، من هول ما سمعوا، فقالوا قرِّبوا يكتب لكم رسول الله ألا تسمعون!؟ وردَّ عليهم عمر متجاهلاً بالكامل وجود النبي ﷺ ووضعه الصحي فقال: «إن النبي يهجر وعندنا كتاب الله وحسبنا كتاب الله!». وعلى الفور ضج أتباعه يردّدون: «القول ما قال عمر إنَّ النبي يهجر!! ماله استفهموه أهجر... الخ».

سمعت النسوة من وراء السِّتر كل ما كان يجري: ما قاله الرسول وما قالته الصفوة وما قاله عمر وأتباعه، فدهشن من هول ما سمعن. قال ابن سعد في طبقاته: «لما مرض رسول الله قال: «ائتوني بصحيفة ودواة أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً». فقالت النسوة: ألا تسمعون رسول الله!! قربوا... فقال عمر: إنكن صويحبات يوسف. فقال الرسول: «دعوهن فإنهن خير منكم» يبدو أن النسوة المجتمعات في بيت الرسول، بمناسبة مرضه، قد سمعن اللغط والمشادّة بين عمر وأتباعه الذين كانوا يحاولون وبجميع قواهم أن يحولوا بين النبي ﷺ وبين ما أراد كتابته وبين المؤمنين الصادقين الذين استجابوا لله وللرسول ﷺ وأرادوا أن تتاح الفرصة أمام الرسول ﷺ ليكتب ما أراد كتابته. عندئذٍ تجمعن أمام باب الحجرة المقدَّسة، أو من وراء سترها، وتعجبن مما يفعل عمر وحزبه فقلن: «ألا تسمعون رسول الله قربوا...» عندئذٍ نهرهن عمر وقال: أنتن... فرد عليه رسول الله بذلك الردّ الموجع، وكشف حقيقة أولئك الذين حالوا بينه وبين كتابة ما أراد!

كثر اللغط، وكثر اللغو، وازداد الاختلاف، وارتفعت الأصوات، وتنازع الفريقان... وصارت الكتابة في هذا الجوِّ الأليم مستحيلة، لأنَّ عمر وأفراد حزبه كانوا على استعدادٍ لفعل أيِّ شيء يحول بين الرسول ﷺ وبين كتابة ما أراد، وقد أدرك الرسول ﷺ ذلك ورأى الكثرة التي جلبها عمر لتأييده.

وبما أنَّ اللغط والاختلاف وارتفاع الأصوات عند النبي ﷺ قد كثر، وحدثت مشادّة عنيفة كادت تؤدي إلى التنازع، بل وبدأ التنازع فعلاً، لذلك رأى الرسول ﷺ أن يصرف النظر عن كتابة توجيهاته ووصيته النهائية، وتلخيصه للموقف.

فردَّ على المتآمرين رداً يليق بمقامه:

١ ـ فعندما انتقدت النساء تصرُّفات عمر وحزبه، وقال عمر للنسوة: «أنتن صويحبات يوسف». وردَّد حزبه اللازمة: «القول ما قال عمر» قال لهم الرسول: «إنهن خير منكم»[١].

٢ ـ ثم قال: «دعوني فالذي أنا فيه خير مما تدعوني إليه».

٣ ـ ثم قال: «قوموا عني لا ينبغي عندي تنازع».

٤ ـ ثم قال: «قوموا عني»[٢].

وهذا ما تمنَّاه عمر وأفراد حزبه، فبعد أن نجحوا في الحيلولة بين رسول الله ﷺ وبين كتابة ما أراد كتابته تحققت الغاية من وجودهم ومن اقتحامهم لبيت الرسول ودخوله من دون إذن منه! ولم يعد هنالك ما يوجب البقاء! وهكذا كسروا خاطره الشريف، وقصموا ظهر الدِّين والأمَّة معاً، وتركوا النبي ﷺ يصارع الموت تحفُّ جنابه الأقدس الملائكة الكرام!

والسؤال الذي يُطرح هنا هو: لماذا استمات عمر وحزبه ليحولوا بين النبيِّ وبين كتابة ما أراد؟ والإجابة واضحة: لقد اعترف عمر بن الخطاب، في ما بعد، بأنه وحزبه لم يحولوا بين الرسول ﷺ وبين كتابة ما أراد لأنَّ المرض قد اشتدَّ به كما ادعوا يومذاك، أو لأنَّ القرآن وحده يكفي كما زعموا يومها، لأنَّه قد هجر (حاشاه) كما أعلنوا، إنَّما صدّوه عن كتابة ما أراد «حتى لا يجعل الأمر لعلي بن أبي طالب»، «فيؤكد تأكيداته اللفظية بتأكيد خطي»[٣].

يتَّخذون مواقف مختلفة عندما يمرض أحدهم

١ ـ **مرض أبي بكر**: مرض أبو بكر مرضاً شديداً قبل أن يموت، فدعا عثمان بن

---

(١) الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج٢، ص ٢٤٣ و٢٤٤.
(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص ٢٤٣ و٢٤٤.
(٣) شرح النهج، ابن أبي الحديد، ج٣، ص ١١٤.

عفان قبل وفاته بقليل ليكتب توجيهاته النهائية ووصيته، وطلب منه أن لا يَسْمَعَ أحد ما يقوله، وقال له: أكتب «إني قد وليت عليكم. . .» فأغمي عليه من شدة الوجع، فكتب عثمان اسم عمر: «إني قد وليت عليكم عمر». فلما أفاق أبو بكر من غيبوبته طلب من عثمان أن يقرأ له ما كتب، فقرأ ما كتبه، فسُرَّ وقال: «لو كتبت اسمك لكنت أهلاً لها»[1]. لقد أتاح المسلمون لأبي بكر الفرصة ليكتب وصيته وتوجيهاته النهائية، وعاملوه أثناء مرضه بكل التقديس والتقدير والاحترام! ولم يقولوا له: أنت تهجر يا أبا بكر، ولا قالوا له: إنَّ المرض قد اشتدَّ بك، ولا قالوا له: حسبنا كتاب الله! ولا أساؤوا إليه كما أساؤوا لرسول الله!

الموقف المناقض لعمر بن الخطاب: عندما أراد أبو بكر أن يكتب توجيهاته النهائية ووصيته كان عمر يجلس مع الصفوة التي اختارها أبو بكر لتشهد ذلك، ومعه شديد مولى أبي بكر. فكان عمر يقول: «أيها الناس اسمعوا وأطيعوا قول خليفة رسول الله إنه يقول: إني لم آلكم نصحاً»[2].

قارن، بربِّك، بين موقف عمر وحزبه من رسول الله ﷺ عندما أراد أن يكتب توجيهاته النهائية أثناء مرضه، وبين موقف عمر وحزبه من أبي بكر يوم كتب هذا وصيته وتوجيهاته النهائيَّة!

لم يقل عمر إنَّ أبا بكر قد اشتدَّ به الوجع!! مع أن وجعه كان أشد من وجع الرسول ﷺ! ولم يقل عمر إن أبا بكر قد هجر كما قال ذلك لرسول الله، مع أن أبا بكر قد أغمي عليه قبل أن يتم جملته كما رأينا، وهذا ما لم يحدث مع رسول الله ﷺ ولم يجمع عمر الجموع ويقتحم بيت أبي بكر، ولم يتفق معهم على «اللازمة» كما جمع الجموع واقتحم بيت الرسول واتفق مع ذلك الجمع على «اللازمة»: «القول ما قال عمر». ولم يختلف الحضور، ولم يتنازعوا، ولم يكثر اللغط ولم تتدخَّل النساء، لقد وفرت زعامة بطون قريش المناخ الملائم لوصية أبي

(١) تاريخ الطبري، ج٢، ص ٤٢٩.
(٢) تاريخ الطبري، ج١، ص ١٣٨.

بكر وتوجيهاته النهائية. فهل لأبي بكر قيمة عند عمر وحزبه وقداسه أكثر من قيمة الرسول وقداسته؟

٢ ـ **مرض عمر بن الخطَّاب**: طُعن عمر بن الخطاب، وقال له طبيبه: لا أرى أن تمسي، فما كنت فاعلاً فافعله. واشتدَّ الوجع بعمر، وقال: «لو أن لي ما طلعت عليه الشمس لافتديت به من هول المطلع!! الويل لعمر ولأم عمر إن لم يغفر الله لعمر!». وقال لابنه عبدالله: «ضع خدِّي على الأرض لا أم لك!»[١].

ومع ذلك، «فقد كتب عمر توجيهاته النهائية وعهد لستة نظرياً ولعثمان عملياً، وأمر بضرب عنق من يخالف تعليماته النهائيَّة»[٢].

لقد كتب عمر ما أراد كتابته، ولم يعترضه أحد، ولم يقل أحد إنَّ المرض قد اشتد به! مع أنَّ المرض قد اشتد به فعلاً أكثر مما اشتد برسول الله ﷺ! ولم يقل أحد إن عمر قد هجر أو يهجر كما ردد عمر وحزبه هذا الكلام النابي أمام رسول الله ﷺ، ولم يقل أحد: «عندنا كتاب الله وهو يغنينا عن وصيتك يا عمر وتوجيهاتك النهائيَّة»، وإنما قوبل عمر بكل التوقير والتقديس والاحترام، ونُفِّذت تعليماته النهائية ووصيته حرفياً كأنها كتاب منزلٌ من عند الله وأكثر، فهل لعمر وأبي بكر قداسة عند الناس أكثر من رسول الله!؟ وبأيِّ كتاب أنزل الله أن الاثنين أولى بالاحترام والطاعة من رسول الله نفسه؟ أجب بما يحلو لك، فإنك لن تجرؤ على القول إنَّ ما فعلاه كان أمراً خاطئاً، ولن تجرؤ على القول إن فعلهما يستحقُّ اللوم على الأقل لأنَّ العامة والخاصة الذين أُشربوا ثقافة التَّاريخ سيدفنونك حياً إن فعلت ذلك، ولكن يمكنك القول: إن الخليفتين وأعوانهما قد فعلوا ذلك لحكمة خافية على الناس! أو فعلوه «اجتهاداً»، وأنهم مأجورون على عقوقهم لرسول الله! عندئذٍ ستصفق لك العامّة والخاصة، وتنهال عليك الأدعية لأنك قد وفقت للصواب! ومع أن معاوية قد هلك وزال ملكه إلى غير رجعة! إلاَّ أنه ما زال يحكم

---

(١) الإمامة والسياسة لابن قتيبة، ج١، ص ٢١ و٢٢ والطبقات لابن سعد، ج٢، ص ٣٦٤. وكتابنا «الخطط»، ص ٣٦٧ ـ ٣٦٩. و «المواجهة»، ص ٥١١ وما بعدها.

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٣، ص ٣٤٧. وأنساب الأشراف للبلاذري، ج٥، ص ١٨. وتاريخ الطبري، ج٥، ص ٢٣.

الأكثرية من المسلمين من خلال ثقافته التي أرسى قواعدها وجذورها في نفوس كثير من المسلمين، وأورثها هؤلاء لأولادهم جيلاً بعد جيل!

٣ ـ **استقراء التاريخ**: لم يحدث طوال التاريخ البشري، أن عومل ولي أمر، سواء أكان خليفة أم ملكاً، أم والياً، أم عاملاً، وهو مريض بالقسوة والجلافة والظلم الذي عومل به رسول الله ﷺ أثناء مرضه!

ولم يحدث أن اعترض المسلمون، طوال تاريخهم، على أيِّ خليفة أراد أن يكتب وصيته، أو توجيهاته النهائية، أو أن يستخلف أحداً من بعده، بل على العكس كانوا يتقبّلون ذلك بكل إجلال واحترام، ويعتقدون أن ذلك حق خالص لولي الأمر!

قال ابن خلدون الذي أشرب ثقافة التاريخ وآمن بفلسفة معاوية: «إنَّ الخليفة ينظر للناس حال حياته، ويتبع ذلك أن ينظر لهم بعد وفاته، ويقيم لهم من يتولّى أمورهم من بعده!»[١].

ولكن ابن خلدون هذا لا يعطي هذا الحق لرسول الله! فهذا حق اخترعه ابن خلدون للخلفاء بخاصة، لأنه قد أشرب تاريخهم وثقافتهم، وذلك في الوقت الذي جهل فيه تاريخ الرسول ﷺ، وتاريخ الإسلام وثقافتهما الحقيقيَّة.

والخلاصة أنه لم يقل أحد لأيِّ خليفة، طوال التاريخ، عندما أراد أن يكتب وصيته، أو يصدر توجيهاته النهائية لمرؤوسيه: «إنَّ المرض قد اشتد بك! أو إنك تهجر! أو لسنا بحاجة إلى وصيتك لأن القرآن عندنا وهو يكفينا كما قالوا كل ذلك لرسول الله! ولم يُحَل بين خليفة قط وبين ما أراد كتابته، بل كانت وصايا الخلفاء وتوجيهاتهم النهائية تنفَّذ بكل دقَّة، ويتم النظر إليها كأنها نصوص إلهيَّة مقدَّسة! لأن الثقافة التي تلقوها والمناهج التربوية التي تعلموها أعطت الخليفة حتى وإن كان فاسداً مكانة أعظم من مكانة النبي!»[٢].

---

(١) مقدمة ابن خلدون، ص ١٢٧.

(٢) تاريخ ابن كثير، ج١٠، ص ٧ و٨. وسنن أبي داود، ج٤، ص ٢٠٩ و٢١٠، ح ٤٦٤٢. ومروج الذهب للمسعودي، ج٣، ص ١٤٧. والعقد الفريد، ج٥، ص ٥١ و٥٢. وتاريخ الطبري، ج٥، ص ٢١.

بـل ولم يحدث في التاريخ البشري، عند أتباع جميع الدِّيانات، وحتى عند الـذيـن لا دين لهم، بل وحتى عند المشركين في العصر الجاهلي، أن حيل بين إنسان عادي مريض مرض الموت وبين كتابة وصيته! ولم يحدث أن عومل إنسان عادي مريض بالقسوة والفظاظة وقلة الاحترام التي عومل بها صفوة الجنس البشري محمد ﷺ !

لقد كانت معاملتهم الفظَّة للنبي ﷺ فضيحة حقيقية، لا يمكن سترها، أو الاعتذار عنها! ولكنهم يسمونها اجتهاداً!

الفصل السادس:

منهاج العاملين بالرَّأي في مقابل النَّص ومواقف أهل البيت عليهم السلام منه

صورة واضحة لمنهاج العاملين بالرَّأي

النَّماذج الخمسة السابقة التي سقناها قبل قليل، وهي: «الأمر بقتل المارق، واللمز بالصَّدقات، وصلح الحديبية، وجيش أسامة، وأفاعيلهم يوم أراد النبي أن يكتب وصيته وتوجيهاته النهائية»، تعطيك صورة حيَّة ومتحركة وواضحة عن منهاج «المجتهدين الأول» وعن طريقة تعاملهم مع الرسول ﷺ شخصياً، وهو صاحب الرسالة، وتبيِّن لك بوضوح أسلوبهم الخاص في فهم النصوص الشرعيَّة وطريقة تطبيقها حتَّى والرسول ﷺ معهم ويقف فوق رؤوسهم أو قبالتهم!

١ ـ فقد رفضوا أن يقتلوا الرَّجل المارق الخطير الذي أمرهم الرسول ﷺ بقتله، مع أنه من المستحيل أن يأمرهم بقتل إنسان على مسؤوليته من دون تفويض إلهي. والسبب في رفضهم تنفيذ أمره يكمن في قناعتهم السَّابقة بأن الرجل خاشع وعابد لله، وكانوا من المعجبين به. لذلك لم يزعزع أمر الله، ولا أمر رسوله ﷺ، قناعتهم بصلاح الرجل ولا إعجابهم به قيد أنملة. لذلك جزموا بأن تنفيذ أمر الله ورسوله ﷺ ليس مقبولاً. وبمعنى آخر فإنَّ أمر الله ورسوله ليس صحيحاً!! والعياذ بالله! وسوّغوا عدم إطاعتهم لله ولرسوله بالقول: «إنَّ الرسول قد نهاهم سابقاً عن قتل المصلين»! فيقول لهم النبي: ولكني آمركم الآن بقتل هذا المارق الخطير بالذات، فيكررون رفضهم لأن الأمر لا يتفق مع قناعاتهم ومع ما تهوى أنفسهم! لأن قناعاتهم وما تهوى أنفسهم، بمعنى آخر، هي أقرب للحقِّ والصواب من أمر الله ورسوله!

٢ ـ ويتكرَّر الموقف في كل فعل يفعله الرسول ﷺ أو كل أمر يصدر عنه فعندما

كان الرَّسول ﷺ يوزِّع الصدقات ذات يوم، قالوا له: لو أعطيت الفئة الفلانية لكان أنسب من إعطاء هؤلاء الذين أعطيتهم!! وبمعنى آخر، فإنهم يقولون للنبي: «أنت أعطيت من لا يستحق، وحرمت الذي يستحق». وهذا منتهى الظلم، وحاشا لرسول الله أن يقع فيه! ولكن من أين استقوا اليقين المزعوم عندما لمزوا رسول الله وأصدروا هذا الحكم الجائز بحقه! إنهم يتوخّون العدل!! ويعتقدون أن رسول الله غير عادل! حاشاه!

٣ ـ ويتجلَّى هذا التعامل العجيب مع أوامر الله وأفعال رسوله وأحكامه وأقواله بموقفهم من صلح الحديبية، فالله تعالى يعدّ الصلح فتحاً مبيناً ونصراً عزيزاً، والرسول ﷺ يعلن أنَّه قد أبرم الصلح بأمر ربِّه، وأن الله ورسوله راضيان عن هذا الصلح، ومع هذا يعدُّون هذا الصلح «دنيّة» هم أجل وأرفع من الرضا بها! وهم يغطون رفضهم لما رضي الله ورسوله ﷺ به بالقول «دنيّة في الدين»! أي دين هذا الذي يعنونه ويرفعون شعاره، للتغطية على معصيتهم لله ولرسوله ﷺ ورفضهم لحكمهما! لقد أرهقوا رسول الله بعنادهم واعتراضاتهم حقاً!

٤ ـ وتتكرَّر المأساة عندما أمرهم الرسول ﷺ بالخروج سريعاً مع جيش أسامة! فتساءلوا ما هو القصد من هذه السرعة!؟ وما هو المسوّغ لتأمير أسامة! إن تأمير الرسول ﷺ لأسامة عمل غير صحيح! ويجب تثبيط الناس عن الخروج مع الجيش حتى لا يحقق الرسول ﷺ المقاصد التي توخّاها من الإسراع بإنفاذ الجيش! واضطرّوا الرسول ﷺ إلى أن ينهض من فراش مرض الموت، وهو معصوب ومحموم ومتألم، وأن يصعد المنبر وأن يُدافع عن قراره بتأمير أسامة على الجيش! وبالرغم من ذلك لم يقتنعوا بصواب القرار، ولما مات الرّسول همُّوا بعزل أسامة، ولولا الخليفة الأوَّل لعزلوه من دون أن يقيموا أي وزن لتأمير الرسول ﷺ له!

٥ ـ ولما أراد الرسول أن يكتب وصيته، وأن يُصدر توجيهاته النهائية، وعلموا بذلك جمعوا الجموع، واقتحموا بيت الرسول من دون إذن، وحالوا بينه وبين ما أراد كتابته بحجَّة أن المرض قد اشتد به، أو أنه يهجر! ولا داعي للكتابة لأن القرآن يغني عن الرسول وعن وصيته!

أسس منهاج العاملين بالرَّأي

الاستغناء عن سنَّة الرسول ﷺ

رأينا، في المبحث السابق، أنَّ «المجتهدين الأوَل لم ينفِّذوا من أوامر رسول الله ﷺ وتوجيهاته، حتى وهو بينهم، إلاَّ تلك التي تتفق مع قناعاتهم، أو مع ما تهوى أنفسهم! أمَّا أوامر الرسول ﷺ التي لا تتفق مع قناعتهم أو مع ما تهوى نفوسهم، فقد كانوا يرفضون تنفيذها تحت شعارات دينيَّة، فيرفضون قتل المجرم الذي أمرهم الله بقتله مثلاً ولكنهم يغطّون معصيتهم للرسول ﷺ بشعار ديني مفاده أنَّ الرسول قد نهى عن القتل! لذلك فإن أمر الرسول الأخير بقتل المجرم غير صحيح، وبالتالي فلا يجب عليهم تنفيذه لأنه معصية للرسول ﷺ الواقف أمامهم والذي أمرهم بقتل المجرم!

إذا كانت هذه هي طريقتهم في التعامل مع الرسول ﷺ والنُّصوص الشرعيَّة، والرسول واقف بينهم وعلى قيد الحياة، فكيف تكون طريقتهم بعد وفاة الرسول ﷺ !؟

وبغية الوقوف على خطورة هذا القرار نتساءل: ما معنى الشريعة الإلهية؟

تتكوَّن الشَّريعة الإلهيَّة من ثلاثة مقاطع: المقطع الأوَّل كتاب الله المنزل، وهو القرآن. المقطع الثاني نبي الله المرسل ﷺ وهو الرسول. المقطع الثالث بيان النبي للقرآن الكريم، أو بتعبير آخر السنَّة المطهرة: «القول والفعل والتقرير الصَّادر عن رسول الله». هذه السنَّة المطهرة هي البيان العملي الموثوق للقرآن الكريم، أي البيان القائم على الجزم واليقين، وأي بيان آخر هو بيان قائم على الظن والتخمين، والظن لا يُغني من الحق شيئاً.

«المجتهدون الأُوَل» قرَّروا، والرسول ﷺ على فراش الموت، أن يعتمدوا على القرآن وحده، وأن يستغنوا عن الرسول قائلين: «حسبنا كتاب الله» أثناء مرضه، وحتى بعد وفاته، لأن القرآن وحده يكفيهم، ويغني عن الرسول ﷺ شخصياً، وعن سنة الرسول بفروعها الثلاثة بعد وفاته! وبما أن

القـرآن ذو وجـوه متعـدِّدة، ولا يفهـم المقصـود الشـرعـي مـن كـل نـص إلاَّ النبي ﷺ، أو الولي الشَّرعي المؤهَّل، وبما أن النبي ﷺ مريض، أو قد مات وأُبعـد عـن المسـرح، وبما أنَّهم لا يعترفون بالوليِّ الشرعي، فقد أعطوا أنفسهم صلاحيَّة فهـم القـرآن، واستخراج الوجه الذي يتفق مع ما تهوى أنفسهم، وحتى يكـونـوا أحـراراً فـي اختيار الوجه الذي يخدم أهدافهم قرَّروا الاستغناء عن سنة الرسول ﷺ بفروعها الثلاثة: القول والفعل والتقرير!، أمَّا إذا كان هنالك نصٌّ مـن السنَّـة النبوية بفروعها الثلاثة يخدم أهدافهم، أو يتَّفق مع ما تهوى أنفسهم، فقـد كـانـوا يتمسَّكـون به ويعضُّـون عليه بالنواجذ! وبمعنى آخر، لقد أبقوا من الإسـلام المظـاهـر الضَّـروريَّـة للمحافظة على مُلك النبوَّة الذي آل إليهم بالقوَّة والتغلُّب وتسويغ الفتح وتوسيع هذا الملك، تحت شعارات دينيَّة إسلاميَّة ظاهريَّة!

منع رواية الحديث النبوي

روى الذّهبي أنَّ أبا بكر قد جمع الناس، بعد وفاة نبيهم ﷺ فقال: «إنكم تحدثون عن رسول الله أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشدُّ اختلافاً، فلا تحـدِّثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلّوا حلاله وحرّموا حرامه»[١].

وقام الخليفة الأول يحرق الأحاديث النبويَّة التي جمعها وكتبها بنفسه! قالت عائشة: إنَّ أبا بكر جمع خمسمئة حديثٍ فبات ليلته يتقلب كثيراً، فَغَمَّني ثقله، فلما أصبح قال لي: «أي بنيَّة هلمّي الأحاديث التي عندك فجئته بها فأحرقها...»[٢].

أمَّا الخليفة الثَّاني فحرق الأحاديث النبويَّة التي كتبها المسلمون. عن القاسم ابـن محمد بن أبي بكر، قال: «إن الأحاديث كثرت على عهد عمر بن الخطاب، فناشد النَّاس أن يأتوه بها، فلما أتوه بها أمر بتحريقها»[٣] وحرقها فعلاً!

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي، ج١، ص ٢ و٣.
(٢) كنز العمال، ج١٠، ص ٢٨٥، ح٢٩٤٦، ط٢. وتذكرة الحفاظ، ج١، ص ٥.
(٣) الطبقات لابن سعد، ج٥، ص ١٤٠، ترجمة القاسم بن محمد ابن أبي بكر، ج٥، ص ١٨٨. ومقدمة سنن الدارمي، ص ١٢٦.

ويبدو أنَّ الخليفة أوهم المسلمين بأنه يريد جمع السنة النبوية وإلاَّ لما أتوه بما كتبوه بدليل قول عمر «كنت أريد أن أكتب السنن»[١]، ورووا «أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب الأحاديث»[٢]. «أراد عمر أن يكتب السنة ثم بدا له أن لا يكتبها»[٣]. ولما تمكَّن الخليفة من الأحاديث التي كتبها المسلمون، أمر بتحريقها وحرقها فعلاً، وسوَّغ عدوله عن فكرة جمع الحديث وكتابته بقوله: «إني ذكرت قوماً قبلكم كتبوا كتباً، فأكبُّوا عليها وتركوا كتاب الله»[٤]، ثم قال: «لا كتاب مع كتاب الله»[٥].

ولم يكتفِ الخليفة الثاني بذلك، وإنما عمَّم على الأمصار جميعها أمراً بمحو المكتوب من حديث رسول الله ﷺ. وتفصيل ذلك أنه لما أحرق عمر بن الخطاب الأحاديث النبويَّة التي كتبها المسلمون في الجزيرة العربية عمَّم على كافة الأمصار ليمحوا المكتوب من الحديث النبوي، بقوله: «من كان عنده شيء فليمحه»[٦].

وروى الذهبي في ترجمة أبي بكر «إن عمر بن الخطاب حبس ثلاثة بتهمة أنهم أكثروا الحديث عن رسول الله»[٧].

وروى عبد الرحمن بن عوف: «قبل أن يموت عمر بن الخطاب جمع أصحاب رسول الله من الآفاق: عبدالله بن حذيفة وأبا الدَّرداء وأبا ذر وعقبة بن عامر فقال: ما هذه الأحاديث التي أفشيتم عن رسول الله في الآفاق؟ قالوا: أتنهانا؟ قال: لا. قال: أقيموا عندي، والله لا تفارقوني ما عشت، فنحن أعلم نأخذ منكم ونرد عليكم، فما فارقوه حتى مات»[٨].

---

(١) كنز العمال، ج٥، ص ٢٣٩، الحديث ٤٨٦٠. وابن عبد البر في كتاب جامع بيان العلم وفضله، ص ٣٣. وابن سعد في طبقاته، ج٥، ص ٢٣٩.

(٢) راجع: كنز العمال، ح ٤٨٦١، ج٥، ص ٢٣٩، ج١٠، ص ٢٩٢. وابن عبد البر «جامع بيان العلم وفضله»، ج١، ص ٣٧.

(٣) الحديث ٤٨٦٢ من الكنز، ج٥، ص ٢٣٩.

(٤) راجع المراجع السابقة.

(٥) كنز العمال، ج٥، ٢٣٩.

(٦) أخرجه ابن عبد البر في كتاب جامع بيان العلم وفضله، وهو الحديث ٤٨٦٢. من أحاديث الكنز.

(٧) تذكرة الحفاظ للذهبي.

(٨) الحديث ٤٨٦٥ من الكنز، ط١، ج٥، ص ٢٣٩، ومنتخبه، ج٤، ص ٦١.

ويبدو أن الخليفة كان يراقب ما يُروى في الأمصار، وقد تناهى إليه أن هؤلاء قد حدَّثوا عن رسول الله فاستدعاهم، بأن لا يأذن لصحابي بمغادرة المدينة إلا إذا كان موضع ثقته، حتى لا تنشر الأحاديث التي لا يريد انتشارها!

وكان يقول للصحابة: «أقلّوا الرواية عن رسول الله إلا في ما يُعمل به»[1] قال قرظة بن كعب: «لما سيَّرنا عمر إلى العراق مشى معنا عمر إلى صراف ثم قال: أتدرون لم شيَّعتكم؟ قلنا: أردت أن تشيعنا وتكرمنا! قال إن ذلك لحاجة أنكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدويّ النحل فلا تصدوهم بالأحاديث عن رسول الله وأنا شريككم. قال قرظة: فما حدثت بعده حديثاً عن رسول الله».

وفي رواية أخرى: «فلما قدم قرظة بن كعب قالوا: حدثنا! فقال: نهانا عمر».

ومضى الخليفة الثالث على نهج صاحبيه، فعندما آلت الخلافة إلى عثمان بعد موت عمر كانت أُولى مشاريعه أن أمر بما يأتي: «لا يحل لامرىءٍ أن يروي حديثاً لم يسمع به في عهدي أبي بكر وعمر»[2].

وقد أوضح معاوية الصُورة في ما بعد، فقد روى المدائني في كتابه «الأحداث»، قال: «كتب معاوية نسخة واحدة إلى كل عماله، بعد عام الجماعة أن برئت الذمَّة ممن روى شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته»[3].

وظلَّ هذا المنع نافذاً حتى ولي عمر بن عبد العزيز فرفعه وكتب إلى أهل المدينة «أن انظروا حديث رسول الله فاكتبوه، فإني قد خفت دروس العلم وذهاب أهله». «وكان ابن شهاب الزّهري أوَّل من دوَّن الحديث على رأس المئة بأمر من عمر بن عبد العزيز، ثم كثر التَّدوين والتَّصنيف»[4]. وقد استجاب العلماء لعمر بن عبد العزيز بصعوبة بالغةٍ وبعد تردُّدٍ، لأنَّه برأيهم قد خالف سنَّة أبي بكر وعمر!

---

(١) تاريخ بن كثير، ج٨، ص ١٠٧.
(٢) منتخب الكنز، هامش مسند الإمام أحمد، ج٤، ص ٦٤. والمواجهة، ص ٢٥٦.
(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد، تحقيق حسن تميم، ج٣، ص ٥٩٥ و٥٩٦.
(٤) تذكرة الحفاظ، ترجمة أبي بكر، ج١، ص ٢ و٣.

يفيد ما سبق أنَّ «الخلفاء» منعوا كتابة أحاديث الرسول ﷺ وروايتها طوال تسعين سنة، وهذه مدَّة كافية لضياع السنَّة النبويَّة، وخلال مدة منعهم لرواية الأحاديث النبوية وكتابتها، أباحوا كتابة كل شيء وروايته، من شعر ونثر وأساطير وخرافات.

تخريب سنَّة رسول الله ﷺ

١ ـ وضع الخلفاء الثَّلاثة الأول «الذين منعوا رواية الأحاديث النبويَّة وكتابتها»، انطلاقاً من اجتهاداتهم الخاصَّة، المبادئ العامَّة لمنظومة حقوقية متكاملة وجديدة وقفت على قدم المساواة مع المنظومة الحقوقيَّة الإلهيَّة، بل ورجحت عليها عند التضارب بين أحكام المنظومتين! فإذا أوجد الخلفاء من اجتهاداتهم حكماً لواقعة من الوقائع، كان الرسول ﷺ قد بيَّن لها حكماً آخر، فإن الذي يُطبَّق هو الحكم الذي وضعه، أو ارتآه الخلفاء. ومن الطَّبيعي أن يحتجَّ أهل بيت النبوَّة، والفئة القليلة المؤمنة العارفة بالأحكام الشرعيَّة، فكان أولياء الخلفاء يختلقون أحاديث على رسول الله ﷺ، فيتقرَّبون بهذه الأحاديث المختلقة إلى الخلفاء، وفي الوقت نفسه يسوّغون اجتهادات الخلفاء ويدعمونها. وبما أنَّ دولة الخلافة هي المسيطرة على وسائل الاعلام والمناهج التربويَّة والتعليميَّة، فقد كانت تجيز هذه الاختلاقات وتظهرها في مظهر الأحاديث الصحيحة وتعتمدها. وساعد مختلقي الأحاديث تفشِّي نظريَّة عدالة الصحابة جميعهم، فالذين اختلقوا هذه الأحاديث كانوا قد شاهدوا الرَّسول ﷺ، وهذه المشاهدة كافية لتجعلهم عدولاً، ولتضفي على كل ما يصدر منهم طابع الصِّدق والصَّواب! أمَّا الأحاديث المناقضة لاجتهادات الخلفاء فقد كان يُعتَّم عليها تعتيماً تاماً، ويتم تجاهلها بالكامل، وإن ظهرت رغم ذلك، فقد كان يتم تداولها سراً وبخوف، أمَّا علناً فكانت موضع شك لأنَّها مخالفة لرأي الدولة.

٢ ـ لما استولى معاوية على منصب الخلافة أصدر سلسلة من الأوامر الملكيَّة، وعمَّمها على الولاة والعمال جميعهم، في كل مكان من أرجاء مملكته، في

نسخة واحدة، وطلب منهم تنفيذها بدقة تامة. وجاء في أحدها: «أن برئت الذمة ممَّن روى شيئاً في فضل أبي تراب وأهل بيت النبوة». وجاء في آخر «لا تدعوا شيئاً يروى في فضل أبي تراب إلا وتأتوني بمناقض له في الصحابة»(١).

وأمر النَّاس أن يرووا في فضل عثمان، ثم في فضل أبي بكر، ثم في فضل عمر، ثمَّ في فضل الصحابة مجتمعين ومنفردين باستثناء علي بن أبي طالب عليه السلام ومن والاه، ووعد الرُّواة بجوائز سنيَّة وأعطاهم بالفعل عطايا تفوق حدّي التَّصوُّر والتصديق! فانبجست الأرض فجأةً عن آلاف الرُّواة، وفاضت الدنيا بالرِّوايات التي تمدح الخلفاء ومن والاهم، وتذمّ أهل بيت النبوّة، وعليّ بن أبي طالب عليه السلام بخاصَّة، ومن والاهم، أو وبتعبير أدق تمجّد دولة الخلافة، وتسوّغ أفعال الخلفاء ومساعديهم، وتضفي عليهم طابع القداسة التَّامة، وتذمُّ أعداءهم، وتظهرهم في مظهر المارقين الشاقِّين لعصا الطاعة، المفرِّقينَ للجماعة، وتلغي بالكامل مكانة أهل بيت النبوة، وتتجاهل وجودهم تجاهلاً تاماً فتؤخّرهم وتقدِّم الجميع عليهم. ولما تحقق لمعاوية ما أراد، وجمع هذا الكم الهائل من المرويَّات الكاذبة، فرض على العامَّة والخاصَّة تعلمها وحفظها وجعلها المادَّة الأساسيَّة في الكتاتيب وحلقات التدريس.

وكتب إليهم أن انظروا من قبلكم من شيعة عثمان ومحبِّيه وأهل ولايته والذين يروون فضائله ومناقبه، فادنوا مجالسهم، وقرّبوهم واكرموهم واكتبوا إليّ بكلِّ ما يروي رجل منهم واسمه واسم أبيه وعشيرته، ففعلوا ذلك، حتى أكثروا في فضائل عثمان ومناقبه، لما كان يبعث إليهم معاوية من الصِّلات والكساء والحباء والقطائع ويفيضه، في العرب منهم والموالي، وكثُر ذلك، وتنافسوا في المنازل والدُّنيا، فليس يجيء مردود من الناس عاملاً من عمَّال معاوية فيروي في عثمان فضيلة أو منقبة إلا كتب اسمه وقرَّبه، وشفَّعه، فلبثوا في ذلك حيناً، ثمَّ كتب إلى عماله: إن الحديث في عثمان قد كثر وفشا في كل مصر وفي كل وجهٍ وناحيةٍ، فإذا جاءكم كتابي هذا، فادعوا النَّاس إلى الرِّواية في فضائل الصحابة والخلفاء

---

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد، ج٣ ص ٥٩٥.

الأوَّلين ولا تتركوا خبراً يرويه واحد من المسلمين في أبي تراب إلا وآتوني بمناقض له في الصحابة!! فإن هذا أحب إليّ، وأقرّ لعيني، وأدحض لحجة أبي تراب وشيعته وأشد عليهم من مناقب عثمان وفضله. فقرئت كتبه على الناس، فرويت أخبار كثيرة في مناقب الصحابة، مفتعلة لا حقيقة لها، وجدّ الناس في رواية ما يجرى في هذا المجرى، حتى أشادوا بذكر ذلك على المنابر، وأُلقي إلى معلمي الكتاتيب، فعلموا صبيانهم وغلمانهم من ذلك الكثير، حتى رووه وتعلّموه كما يتعلمون القرآن، وحتى علّموه بناتهم ونساءهم وخدمهم وحشمهم، فلبثوا في ذلك ما شاء الله، فظهر حديث كثير موضوع، وبهتان منتشر، ومضى على ذلك الفقهاء والقضاة والولاة، وكان أعظم الناس في ذلك بليّة القرّاء المراؤون والمستضعفون الذين يظهرون الخشوع والتمسُّك، فيفتعلون الأحاديث ليحظوا بذلك عند ولاتهم ويقرِّبوا مجالسهم ويصيبوا به المال والضّياع والمنازل، حتّى انتقلت تلك الأخبار إلى أيدي الديانين الذين لا يستحلون الكذب والبهتان، فقبلوها، ورووها وهم يظنون أنها حق، ولو علموا أنها باطلة لما رووها ولما تدينوا بها»[1]. قال ابن نفطويه، وهو من كبار المحدِّثين وأئمة الجرح والتعديل: «إن أكثر الأحاديث التي وضعت في فضائل الصحابة مفتعلة، وكان القصد منها إرغام أنوف بني هاشم»[2].

وخلال هذه الحقبة سبَّ معاوية أمير المؤمنين علياً عليه السلام وأمر الناس جميعاً بشتمه وسبِّه ولعنه، وجعل ذلك سنةً يجهر بها على منابر المسلمين في كل عيد وجمعة، و «ما زال الخطباء في جميع أنحاء البلاد تُعد تلك المنكرة جزءاً من خطبة الجمعة والعيدين حتى عام ٩٩هـ، عندما أزال هذه المنكرة عمر بن عبد العزيز وتلك حقيقة متواترة»[3].

قال شيخ المعتزلة أبو جعفر الإسكافي: «إن معاوية حمل قوماً من الصَّحابة

---

(١) شرح النهج، تحقيق حسن تميم، ج٣، ص ١٥.

(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص ٥٩٥ ـ ٥٩٧.

(٣) العقد الفريد، ج٢، ص ٣٠١. وأسد الغابة، ج١، ص ١٣٤. والإصابة، ج١، ص ٧٧. والغدير للأميني، ج١٠، ص ٢٦٠ و٢٦٥ وج٨، ص ١٦٤ ـ ١٦٧. والمحلى لابن حزم، ج٥، ص ٨٦.

وقوماً من التَّابعين على رواية أخبار قبيحة في عليّ عليه السلام، تقتضي الطعن فيه، والبراءة منه، وجعل لهم على ذلك جعلاً يرغب بمثله، فاختلقوا له ما أرضاه»[1]، «منهم أبو هريرة، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، ومن التابعين عروة بن الزبير».

نماذج من الأحاديث التي وُضعت لإرضاء معاوية

١ ـ قال عمرو بن العاص: «سمعت رسول الله يقول: إن آل أبي طالب ليسوا لي بأولياء، إنما وليي الله وصالح المؤمنين». أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما.

٢ ـ قال أبو هريرة: «يا أهل العراق، أتزعمون أنّي أكذب على الله ورسوله وأحرق نفسي بالنار، والله لقد سمعت رسول الله يقول: إن لكل نبي حرم، وأن المدينة حرمي، فمن أحدث فيها حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، ثم قال: وأشهد بأن علياً قد أحدث فيها»!

فلما بلغ معاوية هذا الحديث أجاز أبا هريرة وأكرمه وولاَّه إمارة المدينة[2].

٣ ـ قال الزهري: حدَّثني عروة بن الزبير، قال: حدَّثتني عائشة قالت: «كنت عند رسول الله إذ أقبل العباس وعلي، فقال الرسول: يا عائشة «إن هذين يموتان على غير ملتي، أو قال: غير ديني»[3].

هذه الأحاديث وأمثالها رويت لإرضاء معاوية ولتسويغ أفاعيله، وهي ساقطة بجميع المعايير، لأنها تتناقض مع مئات الأحاديث النبويَّة الصحيحة المتواترة، التي صرَّح بها النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم أمام الآلاف من المسلمين، ولأنها تتناقض مع واقع الحال، ومع تاريخ الإسلام، فأبو طالب هو الذي حمى الدعوة والداعية قبل الهجرة، وعلي عليه السلام هو فارس الإسلام وحامل راية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جميع

---

(١) شرح النهج، ج١، ص ٣٥٨.
(٢) المصدر نفسه ج٤، ص ٦٣ ـ ٧٣.
(٣) المصدر نفسه.

المواقع، وهو أخـوه ووليّـه، ووالد سبطيه وزوج ابنته. . . ثم إنَّ معاوية وعمرو وعروة وأمثالهـم مـوتورون وحاقدون على الإمام علي عَلَيْهِ السَّلَامُ وأهل بيته، لأنَّهم قتلوا إخوانهم وأخوالهم، وعمومتهم في بدر، فضلاً عن ذلك فإنَّ معاوية نفسه طليـق ومـن المؤلَّفة قلوبهم، ومن أعداء الله الذين حاربوا الله ورسوله في جميع المواقع وقد أسلم لمَّا أُحيـط بـه، كـذلك فإن عمرو بن العاص من حديثي العهد بـالإسـلام، فقـد أسلـم بعـد صلـح الحديبيَّة، أما عروة فعلاوة على أنه موتور وحاسد، فهو مغامر، يريد السلطة والجاه والنفوذ، وقد أدرك أن كراهية أهل بيت النبوَّة بعامَّة وعلي بن أبي طالب بخاصَّة هي الطريق الأسرع لتحقيق ما يريده.

والخـلاصـة أنَّ هذه الأحاديث التي وُضعت في عهد معاوية بخاصَّة، كان القصد منها خلط الحابل بالنابل، والحق بالباطل، وطمس معالم الشريعة الإلهيَّة، وبخاصَّة الأحكام التي عالجت نظام الحكم في الإسلام، والقضاء التام على تميّز صـاحب الحـق الشـرعـي علي بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ وتميّز أهل بيت النبوَّة وهدم مراتبهم العليَّة، حتى لا تقـوم لهـم قائمة، فيصفو وجه الخلافة له ولذريته بخاصَّة وللأمويين بعامَّة.

٤ ـ وعنـدمـا رفـعت الـدَّولـة، بعـد مئـة عام، الحظر عن رواية الأحاديث النبويَّة وكتابتها في المجالات الأخرى، هبَّ العلماء للبحث عن سنة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فوجـدوا أنـفسهم أمام هذه السّيول المتدفِّقة من المرويَّات الكاذبة التي تبنتها الدولة وشهـدت بصحّتهـا، والتي اقتنع بها العامَّة بمرور الوقت وتديَّنوا بها، ولم يكن بوسع أحدٍ من الخاصَّة أن يطعن بمثل تلك الأحاديث، لأن الطَّعن فيها سيُفسَّر بأنه طعن بالدولـة التي شهدت بصحَّتها، وطعن بالرُّواة، وبما أنَّ رواتهـا صحـابـة، فـإن الطَّعـن بهم هو طعن مباشر بالدين الحنيف، فاضطر العلمـاء أو الـرُّواة الجـدد الـذيـن انطلقـوا بـالفعـل للبحـث عـن حـديـث الـرسـول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وجمعه، إلى أن يعدّوا هذه المرويَّات الموضوعة والمختلقة صحيحـة، لأنَّهـا صحيحـة مـن حيـث الشكـل، وهكـذا شهـد العلمـاء الـرواة المستقلُّون ضمناً بصحَّة تلك الأحاديث الموضوعة، فعدّوها من المسلَّمات، أو من الحقائق الواقعيَّة التي لا يمكن القفز عنها!

لـذلك أخذوا يبنون فوقها، ويضيفون عليها، ويستشهدون بها، بل صارت المرويّـات الكـاذبـة التي افتعلت في زمـن بني أميَّة أقرب إلى الصحَّة شكلاً من المـرويَّـات اللاَّحقـة، فعمـرو بـن العـاص مثلاً كان يقول: «سمعت رسول الله يقول. . .»، وما إن يتم عمرو جملته حتـى تتلقفها وسائل إعلام الدولة فتنشرها على الرعيّة بمختلف وسائل النشر والإعلان، لأن عمرو بن العاص من أركان دولة معاوية، وفـي الـوقت نفسـه صحابي شاهد الرسول ﷺ وجالسه، وهو حسب نظريَّة عدالة الصحابة صادق مصدق يمتنع عليه الكذب أو الغلط! وعندما رفعت الـدولـة الحظـر بعـد مئـة عـام، وبسبب الفارق الزمني، اضطرَّ المعنيون بجمع الحـديـث إلى القـول: حـدثنـا فلان، قال: حدثنا علان، قال: حدثنا زيد، قال: حدثنا زيدان قال: حدثنا عمرو بن العاص أنه قال سمعت رسول الله. . .

ولأنَّ الأكثريَّة السَّاحقة من الرعيَّة قد اقتنعت بصحَّة المرويات الكاذبة التي اختلقها الأمويون وأشياعهم، فقد وضعوا تحت تصرُّف الباحثين الجدد عن حديث رسـول الله ﷺ جميـع تلك المرويات التي ورثوها، جيلاً بعد جيل، فترسّخ الكـذب، وأُلبس ثوب الصدق! فصار من حيث الشكل صدقاً، وفق المعايير التي وضعهـا العلمـاء الباحثون عن حديث الرسول ﷺ لضبط عمليَّة نقل الحديث وروايتـه. لـذلك انطلقـوا منها، وبنوا فوقها، لأنها مدعومة من الدولة، ومسلَّم بصحتها شعبيـاً! وسـاعـدهم على ذلك أنهم اعتمدوا المعايير التي وضعها معاوية وشيعته لنظريّـة عدالة الصحابة جميعهم! فآمنوا كما آمن معاوية بأنَّ كل صحابي علـى الإطـلاق صـادق يمتنـع عليـه الكـذب والغلـط ـ بـاستثنـاء علـي بـن أبي طالب عليه السلام وأهل بيت النبوة عليهم السلام، ومن جهر بولائه لهم أو عرف بهذا الولاء!

فتداول الناس المرويات التي اختلقها الأمويون، والمرويات التي تمخض عنهـا جهـد العلماء الباحثين عن حديث رسول الله ﷺ، وعدّوا المجموعتين أجزاء مـن منظومة أو مجموعة واحدة، أو وجوهاً متعدِّدة لشيء واحد، وتجاوزت مـرويَّـات هـذه المجمـوعـة المـلاييـن، جميعها من حيث الشكل، مرويَّة بطريقة مقبولة.

وأدرك بعضهم أنّه من المستحيل عقلاً أن تصدر جميع هذه المرويات عن رسول الله! وبخاصّة أن بعضها يناقض بعضها الآخر! وكان من المتعذِّر عليهم أن يجهروا بهذه القناعة الخفيّة خوفاً من العامّة، لذلك رأى بعضهم أنَّ من الأنسب اختيار كميّات محدودة من هذه الملايين، وجمعها في مجموعات خاصّة، ووضعها تحت تصرّف المسلمين، وإعمالاً لهذه الرؤية، وُضعت كتب الحديث التي سمّاها أصحابها، أو عرفت عند العامّة، بالصحاح وبرزت من هذه المجموعات «الصِّحاح الستة» وكان لجامع كل صحيح أسلوبه الخاص في اختيار رجاله، ومرويّاته وفي تبويب كتابه، وظهرت المسانيد، والسنن، وهي عبارة عن كتب حديث مختارة من المجموعة الكبرى التي أشرنا إليها قبل قليل.

وأحياناً، كان الخليفة يجتهد اجتهاداً ما، في أمر من الأمور العامة أو الخاصّة، فيقال، صدقاً أو كذباً، أن اجتهاد هذا الخليفة، أو ذاك مخالف للشرع الحنيف عندئذٍ يخرج من بين الجموع الموالية من يتبرَّع بوضع الحديث على رسول الله ﷺ يسوِّغ اجتهاد الخليفة، وليثبت التزامه بالشَّرع، فيروي المؤمنون الصادقون أحاديث صحيحة سمعوها بالفعل من رسول الله ﷺ، ويعبِّرون عن دهشتهم واستنكارهم للأحاديث الموضوعة في هذا المجال أو ذاك!! ولكن في النتيجة تقف الأحاديث الموضوعة على رسول الله ﷺ جنباً إلى جنب مع الأحاديث الصّادرة بالفعل عنه، ولأن الأحاديث الموضوعة تخدم الدَّولة وتوجُّهاتها، والأحاديث الصَّحيحة تتعارض معها ومع توجهاتها، فإنَّ الدولة بما لها من نفوذ وقدرة إعلامية تسلِّط الأضواء على الأحاديث المكذوبة، وتظهرها مظهر الصحيحة، وتُعتِّم على الأحاديث الصّادرة بالفعل عن رسول الله ﷺ، وتحيطها بالشُّكوك، ومن الأمثلة على ذلك متعة الحج ومتعة النِّساء، ومنع رواية الأحاديث النبويّة وكتابتها، فقد رويت أحاديث تحرِّم متعة الحج ومتعة النساء، كما تحرم كتابة الأحاديث النبوية، كما رويت أحاديث تحلِّل المتعتين، وتحض على كتابة الأحاديث النبوية وروايتها، ولأن الموجة الأولى من هذه الأحاديث تتفق مع سياسة الدولة وعمل الخلفاء، فقد ثبتت، وكتبت لها الحياة لتبقى بصورة دائمة مواجهة للأحاديث الصحيحة الصادرة عن رسول الله ﷺ، ومهمّة

الأحاديث المكذوبة أن تكون دفاعاً تاريخياً دائماً عن شرعيّة سلوك الخلفاء ومثاليته! وهكذا تتعايش الأحاديث الموضوعة على رسول الله ﷺ مع الأحاديث الصادرة عنه بالفعل وتحلاَّن في مكانٍ واحدٍ!

فالحديث الذي وضعه عمرو بن العاص، وهو: «إن آل أبي طالب ليسوا لي بأولياء إنما وليّي الله وصالح المؤمنين» أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، وهم يعلمون أن الإمام علياً عليه السلام والحسن والحسين عليهما السلام وذرية النّبي ﷺ المتبقية هم من آل أبي طالب، فإذا كان علي والحسن والحسين والأئمة الأعلام من الذرية الطاهرة ليسوا بأولياء للنبي، فمن هم أولياؤه إذاً!؟ ومن هم صالح المؤمنين الذين عناهم عمرو؟! أكبر الظن أن عمرو أراد أن يومئ للمسلمين بأنه ومعاوية والمغيرة بن شعبة وابن أبي سرح وأمثالهم هم صالح المؤمنين! ومع هذا يروي البخاري حديث المنزلة: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى...». ويروي مسلم حديث الثّقلين: «كتاب الله وعترتي أهل بيتي»!

ليس هذا فقط إنّما الكثير من الأحاديث التي عدّوها صحيحة مخالفة للقرآن الكريم مخالفة واضحة، فقد أخرج البخاري في كتاب الدعوات من صحيحه، باب «من آذيته»، ومسلم في صحيحه، كتاب «البر والصلة»، باب «من لعنه النبي»: «أن رسول الله ﷺ كان يغضب، فيلعن ويسب ويؤذي من لا يستحقها، فدعا الله أن تكون لمن بدرت منه زكاةً وطهوراً». هذا الحديث الموضوع يصوّر صاحب الخلق العظيم ﴿**وإنّك لعلى خلق عظيم**﴾ [القلم/ ٢٤] في صورة الرجل الذي يفقد السّيطرة على أعصابه، فيتصرَّف مثل تلك التصرُّفات التي ألصقوها ظلماً به، لأن الشخص العادي الذي لا تتوافر فيه مؤهّلات النبوة يترفّع عن سب الناس ولعنهم وإيذائهم من دون سبب، فكيف بسيّد الخلق وصفوة الجنس البشري وصاحب الخلق العظيم!؟

لقد خلطوا الحقَّ بالباطل، وضحُّوا بالحقائق الشرعيّة ليستروا على فضائح التاريخ، وليضفوا عليها ثوب الستر والشرعيّة، لأنهم خلطوا الدِّين بالتاريخ، والحق بالرجال، فعرفوا الحقَّ بالرجال، مع أنَّ الرجال يعرفون بالحق، فأجمعوا أمرهم على أن يسوقوا الجميع معاً!

وفي الوقت الذي منع فيه الخلفاء كتابة الأحاديث النبويَّة وروايتها، وفي الوقت الذي أحرقوا فيه المكتوب منها، فإنَّهم فتحوا الباب على مصراعيه للثقافة والخرافات اليهودية والنّصرانيَّة، فكعب الأحبار مثلاً، قدم المدينة، وأسلم على عهد عمر، وبقي فيها بناءً على طلبه، وقد خصَّص له الخليفة عمر ساعةً في كل أسبوع يتحدَّث فيها إليه قبل صلاة الجمعة في مسجد رسول الله. ولما آلت الخلافة لعثمان جعل الوقت ساعتين بدلاً من ساعة، وكان موضع سرِّ الخليفتين عمر وعثمان يسألانه ويرجعان إليه في مبدأ الخلق، وقضايا المعاد وتفسير القرآن وغير ذلك، مع أنَّ الرجل لم يصحب الرسول ﷺ، ولا يعرف شيئاً عن الإسلام، وثقافته يهوديَّة من جميع الوجوه. وأمام هذه الثِّقة التي خص الخلفاء بها كعباً علا شأنه وذاع صيته، وأخذ بعض الصحابة يروون عنه، مثل أنس بن مالك وأبي هريرة وعبدالله بن عمر بن الخطَّاب، وعبدالله بن الزبير ومعاوية ونظرائهم من الصحابة والتابعين، وفتح المجال أمام أهل الكتاب، في ما بعد بخاصَّة، في عهد معاوية الذي اتخذ بطانة منهم، أمثال كاتبه سرجون، وطبيبه آثال، وشاعره الأخطل. ومن خلال هذه المنافذ الواسعة دخلت الثقافتان اليهودية والنصرانية، ودخلت معهما خرافاتهما وأساطيرهما، وقناعاتهما العامة، ووجدت طريقها إلى كتب الحديث والتفسير، وأسهمت في خلط الأوراق.

تزييف التَّاريخ

آل محمد الذين التفُّوا حول النبي ﷺ قبل الهجرة، وحموه وحموا دعوته خلال تلك الآونة، هم الذين وضعوا أساس التاريخ الإسلامي كلّه، وتحمَّلوا وحدهم أعباء المواجهة مع بطون قريش، فحوصروا وحدهم من دون الناس جميعاً، وقوطعوا وحدهم من دون الناس أيضاً، وكان دور غيرهم من المسلمين مقتصراً على إعلان إسلامه فقط، أو على إخفاء هذا الإسلام، أو الفرار بدينه حتى لا يفتنه المشركون. أما المواجهة وحماية الداعية والدعوة فقد كانت مقتصرة على الهاشميين والمطَّلبيين. تلك حقيقة مطلقة لا يماري في صحتها إلا جاهل، أو ناصبي خبيث. والحقيقة المطلقة الثانية أن أبا طالب هو الذي تولَّى قيادة عمليتي حماية الداعية والدعوة، وهو الذي تصدَّى لزعامة البطون طوال الآونة التي سبقت

الهجـرة والتي امتدَّت حتى موت أبي طالب. ولما مات أبو طالب سمَّى الرسول العام الذي مات فيه «عام الحزن»، وأخذ يعدّ العدَّة للهجرة إلى قوم يتولّون حمايته وحماية دعوته. والخلاصة: أنه لولا الهاشميين والمطّلبيين لما قامت للإسلام قائمة ولقتل النبي أو أجهضت الدعوة قبل الهجرة.

والحقيقـة الثـالثـة أن آل محمـد والفئـة القليلـة المؤمنة الذين التفوا حول النبي ﷺ بعد الهجرة، وخاضـوا معـه وتـحت قيـادتـه الحكيمة الملهمة جميع معارك الإيمان مع الشرك، هم وحدهم الذين صنعوا تاريخ الإسلام المجيد وكتبوه بجهادهم المتميِّز سطراً سطراً وحرفاً حرفاً، فخلقوا حالة من الانبهار العام لم يكن معها أمام بطون قريش بخاصة والعرب بعامة سوى الدخول في الإسلام أو مواجهة الموت والهزيمة النكراء، فاضطرَت زعامة بطون قريش التي قادت جبهة الشرك إلى أن تتلفَّظ بالشَّهادتين وأن تسلم زرافات ووحدانا أو تتظاهر بالإسلام، لتحقق بالحيلة والـدهـاء والتظـاهـر ما عجزت عن تحقيقه في ميادين المواجهة، بعد أن اكتشفت أن دعوة دين الله لا تقهر!

والخـلاصـة أنه، وعلى أيدي آل محمَّد والفئة القليلة المؤمنة، تمَّ نصر الله والفتح، وبـأسيـافـهم ورماحهم وبطولاتهم الخارقة خضعت زعامة بطون قريش بخاصَّة والعرب بعامة للحقِّ وهم كارهون، ولولا هذه الطليعة المباركة لما تحقَّق الذي تحقق ولتغير وجه التاريخ تماماً، فصلاة الله وسلامه على محمد وآل محمد، ورحمـة الله ورضوانـه على أصحابه المخلصين، والمفترض أن يكون لآل محمد والفئة القليلة المؤمنة الصادقة الذين صنعوا تاريخ الإسلام دور خاص في قيادة الدولة التي بنيت على أكتافهم وبسواعدهم، وفي إدارتها ورسم سياستها العامة، وهـذا مفهـوم بـالعقـل وبالضرورة وبتجارب البشرية قبل أن يفهم بروح الدين والنصوص الشرعيَّة، لكن حدث عكس ذلك، فبعد موت النبي ﷺ تمَّ الاستيلاء على منصب الخلافة بالقـوّة والتغلُّب كما أشرنا في البحوث السابقة، وبعد يوم واحـد مـن وفـاة النبـي حـاولت السلطة الجديدة حرق آل محمد وهم أحياء كما وثقنـا، وجـرَّدتهم من ممتلكاتهم وجميع حقوقهم الاقتصاديَّة والسياسيَّة، حيث حرمت عليهم تـولّـي الـوظائف العامة، وفرضت عليهم الإقامة الجبرية، وعزلتهم

عـن المجتمـع ومـراكـز التـأثيـر عزلاً تاماً، وحالت بينهم وبين الناس. أما الفئة المؤمنة، فقد جُـرِّدت من حقـوقهـا السياسية، وحرِّم على أفرادها تولي الوظائف العامـة لأنَّ السُّلطـة الجديدة خشيت من أن يعود آل محمد إلى مركز الصدارة عن طـريـق الفئـة المؤمنـة التي تواليهم، وفرضت السلطة الجديدة تعتيماً كاملاً على تاريخ الإسلام المجيد، وعلى سجلات رجاله الحافلة بالأمجاد.

ولـم تكتفِ السلطـة الجـديـدة بـذلك، وإنما استعانت بأعداء الله ورسوله السـابقيـن ـ الـذيـن حـذر منهم الرسول ﷺ ـ فولتهم المناصب الحساسة في الـدولـة، فكـانـوا هم الأمراء والولاة وقادة الجند والعمال، وأطلقت يدهم في الأقـاليـم لينشـروا ثقـافـة الانحـراف، وليقدِّموا الإسلام الذي يجهلون أحكامه وتاريخه، وليسردوا على الشعوب تاريخ صراع الإسلام مع الشرك، مع أن أولئك الولاة كانوا هم قادة جبهة الشرك! والأعداء الألدَّاء لله ولرسوله وللفئة المؤمنة!

وخلال مدّة عمل أولئك الولاة تحدَّثوا بأحاديث باطلة، مناقضة لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ولتاريخ الإسلام، وشاعت أحاديثهم، وكوَّنت الرأي العام، وتحوَّل الرأي العام الذي أوجدوه إلى قناعات لدى العامَّة. وفي ما بعد، تسرَّبت بعض حقائق التاريخ الإسلامي، ولكنها لم تعد كونها سطوراً أو صفحات من مجلدات التاريخ المـزيَّـف الـذي صنعه الولاة ووضعوه تحت إشرافهم، وسوّقت السلطة الحقائق القليلة والأباطيل الكثيرة معاً!

ولتعرف حجم بشاعة هـذا التـزييـف، فـإن أولياء الله وأعداءه على السواء يعرفون أن عليّاً عليه السلام هو أقرب الناس للنبـي، فـهو ابن عمه الشقيق وزوج ابنته البتـول، ووالـد سبطيـه، ويـعرف الجميـع سجلَّـه الحافل بالأمجاد، فهو فارس الإسـلام الأوحـد الـذي لـم يُقهر في حربٍ قط، وحامل راية الرسول ﷺ في جميـع المـواقع، وهو الولي والخليفة والوصي بالنص الشرعي، وهو مولى كل مؤمـن ومـؤمنة... إلخ من المراتب السنيَّة التي خلعها الله ورسوله ﷺ على الإمام، ومع هذا فقد مر حينٌ من الدهر كان فيه الإمام علي عليه السلام، يشتم ويلعن علـى المنـابـر، وكان شتم الإمام ولعنه جزءاً لا يتجزَّأ من خطبة الجمعة وخطبة العيدين! وكانت تشترك في لعن الإمام وشتمه الأمَّة الإسلاميَّة كلها رغبة أو رهبةً!

وكانت محبة الإمام أو موالاته من جرائم الخيانة العظمى التي يعاقب مرتكبها بالموت! وكانت الأمة الإسلاميَّة تعتقد، أو تتظاهر بالاعتقاد، بأن الإمام علياً عليه السلام هو العدو الألد لله ولرسوله وللمؤمنين! كل ذلك تنفيذاً لأوامر معاوية بن أبي سفيان، وابتغاءً لمرضاته، وطمعاً بما في يديه من أموال المسلمين التي استولى عليها بعد أن أخرجها عن مصارفها الشرعية وخصَّصها لتدعيم ملكه وترسيخه وتوسيعه.

مع أنه لا خلاف بين اثنين من المسلمين على تاريخ معاوية في الدِّين والتاريخ، فهو ابن آكلة الأكباد بلا خلاف، وأبوه رأس الأحزاب، ومعاوية وأبوه وأخوته وبنو عمومته هم الذين وحَّدوا بطون قريش لمقاومة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودعوته قبل الهجرة، وهم الذين عبَّأوا هذه البطون، وألَّبوا العرب على رسول الله وعلى الإسلام، وهم الذين جيَّشوا الجيوش وحاربوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بجميع وسائل الحرب بعد الهجرة، ولم يتوقفوا عن حرب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلاّ بعد أن أحاط بهم، وأتاهم بما لا قبل لهم به، في هذا الوقت فقط استسلموا، واضطرُّوا مكرهين إلى أن يتلفظوا بالشَّهادتين، فسمَّاهم الرسول بالطلقاء، وعدَّهم من المؤلَّفة قلوبهم، وحذَّر من شرورهم قبل موته. وتلك حقائق لا يماري بها إلا الجاهلون! وبالرغم من هذا التاريخ الحافل بالعداء لله ولرسوله وللمؤمنين، فقد ولَّى الخلفاء الأول معاوية على بلاد الشام، وهي تاج ولايات الدولة الإسلاميَّة، وأطلقوا يده فيها طوال عشرين عاماً يتصرَّف كملكٍ حقيقي بلا رقيب ولا حسيب، وذلك في الوقت الذي جرَّدوا فيه الإمام عليه السلام وأولياءه خلال تلك السنين من جميع حقوقهم السياسيَّة والاقتصاديَّة.

ولما آلت الخلافة إلى الإمام علي عليه السلام بالطريقة التي آلت فيها إلى الخلفاء الثلاثة الأول، كانت ولايات الدولة كلها تحت إمرة الطلقاء والمؤلَّفة قلوبهم وأصحاب السجلات الحافلة بمعاداة الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم. عندئذٍ انبرى له معاوية الذي أكمل استعداداته وادَّعى بأنه أولى منه بالخلافة! وتمكن معاوية بالتقتيل والتطريد والتشريد والتنكيل وتبذير أموال المسلمين من الاستيلاء على منصب الخلافة بالقوَّة والقهر والتغلب، وتحويل الخلافة إلى ملك أموي خالص يتوارثه أبناؤه وأقرباؤه من بعده!

وبعد أن غلب الأمّة، وسلب منها أمرها من دون مشورة، أصدر أوامره

الجائرة، ومنها الأمر بشتم الإمام عليه السلام ولعنه ومطاردة أولياء أهل بيت النبوة، واستمر العمل بتلك الأوامر الهمجيّة حتى عهد عمر بن عبد العزيز (رحمه الله)، فألغى جميع هذه الأوامر.

وبعد أن ألغى عمر بن عبد العزيز تلك الأوامر، رغماً عن إرادة النواصب، رأى فقهاء الدَّولة أنَّ أوامر اللعن ومطاردة أهل بيت النبوة وأوليائهم كانت من قبيل «الإجتهاد» ليس إلا! وأن الحروب الطاحنة التي شنها معاوية على الإمام الشرعي ما هي أيضاً إلا اجتهاد! وصراع بين «صحابيين» هما «علي بن أبي طالب ومعاوية ابن أبي سفيان» (رضي الله عنهما). وهكذا ترضى الفقهاء على عليٍّ تبعاً لترضي الدولة عليه، وكانوا بالأمس قد لعنوه وأفتوا بلعنه والبراءة منه عملاً بأمر الدولة! لأنهم ليسوا أكثر من دمى أو حجارة شطرنج تلعب بهم الدولة المتغلبة كما تشاء، فلو أن الدولة أمرتهم بلعن رسول الله صلى الله عليه وآله نفسه لنفذوا أمرها، ولأوجدوا لهذا الأمر عذراً! لقد سبُّوا رسول الله صلى الله عليه وآله فعلاً كما قالت أم المؤمنين أم سلمة، فهم يعرفون قولاً مستفيضاً عن رسول الله: «من سب علياً فقد سبني، ومن سبني فقد سب الله».

وبالرُّغم من أن تلك الأفعال لا يمكن الإعتذار عنها إلاَّ أنَّهم ادَّعوا أنَّها من أفعال البر والخير التي تستوجب رضى الله وأجره، وأن معاوية ومن معه كانوا مجتهدين والمجتهد مأجور سواء أخطأ أم أصاب! واختلقوا حديثاً على رسول الله مفاده «إن أصحابي كالنجوم بأيِّهم اهتديتم اقتديتم». وبما أن معاوية من الصحابة فإن جميع أفاعيله هي من قبيل الاجتهاد، وأن الذين أطاعوه وانتهكوا كلَّ محرَّم في سبيل طاعته وتنفيذ أوامره كانوا من المهتدين!

والخلاصة حسب رأيهم، أنَّه لا فرق إطلاقاً بين علي عليه السلام ومعاوية، على حد تعبير ابن تيمية وفتواه! ولا فرق بين من يتبع إمام الهدى أو من يتبع إمام الضلالة! وهكذا جعل الآخر، الأوَّل، وولي الله كعدوه! ومن نصر الله ورسوله صلى الله عليه وآله في جميع المواقع تماماً كمن حارب الله ورسوله صلى الله عليه وآله في جميع المواقع!! وساووا بين من يقترف المحرمات وبين من يعمل الصالحات؛ وعمموا هذه الأفكار المنحرفة حتى صارت قناعات مطلقة لدى العامة! وهكذا خلطوا الحقَّ بالباطل، والحابل بالنابل، والدين بالتاريخ وسوَّقوا الجميع معاً، فإمَّا أن

تقبل هذه الصفقة فتكون مسلماً، أو تترك الباطل وتأخذ الحق وحده فتكون كافراً! لأنهم أعطوا أنفسهم صلاحية إصدار صكوك الأجر والغفران!

موقف سفن النجاة ونجوم الهدى وثاني ثقلي دين الإسلام(١)

في ذلك الجو المظلم، والمناخ المؤلم، الذي أهملت فيه أحكام الشريعة الإلهيَّة، ولم يطبق منها إلا تلك التي تتفق مع ما تهوى نفوس القابضين على السلطة، والذي ساد فيه العمل بالرَّأي، حتى صار هذا العمل هو الشريعة الفعليَّة وهو الأصل! والعمل بالشريعة الإلهيَّة هو الاستثناء من الناحية العملية في ذلك الوقت بالذات تمَّ عزل أهل بيت النبوَّة والفئة المؤمنة الصَّادقة الموالية لهم عزلاً تاماً عن المجتمع، وفُرض عليهم ما يعرف في زماننا باسم «الإقامة الجبرية»، وحيل بينهم وبين ممارسة اختصاصاتهم المتعلِّقة بتعليم الناس، وبيان أحكام الدين، ووضعت الحواجز والعوائق بين المسلمين وبين الاتصال بأئمة أهل البيت.

ولكن هذا لم يمنع أهل بيت النبوَّة من أن يجيبوا إذا سُئلوا، وأن يفتوا إذا ما استفتوا، وأن يستنكروا إذا رأوا المنكر، وأن يبيِّنوا الحكم الشرعي فيه. وكان أهل بيت النبوَّة لا يبخلون بذلك، ولا يتوانون عن تصويب الخلفاء إن أخطأوا ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً، وكم قال الخليفة الثاني عمر، وكما يروي أولياؤه: «اللّهم إني أعوذ بك من معضلة ليس فيها أبو حسن»! وكم كان يردِّد أمام خواصه: «لولا علي لهلك عمر»!

وقد بيَّن أئمة أهل بيت النبوَّة للخلفاء، ولخاصَّة المسلمين وعامَّتهم، كلما وجدوا إلى ذلك سبيلاً، خطورة إهمال الأحكام الشرعيَّة، وإحلال الآراء الشخصيَّة محلها. وبيَّن إمام أهل بيت النبوَّة عليه السلام للجميع، أنه قد ورث علم النبوَّة، وأنه يعلم الحكم الشرعي لأيِّ أمر من أمور الحياة، ولأيِّ شأن من شؤون الدّنيا والآخرة، وأنه على استعداد ليدل الخلفاء على الحكم الشرعي في كل مسألة من المسائل التي تواجههم لأن الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم قد أهَّلاه، وأعدَّاه لذلك. وبيَّن

---

(١) لقد أعلن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، بأمر من ربِّه، بأنَّ أهل بيته في الأمَّة كسفينة نوح في قومه من ركبها نجا، ومن تخلَّف عنها غرق.

الإمام عليه السلام أنه ما على الأرض شيء يحتاج إليه حتى «ارش الخدش» إلا وفيه حكم شرعي، وهو يعلم هذا الحكم، ولكن الخلفاء تجاهلوا دعوة الإمام وعتّموا عليها، لأنهم لو أخذوا بها لجعلوه شريكاً معهم في السلطة وهذا ما لا يريدونه، واكتفوا بسؤال الإمام عليه السلام عن بعض المسائل التي لا يعرفون حكمها الشرعي، ولا قدرة لهم على معالجتها بالآراء الشخصيَّة، فكان الإمام يجيبهم ويبيِّن لهم حكم الشرع في هذه المسائل!

وكان أئمة أهل بيت النبوة ـ كلٌّ في زمانه ـ يبينون لخاصتهم ولأوليائهم، ولمن استفتاهم من المسلمين الأحكام الشرعيَّة، ويجهرون بمعارضتهم للرأي وأتباعه ويعلنون عدم شرعيَّة العمل بالرأي، مهما كان الإسم الذي يطلق عليه! ولكن نتيجة الحصار الذي فرض على أئمة أهل بيت النبوة، من الخلفاء وأوليائهم، وخوف الخاصة والعامة من ارتياد مجالس أئمة أهل بيت النبوة، ونتيجة فرض ثقافة التاريخ الموالية للخلفاء، والمناهضة لأهل بيت النبوَّة، فقد كان تأثيرهم محدوداً، لأنَّ الدَّولة بكل قوتها ونفوذها، كانت تتبنَّى خطاً معارضاً تماماً وبالكلية لخط أهل بيت النبوَّة، وكانت مدَّة خلافة الإمام علي عليه السلام هي الفرصة الذَّهبيَّة لاطلاع المسلمين، بالقدر الذي تحتمله عقولهم، على حكم الشرع في ما جرى ويجري بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وبالرغم من قصر هذه المدة، وانشغال الإمام عليه السلام بالحروب والدفاع، فإن المعلومات الشرعيَّة التي أعلنها هزّت بعنف قناعات العامَّة في الكثير من الأمور والأحداث، وخلقت بذرة الشك بالباطل الذي زيَّنوه، وأوهموا العامة بأنه الحق المبين! وحفَّزت أصحاب الهمم للبحث عن الحقائق الشرعيَّة بين الأنقاض.

وبعد أن رفعت الدَّولة رسميَّاً مراسم لعن أهل بيت النبوَّة كان بمقدور العلماء الأفذاذ أن يذهبوا إلى إمام أهل بيت النبوة المعاصر لهم، وأن يسمعوا منه، ويستفتوه في ما أشكل عليهم من الأمور! فعلى سبيل المثال نذكر أن أصحاب المذاهب الأربعة المعروفة تتلمذوا على يد الإمام جعفر الصادق عليه السلام، وأقرُّوا له بأنه الأعلم، ولكن الجذور العميقة للثقافة التاريخية المناوئة لأهل بيت النبوَّة كانت وما زالت ضاربة الجذور في نفوس المسلمين وبخاصَّة في نفوس

العامة، وما زال لها تأثيرها الساحق حتى يومنا هذا فلو قال أحد من المسلمين: إنه شافعي أو مالكي أو حنفي أو حنبلي لما أثار استغراب أحد، ولكن الجميع سيندهشون إن قال مسلم إنه جعفري! مع أن الإمام جعفر الصادق عليه السلام هو حفيد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ووارث شرف النبوَّة وعلمها، وأستاذ أصحاب المذاهب الأربعة! والعلَّة في ذلك بأن نفوس العامَّة ما زالت مسكونة بثقافة معاوية المناوئة والمناهضة بالضرورة لكل ما يتعلق بأهل بيت النبوَّة.

وما يعنينا، في هذا المقام، هو التأكيد القاطع بأنَّ أئمة أهل بيت النبوة ـ كل في زمانه ـ قد أكَّدوا وبشكل قاطع:

١ ـ على عدم جواز إحلال الآراء الشخصيَّة محل الأحكام الشرعيَّة، بل وحرَّموا ذلك، وأعلنوا أنه سبب الضَّلال والهلاك، وأنه لا مجال إطلاقاً للرأي في معرض بيان الحكم الشرعيِّ، وأن ما يميِّز أئمة أهل بيت النبوَّة عن سواهم من الحكام العقليين هو أن أهل بيت النبوة يعتمدون الشرع وحده ولا يقيمون في مجال الأحكام أي وزن للآراء الشخصيَّة، بينما الحكام الفعليون يعتمدون الرأي ويعطون للشريعة الإلهيَّة دوراً ثانوياً! قال الإمام جعفر الصادق عليه السلام لسائل استفتاه في مسألة: «مهما أجبتك فيه من شيء فهو عن رسول الله لسنا نقول برأينا من شيء»[1]. وعلَّل الإمام جعفر عليه السلام هذا بقوله: «لو أنا حدثنا برأينا ضللنا كما ضل من كان قبلنا، ولكنا حدثنا ببيِّنة من ربنا بيَّنها نبيه فبينها النبي لنا»[2] «ولولا ذلك كنا كهؤلاء الناس»[3].

٢ ـ إنَّ أهل بيت النبوة قد أحاطوا بالأحكام الشرعيَّة إحاطةً تامَّةً، ولا يخفى عليهم منها حكم قط، لأنهم ورثوا علم النبوَّة كابراً عن كابر، وعلَّل الأئمَّة الطَّاهرون ذلك بالقول: «بأنَّ الله سبحانه وتعالى علَّم رسول الله الحلال والحرام والتأويل، وقام رسول الله بتعليم ذلك كلِّه لعلي»[4]. وأعظم من ذلك فإن علم

(١) بصائر الدرجات، ص ٣٠١.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٩٩.
(٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٠.
(٤) المصدر نفسه، ص ٢٩٠ و٢٩١.

النبـوَّة كلـه مـوثـق ومكتوب عند أئمة أهل بـيت النبوة أملاه رسول الله ﷺ وكتبه الإمام علي عليه السلام بخطّه. قال الإمام جعفر الصادق عليه السلام: «يا حمران إن فـي هـذا البيت صحيفة طولها سبعون ذراعاً بخط علي وإملاء رسول الله، ولـو ولينـا الناس لحكمنا بما أنزل الله لم نعدُ هذه الصحيفة»[1]. وفي رواية أخـرى: «. . . فـلو ظهر أمرنا فلم يكن شيء إلا وفيه سنَّة نمضيها»[2]، لأن الإمام علياً عليه السلام ما ترك شيئاً إلا كتبه «حتى ارش الخدش»[3].

ووضع الإمام جعفر الصادق عليه السلام النقاط على الحروف يوم قال مخاطباً بعض أوليائه: «ما لهم ولكم، وما يريدون وما يُعيبُونكم!! يقولون الرافضة!! نعم لقد رفضتم الكذب واتّبعتم الحق!! أما والله إن عندنا ما لا نحتاج إلى أحد والنّاس يحتاجون إلينا، إن عندنا الكتاب بإملاء رسول الله ﷺ وخطه عليّ بيده، صحيفة طولها سبعون ذراعاً فيها كل حلال وحرام».

والخلاصة أن أئمة أهل بيت النبوَّة وقفوا من الرأي والقياس ومن الاجتهاد الذي يساوي الرأي، والاستحسان موقفاً سلبياً، وأنكروه أشد الإنكار فقد ورد عن الأئمة الكرام قولهم:

«إنَّ دين الله لا يُصاب بالمقاييس» و «إن دين الله لا يصاب بالقياس» وقالوا: «إن السنة لا تُقاس ألا ترى أن امرأة تقضي صومها ولا تقضي صلاتها، يا أبان إن السنَّة إذا قيست محق الدين».

وهنا يطرح سؤال هو: إذا كانت جميع الأحكام الشرعيَّة موثَّقة ومكتوبة عند أهل بيت النبوَّة، فلماذا لم يعطوها للخلفاء!؟ ونجيب عن هذا السؤال بالقول:

١ ـ إنَّ الأحكـام الشرعيَّة التي أملاها رسول الله ﷺ وكتبها الإمام علي عليه السلام بخـط يـده، لن تكون أعظم من النبيّ ﷺ شخصياً، ومع هذا فقد قالوا له: «أنـت تهجـر ولا حـاجـة لنا بوصيتك لأن القرآن وحده يكفينا ويغنينا عنك»!

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٤٣.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٤.
(٣) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

ثـم إنَّ الكتـاب الـذي خطَّـه الإمـام علـي عليه السلام بيده لن تكون له قيمة أعظم من قيمة الإمام نفسه، أو مـن قيمـة بـنت النبي أو من قيمة سبطيه، ومع هذا حاولوا إحـراقـهم وهـم أحياء كما وثقنا، فما الفائدة من إعطاء الخلفاء هذا المخطوط النادر!!

٢ ـ ثمَّ لنفترض أنَّ أئمة أهل بيت النبوَّة قد سلموا هذا المخطوط النادر للخلفاء الفعليين فإنَّ الخلفاء لـن يستفيدوا منه! فلو أحضرت كتاباً شاملاً لعلم الطب كله وأهديته لضابطٍ، أو جندي، أو معلم مدرسة، أو حتى لرئيس دولة، فهل لهؤلاء القدرة على الاستفادة منه؟! طبعاً لا يمكنهم ذلك، لأن الطبَّ يحتاج إلى اختصاص وتأهيل، فالخلفاء ليسوا بمؤهَّلين لفهم هذا المخطوط النادر، وقـد يمـزقـونـه ويحـرقـونـه، كمـا أحرقوا المكتوب من الأحاديث النبويَّة، فتسليمهم مثل هذا المخطوط النَّادر كارثة حقيقية.

٣ ـ هـذا المخطـوط النَّـادر يحتـوي علـى التأويـل اليقيني للقرآن الكريم وحلاله وحرامه، كما يحتوي البيان النبوي اليقيني لهـذا القرآن، فإذا كان الخلفاء قد قـالوا للـرسـول صلى الله عليه وآله وسلم شخصيـاً: لسنـا بحاجـةٍ إلى وصيتك!! ومنعوا كتابة الأحاديث النبوية وروايتها وأحرقوا المكتوب منها! فما عساه أن يكون الجديد في هذا المخطوط النَّادر؟!

٤ ـ ولو تغاضينا عن البنود الثلاثة السَّابقة فإن قيام أئمة أهل بيت النبوَّة بتسليم هذا المخطوط النادر للخلفاء الفعليين، يعني ضمناً إقرارهم بشرعيَّة غصب الخلفاء للسلطة ولمنصب الخلافة! وأهل بيت النبوة موقنون بأن إمامة المسلمين هي حقهم الشرعي الخالص، وأنَّ الخلفاء الفعليين قد غصبوهم حقهم هذا! ومن المستحيل أن يقرّ أهل بيت النبوَّة بشرعيَّة الغصب.

٥ ـ إنَّ دولة آل محمد ستكون آخر الدول بعد أن يجرِّب البشر رئاسة الجميع ولا تحصـد البشـريـة غيـر الظلـم، عنـدئـذٍ تقوم دولة آل محمَّد على يد المهدي المنتظـر، فيكـون هـذا المخطـوط النـادر، مع أمور أخرى نادرة، كالنسخة الأصليَّة للتوراة، البرهان القاطع على شرعيَّة دعواهم.

الباب الثاني

تلمُّس المفهوم الشَّرعي للاجْتهاد: واقعه وأركانه

الفصل الأوَل: استذكار المعنى الأصلي للاجتهاد
الفصل الثاني: الاجتهاد في عهد الرسول الأعظم (ص)
الفصل الثالث: المرجعيتان والرئاستان
الفصل الرابع: ثنائية الرئاسة العامة والمرجعية
الفصل الخامس: بيان الأحكام الشرعية بعد سقوط الخليفة وغياب الامام والمرجع الشرعي

الفصل الأول:

استذكار المعنى الأصلي للإجتهاد

١ ـ **معنى الاجتهاد لغةً**: رأينا، في الباب الأوّل، أنَّ الاجتهاد، لغة، يعني بذل الجهد في طلب أمر من الأمور»[١]، أو «استفراغ الوسع في فعل من الأفعال»[٢]، أي أنَّ معنى الاجتهاد يتحقق، من النَّاحية اللغويَّة، عندما يبذل الإنسان ما في وسعه وفي حدود طاقته، جهداً لتحقيق هذا الفعل أو ذاك.

٢ ـ **الاستعمال الشَّرعي لهذا المعنى**: لم ترد في القرآن الكريم كلمة «اجتهاد»، ولكنَّ الرسول الأعظم ﷺ استعمل هذه الكلمة للتعبير عن المعنى نفسه المخصَّص لها في اللغة، فقد عنى بلفظ الإجتهاد المعنى اللغوي عينه بلا زيادةٍ ولا نقصانٍ بدليل قوله ﷺ: «صلوا عليَّ واجتهدوا في الدعاء»[٣]، وقوله: «فضل العالم على المجتهد مئة درجة»[٤]. وقوله: «أمَّا السجود فاجتهدوا بالدعاء. . .»[٥] وقوله: «كان في بني إسرائيل رجل فقيه عالم عابد مجتهد»[٦].

فالرَّسول ﷺ يعني بكلمة الإجتهاد استفراغ الجهد في الدعاء، والعبادة، وهو يفرِّق بين العالم والمجتهد بالعبادة، وبين الفقيه والعابد، بمعنى أنه استعمل المعنى نفسه المخصَّص لغةً لكلمة الاجتهاد.

٣ ـ كذلك فإنَّ الذين عاصروا الرسول ﷺ، عنوا بكلمة الاجتهاد المعنى اللغويّ عينه المخصص لهذه الكلمة في اللغة، وهو المعنى الذي استعمله

---

(١) نهاية اللغة لابن الأثير، مادة جهد.
(٢) المستصفى في أصول الفقه لأبي حامد الغزالي، ج٢، ص ١٠١. والأحكام للآمدي، ج٤، ص ١٤١.
(٣) سنن النسائي، ج١، ص ١٩٠، باب الأمر بالصلاة على النَّبي ﷺ.
(٤) مقدمة سنن الدارمي، ج١، ص ١٠٠.
(٥) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، ح ٢٠٧. ومسند أحمد، ج١، ص ٢١٩.
(٦) موطأ مالك، كتاب الجنائز، ح ٤٣.

الرسول ﷺ فها هي السيّدة عائشة تقول: «. . .كان الرسول يجتهد في العشر الأواخر ما لا يجتهده بغيرها»(١). ووصف طلحة رجلين على عهد الرسول بقوله: «. . . كان أحدهما أشد اجتهاداً من الآخر. . .»(٢) قال أبو سعيد: «كان رسول الله إذا حلف واجتهد في اليمين قال. . .»(٣) قالت أم حارثة عن ابنها يوم قتل: «. . . إن كان في الجنَّة صبرت، وإن كان غير ذلك اجتهدت في البكاء»(٤).

وأنت تُلاحظ أن السيدة عائشة قد استعملت لفظ الاجتهاد لوصف الجهد غير العادي الذي كان يبذله الرسول ﷺ في الأيام العشرة الأخيرة من شهر رمضان، كذلك فإن طلحة قد عبّر عن كثرة العبادة بلفظ «أكثر اجتهاداً» وأم حارثة استعملت كلمة «اجتهدت» للتعبير عن مبالغتها بالبكاء، وهذا المعنى اللغوي المستقر نهائياً لكلمة «الاجتهاد» عينه وهو ما قصده الرَّسول عند استعماله لهذه الكلمة.

معنى الاجتهاد مختلف عن معنى الفقه

رأينا أنَّ الاجتهاد لغةً، وكما استعمله الرسول الأعظم ﷺ والذين عاصروه، كان يعني بذل جهد فوق العادة لتحقيق عمل من الأعمال أو فعل من الأفعال، سواء أكان في الزراعة أم الدراسة أم العبادة أم السير أم الدعاء أم أي أمرٍ من الأمور.

بينما الفقه له معنى آخر يختلف عن معنى الاجتهاد، فالفقه لغة يعني الفهم، ويعني الاستيعاب، والإحاطة العلميَّة بالشيء. والخلاصة أن القرآن الكريم والرسول العظيم ﷺ وأهل بيت النبوَّة الطاهرين عليهم السلام والصحابة الذين لازموا

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الاعتكاف، ح٨. وسنن ابن ماجه، كتاب الصوم، ح ١٧٦٧.
(٢) سنن ابن ماجه، كتاب الرؤيا، ح ٣٩٢٥. ومسند أحمد، ج١، ص ١٦٣، وج٢، ص ٣٢٣ و٣٦٣، وج٦، ص ٨٢ و١٢٣ وص ٢٥٦، وج٥، ص ٤٠.
(٣) مسند أحمد، ج٣، ص ٣٣ وص ١٤٨.
(٤) صحيح البخاري، ج٣، ص ١٣٦، وج٢، ص ٩٣، كتاب الجهاد. تفسير سورة المنافقين. وصحيح مسلم، كتاب المنافقين، ج١، ومسند أحمد، ج٤، ص ٣٧٣. ومسند أحمد، ج٣، ص ٢٦٠ و٢٨٣.

الرسول والتابعين، كانوا جميعاً يستعملون كلمة الفقه للدَّلالة على فهم الدين، والإحاطة بأحكامه، أو بما يلزم من هذه الأحكام. وهذا المعنى مختلف عن معنى الاجتهاد الذي تحدّثنا عنه قبل قليلٍ.

معنى الاجتهاد مختلف عن معنى التأويل

قال الراغب: التأويل من الأول، أي الرجوع إلى الأصل، ومنه الموئل للموضوع الذي يرجع إليه، ومعنى التّأويل ردّ الشيء إلى الغاية المرادة منه. والخلاصة أنَّ التّأويل لغةً، وقرآناً وسنَّةً واستعمالاً، من كافة الناطقين باللغة، كان يُعني البيان والتفسير ومعرفة المقصود، وهذا المعنى مختلف بالكامل عن معنى الاجتهاد الذي تحدثنا عنه قبل قليل، ويختلف أيضاً عن معنى الفقه. والخلاصة «أنه في الدور الأول احتفظت كل كلمة من الكلمات الثلاثة: (الاجتهاد والفقه والتأويل) بمعانٍ ثلاثة مستقلَّة عن بعضها استقلالاً تاماً»[1].

شيوع معاني هذه المصطلحات واستقرارها

خلال عهد الرسول الأعظم ﷺ وعهود الخلفاء الأربعة الأول ـ على الأقل ـ استقرَّت معاني هذه المصطلحات الثلاث: الاجتهاد والفقه والتأويل؛ حيث احتفظت كل كلمة منها بالمعنى اللغوي المحدَّد لها. وبعد ذلك، تغيرت معانيها وبخاصة الاجتهاد، واخترعت لها معانٍ ومدلولات جديدة، مغايرة تماماً لمعانيها ومدلولاتها الأولى، وإن بقي عليها اللباس الفضفاض نفسه، المسبل على العلاقات بين كلمات اللُّغة.

المعنى الوضعي للإجتهاد

في العهد الأموي، وعلى الأرجح في عهد معاوية بن أبي سفيان، تمَّ اختراع معنى جديد للاجتهاد مغاير تماماً لمعناه السابق. وفي ما يأتي توضيح لذلك:

قال الدكتور معروف الدواليبي: «كانت ترد على الصحابة أقضية لا يرون

---

(١) راجع: الفصل الأول، من الباب الأوَّل، المتضمّن تفصيل هذه المصطلحات الثلاثة وتوثيقها.

فيها نصَّاً من كتاب أو سنَّة، عند ذلك كانوا يلجؤون إلى الاجتهاد، وكانوا يسمّونه الرأي أيضاً، كما كان يفعل أبو بكر وعمر»!

ويتابع الدواليبي: «وفي ما بعد، وضع العلماء قواعد للاجتهاد، وسمُّوها بعلم أصول الفقه، وقبل أن يضع العلماء هذه القواعد الجديدة لضبط عملية الاجتهاد كان الذوق السَّليم لأسرار الشريعة وحده هو الميزان أو المعيار أو الضابط!! أما الآن (والقول للدواليبي) فقد تميّز الاجتهاد بما وضع له من قواعد وقوانين»[١].

فالاجتهاد، حسب المعنى الوضعي، ومن دون تمويهات، يعني العمل بالرأي، إذا اعتقد العاملون بهذا الرأي أنّه لا يوجد نص في الكتاب أو السنَّة على هذه الواقعة أو تلك! فقد يكتشف «مجتهد» هذا النص بينما لا يتمكن آخر من اكتشافه، عندئذٍ يلجأ هذا الآخر، للاجتهاد فيضع للواقعة حكماً هو في الواقع رأيه الخاص! ثم يعرض هذا الرأي أو يسوقه باعتباره حكماً شرعياً! ويدخل هذا الرأي في المنظومة الحقوقية الإلهيَّة نافذة المفعول في المجتمع! مع أنه في حقيقته وجوهره ليس أكثر من مجرد رأي شخصي لهذا المجتهد أو ذاك!

ولا تهولنك أقوالهم أو شعاراتهم مثل: «إدراك الأحكام الشرعية»، أو «الذوق السليم بأسرار الشريعة»، أو «المسائل الظنّية... إلخ»، لأنهم يصرِّحون علناً بأنهم لا يلجؤون إلى الاجتهاد إلا في حالة خلوِّ القرآن الكريم والسنَّة المطهَّرة من النص! الذي يحكم هذه الواقعة أو تلك! ما يعني بوضوح أنهم يكملون باجتهادهم هذا النَّقص المزعوم بأحكام جديدة يضعونها من عند أنفسهم ويضيفونها.

المعنى التسويغي للاجتهاد

لكن العلماء المتأخِّرين اكتشفوا أنَّ الخلفاء الأول وأولياءهم كانوا يهملون الكثير من الأحكام الشرعيَّة الواردة بوضوح تام في القرآن الكريم والسنَّة المطهَّرة، ويتجاهلونها ويعطّلونها مع سبق الترصُّد والإصرار، ويعملون بآرائهم الشخصيَّة

(١) الدكتور معروف الدواليبي، المدخل إلى علم أصول الفقه، ص ١٢ ـ ١٩.

مع وجود تلك النصوص! ولأن العلماء المتأخرين الموالين لدولة الخلافة كانوا يعتـقـدون أنَّ الخلفاء الأُوَل «هداة ومهديُّون»، ومن المستحيل أن يلوّثوا أنفسهم المقدَّسة بخطأ ومعصية، فقد قدّروا أنَّ هؤلاء الخلفاء قد أهملوا النُّصوص الشرعيَّة وامتنعوا عن تطبيقها، وأعملوا آراءهم الشخصية بدلاً منها، «لحكمة» كانت خافية على الجميع، ولكنَّها كانت واضحة لهم. لذلك سوّغوا إهمال هؤلاء للنصوص الواردة في القرآن والسنة، وإحـلالهم لآرائهم الشخصيَّة محلّها بأنَّ ذلك من قبيل الاجتهـاد المبـاح شـرعـاً! والأعظـم من ذلك أن الآراء الشخصيَّة التي عمل بها الخلفـاء الأول وأوليـاؤهـم صارت سنناً واجبة الاتباع عملياً كالأحكام الشرعيَّة الواردة في القرآن الكريم والسنَّة المطهَّرة، وإن تعارضت سنن الخلفاء مع سنن الرسول ﷺ، فسننُ الخلفاء هي الأولى بالتطبيق، لأنَّها القانون العملي اللاحق، ولأن الخلفاء الأول لن يُخالفوا سنن الرسول إلا لحكمة، وهم أعلم بدين الله منَّا! ولأنهم قد طبَّقوا تلك السنن عملياً حتى استقرَّت واعتاد الناس عليها.

ووضعت أحاديث مرويَّة بصورة شكليَّة صحيحة تخدم هذا التوجُّه العجيب، فقد رووا أن الرسول أمر بالتمسُّك بسنته وسنن الخلفاء «المهديين من بعده»، أي الخلفاء الذين تعاقبوا على السلطة من بعد وفاة النبيِّ!! ووضعت أحاديث تفيد بأنَّ وضع سنن جديدة، بدلاً من سنَّة الرسول، أو سنن جديدة في حالة التوهم بخلو القرآن والسنة من الأحكام، هي من قبيل الاجتهاد! فمن يضع قواعد شرعية جديدة مجتهد، إذا ادَّعى خلوَّ القرآن والسنَّة من النص، أو عدم وضوح النص إن وُجد! كـذلـك فإن من يتجاهل النّص الواضح في القرآن الكريم أو السنَّة، ويعمل برأيه الشخصي فهو مجتهد أيضاً! ووضعت أحاديث تفيد بأن هذا الاجتهاد بشقَّيه عمل من أعمال البر والتقوى يقرِّب العبد من الله زلفى، وهو مأجور سواء أخطأ أم أصاب، والفرق أنه في حالة الخطأ يحصل على أجرٍ واحدٍ، أما في حالة الصَّواب فله أجران!

المعنيان: الوضعي والتسويغي وجهان رسميان لعملة واحدة

تـبنَّت دولـة الخـلافـة التاريخيَّة وأشياعها المعنيين: الوضعي والتسويغي للاجتهـاد، ووضعتهمـا في «الخدمة» معاً، واعتبـرتهما عملة رسميَّة واحدة ذات

وجهين، وأدخلتهما في مناهجها التربوية والتعليمية وفرضتهما على الغالبيّة السَّاحقة من المسلمين، بعد أن زيّنتهما بـ «الأصباغ»: الشكل الشَّرعي، مثل القول: «استفراغ الوسع باستخراج الأحكام الشرعيَّة!! والمسائل الظنية!! وصلاحية لكل زمان ومكان!! ومرونة الإسلام!!... إلخ». ومع العادة والتكرار وطول الأمد في التطبيق والممارسة، استقرَّ هذان المعنيان للاجتهاد، واعتقدت الأكثريَّة الساحقة بصوابهما وشرعيتهما، وأُتيحت الفرصة كاملة للخلفاء وأوليائهم ليضعوا من خلالهما شريعة وضعيَّة كاملة تقف على قدم المساواة مع الشريعة الإلهيَّة. وفي حالة التَّنافس بين الشريعتين، فإنَّ الشريعة الوضعيَّة هي الفائزة والأَوْلى بالتَّطبيق، لأنها الشريعة التي تتبناها الدولة رسميّاً! وجاء العلماء الموالون للدَّولة، والمفتونون بالتاريخ فخلطوا أحكام الشريعتين معاً، وأخرجوهما معاً في منظومةٍ واحدةٍ! حتى لم تعد تدري «أياً من أي»! وفي هذا المناخ نمت الشريعة الوضعيَّة نمواً هائلاً لأنها قد صارت شريعة الدولة، وقانونها النافذ، واقتصرت مهمَّة قواعد الشريعة الإلهيَّة على تسويغ أحكام الشريعة الوضعيَّة، وإجازة تصرُّفات الخلفاء وأوليائهم والشهادة بشرعيَّة ما يفعلون! حتى صار بإمكان الخليفة أن يصعد علناً، وعلى منبر الرسول الأعظم ﷺ ويقول بملء فيه: «إنَّ هذا العمل وذاك كانا على عهد الرسول وأنا أحرِّمهما، وأنهى عنهما وأُعاقب عليهما»! فتصفق الجموع للخليفة، وتمتدح جرأته، وتتبع حلاله وتترك حلال الرسول ﷺ! وقد سقنا الكثير من الأمثلة على ذلك في الباب الأول!

والأنكى من ذلك أنَّ بعض شيعة الخلفاء قد تبرَّعوا باختلاق أحاديث مكذوبة على رسول الله ﷺ لتسويغ كل ما يصدر عن الخلفاء من أفعال أو أقوال، فما من شيءٍ فعله الخلفاء، أو قالوه، إلا وتجد له أحاديث موضوعة تسوِّغه، وهي أحاديث تتناقض بالكامل مع سنَّة الرسول الفعليَّة، بل وتتناقض مع الآيات القرآنيَّة المحكمة الواردة في كتاب الله، فضلاً عن تناقضها مع روح الإسلام ومع العقل والمنطق. ومع ذلك فإن تلك الأحاديث الموضوعة مرويَّة بشكل صحيح حسب القواعد التي وضعت، في ما بعد، لرواية الأحاديث!

منع كتابة أحاديث النبي ﷺ وروايتها

وكـي يـأخذ الخلفاء وأولياؤهم حريّة الحركة والتصرُّف منعوا رسمياً رواية أحاديث الرسول ﷺ وسنته وكتابتهما، واستمرَّ هذا المنع قرابة مئة عام، مع أنَّ سنة الرسـول ﷺ هي المصدر الرئيسي الثاني للشريعة الإلهيَّة. وبعد أن أهملت سنَّة الـرسـول ﷺ، وسادت سنن الخلفاء وأوليائهم، وكوّنوا القناعات التي أرادوا، أباحـوا روايـة السنة النبوية وكتابتها، وكانت السُّنة تعني قول النبي وفعله وتقريره، وأصبحـت تعني، بعد مئة عام، أقوال النبي والصَّحابة وأفعالهم، فعُدَّ قـول النبـي كقـول أحد الصحابة، وعُدَّت سنة النبي ﷺ كسنة أي صحابي من الأُلوف الذين أطلقوا عليهم مصطلح الصحابة، والمثير أنه في الوقت الذي منعوا فيه كتابة سنة الرسول ﷺ وروايتها كانوا قد أجازوا فيه كتابة كل شيء وروايته حتى خرافات الأوّلين وأساطيرهم! وهذا المنع أصل الحاجة إلى الاجتهاد الوضعي والتسويغي، وأعطى الحرية للخلفاء ليضعوا ما شاءوا من القواعد اجتهاداً من عند أنفسهم، وليهملوا ما شاؤوا من النصوص الشرعيَّة تحت شعار الاجتهاد، وهكذا أجازوا الوضع والاختلاق على الرسول ﷺ بغية تسويغ أفعالهم وأقوالهم!

وغدا هذا «الاجتهاد» مصدراً من مصادر التشريع.

ولم يكتفوا بذلك، وإنّما عدّوا هذا «الاجتهاد» رسمياً مصدراً من مصادر التشريع، بعد أن أقرُّوا على أنفسهم بأنهم لا يلجؤون إلى الاجتهاد إلا في حالة خلو القرآن والسنَّة من النّص، وبعد أن سلَّموا بأنَّ الاجتهاد يعني عندهم العمل بالرأي الشخصي، وبعد أن أعطوا أنفسهم صلاحيَّة تجاهل النص الوارد في القرآن الكريم والسنَّة المطهرة، وتعطيله، وإحلال الرأي الشخصي محلَّه، وبعد أن سموا هذا العمل بالاجتهاد أيضاً! وبعد أن أقرُّوا على أنفسهم بكل ذلك، عدّوا الاجتهاد بشقيه الـوضعـي والتسـويغـي مصـدراً مـن مصادر التشريع النافذ في المجتمع، فقالوا: إن للتشـريع أربعة مصـادر أو أصـول، و «هي: الكتاب والسنَّة والإجماع والاجتهاد»[1].

---

(١) معروف الدواليبي، المدخل، ص ٥٣.

وهكذا أضافوا القواعد والأحكام المتولِّدة عن هذا الاجتهاد إلى القواعد والأحكام الشرعيَّة الواردة في القرآن الكريم والسنَّة المطهَّرة، لتسمَّى، في النهاية «جميعها» «الأحكام الإسلاميَّة» أو الشريعة الإسلاميَّة، وتنفذ هذه الأحكام كأنها جميعها من عند الله ورسوله! مع أن أكثر النَّاس بلاهة يعرف أن القرآن والسنة هما فقط شريعة الله، وأنَّ الاجتهادات بمختلف أصنافها وأشكالها ليست أكثر من آراء شخصية تعبِّر عن مبلغ أصحابها من العلم وفي أحسن الظروف، فإنَّها مجرَّد فهم نسبي لجانب من جوانب الإسلام، وهو فهم قائم على الظنِّ والتخمين، بعكس القواعد الشرعيَّة الواردة في القرآن والسنَّة والقائمة بطبيعتها على الجزم واليقين، فليس في الدنيا كلها مجتهد واحد عاقل يمكنه الادِّعاء بأن هذه القاعدة أو تلك التي استنبطها جامعة مانعة، أو أنها الحق المبين الذي لا ينقض!

التعريف الذي اختاروه للاجتهاد

وضع العلماء المتأخِّرون (اللاحقون) تعريفات للاجتهاد بشقَّيه، وهي تعريفات نظريَّة من جمع الوجوه، ولا علاقة لها بالتاريخ، أو الواقع العملي للاجتهاد، ولا توجد أية صلة من قريب أو من بعيد بين هذه التعريفات وواقع الاجتهاد التاريخي ومراحل تطوُّر معناه. ويخال الباحث، المضطلع المتبصّر أنَّ هذه التعريفات للاجتهاد كما ينبغي أن يكون، لا كما كان، ولا كما هو كائن! ما يجردها من أية مضامين حقيقيَّة وواقعيَّة.

التعريفات النظريَّة التي وضعها أولياء الخلفاء للاجتهاد كثيرة، ولكنها في مضمونها متشابهة إلى درجة التطابق، فلو وضعنا أيَّ واحد منها على بساط البحث لأغنانا عن بحث سواه، وقد اخترنا تعريف أبي حامد الغزالي أنموذجاً لها. قال أبو حامد: «صار لفظ الاجتهاد، في عرف العلماء، مخصوصاً ببذل الجهد في طلب العلم بالأحكام الشرعية»[1]. أي أنَّه «بذل المجتهد وسعه في طلب العلم بأحكام الشَّريعة»[2] إن قرأت الباب الأول الحاوي لتاريخ الاجتهاد، فإنَّك ستحكم

(١) المستصفى، ج٢، ص ١٠١. والأحكام للآمدي، ج٤، ص ١٤٤. ومعالم المدرستين للعسكري، ج٢.
(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص ٣٥٠. والاجتهاد والتقليد للشيخ محمد مهدي شمس الدين، ص ٧١.

وأنت مرتاح الضمير، بأن هذا التعريف نظري بحت ولا علاقة له بالواقع التاريخي للاجتهاد!

فالشق الوضعي من الاجتهاد أساسه خلوُّ القرآن الكريم أو السنَّة المطهّرة من النص، عندئذٍ يشمِّر الخليفة عن ساعديه، ويضع من رأيه الخاص حكماً لهذه الواقعة أو تلك، أو يأمر العلماء الذين يأتمرون بأمره بوضع مثل هذا الحكم. وهكذا يفعل حاكم كلّ ولاية من الولايات الخاضعة لحكم الخليفة، هذا هو الشقُّ الوضعي من الاجتهاد.

إنَّ أعظم الخلفاء، في نظر العامَّة، والأكثريَّة السَّاحقة من الخاصة، هم الخلفاء الثلاثة الأول: أبو بكر وعمر وعثمان، وحسب الترتيب، ولكن أحداً من هؤلاء الخلفاء الثلاثة لم يدّع على الاطلاق أنَّه قد حفظ القرآن كله، ولا ادّعى أنَّه عرف تأويله كذلك فلم يدَّع أي واحد منهم أنَّه قد أحاط علماً بالسنَّة النبوية بفروعها الثلاثة: القول والفعل والتقرير، فإن لم يفعلوا، ولن يفعلوا بإذن الله، فكيف أمكن لهم، مجتمعين ومنفردين، أن يحكموا بأنَّ القرآن والسنَّة قد خليا من النَّص الشرعي على هذه الواقعة أو تلك! إذاً فإن الادّعاء بخلوٍّ القرآن والسنَّة من النَّص مسألة ظنِّية من جميع الوجوه، ثمَّ إنَّه ما من خليفة من الخلفاء الثلاثة الأول إلاَّ وقد سأل الإمام علياً عليه السلام عن بعض الأمور التي يجهلها، فهل صادف أن قال الإمام علي عليه السلام لأيٍّ واحد منهم إنَّ هذه المسألة أو تلك لا نص عليها لا في القرآن ولا في السنة، ولكن حسب اجتهادي أن حكمها كذا كذا. وهذا أيضاً لم يصادف في التاريخ لسبب واحد هو أن الإمام علياً عليه السلام مؤهَّل إلهياً للبيان، في الوقت الذي لم يدَّع فيه أحد من الخلفاء الثلاثة مثل هذا الإدّعاء!

هذا على مستوى الخلفاء، أمَّا على مستوى الولاة، أو أمراء الأقاليم، فإن ولاية الشام كانت من أعظم الولايات، وولاية مصر لا تقلُّ عنها، وكان معاوية والياً على بلاد الشام، وعمرو بن العاص والياً على مصر، أمَّا معاوية فطليق وابن طليق ومن المؤلَّفة قلوبهم، أسلم يوم الفتح ولم يصحب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عملياً أكثر من ستة أشهر، فكيف يمكنه أن يجزم بخلوٍّ القرآن والسنَّة من النَّص وهو لا يعرف من القرآن والسنَّة إلا القليل القليل! بل وكيف يمكنه أن يجتهد؟! كذلك فإنَّ

عمرو بن العاص قد أسلم بعد صلح الحديبية، ومدة صحبته العملية للرسول ﷺ لا تتجاوز السنتين، فكيف يمكنه عملياً أن يجزم بخلو القرآن والسنة من النص!؟

أمَّا على صعيد العلماء، فالخلفاء الثلاثة لم يستعينوا إلاَّ بأهل القوَّة أي بالموالين لهم، ولم يأذن الخليفة الثَّاني بخروج الصحابة من المدينة إلى الأمصار إلاَّ إذا كانوا من الملتزمين بسياسة الدولة حرفيّاً، الأمر الذي يعني أن حديثي العهد بالإسلام كانوا هم البطانة الفعليَّة لولاة الأمصار وأمرائها، ولم يدَّع أحد منهم أنه حفظ القرآن، وعرف كامل تأويله أو أنَّه قد أحاط علماً بالسنة النبوية بفروعها الثلاثة.

إذاً، فإنَّ كافة الأحكام التي وضعها الخلفاء الثلاثة وولاتهم وأمراؤهم، بحجة خلو القرآن الكريم والسنَّة المطهرة من النصِّ، قد انهدم الأساس الذي قامت عليه، وفقدت مسوّغها وأساسها الشرعي تماماً، وهكذا انهدمت شرعية الشق الوضعي للاجتهاد كله.

وهكذا تبدو الهوَّة سحيقة وهائلة بين هذا التعريف الذي وضعوه للاجتهاد، وبين واقع الاجتهاد وتاريخه بخاصَّة، وأن أكثر الاجتهادات الوضعية قد وضعت في عصور الخلفاء الثلاثة الأول، فنظام الحكم كله اجتهاد، والنظام الاقتصادي والاجتماعي والمالي في أغلبه من اجتهادات الخلفاء.

لو سلّمنا جدلاً بخلوِّ القرآن الكريم والسنَّة المطهَّرة من النصوص في الموارد التي اجتهدوا فيها، وأنَّ الأحكام التي وضعوها هي من قبيل الاجتهاد، فكيف نصدِّق أن تعطيل النُّصوص الواردة في القرآن الكريم والمكرَّسة في السنَّة النبويَّة العمليَّة، طوال عهد الرسول ﷺ الزاهر، وتجاهلها تماماً وإحلال الآراء الشخصية محلها هي من قبيل الاجتهاد أيضاً!؟ فهل تجاهل النصوص الشرعية وتعطيلها هو طلب للأحكام الشرعية!؟

«الاجتهاد» واجهة دعاويَّة

قلنا، في المبحث السابق، إنَّ علماء القوم قد عرَّفوا الاجتهاد بأنه «بذل الجهد في طلب العلم بالأحكام الشرعيَّة»! وهذا التعريف ليس أكثر من واجهة

دعاوية لأنه منقطع الصلة بحقيقة الاجتهاد الذي مورس طوال عهود الخلافة، كما أنه منقطع الصلة بالغاية التي اخترعوا الاجتهاد لتحقيقها، وبالمراحل التي مرَّ بها تاريخ هذا المصطلح الاجتهاد ومعناه. ففي زمنٍ من الأزمان، قال الخلفاء وعلماء القوم إنهم لا يلجؤون إلى الاجتهاد إلا في حالة خلو القرآن والسنة من النص على حكم لهذه الواقعة أو تلك، عندئذٍ يجتهدون فيضعون من عند أنفسهم حكماً للواقعة التي ادّعوا بأنه لا نصَّ عليها! أو بتعبير أدق، يحكمون فيها حسب الرأي! هذا هو الجانب الأعظم من الاجتهاد بمفهوم القوم. أما الجانب الآخر من الاجتهاد، حسب مفهومه، وفي واقع ممارستهم، فهو يتكوّن من إهمال النَّص الشرعي الوارد في القرآن الكريم، وإحلال الرأي الشخصي محله، وقد سقنا في الباب الأول عشرات الأمثلة التي ليس بوسع القوم إنكارها أو التنكر لها! فأين هو بذل الجهد في طلب العلم بالأحكام الشرعيَّة، في هذين الجانبين! إن هذا التعريف تمويه لواقع الاجتهاد، وإظهار له على غير حقيقته، وتسويغ شكلي غير مقبول ولا معقول للفضائح الحقيقيَّة التي ارتكبت تحت شعاره!

حكم الإسلام في اجتهادات القوم

وضع الأحكام بالرَّأي أمر لا يقرّه الإسلام، لأنه يردم تماماً الفارق بين الشريعة وبين الشرائع الوضعيَّة. فالأحكام الواردة في الشريعة أحكام مصدرها الله ورسوله ﷺ، وهي منهما، بينما الأحكام الواردة في الشرائع الوضعية هي من صنع البشر، وبالتحديد من صنع فرد، أو المجالس التشريعية أو هو ثمرة التعاون بين السلطتين التشريعيَّة والتنفيذيَّة في الأنظمة الوضعيَّة. ثمَّ إنَّ الثابت عن رسول الله ﷺ وآله الأكرمين عليهم السلام أنَّ العمل بالرأي يؤدي حتماً إلى الضلال والهلاك.

والخلاصة أنَّ الإسلام لا يجيز إطلاقاً استعمال الرأي أو العمل به في المجال التشريعي، وهكذا فإنَّ الشقَّ الأوَّل أو الجانب الأعظم من جانبي اجتهاد القوم مخالف تماماً للشَّرعيَّة الإلهية، وادّعاؤهم بأنهم يعملون الرأي الشخصي على ضوء معرفتهم بأسرار الشريعة ادعاء لا يقدِّم ولا يؤخّر ولا يغيّر من نتيجة عدم شرعيَّة اجتهاداتهم، لأن هذا الادّعاء غائم وهلامي ولا دليل عليه.

كـذلك فإنَّ تعطيل القوم للنصوص الشرعية الواردة في القرآن الكريم وعدم إعمالها وإحلال الآراء الشخصيَّة محلها، أمر لا يقره الإسلام تحت أي مسوّغ، وهو أبشع صور الخروج على الشرعيَّة الإلهيَّة، وليس من صلاحيَّة أي إنسان على الإطلاق أن يفعـل ذلك، ومن يفعل ذلك فهو عاصٍ لله ولرسوله، وعدو لهما، حتـى لـو أحبتـه وأيدته وقدَّسته البشرية كلها بالإجماع، فإن هذا الحب والتأييد والتقديس لا يعادل من الموازين الشرعيَّة شروى نقير، ولا يغيِّر من هذه الحقيقة إدعاء القوم بأن هذا العمل من قبيل الاجتهاد، لأن هذا الإدعاء هو تسويغ لخروج مكشوف وواضح عن الشرعيَّة الإلهيَّة.

الفصل الثاني:

الاجتهاد في عهد الرسول الأعظم ﷺ

ما يعنينا، في هذا المقام، هو التّأكيد أنَّ الاجتهاد كان يعني، في عهد الرسول الأعظم ﷺ، «بذل الجهد، أو ما في الوسع، بطلب أمر من الأمور ـ أي أمرٍ على الإطلاق».

وبعد انصرام القرن الأوَّل الهجري، تمَّ اختراع معنى جديد للاجتهاد؛ إذ صار لفظه مخصَّصاً، في عُرف العلماء «ببذل الجهد في طلب العلم بالأحكام الشرعيَّة». وقد رأينا أن هذين الأمرين: التخصيص والتعريف نظريان من جميع الوجوه، أمَّا، في الواقع والممارسة والهدف، فالأمر مختلفٌ تماماً عن التعريف والتخصيص!

ولكننا سنحمل تعريفهم النظري للاجتهاد على محمل الجدّ، وسننطلق من تخصيصهم لمعناه ونتناسى إلى حين الهوَّة القائمة بين مفهومهم النَّظري وبين ممارستهم المختلفة عنه.

مسألة بذل الجهد في طلب العلم بالأحكام الشرعيَّة

بذل الجهد في طلب العلم بالأحكام الشرعيَّة واجب على كل مسلم ومسلمة، لأن طلب العلم بالحكم الشرعيِّ ضرورة من ضرورات الالتزام بهذا الحكم، إذ كيف يلتزم المسلم بحكم لا يعلمه ولا يعرفه؟! فبذل الجهد، في طلب العلم بالأحكام، في الأصل، ليس مقصوداً على فرد دون فرد، ولا على جماعة دون جماعة، وإنما هو واجب منوط بالجميع، وهو ليس مقصوراً على أمرٍ دون أمرٍ أو ناحيةٍ دون ناحيةٍ، بل هو مطلوب لمعرفة الحكم الشرعي في جميع الأمور التي تواجه المكلَّف سواء على مستوى العبادة أم المعاملة أم نظام الحكم أم في أي شأنٍ من شؤون الحياة أو الآخرة. فالإسلام أحلَّ أموراً وحرَّم أموراً وأباح أموراً،

وجعل لكل طائفة من هذه الطوائف الثلاث مراتب ودرجات، فدارت الأفعال والتصرُّفات والنوايا في هذه الدوائر الثلاث، وللتناغم بينها شُرِّعت الأحكام، فلا غنى للمسلم عن بذل الجهد لمعرفة الحكم الشرعي في ما يواجهه: كيف يصلّي؟ كيف يصوم؟ كيف يزكي؟ كيف يبيع ويشتري؟ كيف يتعامل مع زوجته وأولاده وأرحامه وجيرانه؟ ما هي حقوقه؟ وما هي التزاماته؟ . . . الخ. هذه وأمثالها أمور لا بدَّ لكل مسلم ومسلمة من بذل الجهد في طلب العلم بالأحكام الشرعية الخاصَّة بها، فمن واجب السلطة الإسلاميَّة (الرسول أو الإمام من بعده) فتح أبواب العلم بالأحكام الشرعية، ومن واجب أفراد الأمة الإسلاميَّة وجماعاتها أن يبذلوا الجهد اللازم لتعلم الأحكام الشرعيَّة لجميع الأمور التي يواجهونها في حياتهم اليوميَّة على الأقل، وبغير ذلك فلن تكون هنالك فوارق بين المجتمع المؤمن الذي يتبنَّى الشريعة الإلهية، وبين أي مجتمع غير مؤمن يتبنَّى إحدى الشرائع الوضعية.

صفة العلم المطلوب

العلم بالحكم الشرعي المطلوب يجب أن يكون علماً يقينياً، أي يجب أن يكون قائماً على الجزم واليقين، وأن يتفق هذا العلم مع المقصود الإلهي من كلِّ حكم من الأحكام، ومن غير الجائز أن يكون العلم قائماً على الظنِّ والتخمين، أو بمعنى أدق يجب أن يتلقّى المكلّف العلم بالحكم الشرعي من مصدر أو من مرجع واحد وموثوق تماماً، بحيث يعرف منه المراد الإلهي عينه، والتكليف الإلهي عينه معرفة يقينيَّة، ودقيقة ومن دون زيادة ولا نقصان، فيعرف مثلاً أن فرض صلاة الظهر مكون من أربع ركعات بالتحديد، وأن عليه أن يقول في كل ركعة وسجدة من ركعاتها وسجداتها كذا وكذا، وأن يشهد هذا المصدر أو المرجع صراحة أو ضمناً بأن هذه التعليمات والأوامر أو الأحكام هي من عند الله بالفعل، وأن تكون مع هذا المرجع أو المصدر البيِّنة العقليَّة أو النقليَّة أو الإيمانيَّة التي تثبت صحة هذه الشهادة صراحةً أو ضمناً. فالله سبحانه لا يتعامل مع كلٍّ واحد من المكلفين على انفرادٍ، إنما ينزّل أو يُوحي تعاليمه وأحكامه إلى مرجع مؤهل ومعدّ إلهياً وموثوق، ليتولَّى هذا المرجع في خطوة لاحقة تبليغ هذه التعاليم والأحكام إلى المكلَّفين.

من هو المصدر أو المرجع الموثوق؟

من هو المرجع الذي نجتهد في طلب العلم بالحكم الشرعي منه؟ أو من هو القـادر علـى أن يقدِّم لنا الحكم الشرعي الإلهي على وجه الجزم واليقين، بحيث يكون موقناً بأن هذا هو التكليف الإلهي عينه من دون زيادةٍ ولا نقصانٍ؟

وهذا يعني أنَّ للمرجع علاقة خاصَّة بالله تعالى، إذ يتَّبع ما يوحى إليه ويعني بالضرورة أن هذا المرجع معدّ إلهياً لهذه المهمة، أي مهمة بيان الأحكام الشرعية أو الأحكام الإلهيَّة. وتأسيساً عليه، فإنه ليس بوسع أي واحد من الخلفاء الثلاثة الأُوَل، أو أي خليفة من الخلفاء التاريخيين الذين تولوا منصب الخلافة، أن يدَّعي أنه المرجع أو المصدر المؤهَّل إلهياً لبيان الأحكام الشرعية! كذلك فإنَّه ليس بوسع عالم من علمائهم، أو بوسع علمائهم مجتمعين، أن يدعوا مثل هذا الادعاء كذلك، فإن الخلفاء مجتمعين ومنفردين، وعلماءهم كافة ليس بإمكانهم الإدعاء أن هذا الحكم الشرعي أو ذاك من الأحكام التي علَّموها للناس هو التكليف الإلهي عينه وهو المقصود الإلهي عينه، لأن شرعية ما يقولون لا يستمدونها من أقوالهم، وإنمـا يستمـدونهـا مـن إسناد هذه الأقوال للرسول الأعظم ﷺ، وهو المرجع الموثوق الذي لا يعلو عليه مرجع بشري.

المرجع الذي يعلِّم الناس الأحكام الشرعيَّة يجب أن تكون له صلة خاصَّة بالله تعالى، كأن يكون نبياً أو رسولاً أو إماماً، أو وليّاً من أولياء الله بحيث تغطي مرتبة هذا المرجع وصف الصّلة الخاصَّة بالله، وهذا يستدعي بالضرورة أن يكون هذا المرجع الأقرب لله والأتقى والأعلم، بحيث لا يكون بين جميع المكلَّفين على الإطلاق من هو أعلم منه، وبحيث يكون هو الأقدر، فما من سؤالٍ على الإطلاق إلا وله القدرة على الإجابة عنه إجابة يقينية، فلو وُجد من هو أعلم منه وأقدر لنافسه هذا الآخر، ولعلا أحدهما على الآخر بالضَّرورة، وإلا كان وجود الاثنين أول أسباب الخلاف والاختلاف بتبليغ الأحكام الشرعيَّة، وفي الحالات التي اقتضت الحكمة الإلهيَّة إرسال رسولين أو أكثر، كان الله سبحانه وتعالى يعقد لواء المصدرية أو المرجعية لواحد من الرسولين، أو لواحد من الرسل، بحيث تكون

كلمة المرجع أو المصدر هي القول الفصل، فعندما أرسل الله موسى وهارون، كان موسى هو المرجع الأوحد في زمانه، وهكذا كان عيسى، وهكذا كان كل واحد من الرسل السابقين، فلا ينبغي أن يكون في العالم البشري إلا مرجع واحد للذين آمنوا، وبالتحديد لا ينبغي أن يكون لأتباع ديانة سماوية وحدة إلا مرجع واحد، قد تتعدد مراكز التوجيه والتعليم ونشر الأحكام، لكنها في النهاية، مربوطة بالمرجع الواحد، الذي تتلقَّى الحقيقة الشرعية منه، وتسلِّم له بالمرجعية والأعلمية في كل أمرٍ من الأمور.

هذا المرجع، الواحد يجب بالدين والعقل والضرورة أن يكون مؤهَّلاً إلهياً للقيام بأعباء المرجعيّة، فهو يتلقى الأحكام والتكاليف الشرعية من الله أو من الرسول السابق، ويبلِّغها للمكلفين من دون زيادة ولا نقصان، ولا خطأ ولا سهو، ولا قصور، ولا تقصير، ولا معصية، ولا عصيان، بل يتبع ما يوحى إليه، وينفِّذ ما يؤمر به، أو يبلِّغ رسالته، أو ما عُهد إليه به على وجه الدقة المثاليّة التامّة، أو إن شئت فقل: إن هذا المرجع «مطعَّم» إلهياً ضد الخطأ والزيادة، النَّقص والمعصية والغرض، أو بتعبير آخر فإنَّه معصوم، فلو لم يكن معصوماً لوقع في الخطأ والزَّلل، وإن وقع في الخطأ والزلل، فقد فَقَد تميُّزه عن بقية المؤمنين، وبالتالي فقد مسوِّغ مرجعيته، ويفقد الأتباع ثقتهم المطلقة به، فينهار أساس وحدة الجماعة المؤمنة، وتتعدَّد مراكز الرأي، فيقع الاختلاف، وتفوت الغاية الشرعية من التشريع الإلهي.

ثم إنَّه لا ينبغي أن تخلو الدنيا من هذا المرجع، الذي يبين الأحكام الشرعيّة بياناً قائماً على الجزم واليقين، ويعوّد الجماعة المؤمنة، قلَّت أم كثرت، في طريقها إلى الله تعالى، وهذا المرجع قد يكون نبيّاً ورسولاً أو نبياً رسولاً، أو إماماً، أو وصي رسول، وحاشا لله تعالى أن يترك الخلق من دون حجة، وأن يترك شريعته من دون مبين، أو يترك أولياءه من دون قيادة، فنوح مرجع ومبين لمجتمعه بعامة، وللذين آمنوا به بخاصة، وموسى كذلك، وعيسى كذلك، وكل واحد من الرسل الكرام كذلك. وعندما كان الرسول، أي رسول، ينتقل إلى جوار ربه كان يوصي، أي يعيِّن وصياً من بعده، يعهد إليه بقيادة الشيعة المؤمنة، وتبليغ الأحكام

الإلهية الممدودة اللازمة لضبط الجماعة المؤمنة على صراط الله المستقيم، ولأنَّ الجماعة المؤمنة لم تكن أكثرية إنما كانت أقلّية ولم تكن حاكمة، وإنما كانت محكومة، ولأن للجماعة المؤمنة عقيدة مغايرة لعقيدة أكثرية المجتمع الذي تعيش فيه، فقد كانت مضطرّة للتَّقية، وإخفاء إيمانها، أي كتم هذا الإيمان، فكانت رسالة الإيمان تنتقل من فردٍ إلى فردٍ ومن وحي إلى وحي بالسرّ ومن دون إعلام لأنَّ الأكثرية الكافرة بحقيقة الوحي والفئة المؤمنة، وأتباعهم غير ملَّتها، فمن الممكن أن تقتلهم، أو تضيِّق عليهم، أو تفرض عليهم الإقامة الجبرية، أو الرقابة المكثفة مع ما يتبع ذلك من حرج وعسر.

رسول الله ﷺ هو المرجع

اختار الله تعالى محمد بن عبدالله ﷺ نبياً ورسولاً للعرب بخاصَّة، ولأبناء الجنس البشري بعامَّة، وبيَّن الله تعالى أنه خاتم النبيين، فلا نبيَّ بعده، فرسالته رمز لانتهاء دورة الحياة الدنيا، وشريعته آخر الشرائع الإلهيَّة، صدقتها وجمعتها في منظومة إلهية جديدة، صالحة ومصلحة لكل زمان ومكان، فيها بيان كل شيء، ومن الطبيعي جداً على ضوء ما ذكرنا أن يُعد الله رسوله إعداداً خاصاً، وأن يؤهِّله تأهيلاً خاصاً، وأن يجعله قمَّة الوعي البشري، وذروة الكمال الإنساني، ليتمكن من القيام بأعباء هذه الرّسالة الخاصَّة التي كلَّفه بها من دون خلقه، وأن يخصَّه بمكانة لم يخص بها أحداً من خلقه، فكان ﷺ، هو الأقرب لله، وهو الأتقى، وهو الأعلم، وهو الأفضل، وهو الأقدر، وهو الأدق بتبليغ الأحكام الإلهيَّة، والرسالة الإلهيَّة، جملة وتفصيلاً، فما من سؤال يخطر ببال مؤمن، أي مؤمن، أو مسلم، أي مسلم، أو إنسان على وجه الكرة الأرضية، أي إنسان، إلا وكان لرسول الله ﷺ القدرة على الإجابة عليه، لأنه ملهم، ومعد، ومهيَّأ إلهياً لذلك باعتباره خاتم النبيين، وباعتبار شريعته آخر الشرائع الإلهيَّة. لقد عصمه الله تعالى عصمة تامة، وتلك سنن عظيمة وقد قابلها الرسول الأعظم بالطَّاعة التامَّة، وبإخلاص العبودية لله، فكان يتَّبع مَا يُوحى إليه، حرفياً، ويُنفِّذ ما يؤمر به بلا زيادة ولا نقصان، وقد بيَّن الرسول ﷺ ما أنزل إليه من ربه من خلال قوله وفعله وتقريره، بياناً تاماً كما بين الأحكام الشرعيَّة الإلهية بياناً قائماً على الجزم

واليقين وكما تلقاها من ربه، ولما بين كل ما أنزل الله عليه، وبين الأحكام الشرعية بياناً قائماً على الجزم واليقين، ورتب عصر ما بعد النبوَّة ترتيباً محكماً وحسب التوجيه الإلهي، نزلت آية الإكمال ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم، وأتْمَمْتُ عليكم نعمتي**...﴾. وأعلن الرسول أنَّه قد بلَّغ الرسالة، وأدَّى الأمانة، وترك النَّاس على المحجَّة البيضاء ليلها كنهارها. وفي هذه الحالة، فإن مهمَّته قد انتهت، وبعد شهر أو بضع شهر سيمرض ويموت في مرضه. فإن اتبع الناس بيانه، نجوا، وإن خالفوا بيانه ضلوا وهلكوا.

المرجع العالم ببيان ما أُنزل

لم يقم رسول الله ﷺ ببيان ما أنزل الله، وتحديد الأحكام الشرعية وبيانها دفعةً واحدة، وإنَّما تمَّ ذلك خلال مدة ثلاثة وعشرين عاماً، كذلك فإن المؤمنين والمسلمين لم يطّلعوا جميعاً على كامل بيان الرسول ﷺ لما أنزل الله، وعلى كامل بيانه للأحكام الشرعيَّة، لأنهم لم يؤمنوا، أولم يسلموا، في يوم أو وقت واحد، وإنما أسلموا أو آمنوا في أوقات متعدِّدة. كذلك فإنهم اختلفوا، وتفاوتوا في قربهم من الرسول ﷺ أو بُعدهم عنه، وفي ملازمتهم له، أو انقطاعهم عنه، فلم يكن بوسع أحدٍ من المؤمنين والمسلمين قاطبة أن يدَّعي أنه على علمٍ بكامل بيان ما أنزل الله أو على علم بكامل الأحكام الشرعية، لا الخلفاء قاطبة، ولا الصحابة قاطبة، الوحيد الذين أعلن ذلك هو الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، فقد أعلن أنه قد أحاط بعلم النبوَّة كاملاً، وأنه لا توجد آية في كتاب الله إلا ويعلم بليل نزلت أم بنهار، بسهل أم بجبل، وفي من نزلت، وأعلن أن له القدرة على أن يفتي أهل التوراة بتوراتهم، وأهل الإنجيل بإنجيلهم، وأهل القرآن بقرآنهم، فكان يحثُّ الناس ليسألوه، قائلاً: سلوني قبل أن تفقدوني!!

موقف المسلمين من مرجعيَّة الرسول الأعظم ﷺ خلال حياته المباركة

كان المسلمون، خلال حياة الرسول ﷺ المباركة، فئات هي:

١ ـ الفئة القليلة المؤمنة الصادقة، وعلى رأسها أهل بيت النبوّة، علموا الأحكام الشرعية وعملوا بها، وتيقّنوا أنها من عند الله، وأن رسول الله ﷺ يتبع تماماً ما يُوحى إليه، وينفذ ما يُؤمر به.

٢ ـ المنافقون والذين في قلوبهم زيغ، والذين في قلوبهم مرض، والمرتزقة من الأعراب، كانوا يتظاهرون بقبولهم الأحكام الشرعيّة، فينفّذون ما يراه الناس، فكانوا يصلّون ويصومون وينفقون، ويخرجون مع الرسول للجهاد، وإن لم يخرجوا معه كانوا يعتذرون عن عدم خروجهم، وكانوا يتظاهرون بالاعتراف بنبوّة النبي ﷺ ورسالته، ويتظاهرون بتصديقه في كل ما يقوله، هم مسلمون من حيث الشكل لكن قلوبهم كافرة بالله، وبرسوله وبكل ما جاء به الرسول، وبكل ما تلاه من قرآن وما بلّغه من أحكام، وكانوا يتحيّنون الفرص لنقض كلمة الإسلام من أصولها، في الوقت الذي كانوا يحلفون فيه بأغلظ الأيمان أنهم مسلمون ومؤمنون، ولكن الله تعالى قد شهد بأنهم لكاذبون.

٣ ـ الطّامعون بملك النبوّة، وهم الذين قاوموا النبي ﷺ قبل الهجرة، وحاربوه بجميع وسائل الحرب بعد الهجرة، فقتل النبي ﷺ ساداتهم، وقتلوا من المؤمنين أيضاً، ولما دخلت جيوش النبي ﷺ مكة، وأحيط بهم اضطروا إلى أن يتلفّظوا بالشهادتين وإلى أن يُخفوا ما في قلوبهم من حقد على محمّد وآل محمّد والفئة القليلة المؤمنة، لأنهم أدركوا أنَّ النبوّة قد تمخضت عن ملك، وأنَّ النبي ﷺ ميت لا محالة، لذلك أخذوا يعدّون الخطط سرّاً للاستيلاء على ملك النبوّة بعد موت النبي ﷺ وتجريد الإسلام من كافة مضامينه ومحتواه، والإبقاء على القشرة الخارجية اللازمة لدوام الملك وتوسُّعه. ولسوء الحظ فقد نجحوا بالتحالف مع أكثريّة أبناء بطون قريش الذين هاجروا مع النبي ﷺ، وصار للأكثرية الساحقة من أبناء بطون قريش هدف واحد هو الاستيلاء على ملك النبوّة، وبالتحديد على منصب خلافة النبي ﷺ بعد موته، مع ما يستتبع ذلك من نقض كافة عُرى الإسلام، ونقض كامل الترتيبات الإلهيّة لعصر ما بعد النبوّة، والتنكُّر لها، وعدم الاعتراف بشرعيتها بحجة أنها من ترتيب محمد البشر، لا محمد الرسول!

لقد أرهقت هذه الفئة رسول الله ﷺ، كانت تشاكسه علناً، وتشكّك بكلِّ ما يصدر منه علناً، وكانت تزاود عليه، وتوحي للآخرين بأنها أكثر إشفاقاً على الدِّين من الرسول ﷺ نفسه، وتعرف مصلحة الإسلام أكثر من الرسول ﷺ نفسه! كانت لا تنفّذ من الأحكام الشرعيّة إلا ما تقتنع به، ويوافق هواها، ويخدم مصلحتها، ولكنها كانت تسوّغ مشاكساتها وتشكيكها ومزاودتها على الرسول وامتناعها عن تنفيذ أوامره برفع شعارات دينيّة إسلاميّة. وقد قدَّمنا، في الباب الأول، نماذج كثيرة لذلك.

تلازم المرجعية والرئاسة العامة

في عهد كلّ نبي أو رسول ـ أي نبي وأي رسول على الإطلاق ـ كان النبي أو الرسول هو المرجع الأوحد لجميع الذين آمنوا به أو اتبعوه، فكانوا يتلقَّون منه مباشرة، أو بالواسطة، العلم بالأحكام الشرعيّة، وفي الوقت نفسه كانوا يقرُّون له بالرِّئاسة العامَّة على كافة المؤمنين به، فيأتمرون بأمره، وينفِّذون توجيهاته وتعليماته، ويقرّون له بالولاية العامَّة عليهم، فهو رئيسهم الفعلي والشرعي، وهو مرجعهم في أمور الدّنيا والآخرة، فما من نبي من الأنبياء، ولا رسول من الرسل إلا وقد تلازمت في عهده المرجعيّة والرئاسة العامَّة معاً، وأقرَّ له أتباعه بهذين الاختصاصين أو الحقَّين معاً، على اعتبار أنَّ هذا الإقرار جزء لا يتجزء من الإيمان أو لازمة أساسية من لوازم هذا الإيمان.

ويفيد استقراء التَّاريخ البشري أنَّ جميع مجتمعاته البائدة وقفت ضد رسلها، فلم يؤمن من كل مجتمع إلا القليل من أفراده، لذلك فإن رئاسة كل نبي ومرجعيته كانت منحصرة، من الناحية الفعلية، بالفئة القليلة التي آمنت به، ولم تتجاوزها إلى بقية أفراد المجتمع غير المؤمنين به.

ومع هذا، فقد ذكر لنا القرآن الكريم أن النبي داود كان المرجع والرئيس العام لمجتمعه كله الذي اعترف له، طوعاً أو كرهاً، بالمرجعية والرئاسة العامة معاً. كما ذكرنا لنا القرآن الكريم أنَّ سليمان النبي قد ورث المرجعيَّة والرئاسة العامة من أبيه، وأن المجتمع كله قد أقرَّ له بهذين الاختصاصين معاً. وبين لنا

القرآن الكريم حالة ثالثة اضطرَت فيها ظروف مجتمع من المجتمعات غير المؤمنة وإلى أن تتحاور مع نبيِّها في موضوع الرئاسة العامة لذلك المجتمع، وأنَّ ذلك النبي قد أخبرهـم بأنَّ الله، سبحانه، قد اختار لهم «طالوت» ملكاً أو رئيساً عليهم، لأنه الوحيد القادر على إنقاذ ذلك المجتمع ممَّا يعاني. وبعد تردّد، وبعدما جاءهم النَّبي، بالآيات والبيِّنات قبلوا رئاسة طالوت. والحالات الثلاث نادرة واستثناء من الأصل.

تلازم المرجعيَّة والرئاسة العامَّة في عهد خاتم النبيين محمد ﷺ

كان رسول الله ﷺ هو المرجع اليقيني لجميع المؤمنين، ومنه تُعلم جميع الأحكـام الشرعيـة المتعلقة بأمور الدنيا والآخرة، فهو المرجع الأوثق والأسمى والأوحـد، وليس للمسلمين، ولا للناس، مرجع آخر سواه فمنه يتلقَّى الجميع العلم بالأحكام الشرعيَّة، ومنه يتلقَّى الجميع البيان اليقيني لآيات القرآن الكريم، فخـلال حيـاتـه المبـاركـة لا مرجع سواه، ولا مبيِّن للآيات القرآنية غيره، فجميع المؤمنين بلا إستثناء دونه، وكلهم عالة عليه. هذا على صعيد البيان والمرجعيَّة.

أمَّا على صعيد الرئـاسـة العامَّة، فقد كان هو الرئيس العام لجميع المؤمنين والمسلمين، يأتمرون بأمره، وينتهون بنهيه، ويقرُّون له بالولاية العامَّة عليهم، ومن لا يقرّ له بالولاية العامَّة فليس بمؤمن وليس بمسلم، إنما هو دعي، أو منافق وفاسد، فالإقرار بمرجعيَّة النبي ﷺ، ورئاسته العامة للمؤنين والمسلمين جزء لا يتجزَّأ من الإيمان والإسلام.

فمن الرسول يتلقَّى المسلمون والمؤمنون العلم بجميع الأحكام الشرعيَّة، فـأيُّ علـم بهـذه الأحكـام لا يسنـد للـرسـول ﷺ فهو سقط متاع لا قيمة له، فالرسول ﷺ هو المرجع المخصَّص من الله تعالى لبيان الأحكام الشرعية، بياناً قائماً على الجزم واليقين. وفي الوقت نفسه فإن الرَّسول ﷺ هو القائد، وهو الوليُّ، أو الرئيس لجميع المؤمنين والمسلمين، قلوا أم كثروا، فكلمته هي القول الفصل في كل أمر من الأمور المتعلِّقة بشؤون الدنيا والآخرة، ولا بدَّ من التذكير بأن كلمة الرسول ﷺ مستمدَّة بالكامل ممَّا يوحى إليه، لأنه يتَّبع ما يوحى إليه

تماماً، وينفِّذ ما يأمره الله تعالى بحذافيره من دون زيادة ولا نقصان، لأنه محصَّن إلهياً ضد الخطأ والزلل، ولا ينطق عن الهوى، وبتعبير أدق فإن الرسول ﷺ مسدَّد إلهياً أو معصوم.

والخلاصة أنَّ خاتم الأنبياء ﷺ هو المرجع المخصَّص إلهياً لبيان الأحكام الشرعية، وفي الوقت نفسه هو الرئيس الشرعي والفعلي لجميع المسلمين والمؤمنين، وأن الاعتراف له بهذين الاختصاصين: المرجعية والرئاسة العامة جزءٌ لا يتجزَّأ من الإيمان والإسلام.

ولما هاجر الرسول ﷺ إلى المدينة المنوّرة، ونجح في تكوين دولة، الأكثريَّة الساحقة من سكانها من المسلمين والمؤمنين، صار الرسول الأعظم ﷺ هو الرئيس الشرعي والفعلي للدَّولة الإسلامية وهو ولي مسلميها ومؤمنيها جميعاً، علاوة على كونه مرجعهم الأوحد في بيان الأحكام.

كذلك فإنَّ رئاسة الرَّسول ﷺ العامَّة شملت رعايا الدَّولة الإسلامية، أي الأقليات من يهود ونصارى ومشركين، ممن كانوا يقيمون على أرض الدولة، أمَّا السند الشرعي لرئاسة الرسول ﷺ عليهم فمستمدٌّ من رضى هذه الأقليات برئاسته؛ حيث إنَّهم وقعوا عقداً أقرُّوا فيه بأن الرسول ﷺ هو الرئيس العام للدولة والمجتمع معاً، ضلاً عن ذلك فإن هذه الأقلِّيات كانت مجموعات محدودة وقليلة العدد، ودينها وقناعاتها تختلف عن دين الأكثرية الساحقة من أبناء المجتمع وقناعاتها، فاحتفظت تلك الأقليَّات بدينها وقناعاتها والاعتراف برسول الله ﷺ رئيساً عاماً للمجتمع، ولم يجبرها على الاعتراف به مرجعاً لبيان الأحكام الشرعيَّة، لأن تلك الأقليات لا تؤمن بتلك الأحكام، ولا تعتنق الإسلام، ولكنَّها ألزمت نفسها رضائياً بالقواعد العامَّة التي تنظِّم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ولو أن تلك الأقليات رغبت في مغادرة إقليم الدولة الإسلاميَّة، لما حال الرسول ﷺ بينها وبين رغبتها، هذه هي طبيعة رئاسة الرسول للفئات غير المؤمنة التي كانت تعيش فوق إقليم دولته المباركة(١).

---

(١) راجع: كتابنا «النظام السياسي في الإسلام»، باب مقومات الدولة الإسلامية.

استخلاص النتائج المتعلّقة بالمرجعيَّة والرئاسة العامَّة

١ ـ كل مجتمع، على الإطلاق، لا بدَّ له من مرجعية موثوقة تبين الأحكام الشرعية أو القانونية النافذة فيه بياناً يقينياً لا غموض فيه يفصح عن إرادة المشرِّع، أو الشارع، الذي وضع تلك الأحكام الشرعيَّة، أو المبادئ القانونيَّة، سواء أكان هذا التشريع إلهياً أم وضعياً. ولا يخلو أي مجتمع من المجتمعات من مثل هذه المرجعيـة، ويمكنك القول: إنَّ وجود المرجعيَّة من اللوازم الضرورية لكل مجتمع يسوده نظام مهما كان بدائياً.

٢ ـ هنالك تلازم مطلق ودائم بين المرجعيَّة والرئاسة العامَّة للمجتمع، فمن يقود المجتمع سياسياً يقوده قانونياً أيضاً، فالدَّولة الوضعيَّة لجميع مؤسساتها هي التي تقود المجتمع، وفي الوقت نفسه هي التي تبين الأحكام القانونية النافذة في المجتمع، فعندما كانت سلطات الدَّولة بيد الحاكم الفرد كان الحاكم هو المرجع في بيان القـواعد القانونيَّة، أو كان يتولّى تخصيص شخص أو هيئة معيَّنة تعمل تحت إشـرافـه المبـاشـر أو غير المباشر، ومهمّتها بيان الأحكام القانونيَّة النافذة، أو الواجب تنفيذها في المجتمع الذي يترأسه الحاكم الفرد. ولـم تختلـف الأمـور كثيـراً عنـدمـا شـاعـت النُّظـم الديمقراطيَّة، وتوزَّعت اختصـاصـات الـدَّولة على هيئات متعدّدة؛ إذ بقيت صلاحيَّة بيان الأحكام القانونيَّـة محصورة بالسلطة الحاكمة، ولكن الدَّولة العصريَّة حددت سلطةً من سلطـاتهـا، أو هيئة من الهيئات التابعة لها، وأسندت لها مهمة بيان الأحكام القانونية النافذة أو الواجب تنفيذها في المجتمع، وما يعنينا هو التأكيد على مبـدأ تـلازم الرئاسة العامَّة والمرجعية حتى في المنظومات القانونيَّة الوضعيَّة القائمة بطبيعتها على الظن والتخمين؛ لأن هذا التلازم تمليه طبيعة الأشياء ومنطق الأمور.

٣ ـ وقـد رأينـا هذا التلازم بين المرجعيَّة والرئاسة العامَّة في عهود جميع الرسل والأنبيـاء الكـرام، فالرسول كان المرجع الأوحد في بيان الأحكام الشرعية الإلهيَّة، وفـي الوقت نفسه كان الرئيس الشرعي والفعلي لأتباعه من المؤمنين والمسلمين جميعهم.

٤ ـ وجاء خاتم الأنبياء محمد ﷺ ليؤكد هذه الحقيقة المطلقة وليجمع ما بين المرجعية والرئاسة العامة للمجتمع المسلم، فعاش حياته المباركة بعد النبوَّة وهو مرجع ورئيس معاً، وفارق الحياة وهو المرجع والرئيس معاً. ولم يشكك في هذه الحقيقة المطلقة إلا منافق أو فاسد، ولكن هذا التشكيك لم يأخذ صوره العلنيَّة، إنما كان بذرة سوء مستترة تنمو في الزمن.

المرجعيَّة والرِّئاسة العامَّة
بعد وفاة الرَّسول الأعظم عليه السلام

رأينا، في ما سبق، أنَّ وجود المرجعيَّة التي تبيِّن الأحكام واجبة التَّطبيق ضرورة لا غنى لأيِّ مجتمع عنها، سواء أكانت الشريعة التي يطبّقها إلهيَّة أم وضعيَّة. ورأينا، أيضاً، أنَّ المرجعيَّة والرِّئاسة العامَّة متلازمتان في الشرائع الوضعيَّة الإلهيَّة على حد سواء، فكل الرسل الكرام كانوا المراجع لأتباعهم يبيّنون لهم الأحكام الشرعيَّة الإلهية بياناً قائماً على الجزم واليقين، وفي الوقت نفسه، كانوا هم الرؤساء أو أولياء أتباعهم. وتجلَّى هذا التَّلازم بين المرجعيَّة والرئاسة العامَّة في عهد رسول الله ﷺ من أوضح صورة فخلال عصر الدَّعوة كان خاتم النبيين ﷺ هو المرجع في بيان الأحكام الشرعية وفي الوقت نفسه كان هو الرئيس الأوحد لجميع أتباعه، فلا مرجع لهم سواه، ولا رئيس لهم غيره، وعندما تحوَّلت الدَّعوة إلى دولة تأكَّدت مرجعية الرسول ﷺ في بيان الأحكام الشَّرعية وتوسَّعت، كذلك تأكدت رئاسته العامَّة للمجتمع الإسلامي برمته، وولايته العامة على كل مسلم ومسلمة.

ومنذ اليوم الأوَّل الذي أعلن فيه الرسول ﷺ أنباء النبوَّة والرسالة والكتاب، في الاجتماع المعروف بـ «اجتماع الدار» شرع الرسول الأعظم ﷺ في وضع حجر الأساس للمرجعيَّة والرئاسة العامَّة للمسلمين بعد وفاته، فأعلن أن عليّاً عليه السلام هو الأخ، وهو الوصيّ، وهو الخليفة من بعده. وبقي، طوال عهده المبارك، يعلن ذلك بجميع وسائل الإعلان، ويطلق على الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، جميع الألقاب والصِّفات التي تعارف عليها البشر للمرجعيَّة

والرِّئاسة العامَّة، فأخبر المسلمين بأن علياً عَلَيْهِ السَّلَامُ هو الخليفة، وهو الوحي، وهو الإمام وهو الوليّ، وهو المولى، وهو المبين، وهو أمير المؤمنين من بعده. وبعد عودة الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ من حجَّة الوداع، جمع المسلمين في مكانٍ يقال له غدير خم، وبيَّن لهم أنه بعد عودته إلى المدينة سيمرض، وسيموت في مرضه وأنه قد ألقى إليهم القول معذرة، وأنه قد ترك في المسلمين من بعده خليفتين اثنين: أحدهما أكبر من الآخر، وهما: «كتاب الله وعترتي أهل بيتي» وأن الهدى لن يدرك إلا بالتمسُّك بهذين الثقلين معاً، وأن الضَّلالة لا يمكن تجنبها إلا بالتمسّك بهما معاً. ثم سأل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ المسلمين: ألست وليكم؟ فقالوا: بلى. وسألهم: ألست مولاكم؟ فردّوا بالإيجاب. ثم سألهم ألست الأولى بكل مؤمن ومؤمنة من نفسه؟ فقالوا: بلى، فأخذ بيد علي بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ، فأنهضه ثم قال للمسلمين: من كنت وليّه فهذا علي وليه، ومن كنت مولاه فهذا عليٌّ مولاه، ومن كنت الأولى به فهذا علي هو الأولى به، ثم عمَّم الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ علياً عَلَيْهِ السَّلَامُ وأجلسه في مكانٍ، ثم طلب من المسلمين مبايعته، فبايعوه على ذلك. وكان أول المبايعين الخلفاء الثلاثة الأول! وبعد ذلك، نزلت آية الإكمال ﴿**اليوم أكملت لكم دينكم**﴾ وكان الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، قبل ذلك، قد أعلن أن الأئمَّة من بعده اثنا عشر إماماً، وسمَّاهم بأسمائهم وأسماء آبائهم، وتسعة منهم لم يولدوا بعد. وهكذا رتّب الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وفق التوجيهات الإلهية، موضوع المرجعيّة والرئاسة العامَّة من بعده ترتيباً محكماً، وذلك لأن هذا الموضوع هو محور ثبات المجتمع واستقراره. وخلال حياته المباركة أعدَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الإمام علياً عَلَيْهِ السَّلَامُ للمرجعية والرئاسة العامة إعداداً تاماً، فعلَّمه كافة العلوم التي تلقَّاها من ربه، وبيَّن له ما أنزل الله بياناً تاماً، وعلَّمه التأويل حتى أن الإمام علياً عَلَيْهِ السَّلَامُ قد أعلن أمام العامَّة والخاصة، أنه ليس في كتاب الله آية إلا ويعلم أين نزلت بسهل أم بجبل، بليل أم بنهار، في من نزلت، وأن له القدرة على أن يحكم بين أتباع كل ديانة، حسب الكتاب الذي أنزل على رسولهم وأنه لقادر على بيان الحكم الشرعي في كل أمر من أمور الدّنيا والآخرة، لأنَّ الرسول الأعظم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قد علَّمه علم النبوَّة كله. وهذه علوم وطاقات ليس بإمكان أي خليفة أن يدَّعيها، بل وليس

بـإمكان الخلفاء مجتمعين أن يدعوها، كذلك فإنه ليس بإمكان الأمَّة والعالم كله ادعاءها حتى لو اجتمعوا على صعيد واحد.

وما كان بإمكان الإمام علي عليه السلام أن يعلن ذلك في مجتمع معبّأ بالكراهية ضـدَّه لو لم يكن مؤهَّلاً إلهيّاً، ومعدّاً إعداداً إلهيّاً للقيام بأعباء المرجعيّة والرئاسة العامَّـة مـن بعـد النبي صلى الله عليه وآله، لأنَّ المرجع من بعد النبي صلى الله عليه وآله يجب أن يكون الأعلـم والأفهم، والرئيس يجب أن يكون الأفضل، فإذا أضفت هذه المؤهِّلات إلى سجل الإمـام علي عليه السلام التاريخي الحافل بالأمجاد ـ التي لا تدانيها أمجاد ـ وأضفت إلـى ذلك ما وصلنا من الأحاديث النبويّة الواردة فيه، والتي تسرَّبت إلينا من خـلال حكم تاريخي كان يحقد عليه، ويتعبَّد بكراهيته ولعنه وغمزه ولمزه، وإسقـاط جميع فضائله لم يبق لدى أي منصف أدنى شك في أنَّ الله ورسوله قد اختاراه للمرجعيّة والرئاسة العامة للمسلمين بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله، لأن الله تعالى قـد خصَّـه بعلم النبوّة، كذلك فإن من يتابع الأحاديث النبوية التي يرويها علماء القـوم والمتعلِّقـة بعدد الأئمة، أو الخلفاء الشرعيين، من بعد النبي، وحصرهم باثني عشر، ويقارن هذه الأحاديث بما أجمع عليه أهل بيت النبوَّة، بأن الله تعالى قد اختار الإمام علياً عليه السلام ليكون أول الاثني عشر، وأنه قد اختار أحد عشر آخرين من صلبـه ومـن ذرية النبي ليكونوا مراجع الأمة ورؤساءها كل في زمانه. وأن الله سبحـانـه وتعـالـى أنـهى لـكـل واحـد منهم علمي النبوة والكتاب، فلن يبقى لـدى أيِّ منصـف أدنـى شـك مـن أن الله ورسوله صلى الله عليه وآله قد رتبا أمر الرئاسة والمـرجعيـة مـن بعـد النبـي صلى الله عليه وآله تـرتيبـاً محكماً، ولو أن الله ورسوله قد أطيعا لمااختلف اثنان قـط ولتغيـر وجـه التـاريـخ، ولـدخل العالم كله في دين الله[1] إذ تنتقل الرئاسة والمـرجعيَّـة سلمياً بعـد وفاة النبي صلى الله عليه وآله إلـى الإمـام علي عليه السلام، وبعـد وفـاة الإمام علي عليه السلام يتولَّى المرجعية الإمام الحسن عليه السلام، وبعد موت الحسـن عليه السلام تـؤول المـرجعيـة والـرئـاسـة إلـى الإمـام الحســن عليه السلام . . .

---

(١) ناقشنا هذا الموضوع في كتبنا: «النظام السياسي» و«نظرية عدالة الصحابة»، و«المواجهة» و«الإمامة والولاية»، ودعَّمناه بالأدلة الشرعية والعقلية الكافية التي تجبر المنصف على الرضوخ للحق.

وهكذا حتى يمارس المرجعية والرئاسة العامة الأئمة الاثنا عشر الذين اصطفاهم الله وسمَّاهم رسوله، عندئذٍ تستقر مؤسستا المرجعية والرئاسة، وتتربى الأمَّة على الشرعيَّة الإلهيَّة، ويرضى الجميع لأن المرجع والرئيس هو الأقرب للنبي ﷺ، فهو حفيده، وهو الأعلم والأفهم والأفضل لأن علمي النبوَّة والكتاب قد انتهيا إليه.

ولكن زعامة بطون قريش ومن لفَّ لفها لم تقبل بالترتيبات الإلهيَّة لعصر ما بعد النبوَّة، لأسباب قبليَّة مفادها أنَّه «ليس من الإنصاف بأن يكون النبي ﷺ من بني هاشم، وأن يكون خلفاؤه من بني هاشم أيضاً، والأفضل والأعدل، برأي زعامة البطون وأنصارها وحلفائها، أن تكون النبوَّة لبني هاشم، وأن تكون الخلافة لبطون قريش وحلفائها»[1] لذلك صمَّموا على نقض جميع الترتيبات الإلهية المتعلقة بالمرجعية والرئاسة العامَّة معاً، واستبدالها بترتيبات وضعية، وضعوها من تلقاء أنفسهم وحيل بين المراجع والرؤساء الشرعيين للأمَّة وبين ممارسة حقِّهم بالمرجعيَّة والرئاسة العامة للأمَّة، وعاش كل إمام في زمانه حياة كل نبي في قومه، لا تتبعه إلا أقلِّية، تكتم إيمانها، فقد وجد الإمام الشرعي في كلِّ زمان، وعرف نفسه للعامَّة والخاصَّة، ولكن لم يؤمن بعدالة قضيته إلا القليل القليل، لأن السلطة المتغلبة ضيَّقت على الأئمة كل في زمانه، ونفَّرت الناس منهم، تماماً كما عاملت المجتمعات البائدة أنبياء الله، ولم تكتف السلطة بذلك وإنما سممت بعضهم وقتلت بعضهم الآخر علناً، وتآمرت على قتل الآخرين، واقتضت حكمة الله أن يغيب الإمام الثاني عشر وأن لا يعرف موقعه أحد، لأن المجتمع قد أدار ظهره للشرعيَّة الإلهية، ولو بعث فيه النبي ﷺ من جديد لتنكر له، ولأعان الظالمين عليه، ولكن الشعلة التي أضاءها الرسول الأعظم ﷺ وغذَّاها الأئمة الكرام ـ كل في زمانه ـ ما زالت تتألق، ويكبر نورها يوماً بعد يوم، وعلى الرُّغم من الجهود الجبَّارة التي بذلها أعداء الشرعية الإلهيَّة لإطفائها.

(١) راجع كتبنا: «نظرية عدالة الصحابة والمرجعية السياسية في الإسلام» و«المواجهة» و«النظام السياسي في الإسلام».

والخلاصة، وما يعنينا في هذا المقام، هو أن رسول الله ﷺ، وبأمرٍ من ربّه، وحسب التوجيهات الإلهية، قد رتَّبَ مؤسَّستي المرجعيّة والرئاسة العامّة للمسلمين بعد موته، أو بتعبير أدق، رتَّب عصر ما بعد النبوّة، فعلَّم علياً عليه السلام علوم النبوّة جميعها، وأعلنه، وبجميع وسائل الإعلان مرجعاً وخليفة من بعده، وإماماً ووليّاً وأميراً، وكلّفه أن يعلّم الحسن عليه السلام، جميع علوم النبوّة، وأن يعلنه ويعهد إليه بالإمامة من بعده، ثم كلَّف الإمام الحسن عليه السلام بأن يعهد بالإمامة من بعده إلى أخيه الحسين عليه السلام، وكلَّف رسول الله الإمام الحسين عليه السلام بأن يعهد بالإمامة من بعده إلى ابنه علي عليه السلام وسمَّى رسول الله بقية الأئمة الاثني عشر ليكون كل إمام منهم هو المرجع وهو المتولّي للرئاسة العامة للمسلمين في زمانه، ويجدر بالذكر أن الأحد عشر إماماً جميعهم من ذرية النبي ﷺ، ومن صلب علي بن أبي طالب عليه السلام، وكان كل واحد منهم يعرف في زمانه بأنه ابن رسول الله ﷺ، ويناديه المنصفون حتى من أعدائه بقولهم: يا ابن رسول الله!

وهذه الترتيبات من صميم الدِّين، ومن ضرورات بقائه ونقائه، وهي عنوان كماله واكتماله، فإن لم يرتِّب الرسول ﷺ عصر ما بعد النبوّة، وإن لم يبين للناس المرجع الذي يرجعون إليه للعلم بالأحكام الشرعيّة، وإن لم يبين لهم من يتولى رئاستهم من بعده، فقد اهتزت مبادئ بقاء الدين ونقائه وكماله، وبخاصة أن الرسول الأعظم ﷺ قد بين للناس حتى كيف يتبولون وكيف يتغوطون فهل يعقل أن يبين مثل هذه الأمور، وأن يغفل عن بيان أخطر الأمور كالمرجعية والرئاسة العامّة للمسلمين! فالشرائع الوضعيّة على قصورها لا تغفل هذه النَّاحية، والحكام العاديُّون الذين لا يدَّعون النبوّة أو حمل الرسالة الإلهيّة يترفعون عن الوقوع في هذا المطبّ القاتل!! فكيف بالشَّريعة الإلهيّة التي أنزلها الله تعالى لتحكم عصر التّكليف البشري كله، والتي لا شريعة بعدها، ثم إن الشّريعة الإلهيّة قد تضمَّنت نصوصاً قاطعة مفادها أنها تتضمَّن بيان كل شيء، فهل يُعقل أن تُغفل أهم شيء، وهو المرجعيّة والرئاسة العامة!

وإذا كان الحكَّام العاديون يترفَّعون عن الغفلة عن هذه الأمور، فكيف يُغفل

الرسول الأعظم مثل هذه الأمور وهو خاتم النبيين، فلا نبي بعده، وهو قمة الوعي البشري، وصفوة بني الإنسان وهو الأبعد نظراً!؟

وكيف نوفِّق بين التأكيدات الإلهية بأن الدين قد اكتمل، والنعمة قد تمت وبين تأكيدات الرسول ﷺ بأنه قد بيَّن للناس كل ما أُنزل إليهم من ربهم وترك المسلمين على المحجَّة البيضاء ليلها كنهارها، وبين مزاعم القوم بأن الله ورسوله ﷺ لم يبينا من هو المرجع من بعد النبي ﷺ، ولم يحدِّدا من هو الرئيس الذي سيخلف النبي!

ثم إن الثابت عند جميع المسلمين بأن الرسول ﷺ، قد لعن أشخاصاً، ووصف أشخاصاً آخرين بأنهم أعداء الله، وحذر من جماعات ومن بطون، ستلعب دوراً مدمراً بعد وفاته، وأكد أن هذه العناصر التخريبية إن أُطيعت ستحلّ عرى الإسلام جميعها عروة بعد عروة، وحذّر الرسول ﷺ من فتن وأخطار، وعواصف تترقب موت الرسول بفارغ الصبر لتنقض من بعده على الأمة، لقد كان العلم بمستقبل الأمَّة واضحاً أمام الرسول كعلمه بماضيها ومراحل تكوّنها، كان يعلم أنَّ التنافس من بعده على الرئاسة العامَّة هو الذي سيفتح أبواب كل شرٍّ، وهذا سرُّ تركيزه الخاص على المرجعيَّة والرئاسة العامة من بعده، وسر إصراره على توضيح الأمور وحسم هاتين المسألتين أثناء حياته المباركة، فهل يعقل أن يحذِّر الرسول ﷺ من آثار البلاء، ولا يعالج مصدره وسببه!؟ الآن وبعد أن وقع الناس في المحاذير تبيَّن لهم بما لا يدع مجالاً للشك أنَّ التنافس على الرئاسة العامَّة، بعد وفاة الرسول ﷺ، كان هو سبب كل خلاف واختلاف قد حدث، وأن الأطراف المتنازعة على الرئاسة العامة، وفي تغييب المرجعيَّة الشرعيَّة، كانت تخترع من تلقاء نفسها أحكاماً تسوِّغ خلافها واختلافها، وتدَّعي أنَّ تلك الأحكام المختلفة والمفتراة شرعيَّة، فتغييب المرجعية والرئاسة الشرعيَّة، أوجد فراغاً قاتلاً، وفتح أبواب اختلاق الأحكام الوضعيَّة، فتحولت الدَّولة الإسلاميَّة عملياً من دولة كانت تتبنى وتحكم بأحكام الشريعة الإلهية حال حياة النبي ﷺ، إلى دولة تحكمها شريعة وضعية بعد وفاته، ولم يبق من الإسلام إلا القشرة الخارجية، التي تسوِّغ الاحتفاظ بملك النبوة، وتوسيع هذا الملك.

معنى الرئاسة والمرجعية

تعني المرجعيَّـة، فـي الأصل، ولغايات هذا البحث، الجهة المحدَّدة إلهياً لبيان الأحكام الشـرعيـة بياناً قائماً على الجزم واليقين. والأصل، وعلى صعيد الشرائع الإلهية، أنَّ المرجعيَّة معيَّنة أو محددة من الله، فهو، جلت قدرته، الذي يعيِّن ويحدد الشخص المخول ببيان الأحكام الشرعيَّة الواردة في هذه الشريعة أو تـلك. والأصـل أنـه لا يوجد لأي شريعة إلهية إلا مرجع أعلى واحد، فلو وجد اثنان أو ثلاثة لا بد من أن يكون القول الفصل الواجب التنفيذ لأحدهم، باعتباره المرجـع الأعلـى والوحيد. والمرجعيَّة الشرعيَّة تستدعي بالضرورة وجود رسالة إلهيَّة، فمن دون وجود هذه الرسالة أو التعليمات الإلهية، أو الخط الإلهي العام فلن تكون هنالك ضرورة لوجود المرجعيَّة.

ومن يتتبَّع تاريخ المجتمعات البشريَّة التي أرسل الله لها رسلاً يعرف، بيسر وسهولة، بأنَّ الله تعالـى قـد جعل كل رسول من أولئك الرسل الكرام مرجعاً في زمـانـه مخـولاً بيـان الأحكـام الشرعيَّة، ويكتشف أيضاً أن المرجعيَّة جانب من جوانب الرسالة الإلهية التي كلف هذا النبي أو ذاك بتبليغها إلى قومه، ومهمة من المهام الملقاة على عاتق رسول ذلك الزمان.

وتـوضيحـاً نقول: إنَّ «نوحاً» عليه السلام قد أرسله الله برسالة إلهيَّة إلى قومه، هذه الـرسـالـة الإلهيَّة تتضمن بالضرورة أحكاماً أو تعليمات أو توجيهات إلهيَّـة فـي أمور معيَّنـة ـ ضاقت أم اتسعت ـ فرسول الله نوح هو المرجع المخول والمحدد إلهياً لبيان هذه الأحكام أو التعليمات أو التوجيهات الإلهية بياناً قائماً على الجزم واليقين، فما بيَّنه رسول الله نوح هو المقصود الإلهي عينه، وليس في زمن نوح أي شخص مخوّل أو مؤهل لبيان هذه الأحكام غيره، فبيان نوح هو القول الفصل في هذا المجال فنوح هو المرجع البشري الوحيد، ولا مرجع غيره فـي زمـانـه، فنـوح يجمـع بيـن كـونـه رسـول الله، واختصـاص بيـان الأحكـام، واختصاص الولاية على أتباعه أو قيادتهم على ضوء هذه الأحكام، فهو الرئيس العـام للمؤمنين، أو وليهم، وهو المبين للأحكام الشرعية التي من المفترض أن

تحكم علاقة الرسول بأتباعه، وعلاقة الرسول وأتباعه بالله، وعلاقة الرسول وأتباعه بالمجتمع الذي يعيشون فيه، ويطمعون في هدايته، من خلال تصديقه لرسول الله نوح، واتباع التعليمات أو الأحكام الإلهية التي جاء بها.

فأنت تلاحظ أن الشخص نفسه: «رسول الله نوح» كان هو الرسول وهو المرجع، في بيان الأحكام الشرعية، وهو الولي أو القائد، أو الرئيس لمن أطاعه، وأن الهدف البعيد لنوح هو التمكُّن من هداية المجتمع كله، وأن تكون الشريعة أو التعليمات الإلهية هي القانون النافذ في ذلك المجتمع، وهذا الوضع سيجعل منه بالضَّرورة في حالة تحققه هو الرئيس العام لمجتمعه، لأنه لا أحد يمكنه بيان الأحكام الإلهية، ومقاصدها الحقيقية غيره.

وتنطبق هذه الحالة على جميع الرسل الذين أرسلهم الله لعباده وبعد انتقال النبي ـ أي نبي ـ إلى جوار به، فقد حدد الله تعالى بالعقل والضرورة مرجعاً يتولى بيان الأحكام الإلهية للذين آمنوا؛ إذ من المستحيل عقلاً أن يتركهم الله بلا ولي ولا مرجع.

المرجعية في عهد رسول الله محمد ﷺ

لم يختلف الأمر، من حيث المبدأ، في عهد رسول الله محمد خاتم النبيين ﷺ، بل ازدادت الحاجة إلى المرجعيَّة، لأن رسول الله ﷺ خاتم النبيين فلا رسول ولا نبي بعده، ولأن الشريعة التي أنزلها الله عليه آخر الشرائع الإلهيَّة فلا شريعة بعدها، ولأنها من جهة ثانية شريعة كاملة شاملة تضمَّنت أحكاماً لأمور الحياة جميعها، ويفخر بها الذين آمنوا لأنها قد جاءت تبياناً لكل شيء، وشريعة بهذا الاتساع لا بدّ لها بالضرورة من مرجع يبيِّن أحكامها بياناً قائماً على الجزم واليقين، بحيث يكون هذا البيان هو المقصود الإلهي عينه بلا زيادة ولا نقصان. وكما حدَّد الله، سبحانه وتعالى، المرجع في الشرائع الإلهيَّة السَّابقة، فقد حدد أيضاً المرجع لبيان أحكام الشَّريعة الإلهيَّة الخاتمة، فقد بيَّن الله سبحانه وتعالى أن من أعظم مهمات الرسول أن يبيِّن للناس ما أُنزل إليهم من ربهم، فمحمد ﷺ كان نبي الله ورسوله حمل رسالته إلى الناس، والشريعة الإسلاميَّة

كانت جزءاً من هذه الرسالة الإلهية. كانت مهمة رسول الله ﷺ، كأي رسول، تنصب بالدرجة الأولى والأخيرة على تبليغ رسالات ربِّه للناس وبيان مضامين هذه الرسالات، وبما أن الشريعة الإسلامية جوهر الرسالات الإلهية، فمن الطبيعي أن يكون الرسول، والرسول وحده، هو المخوَّل والمحدَّد إلهياً ببيان أحكام هذه الشريعة بياناً يقينياً متفقاً مع المقصود الإلهي من كل نص وارد في هذه الشريعة. ومن الطبيعي أيضاً أن يكون هو المرجع البشري الأوحد لهذا البيان اليقيني، لأنه هو المؤهَّل والمعد الوحيد لهذه المهمة، وهو القادر على الإجابة عن كل سؤال يوجَّه إليه حول مضامين هذه الرسالة الإلهية من قبل أي إنسان في العالم كله، لأن رسول الله وخاتم النبيين ﷺ مرسل إلى العالم كله، فالرسول بالضرورة هو الأعلم وهو الأفهم بمضامين الرسالة، وهو الأبعد نظراً وهو المرجع المخصَّص والمحدَّد من الله تعالى لبيان الأحكام الشرعية المتعلقة بأي أمر من أمور الدنيا أو الآخرة، فلا يوجد من هو أعلم أو أفهم منه، لأنَّه قمة الوعي الإنساني، وصفوة الجنس البشري، ومحاولة بعضهم إعطاء بعض الخلفاء دور البطولة حتى على الرسول نفسه هي محاولات ساقطة اختلقتها نفوس مريضة أُشربت ثقافة الانحراف!

فالمعروف، بالنص والنقل والعقل والضرورة، أن رسول الله ﷺ هو المرجع المختص والمؤهل والمحدد من الله تعالى لبيان الأحكام الشرعية الإلهية بياناً قائماً على الجزم واليقين، وهو المرجع البشري الوحيد في زمانه. وهذا أمر تعرفه الخاصَّة والعامَّة، ويعرفه الإنسان بالفطرة، ما لم يتلوّث بثقافة الانحراف التاريخيَّة. والمعروف، بالنص والنقل والعقل والضرورة، أن رسول الله ﷺ كان هو الرئيس الأعلى لجميع أتباعه المؤمنين، فهو وليهم وهو إمامهم وهو قائدهم، فلا يقرون إلا بولايته، ولا يعترفون إلا بقيادته. والذين يعترفون بأن محمداً رسول من عند الله، وأن كل ما جاء به هو بالفعل من عند الله، ولكنهم لا يقرون بولايته عليهم، ولا يعدّونه رئيساً عاماً لهم، ليسوا بمؤمنين، وليسوا بمسلمين؛ لأن الإقرار الضمني على الأقل بولاية الرسول ومرجعيته أساس لا يقوم الإيمان والإسلام إلاّ به.

ومـا يعنينـا هو التأكيد على أن رسول الله ﷺ كان هو المرجع المختص والمحدد إلهيـاً لبيـان الأحكام الشرعية، وهو في الوقت نفسه الولي أو الإمام أو القائد أو الرئيس العام لجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات.

فالرئـاسـة والمرجعية معقودتان للرسول ـ أي رسول ـ حال حياته، لأنّهما متكاملتـان ووجهـان لعملة واحدة في جميع الشرائع الإلهية، ولا مجال للتفريق بينهما، أو للاعتقاد بإحداهما من دون الأخرى.

ومن المحال شرعاً وعقلاً أن ينتقل الرسول إلى جوار ربه من دون أن يبيِّن الله للناس من هو الرئيس العام الذي يتولّى مقاليد الأمور من بعد وفاة النبي، أو من دون أن ينظم مؤسسة الرئاسة العامة للمسلمين، كذلك فإنه من المستحيل عقلاً وشرعاً أن ينتقل الرسول ﷺ إلى جوار ربه من دون أن يبين الله تعالى للناس من هو المرجع الشرعي الذي سيتولى بيان الأحكام الشرعية من بعد وفاة النبي ﷺ، ومن دون أن يعلن ذلك على الملأ.

والذين يزعمون أن رسول الله قد انتقل إلى جوار ربه، ولم يبين من يخلفه فـي الـرئـاسـة العامة للمسلمين، ولا بين من هو المرجع المختص ببيان الأحكام الشرعيـة بعـد وفـاة النبـي ﷺ، هم قوم يستغفلون الناس، ويستهترون بالعقل البشري ويطعنون بكمال الدين وتمام النعمة من حيث لا يشعرون.

المرجع الفعلي في عهود السّلطة الفعليّة

لقد حرصنا على ربـط المـوضـوع وتأصيلـه لنبرز بوضوح تجاهل السُلطة الفعليـة للتـرتيبـات الإلهيَّـة، وإقـدامهـا علـى إيجاد ترتيبات وضعيّة لتحل محل الترتيبات الإلهيّة فالسُلطة الفعليّة التي حكمت الأمّة، منذ وفاة النبي ﷺ حتى سقوط آخر سلاطين بني عثمان، لم تعترف بالرئاسة العامّة الشرعية التي اختارها الله وأعلنهـا رسوله، كذلك لم تعترف بالمرجعية الشرعية التي اختارها الله أيضاً وأعلنها رسوله، فزعمت أن الله لم يحدد من سيخلف الرسول في الرئاسة العامة للمسلمين. وزعمت أيضاً أن الله لم يحدد من هو المرجع المختص ببيان الأحكام الشرعية من بعد الرسول ﷺ، وادَّعت أن الرسول ﷺ قد ترك الأمَّة بعد موته

بلا رئيس، وبلا مرجع، ولم يتطرق لهاتين الناحيتين لا من قريب ولا بعيد. وهكذا من حيث يشعرون، أو لا يشعرون، طعنوا بكمال الدين وتمام النعمة! ولو أنهم اعترفوا بالرئاسة الشرعية وبالمرجعية التي اختارها الله وأعلنها نبيه، لأنها الأساس الذي قام عليه حكمهم، لانكشفوا أمام الجميع بأنهم قد أخذوا ما ليس لهم، وغصبوا حقوق غيرهم، وأحلُّوا ترتيباتهم الوضعيَّة محلَّ الترتيبات الإلهيَّة، لذلك تمسكوا بهذين الادعاءين بأن الرسول لم يحدد من يخلفه بالرئاسة العامة للمسلمين، ولا من يخلفه بالمرجعية أو في بيان الأحكام الشرعية. وحوَّلوا بنفوذ الدولة وإمكانياتها هذين الزعمين إلى قناعتين، أُجبرت العامَّة والخاصَّة على تبنيهما أو التظاهر بهذا التبني، فمن تبناهما، أو تظاهر بذلك، أفاضوا عليه من موارد الدولة ومنافعها ونفوذها، ومن أبى حرموه من ذلك كله، فصار تبني هذه القناعات الزائفة قدراً لا مفر منه وجسراً لا بد من عبوره.

واقع المرجعيَّة والرِّئاسة بعد وفاة النبي ﷺ

تمكَّنت زعامة بطون قريش من الاستيلاء الفعلي على ملك النبوَّة بالقوَّة والغلبة وكثرة الأتباع؛ إذ انضم لها جميع المنافقين والمرتزقة من الأعراب، علاوة على الجموع التي حاربت رسول الله ﷺ في بدر وأحد والخندق، والتي اضطرت بعد الحرب رغبةً أو رهبةً للتلفّظ بالشهادتين، أو للتظاهر بالإسلام. خلال الآونة التي استولت فيها زعامة بطون قريش وحلفاؤها على منصب الخلافة، كان أهل بيت النبوَّة والقلَّة المؤمنة مشغولين بمصابهم الجلل، وبتجهيز الرسول ﷺ لمواراته في ضريحه الأقدس، فليس من المعقول أن يتركوه ويذهبوا لإبطال مكيدة القوم. وما إن أتمَّ أهل بيت النبوَّة تجهيز الرسول ودفنه، حتى أتمت زعامة بطون قريش إبرام أمرها والاستيلاء على منصب الخلافة، فواجهت بطون قريش وحلفاؤها أهل بيت النبوة والفئة القليلة المؤمنة بأمر واقع، لا طاقة لهم إطلاقاً على تغييره.

وبعد أقل من ثلاثة أيام على موت الرسول ﷺ، وجد الإمام الشرعي وبنو هاشم أنفسهم وجهاً لوجه أمام واقع يشبه ذلك الذي وجد النبي ﷺ والهاشميون

أنفسهم حياله عندما جهر النبي بدعوته! هم في جانب وبطون قريش وأنصارها في جانب آخر! والكارثة أن الأنصار الذين سئموا المواجهة، كما يبدو، اختاروا الوقوف إلى جانب زعامة بطون قريش وحلفائها، ويكفي أن تعلم أن الإمام علياً عليه السلام وزوجته البتول الزهراء ومعهما سبطا رسول الله، قد طافوا على بيوت الأنصار بيتاً بيتاً طالبين النُّصرة ولم ينصرهم أحد بحجة أن الخليفة الأول قد سبق إليهم، ولو أن الإمام علياً عليه السلام قد سبق ما عدلوا به أحداً! ويكفي أن تعلم أن زعامة بطون قريش التي استولت على منصب الخلافة، قد همت بإحراق بيت فاطمة بنت رسول الله على من فيه، وفيه الإمام علي وفاطمة وابنا رسول الله وآل محمد في اليوم الثالث لوفاة الرسول، ومع هذا لم يعترض على الشروع بالتحريق أحد من الأنصار، مع أنهم بايعوا الرسول صلى الله عليه وآله على أن يحموه وأهله كما يحمون أنفسهم وأهليهم!

قال بعض المؤمنين للإمام علي عليه السلام: «إنا معك لأنك صاحب الحق الشرعي». فقال لهم الإمام علي عليه السلام: «اغدوا علي غداً محلقين رؤوسكم». وفي اليوم التالي لم يأته غير ثلاثة! ولو جاءه الذين وعدوه بالنُّصرة لحمل بهم الإمام عليه السلام وبأهل بيته على القوم، فأعاد الحق إلى نصابه، والشرعية الحنيفة إلى مجراها، وطالما أنهم لم يحضروا فلم يبق مع الإمام علي عليه السلام إلا أهل بيته والمؤمنون الثلاثة، فلو حمل بهم على القوم لقتله القوم هو وأهل بيت النبوَّة، وأبادوهم من الوجود تماماً، ولحرَّفوا التاريخ في ما بعد فزعموا أنه وأهل بيت النبوَّة عصوا الله ورسوله، ولم تنفعهم قرابتهم من النبي صلى الله عليه وآله، «لذلك هم كأبي طالب في ضحضاح من النار»!! عندئذٍ لن يبقى للحق شهود، ولن تقوم للإسلام الحقيقي قائمة، وما يدريك بأن الدين نفسه سيصبح في خطر. لهذه الأسباب جميعها رأى الإمام علي عليه السلام أن عليه أن يبين الحقائق الشرعية للقوم بالقدر الذي تحتمله عقولهم، وأن يحتج عليهم احتجاجاً سلمياً لا ينجم عنه قتال، وهكذا فعل. صحيح أن هذا البيان وذلك الاحتجاج لم يغيرا مخطط القوم، ولكنهما كانا ضروريين؛ إذ لو لم يفعل ذلك لفسروا سكوته بأنه مباركة لفعلتهم، وشهادة على شرعية تلك الفعلة.

بعد هذا المخاض الأليم، وجدت على السَّاحة الإسلامية هيئتان، أو سلطتان، أو مؤسستان. والبحث فيهما سيكون موضوع الفصل التَّالي.

الفصل الثالث:

المرجعيتان والرئاستان

وُجدت، ومنذ أن كان الرسول ﷺ على فراش الموت، على الساحة الإسلامية، مرجعيَّتان ورئاستان:

المرجعيَّة ـ الرِّئاسة الشَّرعيَّة

وتتكوَّن المرجعيَّة ـ الرِّئاسة الشَّرعيَّة من الإمام علي الذي اختاره الله مرجعاً لبيان الأحكام الشرعية، وإماماً ووليّاً للمؤمنين بعد وفاة النبي ﷺ، أو رئيساً عاماً للمسلمين، ومعه أهل بيت النبوَّة وقليل من المؤمنين الذين ربطوا مواقفهم بموقفه، فإن نهض نهضوا معه، وإن سكت سكتوا معه. كانوا يتلقون منه الأحكام الشرعيَّة، وينفذون أوامره وتوجيهاته، ولا يعترفون إلا بشرعية مرجعيته ورئاسته العامة. ولكن لم تكن لهم القدرة على حكم المجتمع كله وفق الأحكام الإلهيَّة، لأنهم كانوا أقلِّية قليلة وسط محيط بشري كبير، وجموع هائلة من الناس ترى ما لا يرون. ولا تعترف، أو تتظاهر بعدم الاعتراف، بشرعيَّة مرجعية الإمام ورئاسته العامَّة.

كان الإمام عليه السلام على يقين من أنَّه المرجع الشرعي والإمام والرئيس الشرعي العام، ولكن السلطة المتغلِّبة، والجموع المنتفعة من حكم تلك السلطة، تحول بينه وبين ممارسة حقه بالمرجعية والرئاسة العامَّة. الإمام علي عليه السلام ليس نبياً، ولكنَّ حاله تشبه حال كل نبي من الأنبياء السابقين في أقوامهم، فلم تكن لكل واحد من أولئك الأنبياء سلطة على مجتمعه الذي بُعث فيه، لأن ذلك المجتمع لم يعترف بشرعية مرجعية ذلك النبي ولا بشرعية رئاسته العامة، إنما كان ذلك المجتمع يدين بالطاعة لحكامه الفعليين. أما طاعة النبي والاعتراف بشرعية مرجعيته ورئاسته العامة فقد كانت محصورة بأتباعه القلَّة. كذلك كان الأمر بالنسبة للإمام علي عليه السلام.

ولا بدَّ من الإشارة إلى أن الفئة المؤمنة الصادقة كلها كانت قلوبَها مع الإمام علي عليه السلام، وكانت في قرارة نفسها معترفة بشرعيّة مرجعيته ورئاسته العامة للأمة، لأنها تيَقنت من أنَّه لا طاقة للإمام ولا طاقة لها بمواجهة السلطة الفعلية الحاكمة، وليست متيقنة من أنَّ نتيجة المواجهة ستكون لصالح الإسلام. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن الوقوف إلى جانب الإمام سيفسر آلياً بأنه وقوف ضد السلطة الفعلية الحاكمة التي تملك النفوذ والجاه والمال، والوقوف ضد السلطة يعني العزل التام عن المجتمع والحرمان من جميع الحقوق المدنية والسياسية، فليس بوسع من يقف ضد السلطة أن يتولى الوظائف العامَّة، أو أن ينال نصيباً من الجاه والنفوذ والثروة، ولا تقتصر هذه الآثار على الأفراد المؤمنين أنفسهم بل تتعداهم إلى الذرية والنساء الأقارب، وتلك آثار لا طاقة للفئة المؤمنة بتحمُّلها حسب تقديرها آنذاك، لأن الأكثرية الساحقة من المجتمع الذي عرف بالمجتمع الإسلامي مندفعة بقوة باتجاه مناقض تماماً لجوهر الشريعة الإلهية، والإمام وأهل بيت النبوة، والقلة المؤمنة يسيرون في اتجاه آخر مختلف تماماً عن الاتجاه الذي توجهت نحوه الأكثرية. ثم إن وقوف القلة القليلة ضد الكثرة الساحقة قد يؤدي إلى جرف هذه القلة، أو القضاء عليها مع ما يستتبع ذلك من مخاطر طمس آثار الشرعية الإلهية. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فقد رأى بعض المؤمنين كيف انتصرت القوة على الشرعية، وكيف تم الاستيلاء على منصب الخلافة من طريق الغلبة والقهر، فإذا كان بإمكان عمرو أن يكون خليفة، فما الذي يمنع زيداً من أن يكون خليفة!؟ فتفتحت أشداق مطامع الجميع للرئاسة، وتمخَّضت هذه المطامع عن أساليب في غاية الغرابة. وقد صب هذا كله في خانة السلطة الفعلية الحاكمة، وسارع في تهميش القلة المؤمنة وتبعثرها. لهذه الأسباب انفضت الأكثرية من القلَّة المؤمنة من حول الإمام علي عليه السلام عملياً، مع يقينها بأنه المرجع والإمام الشرعي، الذي اختاره الله وأعلنه رسوله، لأنها قد فهمت بأن وقوفها معه لن يغنيه شيئاً، وسيلحق بها خسائر لا تعادل الفائدة التي يجنيها الإمام من هذا الوقوف، ولكن قلوبها بقيت وفية له. والدليل على ذلك أنه لما آلت الخلافة إليه بالأسلوب نفسه الذي اخترعه القوم، وقفت الفئة المؤمنة كلها إلى جانبه، باستثناء حفنة لا

تتجاوز أصابع اليد الواحدة طمع أفرادها بالخلافة لأنفسهم كطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وعبدالله بن عمر...، ولم يشذ من الأنصار غير اثنين. كانت الفئة المؤمنة مستعدّة للقتال إلى جانب الإمام علي عليه السلام حتى الموت، لأنها أدركت أن أعداء الله ورسوله الذين قاوموا النبي صلى الله عليه وآله قبل الهجرة وحاربوه بعد الهجرة والمنافقين والمرتزقة من الأعراب هم الذين يكرهون ولايته ومرجعيته، ولأنها أحست أنَّ قواعد الإسلام قد اهتزت، وأركانه قد تصدعت، ولن يعيد الحق إلى نصابه إلا الإمام الشرعي. من أجل هذا سلموا له الإمارة وخاضوا معه «بحار الموت شرقاً ومغرباً» واستهانوا بالحياة. ولو أن الفئة المؤمنة وقفت معه بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله كوقفتها معه يوم تولي الخلافة، لتغير مجرى التاريخ تماماً، ولرد الإمام علي عليه السلام القوم إلى الحق، ولكن ما شاء الله كان، وقد دفع الذين آمنوا ودفعت الأمة أعلى الضرائب.

وما يعنينا، هنا، هو التأكيد أن الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام هو المرجع الشرعي الذي خصَّصه الله بعد وفاة نبيه صلى الله عليه وآله لبيان الأحكام الشرعية الإلهية بياناً قائماً على الجزم واليقين، بعد أن أهله وأعدّه لذلك، بحيث أصبح الأعلم والأفهم بالدين.

كذلك، ولأن المرجعية متلازمة مع الرئاسة العامة، فإن الله تعالى قد اختار الإمام علياً عليه السلام ليكون أيضاً وليّ الأمة وإمامها من بعد النبي صلى الله عليه وآله، إلاّ أن زعامة بطون قريش وحلفاءها، وأعداء الإسلام السابقين جميعهم تكاتفوا معاً، ولم يعترفوا بحق الإمام عليه السلام بالمرجعية والرئاسة العامّة وتنكروا للترتيبات الإلهية وتجاهلوها تماماً، وقالوا: إن إعلانات النبي المتعلِّقة بهذا الموضوع قد صدرت عن الرسول صلى الله عليه وآله بوصفه بشراً، ولا ينبغي أن تحمل جميعها على محمل الجد. لذلك حالوا بين الإمام الشرعي وبين ممارسة اختصاصاته مرجعاً ووليا للأمة. واختارت القوى المتحالفة خليفة غير الإمام الشرعي، وحملت على الإعتراف بهذا الخليفة الجديد، والقبول به مرجعاً لبيان الأحكام واجبة التطبيق سواء أكانت شرعية أم وضعية.

الخليفة الجديد وأركان دولته وقادة التحالف الذين أوصلوه إلى منصب

الخلافة كانوا يعلمون علم اليقين أن رسول الله ﷺ قد أعلن أنَّ المرجع المخوَّل ببيان الأحكام الشرعيَّة وبالرئاسة العامَّة من بعده هو علي بن أبي طالب عليه السلام، وكانوا يعلمون علم اليقين أن الرسول ﷺ قد أعد الإمام وأهَّله لذلك، وأنهى إليه علمي النبوَّة والكتاب، وكانوا يدركون أيضاً أنه الأفضل والأنسب، حتى أن الخليفة الجديد قد قال في أول خطبةٍ له: «قد وُلِّيت عليكم ولست بخيركم وعلي فيكم». لكن أعداء الإسلام السابقين الذين دخلوا الإسلام، في ما بعد، وصاروا أكثرية المجتمع المسلم، ومنافقي المدينة ومكة، وزعامة بطون قريش التي وترها الإمام علي عليه السلام أثناء حرب الإسلام مع الشرك، استماتوا في الحيلولة بين الإمام عليه السلام وبين حقه الثابت في المرجعية والرئاسة العامَّة، فضلاً عن ذلك فإن الخلفاء الثلاثة الرموز ربما كانوا يعتقدون أن إعلانات الرسول ﷺ المتعلقة بالمرجعيَّة والرئاسة قد صدرت عن الرسول كبشر وليس كنبي، وبتعبير أدق ربما كانوا يعتقدون أن الترتيبات ليست من عند الله، إنما هي من عند محمد رسول الله! ومن يتتبع سيرة الثلاثة، وطريقة تقبّلهم لأوامر الرسول ﷺ يقطع بصحة هذا الاستنتاج، فضلاً عن ذلك فإن الخلفاء الثلاثة الرموز، كانوا من قيادات تحالف كبير وليسوا هم القيادات جميعها، صحيح أنهم لعبوا دوراً بارزاً في هذا التحالف، ولكن لو لم يتولوا «منصب الخليفة الرمز» لتولاه غيرهم، ومن يكره هذا المنصب إن كان بإمكانه الحصول عليه!؟ وفي وقت يطول أو يقصر سيكتشف الباحثون أنه قد تم اقتسام المناصب بين البطون بطريقة مشابهة لاقتسامهم لمناصب الشرف في مكة قبل الإسلام. وهذا هو السر في تعيين يزيد بن أبي سفيان قائداً لفرقة من جيش الشام، ثم والياً على الشام، وهو طليق وابن طليق ومن المؤلّفة قلوبهم، وهذا هو السر في خلافة معاوية لأخيه على بلاد الشام وتوسيع ولايته، وإطلاق حريته، وعدم المس بمكانه، لأن هذا جزء من اتفاق قادة التحالف.

والخلاصة أن أركان السلطة الجديدة لم يعترفوا بشرعيَّة اختصاص الإمام علي عليه السلام بالمرجعية أو ببيان الأحكام الشرعية من بعد النبي ﷺ، ولا اعترفوا بحقه في الرئاسة العامة. ولم يكتفوا بذلك بل فرضوا هذه القناعة على العامَّة والخاصة، وصغَّروا منزلة الإمام واستهانوا بها، وصغَّروا منزلة أهل بيت النبوَّة،

وعدّوهم مجرد جماعة من جماعات المسلمين ليس إلاَّ. والأعظم من ذلك أنهم اختاروا الولاة وأمراء الجند وجميع العمّال من الحاقدين على علي بن أبي طالب عليه السلام، ومن الكارهين لأهل بيت النبوة، وممن وترهم الإمام علي عليه السلام ومن أصحاب السجلاَّت الحافلة بالعداء لله ولرسوله، وحرَّموا الأعمال والوظائف العامَّة على من عرف بموالاته لعلي وبحبه له، أو بمودَّته لأهل بيت النبوة! فكيف يستطيع الإمام عليه السلام أن يمارس المرجعيَّة وأن يبين الأحكام الشرعية في هذا المناخ. لذلك قعد في بيته، وصرف الجزء الأعظم من وقته في تعليم الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام علمي النبوَّة والكتاب، لأنهما ثاني وثالث الأئمة الاثني عشر الذين اختارهم الله وأعلنهم الرسول صلى الله عليه وآله للمرجعية والرئاسة، كل في زمانه. كان يبيّن لأتباعه الأحكام الشرعية، ويرأسهم ويوجههم إلى الخير، وإن استفتاه أحد من غيرهم أفتاه، وإن سأله أجابه. كان الخليفة وأركان دولته يعملون وفق آرائهم الخاصَّة، وكان يحلو لهم أن يسألوا الإمام من حين إلى حين عن بعض الأمور، فكان الإمام عليه السلام يجيبهم، وقد يرى منهم منكراً أثناء تطبيقهم لبعض الأحكام الشرعية فيبيِّن لهم وجه الصحة ومواقع الخطأ. وكانوا في بعض الأحيان يُسألون أسئلةً من علماء أهل الكتاب فلا يعرفون لها أجوبة، فيهرعون إليه فكان لا يبخل عليهم بالأجوبة. وفي بعض الأحيان كانوا يصدرون أحكاماً قضائية، الظلم فيها واضح، والجهل فيها فاضح، فيلجأ المظلومون إلى الإمام عليه السلام، فيسارع إليهم قبل تنفيذها، فيبين لهم وجه الانحراف ويعلمهم ما جهلوا، ويبين لهم الحكم الشرعي فيها. ومن ذلك، على سبيل المثال، أن الخليفة الثاني همَّ بإقامة الحدّ على امرأة حامل، فبيَّن له الإمام عليه السلام أن الحدّ لا يُقام في هذه الحالة إلاَّ بعد أن تضع المرأة حملها، ومع أن الخط العام الذي انتهجته السلطة الفعلية التي استولت على مقاليد الأمور، بعد وفاة النبي، كان قائماً على تصغير عظيم منزلة الإمام والتنكُّر لمرجعيته ورئاسته العامة للمسلمين، وتجاهل سجله الحافل بالأمجاد وإظهاره بصورة الصحابي العادي خامل الذكر، إلا أنه كانت تصدر منهم بعض التصريحات التي تكشف بعض جوانب عظمة الإمام مثل قوله الخليفة عمر: «لولا علي لهلك عمر»، أو قوله: «اللهم إني أعوذ به من معضلة ليس فيها أبو حسن».

وما يعنينا أن السلطة الفعلية حالت بين الإمام عليه السلام وبين ممارسة اختصاصه بالرئاسة العامة، كذلك فإنَّها حالت بينه وبين ممارسة اختصاصه الشرعي بالمرجعية. ونتيجة للإجراءات القاسية التي اتخذتها كان من المستحيل عليه أن يبيِّن للأمة الأحكام الشرعية إلاَّ من خلال السلطة الفعلية، وكان من المستحيل على الأمَّة أن تتلقى الأحكام الشرعية من الإمام إلاَّ من خلال السلطة الفعلية وموافقتها، فانحصر دوره عملياً بأن يكون مرجعاً يبيِّن الأحكام الشرعية لأتباعه، وإماماً أو رئيساً لهم بخاصَّة.

وهذا لم يحل دون لجوء بعض الأفراد المسلمين سراً إلى الإمام، وتلقي العلم بالحكم أو ببعض الأحكام الشرعية منه.

لكن الأمور اختلفت يوم آلت الخلافة إلى الإمام علي عليه السلام، صحيح أن سلطة دولته على الأقاليم والولايات الإسلامية، في أثناء خلافته، كانت من الناحية العملية سلطة إسمية، أما السلطة الفعلية فقد كانت بيد الطلقاء وأعداء الإسلام السابقين، وأولياء الخلفاء الثلاثة الأول، وكل هؤلاء يكرهون بالضرورة آل محمد وأولياءهم، أو على الأقل لا يرون لآل محمد أية ميزة عن غيرهم، أضف إلى ذلك فإن الخلفاء الثلاثة الأول وأعوانهم قد أوجدوا سنناً في المجتمع الجديد، وقبلت العامَّة بهذه السنن فاستقرت بهيبة الخلفاء.

ولكن هذا كله لم يمنع الإمام عليه السلام من أن يمارس اختصاصه بالمرجعية الشرعية، ولا منعه من بيان الأحكام الشرعية بالقدر الذي تحتمله عقلية العامَّة.

فكان الإمام عليه السلام يكثر من المناشدة، لأن الذين التفُّوا حوله هم الصحابة المخلصون، الذين سمعوا وشاهدوا الرسول وهو يعلن المراتب السنية للإمام علي، فكلما وجد الإمام فرصة كان يناشد هؤلاء الصحابة إن كانوا قد سمعوا رسول الله وهو يقول كذا وكذا، فينهض من الحاضرين سبعة أو عشرة أو اثنا عشر، أو أكثر، فيشهدون بالله أنهم فعلاً قد سمعوا رسول الله صلى الله عليه وآله يقول كذا وكذا. بهذه الطريقة أعاد الإمام إلى الأذهان أموراً وقواعد كادت تندثر، وبيَّن أحكاماً شرعية كانت منكرة، وجهر بأمور كان من غير المسموح الجهر بها، لأنها

قد هزَّت هزّاً عنيفاً شرعية الخلافة التاريخية بعامة وخلافة الخلفاء الثلاثة الأول بخاصَّة.

ومن خلال ممارسته الفعلية للرئاسة العامة، ومن توجيهاته للأمراء والولاة والعمال التابعين له، كشف الإمام عليه السلام عن الكثير من الأحكام الشرعيَّة التي كان الناس يجهلونها. ومن خلال أسلوبه بالتَّعامل مع المعارضة، كشف الإمام جوانب من الأحكام الشرعية التي كانت خافية تماماً على الناس، فقد أصرَّ على أن تكون بيعته علناً وفي المسجد، وأن تكون رضائية من جميع الوجوه، ولم يجبر الذين امتنعوا عن بيعته على البيعة وإنما تركهم، ولم يتعرض لهم بأي شكل من الأشكال، وإنما كانوا يمارسون حياتهم المعتادة، ويحصلون على جميع حقوقهم، ولم يتعرض لهم ولا لممتلكاتهم أو حرياتهم أحد بالرغم من امتناعهم عن البيعة. كذلك فقد وجدت طائفة من المعاضين الذين كانوا يشتمون الإمام عليه السلام علناً، ويشتمون أصحابه ويغلظون لهم القول والإمام يسمع، ومع هذا كانت تعليماته وأوامره الصارمة لأصحابه بعدم التعرض لهذه الطائفة، وعدم الرد عليها ما لم تسحب السلاح وتحارب بالفعل. هنالك تكون حربه دفاعيَّة وإصلاحية فقط، وهذا نمط من التعامل مع المعارضة لم تعرفه البشرية إلا في عهود الأنبياء وفي عهد الإمام عليه السلام وعهد ابنه الإمام الحسن عليه السلام.

كذلك، وأثناء المواجهة المسلَّحة التي جرت بين الإمام وبين الذين بايعوه ثم خرجوا ظلماً عن طاعته، كطلحة والزبير وأعوانهما، فإنه قد كشف جانباً من الأحكام الشرعية، لم تعرف إلا في عهود الأنبياء، فلم يحاربهم إلاَّ بعد أن أقام عليهم الحجَّة، وشهدوا على أنفسهم، ومع هذا لم يبدأ بقتالهم، حتى بدأوه، ولمَّا أسفرت المواجهة معهم عن هزيمتهم طبَّق عليهم الأحكام الشرعيَّة، فلم ينهب أموالهم، ولم يسب نساءهم وذرياتهم، كما فعل الآخرون، بل عاملهم معاملة المسلمين بعد أن ردَّهم إلى معسكر الحق، وانتهت الأمور بالنسبة له عند هذا الحد.

كان الإمام عليه السلام يعلم علم اليقين، أن مروان بن الحكم ومن معه من بني أميّة وقادة تلك الحرب، نواصب يتعبَّدون بكراهيتهم له، وأن قلوبهم تضمر الشر

وتخطط للفتن، ولكنه تعامل معهم حسب الظاهر، فلم يبح لنفسه أن يعاقب على النزايا قبل أن تتحول إلى أفعال. كانت حرب الإمام حرباً دفاعياً وغايته منصبة، بالدرجة الأولى والأخيرة، على إعادة الخارجين عن الشرعية إلى معسكرها، وكان خلال رئاسته العامة، وممارسته لأعباء المرجعية ملتزماً بالكامل بنصوص الشريعة، وروحها وأهدافها العامّة لا يحيد عنها قيد أنملة، كان يطلب النّصر ولكن بالعدل لا بالجور، بالالتزام بالشرعية الإلهية لا بالخروج عليها. وهذا ما يميز المرجعية والرئاسة العامة الشرعيّة من غيرها من المرجعيات والرئاسات العامّة غير الشرعية، إذ أن ما يعني تلك المرجعيات والرئاسات هو تحقيق أهدافها وما تريد.

كذلك فقد أماط الإمام عليه السلام اللثام عن كثير من الأحكام الشرعية، أثناء حربه مع معاوية بن أبي سفيان، إنه لا معاوية ولا أبوه ولا مئات آلاف من أمثالهما لهم القدرة على مواجهة الإمام لو كان هنالك تكافؤ فرص، لكن تكافؤ الفرص كان معدوماً في تلك المواجهة، فمع أن معاوية طليق وابن طليق ومن المؤلَّفة قلوبهم، ومن أعداء الله السابقين، ومن قادة جبهة الشرك، إلا أن الخلفاء الثلاثة الأول قد ولّوه بلاد الشام كلها ووطّدوا له، وتركوه يتصرف في بلاد الشام ومواردها تصرف المالك بلا حسيب ولا رقيب طوال عشرين عاماً، في الوقت الذي وضعوا الإمام فيه قيد الإقامة الجبرية، وعتموا عليه وعلى سجله الحافل بالأمجاد، وعلى مراتبه السنيَّة، وصادروا ممتلكاته، وجردوه وأتباعه من جميع حقوقهم المدنيَّة والسياسية، وحرَّموا عليهم الوظائف العامة. ولما آلت الخلافة إلى الإمام علي عليه السلام وخرج معاوية عن طاعته، انطلق الإمام من الصفر من حيث العدَّة والاستعداد، وانطلق معاوية من استعداد دام عشرين عاماً، ومن توطيد له شمل جميع ولايات دولة الخلافة. فجرت المواجهة بين الإمام عليه السلام وبين معاوية في هذا المناخ، فضلاً عن ذلك فإن معاوية قد جنّد جميع الذين حاربوا الإسلام ورسول الله صلى الله عليه وآله تحت إمرة أبيه وإمرته وأخوته وارتكب كل معصية، واستباح كل محرم من غدر وقتل وتدمير وتشريد وتبذير لأموال المسلمين على مصالحة الشخصية ونزواته الخاصة، في الوقت الذي ألزم فيه الإمام عليه السلام نفسه والمخلصين من أتباعه بالشرعية الإلهية من حيث الوسائل والأهداف.

ومن يتتبَّع بموضوعية وأمانة أسلوب تعامل الإمام مع الخارجين عليه وطريقته في بيان الأحكام الشرعية، ومنهجه في ممارسة الرئاسة العامة على المسلمين وتعامله مع التابعين له يجزم بأن مرجعية الإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ، ورئاسته العامة هي اختيار إلهي بالفعل، ومن المحال عقلاً أن يكتسب إنسان جميع هذه المواهب والصفات، ولا يقع في الخطأ من دون إعداد وتأهيل إلهي لمنصبي المرجعية والرئاسة العامة!

المرجعية الرِّئاسة الشَّرعيَّة بعد الإمام علي عَلَيْهِ السَّلَامُ

عهد الإمام علي عَلَيْهِ السَّلَامُ، وهو على فراش الموت، وعملاً بالترتيبات الإلهية لعصر ما بعد النبوَّة التي بينها الرسول الأعظم، بالمرجعيَّة والرئاسة العامة من بعده لابنه الإمام الحسن عَلَيْهِ السَّلَامُ، وكلفه بأن يعهد لأخيه الإمام الحسين عَلَيْهِ السَّلَامُ. ولما انتقل الإمام علي عَلَيْهِ السَّلَامُ إلى جوار ربه وباشر الإمام الحسن عَلَيْهِ السَّلَامُ بممارسة اختصاصه تكشف عن بعض الأحكام المتعلّقة بالمراتب السنيّة للإمام الراحل، وعن بعض الحقوق المتعلقة بالأئمة الشرعيين. ثمَّ باشر، على الفور، بتجهيز جيش لرد معاوية ومن معه إلى معسكر الحق، وسيَّر طليعة الجيش بالفعل، وجهَّز نفسه ليلحق بها ويخوض بنفسه غمار الحرب مع معاوية ليتم ما بدأه الإمام الراحل. وفوجىء الإمام الحسن عندما انضم قائد جيشه، ومعه أكثر من ثلث الجيش، إلى معسكر معاوية مقابل رشوة، وفوجىء بمجموعة أخرى من المحسوبين عليه، وهي تهاجم مقرَّه، في محاولة لقتله أو أسره، تمهيداً لتسليمه لمعاوية حياً أو ميتاً مقابل مبلغ من المال! ولما أخفقت محاولة تلك المجموعة، قامت بنهب مخيم الإمام، في الوقت الذي كان فيه اليهود والنصارى والمجوس من رعايا الدولة آمنين على أنفسهم وأموالهم!! في هذا الوقت كان معاوية يرسل سراياه وعيونه لقتل المؤمنين فرداً فرداً وجماعة جماعة، ويتابع التقتيل والتشريد والتطريد والإرهاب، ويبذِّر أموال المسلمين لبناء ملكه الخاص.

تقدير الإمام الحسن عَلَيْهِ السَّلَامُ للموقف وقراره بالتنازل عن الرئاسة العامَّة

كان الإمام الحسن عَلَيْهِ السَّلَامُ على يقين من أنَّ الفئة المؤمنة الصَّادقة معه قلباً وقالباً، وأنها على استعداد للموت عن بكرة أبيها بين يديه دفاعاً عن الحق

والشرعية الإلهية. وكان يعلم أنَّ الأكثريَّة السَّاحقة من المسلمين قد مالت لدنيا معاوية، وأنها في سبيل المال على استعداد لتنتهك كل محرَّم، فرأى أنَّ متابعته قتال معاوية، في هذه الظروف غير المتكافئة، ستؤدي حتماً إلى إبادة الفئة المؤمنة الصادقة إبادة تامة. وإذا أبيدت هذه الفئة فلن يبقى للحق شهود، ولن يبقى للذكر ولا للبيان من يحمله، وستحدث حالة من الفراغ القاتل وستخلو السَّاحة لمعاوية، إذ لن يبقى من الأمَّة الإسلامية إلا أعداء الله ورسوله الذين حاربوه ثم اضطروا للدخول في الإسلام. ولما استولوا على ملك النبوَّة بعد وفاة النبي صار بقاؤهم في الإسلام من ضرورات المحافظة على الملك، بالإضافة إلى حديثي العهد بالإسلام من شعوب البلاد المفتوحة، وخلوّ السَّاحة من المؤمنين سيجعل مستقبل الإسلام كله في خطر، وستطمس آثار الجرائم جميعها، ولن تعرف الأجيال اللاحقة حقيقة ما جرى! ومن جهة ثانية، فإن متابعة الإمام عليه السلام لقتال معاوية ستنتهي، علاوةً على ذلك، بهزيمة الإمام وقتله، أو وقوعه أسيراً بيد معاوية وحزبه، وتبقى الأمة بغير مرجع ورئيس شرعي، وفي ذلك كارثة على مستقبل الدّين والدنيا! في هذا المناخ عرض معاوية على الإمام الصلح، على أن تكون الخلافة لمعاوية ومن بعده للإمام الحسن، فإن لم يكن حياً فللإمام الحسين، وأن يأمن الجميع في أرجاء الدولة الإسلامية جميعها، فقبل الإمام الحسن عليه السلام هذا العرض، وقدَّر أنه الأنسب وهو موقن أن معاوية لا عهد له، ولن يفي بشيء مما وعد، لكن القبول بهذا الحل أمر لا بديل عنه، فلعل الناس تدرك الحقائق بعد حين وتعود إلى رشدها. ووضعت الحرب أوزارها بالفعل، وصار معاوية ملكاً على المسلمين جميعهم وسُمِّي العام الذي انتصرت فيه القوة، وهزمت فيه الشرعيَّة، بعام الجماعة! وأخذ معاوية يصفِّي حسابه مع خصومه بطرائقه الملتوية الخاصة، ويبني ملكاً خاصاً له ولذريته، بعد أن كشَّر عن أشداق مطامعه، وكشف نواياه الحقيقيَّة، ورمى قميص عثمان الذي كان يتستر به، ويستقطب الغافلين من حوله!

وحيل بين الإمام الحسن وبين ممارسة حقه بالمرجعيَّة ـ الرئاسة الشرعيَّة، فقد استقامت الأمور لمعاوية، وجلس على عرش الخلافة، وهو الطليق ابن

الطليق، وصار من النَّاحيتين الرسمية والفعلية المرجع والرئيس العام لجميع المسلمين، فهو المفترض أن يبين لهم الأحكام الشرعية، وأن يقودهم وفق هذه الأحكام، مع أن معاوية في الحق والحقيقة غيرمؤهل لذلك، وغير قادر عليه، فهو نفسه لا يعرف الأحكام الشرعية، فكيف يبينها للمسلمين!؟

أما الإمام الحسن عليه السلام الذي آل إليه علم النبوّة والكتاب، وأهّل لبيان الأحكام الشرعيّة، وقيادة الأمة وفق هذه الأحكام، فقد حيل بينه وبين ممارسة حقّه بالمرجعيّة والرئاسة، واقتصر دوره عملياً على بيان الأحكام الشرعيّة لأتباعه، ومن يلجأ إليه سراً، أو مصادفة، لطلب العلم بهذه الأحكام، كذلك اقتصرت سلطة الرئاسة العامة للإمام على رئاسته لأتباعه، لأنَّ المرجعية والرئاسة العامة الفعلية كانتا بيد الخليفة الذي قهر الأمة وتغلَّب عليها!

الإمام الحسين بن علي عليه السلام والمرجعيّة والرئاسة العامة

لما انتقل الإمام الحسن عليه السلام إلى جوار ربه، ووفق التوجيهات الإلهية والبيان النبوي، آلت المرجعيّة والرئاسة العامَّة إلى الإمام الحسين عليه السلام، فهو المرجع الشرعي لبيان الأحكام الشرعية للمسلمين جميعهم، وهو إمامهم أو رئيسهم العام، حسب الترتيبات الإلهية التي أعلنها النبي صلى الله عليه وآله لتحكم عصر ما بعد النبوّة. ولكن من الناحية العمليّة لم يتمكن الإمام الحسين عليه السلام من ممارسة هذين الحقين على مستوى الأمَّة كلّها، لأن مقاليد الأمور والسلطة الفعلية لم تكن بيده وإنما كانت بيد الخليفة المتغلِّب الذي أجبر الأمَّة على الانقياد له، فاقتصر دور الإمام الحسين عليه السلام عمليّاً، على أن يكون مرجعاً لأوليائه ورئيساً عاماً لهم.

تسعة مراجع ورؤساء من ولد الحسين عليه السلام

حسب الترتيبات الإلهيّة التي أعلنها النبي صلى الله عليه وآله لعصر ما بعد النبوّة، فإنَّ مراجع الأمَّة من بعده ورؤساءها الشرعيين اثنا عشر إماماً أولهم الإمام علي عليه السلام، وثانيهم الإمام الحسن عليه السلام، وثالثهم الإمام الحسين عليه السلام، ورابعهم علي بن الحسين عليه السلام، وخامسهم محمد بن علي عليه السلام، وسادسهم جعفر بن محمد عليه السلام، وسابعهم موسى بن جعفر عليه السلام وثامنهم علي بن

موسى عليه السلام وتاسعهم محمد بن علي عليه السلام، وعاشرهم علي بن محمد عليه السلام والحادي عشر منهم الحسن بن علي عليه السلام، والثاني عشر منهم هو المهدي المنتظر محمد بن الحسن عليه السلام.

آل علم النبوَّة والكتاب ومواريث الأنبياء إلى كل واحد منهم، فكان هو المرجع وهو الإمام أو الرئيس الذي اختاره الله وأعلنه رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ليكون مرجع الأمة ورئيسها في عصره، لأنه المعدَّ والمؤهَّل إلهياً لهاتين المهمّتين الكبيرتين. فكان كل واحد منهم هو الأقرب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو الأعلم وهو الأفضل في زمانه. هم المراجع والرؤساء في أزمانهم، ولكنَّ الخلفاء المتغلِّبين غصبوا منصب الخلافة، وحالوا بين الأئمة وبين ممارسة المرجعيَّة والرئاسة العامَّة، فاقتصر دورهم عملياً على أن كانوا مراجع ورؤساء لأتباعهم فقط. وكان الخليفة المتغلّب وأركان دولته ورعاياها ينظرون إلى كل واحد من الأئمة الاثني عشر باعتباره عميد آل محمد، أو شيخ آل محمد أو وجيههم، أو المقدم عليهم، ويتعاملون معه على هذا الأساس. ويخاطبون كل واحد منهم بالقول: يا ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو يا ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أنّه كان الأقرب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في زمانه، وأنه عالم آل محمد. كانت تلك قناعات مطلقة على مستوى الأمَّة كلها، وعلى مستوى آل محمد، فقد كان العباس عم الرَّسول موجوداً بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، ولكن لم يخطر بباله أن يطالب بالخلافة أو أن يدّعي المرجعيَّة والرئاسة العامة للمسلمين، مع وجود ابن أخيه الإمام علي عليه السلام، لأنه كان يعلم أن هذا الحق للإمام علي عليه السلام وليس له. وعندما مات العباس لم يخطر ببال ابنه عبدالله وهو حبر الأمة، أن يدَّعي رئاسة آل محمد، أو أن يطالب بالخلافة مع وجود الإمام الحسن عليه السلام، لأنه يعلم أن هذا حق الإمام الحسن عليه السلام، وهذا موقف ابن عباس عينه مع الإمام الحسين عليه السلام، وموقف محمد بن الحنفية عينه مع الإمام زين العابدين، وموقف الإمام زيد عينه مع الإمام جعفر عليه السلام، لأن تلك قناعات كانت مستقرَّة في ضمائر الجميع بأن الاثني عشر، كل في زمانه، هم أعلام آل محمد وهم المراجع، الذين آل إليهم علم النبوَّة والكتاب، ومواريث الأنبياء، وهم المؤهَّلون للرّئاسة العامَّة، ولكن ظروفاً قاهرة حالت بينهم وبين ذلك.

الاجتهاد في عهود الأئمة الشرعيِّين

كان الاجتهاد يعني، عند الخلفاء وأوليائهم، العمل بالرأي في حالة الادعاء بعدم وجود النص، وعنوا بالاجتهاد، أيضاً، إعمال الرأي وتعطيل النَّص، فعندما كان الخلفاء لا يطبِّقون النصَّ الشرعي، لأيِّ سبب يرونه، ويحلون آراءهم الخاصَّة محل النص الذي عطَّلوه، كان أولياؤهم يسمون هذه العملية «الاجتهاد»! الذي يؤجر فاعله. ومن الواضح أنَّ القصد من هذه التَّسمية هو تسويغ أفعال الخلفاء، وتنزيههم عن معصية الله تعالى، مع أن هذه التسمية لا تغيِّر الواقع، ولا تقدِّم ولا تؤخِّر في الموازين الشرعية، ولا تخفّف من وزر الخلفاء، وإنما تشرك الذين حاولوا تسويغ هذه الأوزار بالوزر! فمنذ اللحظة الأولى التي شاعت فيها اصطلاحات التأويل والاجتهاد مسوّغات للخروج على الشرعية الإلهية أعلن الأئمة الكرام، كل في زمانه، أن الخروج على الشرعية الإلهية حرام وغير جائز وفق الموازين الشرعيَّة، وأنَّ العمل بالرأي، مع وجود الحكم الشرعي، يؤدِّي حتماً إلى الضلال والهلاك، فالأمة، والأفراد والجماعات الذين يتركون الأحكام الشرعية ويعملون بآرائهم الخاصَّة، سيضلون ويهلكون عاجلاً أم آجلاً. هذا هو حكم الأئمة الشرعيين الذي أسمعوه للخلفاء وأوليائهم، وهو الحكم الذي أصرَّ عليه الأئمة كل في زمانه، ولم يتزحزحوا عنه قيد أنملة، وهو المعروف عنهم بإجماع الأمة. هذا على صعيد فتواهم للخلفاء ورعاياهم.

أمَّا على صعيد علاقة الأئمة مع أتباعهم وأوليائهم، فقد بلَّغ الأئمة، كل في زمانه، أتباعهم أن الشريعة الإلهية فيها حكم كل شيء، وأنهم على استعداد لبيان الحكم الشرعي لأيِّ أمر من الأمور، وأن الأئمة الشرعيين لا يقولون برأيهم في معرض بيان الأحكام الشرعية إنما هو علم قد وصل إليهم من النبي ﷺ، فورثوه، إماماً عن إمام، وأكد الأئمة لأتباعهم أنهم لو قالوا بالرأي لهلكوا كما هلك الخلفاء، ولضلوا كما ضلَّ الذين من قبلهم.

وبما أنَّ أتباع الأئمة كانوا صفوة الأمَّة، والفئة القليلة المؤمنة التي تمسَّكت كما أمرت بكتاب الله، وببيان النبي لهذا الكتاب، فاعتبرتهما القانون أو المنظومة

الحقوقية النافذة عليهم، وبأهل بيت النبوة مرجعيَّةً وقيادة (حديث الثقلين)، فقد صدقوا كل ما قاله الأئمة، وآمنوا بأنه الحق الذي آل إليهم من جدِّهم وأبيهم رسول الله ﷺ.

لذلك، فإنَّ أتباعهم كانوا يرجعون إليهم في طلب الأحكام الشرعيَّة، وكانوا، كلٌّ في زمانه، يجيبون أتباعهم على كافة تساؤلاتهم المتعلقة بالأحكام الشرعية، فالإمام بالنسبة لأتباعه هو المرجع، وهو القاضي، وهو الرئيس العام، وهو القائم الشرعي مقام النبي، وهو الصادق المعصوم الذي يستحيل عليه أن يتقوّل على النبي.

وفي هذه الحالة، فلا معنى للعمل بالرأي الذي سمِّي «اجتهاداً»، ولا ضرورة له لأنه، يعني ترك الحكم الشرعي، وإحلال الرأي الخاص محله، وإعمال الرأي وإبطال الحكم الشرعي، وتلك جريمة وفق الموازين الدينيَّة والعقليَّة، لأن الله تعالى الذي وضع الأحكام الشرعيَّة على علم بالماضي كله مهما كان سحيقاً، وبالحاضر كله مهما اتسع نطاقه، وبالمستقبل مهما كان بعيداً، وهو أدرى بحاجات الإنسان وميوله لأنَّه خالقه، بينما صاحب الرأي إنسان ضعيف، وعلمه في كل شيء محدود، فبأي منطق يبدَّل حكم الله برأي العبد!؟ فالذين يبدِّلون الأحكام الإلهية بالآراء الخاصَّة هم الذين تعارضت مصالحهم وشهواتهم مع مقاصد الأحكام الشرعيَّة، فعطَّلوا تلك المقاصد لتحقيق مصالحهم وشهواتهم، وتلك فئة اختارت الدنيا على الآخرة، وأعلنت ضمناً حربها على الله ورسوله، وخرجت عملياً من دينها، وادعاءاتها بالإسلام والإيمان كادعاءات المنافقين، وهي لا تعدل عند الله شروى نقير.

والخلاصة أنَّ الأئمة الكرام، كلٌّ في زمانه، حرَّموا العمل بالرأي الذي سمِّي «اجتهاداً»، وعدّوه طريق الحلال والضّلال التام، وعلى نهجهم سارت الفئة المؤمنة التي اتبعتهم. فالعمل بالرأي عندهم حرام وغير جائز، أما طلب العلم بالأحكام الشرعيَّة فهو واجب. ويعني طلب العلم بالحكم الشرعي سؤال الإمام الشرعي عن حكم الله في هذه المسألة أو تلك، عندئذٍ يجيبه الإمام القائم الشرعي مقام النبي جواباً يقينياً، فيبيِّن له حكم الله ورسوله في المسألة التي طلب بيان

حكمها الشرعي. أو يبين الإمام الحكم الشرعي في معرض فصله لما يشجر بين أتباعه عند رجوعهم إليه. وقد يبين الإمام من تلقاء نفسه بعض الأحكام الشرعيَّة، في معرض معرفته بالواقع الذي تحياه الأمَّة، أو معرض ردّه على الخلفاء وأوليائهم، أو لأيٍّ سبب آخر يراه الإمام.

فالعمل بالرأي في معرض بيان الأحكام الشرعيَّة كان معدوماً عند الأئمة، ومعدوماً عند أتباعهم، لأنه لا ضرورة له، ولا حاجة بهم إليه لأنَّ الأحكام الشرعيَّة قد غطت بالكامل كل شيء، وهي معروفة ومعلومة علم اليقين عند الأئمة، ولأنهم كانوا يعدون العمل بالرأي مع وجود النص نذير شؤم وهلاكاً وضلالة.

المرجعيَّة ـ الرِّئاسة الواقعيَّة

وُجدت، كما ذكرنا في مبحث سابق من هذا الباب ومنذ أن كان النبي ﷺ على فراش الموت، فوق السَّاحة الإسلاميَّة، مرجعيَّتان ورئاستان عامتان للمسلمين:

١ ـ مرجعيَّة ورئاسة عامتان شرعيتان اختار الله، سبحانه وتعالى، أصحابهما وأهّلهم لبيان الأحكام الشّرعية بياناً قائماً على الجزم واليقين، ولقيادة الأمَّة على الصراط المستقيم. وبعد أن اختارهم الله أمر نبيَّه بإعلان هذا الاختيار للأمَّة. وتتكون هذه المرجعيَّة والرئاسة من اثني عشر إماماً أوَّلهم علي بن أبي طالب عليه السلام ويليه الأحد عشر إماماً الآخرين من صلب علي عليه السلام ومن ذرية النبي ﷺ، وحدَّد الرسول الأعظم، بأمر من ربه، زمن كل واحد منهم.

٢ ـ مرجعيَّة ورئاسة عامة واقعيَّتان، وتتمثَّلان في أولئك الذين استولوا على منصب الخلافة بالكثرة والقوة والتغلُّب. وبعد أن أحكم هؤلاء قبضتهم بعد انتقال الرسول ﷺ إلى جوار ربه، تنكَّروا للتّرتيبات الإلهيَّة المتعلّقة بالمرجعيَّة والرئاسة العامة، والتي شُرِّعت لتحكم عصر ما بعد النبوَّة، ثم أخذوا يتصرفون كأنهم المرجعيَّة والرئاسة العامّتين الوحيدتين للمسلمين، وتجاهلوا بالكامل وجود المرجعيَّة والرئاسة العامتين الشرعيتين. وبالقوَّة الغاشمة، وبهيبة الدولة، فرضت هذه المرجعيَّة قناعاتها تلك على خاصة المسلمين وعامتهم، وبطشت وبعنف بالغ بكل من لا يتبنى قناعاتها! ثم أدخلت هذه القناعات في

مناهجها التربويَّة والتعليميَّة وفي سياستها العامَّة، وسخَّرت وسائل إعلامها لترسيخ هذه القناعات.

ومع العادة والتكرار والإصرار الرسمي، وتسخير موارد الدَّولة وإمكاناتها، جيلاً بعد جيل، تمَّ تناسي المرجعيَّة الشرعيَّة، وجميع الأحكام المتعلّقة بها، واعتقد اللاحقون أنَّ المرجعيَّة الفعليَّة أو الواقعية والرئاسة العامة التي حكمت آباءهم وأجدادهم ورضوا بها هي المرجعيَّة والرئاسة العامَّة الشرعيَّة عينها، وتفتقت عبقريَّة اللاحقين عن «تفصيل» الدين على الواقع التاريخي «تماماً كما يفعل الثوب على لابسه»، فما اتفق مع الواقع التاريخي من الدين فهو الحق الذي لا لبس فيه، وما تعارض مع الواقع، هو موضع الوهم والشك، فأتبعوا الدِّين للواقع التاريخي، وأتبعوا الدّين للقوة، ثمَّ تطاولوا على هيبة الرسول الأعظم ﷺ، فاختلقوا عليه آلاف الأحاديث المكذوبة، وقوّلوه ما لم يقله، ليثبتوا شرعيَّة ما فعلوه أو ما فعله الخلفاء التاريخيّون. ثم تطاولوا على الله، تعالى، نفسه، فأوَّلوا ما أنزل تأويلاً يضفي الشرعية على وقائع التاريخ المعارضة تماماً للشرعيَّة الإلهيَّة، ووضعوا هذه العملة الزائفة في التداول رسمياً، وتنكَّروا للعملة الشَّرعيَّة. ولما سقط الحبل من أيديهم، وفقدوا السيطرة على زمام الأمور، تداول الناس العملتين معاً، العملة الإلهية التي استُبعدت، وهُجرت قروناً طويلة، حتى صارت غريبة على المجتمع، لأنَّ دولة الخلافة التاريخية لم تعترف بها، والعملة الزَّائفة التي تبنّها دولة الخلافة وأدخلتها في التعامل رسمياً، فوجدت المتناقضات التي لا يمكن التوفيق بينها، ووجدت المشكلات القاتلة التي لا يمكن حلها، واختلطت الأمور، فلا تدري «أياً من أي» ونشأت موازين جديدة، فإما أن تقبل التاريخ والدين معاً، فتكون مسلماً، أو تترك التاريخ والدين معاً فتكون كافراً، أو فاسقاً... إلخ، فعليك أن تشهد بشرعيَّة كل ما جرى في التاريخ فتحصل على صك غفران وجواز انتماء للمجتمع، أو تعلن بأنَّ ما جرى في التاريخ السياسي الإسلامي ليس شرعياً عندئذٍ يشيعون أنك ارتددت عن دينك، مع أنك لم ترتد، ويفتون بأنك من أهل النار ويسحبون جواز انتمائك للأمّة ويقتلونك، أو يصلبونك على جذوع النخل إن كان الأمر في أيديهم!

من هي المرجعيَّة الواقعية؟

كشف أبناء بطون قريش، والمنافقون والمرتزقة من الأعراب وجميع الفئات التي كانت مُعادية للنبي والإسلام منذ أن كان النبي الأعظم ﷺ على فراش الموت، عن اتحادهم ووحدة مواقفهم السياسيَّة، فهم مجمعون على عدم اعترافهم بالترتيبات الإلهيَّة التي أعلنها النبي ﷺ لعصر ما بعد النبوَّة، وعلى كراهيتهم لمرجعيَّة آل محمد بعامة، ولعلي بن أبي طالب بخاصة، وقد قدّرت هذه الفئات أن الرئاسة العامة للمسلمين شأن خاص بالمسلمين لا علاقة لا لله ولا لرسوله بها. وحيث إنَّ هذه الفئات تمثل الأكثرية الساحقة من المسلمين، فالذي تراه هذه مناسباً تعينه خليفة للنبي، أي رئيساً عاماً للمسلمين، ومرجعاً لهم يبين بالتعاون معها الأحكام التي يجب تطبيقها! سواء أكان مصدرها الله أم قيادات التحالف! فإذا نصّبت هذه الفئات المتحالفة خليفة للنبي، فمن واجب الأقلية (آل محمد والفئة القليلة المؤمنة) أن تقبل بما فعلته الأكثرية! لأنَّ الأكثرية أدرى بمصلحة المسلمين من الأقلية! وإن لم تقبل الأقلّية بالترتيبات التي وضعتها الأكثرية، فإن هذا يعني أن الأقلية قد خرجت من الجماعة، وشقّت عصا الطاعة، وعرَّضت وحدة المسلمين للخطر. لذلك فالأكثرية لها صلاحية اتخاذ ما تراه مناسباً من الإجراءات لخضوع الأقلية لها خضوعاً تاماً! والالتزام برأيها، فمن غير الجائز، لأي كان، أن يخرج عمَّا تراه... والأمثلة على ذلك كثيرة، وقد ذكرناها من قبل.

التَّنظير الرَّسمي للمرجعيَّة ـ الرِّئاسة الواقعيَّة

بعد أن أحكم قادة التَّحالف سيطرتهم التَّامة على كلِّ حركة في المجتمع الإسلامي، وقبضوا بيدٍ من حديد على السلطة بعد وفاة النبي ﷺ، لم يكتفوا بإنكار الترتيبات الإلهيَّة التي أعلنها النبي ﷺ لتحكم عصر ما بعد النبوة، وبعدم الاعتراف بشرعية هذه الترتيبات، بل أوجدوا تنظيراً خاصاً بهم عن المرجعية والرئاسة العامة! مفاده:

١ ـ إن الرسول الأعظم لم يبين من يخلفه في الرئاسة العامَّة للمسلمين! ولم يبين

من هو المرجع المخوَّل ببيان الأحكام الشرعية للناس من بعده! ولم يبين إن كان الخليفة هو المرجع المخوَل ببيان الأحكام الشرعية أو إن كان هذا المرجع شخصاً آخر! وبتعبير أدق، فإن الرسول ﷺ، حسب الرأي الرسمي الذي تبنته دولة الخلافة، في مراحلها قد «خلّى على الناس أمرهم» فترك الأمَّة ولا راعي لها من بعده، وترك الدِّين ولا مُبيِّن لأحكامه من بعده أيضاً، أي ترك الأمَّة بلا رئيس يقودها، وترك الدِّين بلا مبيّن موثوق يبيّن أحكامه! حتى أن الرّسول ﷺ لم يبين، لا بالتَّفصيل ولا بالإجمال، كيف يعيّن الخليفة من بعده، وكيف يعيَّن المرجع، وهل هما شخصان مستقلاّن أو شخص واحد؟ لقد ترك رسول الله ﷺ هذه الأمور للنَّاس، لأنَّ الناس أعلم بشؤون دنياهم! وتم وضع آلاف الأحاديث النبويَّة التي تؤكد صحة هذه الإدعاءات! وسخَّرت دولة الخلافة التاريخية جميع إمكانياتها لإقناع الأمَّة، رغبة أو رهبة، بصحة ذلك، وفرضته عليهما لتتبنَّاه رسمياً. ويبدو أن دولة الخلافة قد نجحت، فطوال عهودها لم يكن بوسع أحد الجهر بأن رسول الله ﷺ قد استخلف خليفة، أو عيَّن مرجعاً من بعده. وعلى الرُّغم من تسرب روايات وأحاديث وأخبار عن رسول الله ﷺ بذلك، إلا أن العامَّة كان يتحاشون سماعها، ولا يطيقون ذكرها علناً!!!

وعندما ضعفت دولة الخلافة وخفّت قبضتها الحديديّة، وشاعت حركة الرِّواية والتدوين، وقويت مدرسة أهل بيت النبوَّة واتسعت، وكثر علماؤها فقد هذا التَّنظير أهميته، ووجِّهت إليه سهام النقد من كل جانب حتى سقط وفق جميع الموازين الدينيَّة، والعقلية، وانهارت الأسس التي بُني عليها، فالخلفاء أنفسهم الذين اخترعوا هذا التَّنظير لم يفعلوا ما زعموا أن الرَّسول ﷺ فعله، فما مات خليفة إلا وبيَّن للناس من يخلفه عليهم بعده! لأنَّ ترك الأمَّة من دون راع سيؤدِّي إلى الخلاف والاختلاف والتنازع على الرئاسة، وحتى أنَّ الأشخاص العاديين يدركون ذلك، فهو تفريط وتضييع للأمانة، «يترفع راعي الإبل أو الغنم عن الوقوع فيه»، على حد تعبير عبدالله بن عمر، وهو يؤدِّي إلى ترك الأمَّة هملاً وإلى الفتنة على حد تعبير السيِّدة عائشة أم المؤمنين. فإذا كان الخلفاء وعامَّة الناس والنساء

قد أدركوا أنَّ موت رئيس الأمَّة، من دون أن يبيِّن أو يحدد من سيخلفه في رئاستها أمر بالغ الخطورة، لأنه سيؤدِّي إلى الاختلاف والتنازع والفتنة، ويهز استقرار المجتمع كله وهو تفريط وتضييع للأمانة فكيف يقوم به رسول الله ﷺ وهو قمَّة الوعي البشري وصفوة بني الإنسان، وهو فوق هذا وذاك رسول الله وخاتم النبيين؟!

ثم إنَّه ما من شريعة من الشرائع الإلهية، أو الوضعية إلا وتطرَّقت لحالة خلوّ منصب رئاسة الأمَّة من الرئيس، إما بسبب موته أو عزله أو استقالته، ثم وضعت أحكاماً عامَّة وتفصيليَّة تبيِّن طريقه ملء هذا المنصب الرفيع، فهل يعقل بربكم أن لا تبيِّن الشريعة الإسلاميَّة، وهي آخر الشرائع الإلهيَّة، وهي المعدَّة لتحكم الجنس البشري كله من هو الرئيس من بعد النبي، ومن هو المبين للأحكام الشرعية!؟ إنَّ هذا يناقض كمال الدين وتمام النعمة الإلهية! وإذا كانت الشريعة الإلهية قد بينت أقل الأشياء أهمِّية، فهل يعقل أن لا تبين أكثر الأمور أهمية!؟

ومن المؤسف والمخجل حقاً أنَّ الأكثريَّة السَّاحقة من المسلمين التي أُشربت ثقافة الخلافة التَّاريخية مازالت للآن تعتمد هذا التنظير ولا تعترف بتنظير سواه! بالرغم من أن هذا التنظير يخدش المقام السامي للنبوَّة، والكمال المؤكد للشريعة الإلهية، لأن هذه الأكثرية تقتات من ثقافة التاريخ، وثقافة التاريخ تدور حول قدسيَّة الخلافة التاريخيَّة، واستحالة وقوع الخلفاء في خطأ! وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ليس لديهم أي مانع من تساقط كل شيء ودماره! ويجدر بالذكر أنَّ هذه الأكثرية على استعداد للاعتراف بأن رسول الله ﷺ لم «يخل على الناس أمرهم» إن تقول متقول بأن رسول الله قد عهد للخلفاء الثلاثة الأول حسب ترتيبهم التاريخي صراحة أو ضمناً، وقد اختلقوا بالفعل أحاديث على رسول الله ﷺ تخدم هذا التوجُّه!!

٢ ـ **الشورى وإجماع الصحابة**: بعد أن فرض مغتصبو الخلافة على المسلمين فكرة أن رسول الله ﷺ قد انتقل إلى جوار ربه من دون أن يستخلف أحداً من بعده لرئاسة الأمة، ومن دون أن يحدِّد مرجعاً لبيان أحكام الدين، وبعد أن حوَّلوا هذه الفكرة إلى قناعة عامة بفضل وسائل الترغيب والترهيب، أشاعوا

أن النظام السياسي البديل الذي أوجدوه بعد وفاة النبي ﷺ هو نظام إسلامي من جميع الوجوه، لأنه قد تمَّ بموجب قواعد الشورى، وبمباركة الصحابة وإجماعهم! والشورى من أعظم المبادئ الإسلاميَّة، والإجماع أصلٌ من أصول الإسلام الرئيسية، ثم حولوا هذه الفكرة أيضاً بالترغيب والترهيب إلى قناعة عامة، وصارت جانباً من التنظير الرسمي الذي تبنَّته دولة الخلافة حول الرئاسة العامَّة والمرجعيَّة!

وهذا التَّنظير منقوض أيضاً، فنظام الخلافة التاريخية قد جاء بديلاً للتَّرتيبات الإلهيَّة، وللنظام السياسي الإسلامي الذي أوحاه الله لرسوله، وقد ثبت لدينا أنّه من المستحيل عقلاً وشرعاً أن ينتقل الرسول ﷺ إلى جوار ربِّه من دون أن يبين للناس من الذي سيتولى رئاسة الأمَّة من بعده، ومن المستحيل عقلاً وشرعاً أن تكون الشريعة الإسلاميَّة قد خلت من الأحكام التفصيليَّة التي تبين كيفيَّة انتقال السلطة من إمام إلى إمام أو من رئيس إلى رئيس، ومن غير المعقول أن يغفل النبي والشريعة معاً عن تحديد المرجع المخصَّص لبيان الأحكام الشرعية!!

ومن جهة ثانية، فإن النبي ﷺ وهو أوّل إمام وأوّل رئيس للأمّة، لم يتم اختياره عن طريق الشورى، ولا بإجماع الصَّحابة، إنما تم اختياره إلهياً لهذا المنصب، وجمع الله تعالى له الرئاسة والمرجعيَّة معاً، وهذان الاختصاصان فنيان من جميع الوجوه؛ إذ لا يقوى على القيام برئاسة الأمَّة الإسلامية وبيان أحكام الشريعة وتطبيقها، إلا المؤهل والمعدّ إلهياً لهذين الاختصاصين، ولتحقيق هذه الغاية اختص تعالى بتحديد رئيس الأمة ومرجعها وتعيينه.

ومن جهة ثالثة، فلم تكن هنالك شورى، فقد وجد تحالف واقعي بين مجموعة من القوى والفئات التي جمعها الكره للإمام والرغبة في إبطال مفاعيل الترتيبات الإلهيَّة التي أعلنها النبي ﷺ لعصر ما بعد النبوة. فقام أقطاب هذا التحالف باختيار من أرادوا فنصبوه خليفةً للنبي ﷺ، ووضعوا من تبقَّى من المسلمين أمام أمر واقع، فإمَّا أن يوافقوا على هذا الاختيار، وإمَّا أن يدخلوا في حربٍ مع هذا التحالف تعرِّض الدين حديث العهد بالنفوس للخطر الماحق! ثم إذا كان الأمر شورى كما قالوا، فمن هم أهل الشورى!؟ وفي أي كتاب وردت

أسماؤهم!؟ وإن كان أهل الشورى هم علية القوم، والسابقون في الإسلام، فآل محمد، وأهل بيته بخاصَّة، والهاشميون والمطلبيون، لم يُسْتَشاروا ولا علم لهم بما تم، وسعد بن عبادة وحزبه، وهم أكثريَّة الأنصار، لم يستشاروا ولم يقبلوا بما تم، إنما فرض عليهم أمر واقع لا طاقة لهم بدفعه، والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، لم يستشاروا وقد فوجئوا بما حدث، فعمار بن ياسر وأبو ذر وخالد بن سعيد والزبير وطلحة والمقداد وسلمان. . . لم يستشاروا ولا علم لهم بما جرى، فأين هي الشورى؟ وأين هو إجماع الصحابة؟ إلاَّ إذا كان المقصود بالشورى استشارة المنافقين والطلقاء والمرتزقة من الأعراب، أو كان المقصود بالشورى استشارة المنافقين والطلقاء والمرتزقة من الأعراب، أو كان المقصود من الإجماع إجماعهم واجتماعهم حول بطون قريش التي قاومت النبيَّ قبل الهجرة مدة ثلاث عشرة سنة وحاربته بعد الهجرة مدة عشر سنوات، ثم هزمت واضطرت للتلفظ بالشهادتين، فإذا كان المقصود بالشورى مشاورتهم، وإذا كان المقصود بالإجماع إجماعهم فهذا موضوع آخر!

٣ ـ **بين «الخليفة الرمز» والحاكم الفعلي**: قلنا إنَّ التَّحالف الذي استولى بالقوة والتغلُّب على منصب الخلافة، حتى والنبي على فراش الموت، مكوَّن من بطون قريش، ومن منافقي المدينة ومكة ومن المرتزقة من الأعراب، ومن جميع العناصر التي وقفت أو تعاطفت مع بطون قريش أثناء مقاومتها للنبيِّ ﷺ قبل الهجرة، وأثناء حربها له بعد الهجرة. وهذه الفئات جميعها أسلمت وتظاهرت بالإسلام عندما هزمت، وأدركت استحالة هزيمتها للنبيِّ ﷺ وعُدَّت فئات مسلمة، وعاملها النبيّ الأعظم ﷺ على هذا الأساس، تاركاً الباب مفتوحاً أمامها لتصلح نياتها وأعمالها، وهو يعرف حقيقة نواياها، لأن الله، سبحانه وتعالى، أطلعه على ذلك، ولكن ما كان للنبي ﷺ أن يحاسب على النوايا ما لم تترجم إلى أفعال، لقد اكتفى بتحذيراته المتواصلة من جماعات وأفراد هذا التجمُّع ولو حملت تحذيراته على محمل الجد لما حدث الذي حدث، ولكن لم يحذر المؤمنون ونجح التحالف في الاستيلاء على السلطة بعد وفاته وحتى يتمكن هذا التحالف من

استثمار الدين لصالح الملك تفتقت عبقريته عن اختيار الخلفاء الثلاثة «الرموز»، فالسُّلطة الفعليّة بيد القيادة الجماعيّة للتحالف، والسلطة الإسمية بيد «الخليفة الرمز»، السلطة الفعليّة هي التي تقرِّر السياسة العامّة للدولة، ومن يتولّى المناصب الرئيسيَّة فيها، والخليفة الرمز هو الذي يباشر ذلك ويعلنه بمعنى أنَّ قادة التحالف هم القوّة الخفيّة الحاكمة بالفعل، وأنَّ «الخليفة الرمز هو واجهة تلك القوّة، وقد اقتضت مصلحة التحالف هذا الترتيب، فلو أن يزيد ومعاوية ابني أبي سفيان، وخالد وعمرو بن العاص، وابن أبي سرح وابن معيط، وقادة المنافقين قد أظهروا أنفسهم بأنهم هم قادة التحالف لاكتشف المؤمنون اللعبة فوراً، وكان من الممكن أن يلتفوا حول الإمام وأن يتمكن الإمام من تمزيق هذا التحالف، ولكن قادة التحالف أخفوا أنفسهم، بعد أن اتفقوا على صيغة تشبه «الصيغة الجاهليّة» التي كانت سائدة في مكة قبل الإسلام لاقتسام مناصب الشرف، وتركوا المجال لـ «الخليفة الرمز» ينفذ مشيئتهم، وليواجه آل محمد والمؤمنين الصادقين نيابة عنهم واكتفوا بأن يمثلوا دور جيش الخليفة وأعوانه وأنصاره. ويبدو واضحاً أنَّ قيادة التحالف قد اختارت خمسة أشخاص ليكون كل واحد منهم «الخليفة الرمز» والخمسة من خمسة بطون من بطون قريش: أبو بكر وعمر وعثمان وأبو عبيدة وسعد بن أبي وقاص أو عبد الرحمن بن عوف، وجميعهم مهاجرون، وجميعهم من بطون قريش التي حاربت النبي ﷺ وما من أحدٍ منهم إلاّ وقد قتل علي بن أبي طالب عليه السلام أخاه أو عمه أو خاله أو ابن عمه. صحيح أنهم مهاجرون، لكن النفس البشرية هي النفس، والدم لن يتحوَّل إلى ماء، فليس من المعقول أن يرضى أي واحد منهم برئاسة الإمام علي عليه السلام وبمرجعيته، وهو قاتل الأحبَّة، ثم إن وعد قادة التحالف لهم برئاسة الدولة أمر مغر للغاية، ولا يقاومه إلا من امتحن الله قلبه للإيمان، فضلاً عن ذلك فإنَّ الخمسة أيضاً من قادة التحالف، ولولا مقتل عثمان، وموت بعضهم، ومكر الأمويين فليس من المستبعد أن تتم دورة الخلفاء «الرموز الخمسة!» ولكن موت أبي عبيدة، ومقتل عثمان، وتولية الإمام علي عليه السلام، عوّقت دورة الرموز الخمسة،

ولـيس من المستبعد أن قادة التحالف قد نجحوا في اجتذاب الزبير من صفِّ الإمـام علـي عليه السلام إلـى صفـوفـهم، ومن الممكن أنهم قد وعدوه بمنصب الخلافة. كذلك فإن قادة التحالف قد نجحوا في اجتذاب طلحة وسعد بن أبي وقـاص، ومـن الممكن أنهم قـد وعدوهما بمنصب الخلافة. لقد نجح قادة التحالف (القيادة السابقة لجبهة الشرك) بتفتيت جبهة المؤمنين وعزل الإمام وبني هاشم ليكون هؤلاء مع الإمام عليه السلام كما كانوا مع النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم وحيدين في بداية الدعوة!!

ومـا يعنينا هو التأكيد أن «الخليفة الرمز» كان واجهة للقوى الفعليَّة الخفيَّة ينفذ ما تريد، فعندما أدرك أبو بكر شناعة ما حدث، وأراد أن يستقيل من منصب الخلافة منعتـه القوى الخفيَّة من الاستقالة. وليس من المستبعد أنه لو أصرَّ على الاستقالـة لقتلـوه! ثم إن الصيغة الجاهليَّة بتقسيم مناصب الشرف كانت واضحة المعالم في تعيينات الخليفة الأوَّل لأمرائه وقادة جنده. ويبدو أنَّ الخليفة الثاني قد بالغ في أداء دوره ليثبت لقادة التحالف أهليته للخلافة، لأنَّ شأن بني عدي محدود في الجاهلية والإسلام، وعمر بن الخطاب بالذات كان خامل الذكر في الجاهلية، وغير محسوب مع علية البطون! أمَّا لماذا تمّ اختيار هؤلاء الخمسة ليكونوا الخلفاء الرموز، فذلك لأن صفحتهم بيضاء، صحيح أنهم كانوا من المهاجرين، لكن لم يرو راوٍ قط بصورة مؤكدة أنَّ أبا بكر أو عمر أو عثمان قد قتلوا أو أسروا، أو آذوا مشركاً خلال مرحلة حرب الكفر مع الإيمان، ولم يرو راوٍ قط أنه كان لأي واحد منهم دور بـارز في المعارك التي جرت بين الكفر والإيمان. كانوا مجرد مسلمين عـاديـن بـرزوا واشتهروا عندما نالوا شرف مصاهرتهم للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، حيث زوَّج الأول ابنتـه عائشـة له، كما زوج الثاني ابنته حفصة له، وتزوج الثالث ابنته أو ابنتيه. وأخذ الثلاثة يختلطون مع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ويتردّدون عليه بحكم المصاهرة، فلمعوا، واشتهروا بذلك بين المسلمين، ثم إنَّ الثلاثة معروفون بحبهم لقريش، وتـعلقهـم بهـا، واعتزازهم وافتخارهم بالانتساب إليها، وعطفهم على أبنائها، وتـعاطفهـم مـع ذوي قتلـى معـارك الإيمان، وباحترامهم لزعامات قريش قبل الإسلام، انظر إلى قـول عمـر عـن معاوية: «فتى قريش وابن سيِّدها». وما يؤكد

هذه الحقيقة أن الخليفة كان واجهه قول عمر: «لو ولوها الأجلح (أي الإمام علي) لقادهم إلى الصراط المستقيم» إنه يعني قادة التحالف والقوى الخفية، لأن دور المسلم العادي مقتصر على المبايعة ومن لا يبايع فقد حكم على نفسه بالموت. قد يقال إن عمر قد ألغى سهم المؤلفة قلوبهم، وأبو سفيان ومعاوية من المؤلفة قلوبهم، فكيف واتته الجرأة ليفعل ذلك؟ والجواب إنَّ الاستمرار في إعطاء أبي سفيان ومعاوية حقهما من سهم المؤلفة قلوبهم يشكل إهانة لمنصب الخلافة وإهانة لأبي سفيان ومعاوية، فكيف يولّي الخليفة أحد المؤلفة قلوبهم على تاج الولايات الإسلامية، وهي بلاد الشام!؟ أمّا عندما يقطع عمر عن معاوية هذا الحق فإنه يخرج معاوية من الصف المعروف الذي وضعه فيه رسول الله ﷺ ويدخله في خاصة المسلمين، فيقدِّمه وهو المتأخر، ويؤخِّر السابقين بالإيمان وهم المتقدمون، أي أنه يخلط الأوراق والأوضاع التي رتبها رسول الله ﷺ.

ولما استولى معاوية على منصب الخلافة اهتزَّت قيادة التحالف، وعادت القيادة إلى بني أميَّة كما كانت في العصر الجاهلي، وألغيت جميع الترتيبات المرحلية التي وضعها قادة التحالف والنبي على فراش الموت، وتحققت الغاية من هذا التحالف إذ استبعد الإمام علي عَلَيْهِ السَّلَامُ بالذات وآل محمد بعامة، وكافة أوليائهم، وأزيلت المنزلة المميزة لآل محمد وتم التوطيد لأعدائهم، فحتى لو عادت الخلافة لآل محمد فلن يستقيم لهم أمر، لأن القاعدة الشعبيَّة ليست مهيأة لحكمهم بل ومعبَّأة ضدهم، بمعنى أن التحالف قد حقَّق غايته!

وباستيلاء معاوية على السلطة، واستبداده بالأمر، انتهت مرحلة «الخليفة الرمز»، وبرزت القوى الخفيَّة لتدعم معاوية ولتعلن وقوفها علناً إلى جانبه، بعد أو وطد له الخلفاء الثلاثة الأول، وجمع معاوية السلطات جميعها بيده، وتوّج الطلقاء حكّاماً رسميين وفعليين للأمَّة. وزالت الفوارق نهائياً بين المهاجرين والطلقاء، وبين المؤمنين والمنافقين، وبين السابقين في الإيمان وحديثي العهد بالإسلام، وبين الذين قاوموا رسول الله ﷺ وحاربوه، والذين أيّدوا رسول الله ﷺ وحاربوا معه، فقد أُطلق على الجميع لفظ «صحابة»، فمعاوية صحابي وعمار بن ياسر صحابي، وعبدالله بن أبي سرح صحابي والمقداد بن عمرو

صحابي أيضاً، لا فرق بينهم فكلهم صحابة رسول الله! ومع هذا فإن معاوية أولى بالاحترام من عمار لأنه من قبيلة رسول الله ﷺ، أما عمار فهو من الموالي، والأقربون أولى بالمعروف! ثم إن عمار من أولياء علي بن أبي طالب ﷺ، وهو من أعداء الله حسب تنظير قلب الحقائق! كذلك فإن عبدالله بن أبي سرح أولى بالاحترام من المقداد بن عمرو لأن المقداد من الأنصار وعبدالله من قريش، أما السجلات الحافلة بالأمجاد للإمام علي عليه السلام ولعمار وللمقداد فقد أكلها الذئب!

أما سجلّات معاوية وعبدالله بن أبي سرح وأقرانهما الحافلة بالعداء لله ولرسوله فقد انقلبت إلى أمجاد، فزعموا أن الله قد بدّل سيئاتهم بحسنات، فسبقوا الأولين والآخرين، وشرُّ البلية ما يضحك!

وابتلـع العامَّـة نظريَّة عدالة جميع الصحابة، وابتلعوا شرعيَّة هذا الانقلاب المرعبة، ثم سكـت معاوية، وتولَّت الخاصَّة والعامة تسويق وجوب طاعته، ثم مات معاوية، وتابعت الخاصّة والعامة نشر ثقافته، ثقافة الانقلاب المرعبة! ومع أن معاوية قد هلك منذ قرون إلا أن ثقافته ما زالت حيَّة وسارية المفعول! ولا يبدو أنَّ العامة لديها رغبة في الإقلاع عن هذه الثقافة!

وضع المرجعيَّة والرئاسة العامَّة في عهود السلطة الواقعيَّة

١ ـ الرئاسة العامَّة

يمكنـك القول إنه، بعد إعلانات النبي ﷺ في غدير خم، انقسمت الأمَّة الإسلامية إلى قسمين:

القسـم الأول، ويتـألـف من أبناء بطون قريش التي تحالفت ضد النبي قبل الهجـرة، والتـي حـاربتـه بعـد الهجـرة، ومـن منافقي أهل المدينة ومن حولها، ومنافقي مكَّة ومن حولها، ومن المرتزقـة مـن الأعراب، وهـم الفئات التي أيَّدت بطون قريش وتعاطفت معها في أثناء مقاومتها للنبي وحربها له. ولما هزمت هذه الفئات اضطرَّت، رغبةً أو رهبة، إلـى الـدّخول في الإسلام أو التظاهر بالدخول فيه، وعاملها النبي ﷺ والمؤمنون على أساس الظاهر.

ولمّا أعلن النبي ﷺ، بصورة قاطعة ونهائية، خلافة الثقلين: كتاب الله وعترة النبي أهل بيته، ونصّب الإمام علياً عليه السلام ولياً وأميراً للمؤمنين من بعده، وطلب من المسلمين أن يبايعوه بذلك وبايعوه بالفعل... صمّمت تلك الفئات على الاتحاد والتحالف والاستعداد للحيلولة بينه وبين رئاسة المسلمين، والحيلولة بين أهل بيت النبوّة وبين أن يكونوا أحد ثقلي الإسلام بعد وفاة النبي ﷺ. ويبدو أنها تحالفت واتحدت بالفعل، ولما قعد النبي على فراش الموت كانت تلك الفئات قد أكملت استعداداتها الرامية لإلغاء جميع الترتيبات الإلهية التي أعلنها النبي لعصر ما بعد النبوّة واستبدالها بترتيبات وضعيّة اتفق عليها قادة الفئات المتحالفة! وزاد الأمر خطورة أن هذا التحالف قد جذب إلى صفّه طائفة من المحسوبين على الذين آمنوا ومنّاهم بالرئاسة العامّة على التوالي!

القسم الثاني من الأمّة، ويتألّف من أهل بيت النبوّة، ومن الفئة القليلة المؤمنة، وهم من الناحية العددية كشعرة بيضاء في جلد ثور أسود، وزاد الأمر خطورةً أن الكثير من أفراد الفئة المؤمنة كانوا يحسنون الظن بقادة التحالف، ولا يصدّقون أن هناك اتحاداً أو تحالفاً بين الفئات التي ذكرناها في القسم الأول، ولم يصدّقوا أن طائفة من المؤمنين قد انضمت إلى ذلك التحالف، هذا كله قد لعب دوراً مدمّراً، ففتّت الفئة المؤمنة إلى مجموعات صغيرة، وسلكت كل مجموعة وادياً، وأسفر هذا التفتُّت عن إضعاف جبهة الإمام عليه السلام وعزله هو وأهل بيت النبوّة، ومعهم القليل ممّن امتحن الله قلوبهم للإيمان.

اغتنم قادة التحالف انشغال الإمام عليه السلام وأهل بيت النبوّة والقليل من المؤمنين بتجهيز النبي لمواراته في ضريحه الأقدس، فعقدوا اجتماعاً طارئاً، ونصّبوا خليفة!

ثم زفُّوا الخليفة الجديد من مكان الاجتماع ومكان التنصيب إلى المسجد النبوي؛ حيث يتواجد أهل بيت النبوّة والهاشميون، وعلى رأسهم الإمام الشرعي، وحول المسجد النبوي كانت تجلس مجموعات متفرقة من المسلمين. فلما أقبل الخليفة قامت تلك المجموعات فبايعت، وكان أوّل من بايع منها عثمان وبنو

أميّة! ثم تتابعت المجموعات على بيعة الخليفة الجديد. واندفاع الأمويين ليكونوا أوّل الفئات المبايعة عنوان كبير يُوحي بكثيرٍ من الدَّلالات، ويوحي بالتدبير والتنظيم والبرمجة، ووجود قبيلة أسلم التي لا تسكن أصلاً المدينة المنورة، وإقبالها على مكان الاجتماع وإعلان تأييدها للخليفة، وقول عمر بن الخطاب: «ما أن رأيت أسلم حتى أيقنت بالنصر» يوضح طبيعة استعدادات التحالف وأسلوب عمله. لقد واجه التحالف الإمام عليه السلام وأهل بيت النبوّة والقلة المؤمنة بأمر واقع...

وبعد يوم أو يومين من الزفَّة آنفة الذكر، اشتركت شخصيات بارزة، كعمر بن الخطاب وخالد بن الوليد وأسيد بن حضير، في محاولة حرق بيت فاطمة بنت رسول الله على من فيه، وفيه علي والحسن والحسين والعباس عم النبي وسلمان وعمار والبراء بن عازب وأبو ذر وأبي بن كعب... الخ»[1] ولو لم يخرجوا من البيت لتم حرقهم، وهم أحياء. هذا هو الواقع الذي واجهه الإمام علي عليه السلام وأهل بيت النبوة والقليل من المؤمنين الذين التفوا حولهم!

فإن قاوم هؤلاء فسيقتلون حتماً، وسيبادون عن بكرة أبيهم، مع ما يستتبع ذلك من خطر ماحق على مستقبل الإسلام، وإن احتج الإمام بالكلمة الطيبة، وسلمياً فسيحتفظ بحقه، ويبيِّن بطريقة ضمنية أن القوم قد غصبوه حقه، وأنهم قد جانبوا الشرع في جميع ما فعلوه، وهكذا فعل الإمام عليه السلام فنجا وأهل بيته والمؤمنون من موت محقَّق!

إذا كان قادة التحالف يتعاملون مع الإمام علي عليه السلام وأهل بيت النبوّة والقلّة المؤمنة السَّابقة بهذه القسوة البالغة الشدّة، فمن يجرؤ على أن يقول: «لا»، أو يمتنع عن المبايعة في هذا المناخ!؟ وبهذه الطرق. وفي مدة وجيزة، أحكم قادة التحالف قبضتهم على مقاليد الأمور، وسيطروا سيطرة كاملة على السلطة،

---

(١) راجع: تاريخ الطبري، ج٢، ص ٤٤٣ و٤٤٤. والجوهري في السقيفة برواية بن أبي الحديد، ج١، ص ١٣٠ ـ ١٣٤ وج٢، ص ١٩. والرياض النضرة للطبري، ج١، ص ١٦٧. وتاريخ الخميس، ج١، ص ١٨٨. وابن عبد ربه، ج٣، ص ٦٤. وتاريخ أبي الفداء، ج١، ص ١٥٦. وابن شحنة بهامش الكامل، ص ١١٢. والسيرة الحلبية، ج٣، ص ٣٩٤ ـ ٣٩٧.

وتمَّ عزل الإمام الشرعي وأهل بيت النبوة وبني هاشم، والقلة النادرة ممَّن أظهرت الـولاء لـهم، وتـم وضعهـم قيـد الإقامة الجبرية وتجريدهم عملياً من حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وجهَّزت السلطة الجديدة الجيوش، وأرسلتها إلى البلاد المجاورة لبلاد العرب لفتح تلك البلاد، وتوسيع رقعة الملك، تحت شعار نشر الإسلام. ونجحت تلك الجيوش في فتح تلك البلاد، وتدفَّقت الخيرات على الجند، وامتلأت خزائن السلطة، وأخذت تتصرف بالأموال على الوجه الذي تـريـد، وتـؤلِّف من حولها القلوب بالمال والجاه، فكثر محبُّوها، وقلَّ شانئوها وارتفعت أسهم الخلفاء، وخيّل للناس أن الله مع الخلفاء، وإلا لما استطاعوا أن يهزموا الدولتين الأعظم في العالم آنذاك، لأن القوّة والفتح كانتا رمز العظمة والقدرة، فلو كنت أحكم الحكماء ولست قوياً ولا فاتحاً، فإن حكمتك الفائقة لن تغني عنك شيئاً في نظر العامة! لقد نسي العامة أن الفتوحات التي فتحها الخلفاء لم تفتح بقوَّة جيوشهم فقط، وإنما فتحت بالروح التي أوجدها الإسلام، وبقوة الدفع المحمدي التي سبقت الجيوش الإسلامية. وما يعنينا هو التأكيد أن الخليفة قد تحوّل إلى بدر متكامل متألِّق، أو شمس طالعة لا تغيب، فعلا شأنه حتى على مستوى قيادة التحالف، وتوسَّعت سلطاته، فصار له القول الفصل في كل أمر من الأمور، فنشد الجميع ودَّه، وسعوا إلى ابتغاء مرضاته، ونسي الناس أمر الشرعية، أو اللاشرعية، وأمر الإمام الشرعي، والترتيبات الإلهية لعصر ما بعد النبوَّة، لأن سرعة حركة الأحداث واندفاعها المذهل قد جرفت كل شيء أمامها، وقفزت عن كل شيء اعترض طريقها.

وتصوّر النَّاس أنَّ الخليفة رجل مقدَّس بالفعل، ومدعوم إلهياً بالفعل، وأنه قد فتح من البلاد ما لـم يفتحـه النبـي ﷺ نفسه! وتصوّر بعضهم أنَّه أعظم من النبـي ﷺ . وتأثـر الخليفـة بهـذا الواقع وبالقناعات الجديدة التي نجمت عنه، فأخـذ يمـارس جميع الصلاحيات التي كان يمارسها النبي ﷺ ، ويطالب بأن يؤدِّي لـه الناس جميع الحقوق والإلتزامات التي كانوا يؤدونها للنبي ﷺ نفسه! وأعلن بكل صراحة أن له الحق في أن يقاتل أي شخص أو مجموعة تمنع عنه أي شـيء كـانت تؤدِّيه للنبي ﷺ . انظر إلى قول الخليفة الأوَّل: «والله لو منعوني

عقالاً كانوا يؤدّونه لرسول الله لقاتلتهم عليه». لقد قوي إحساس الخليفة بأنَّه خليفة النبي ﷺ بالفعل، وأنه يتمتع بكامل الصلاحيات التي كان يتمتَّع بها النبي ﷺ حال حياته، وأن من واجب الرعية أن تؤدي له كامل الحقوق والالتزامات التي كانت تؤدِّيها للنبي ﷺ، فصار الخليفة هو الحاكم العام، أو الرئيس العام للمسلمين جميعهم، وهو القائم الفعلي مقام النبي ﷺ، وهو الذي يتصرف بمنصب الخلافة على الوجه الذي يريد فيعهد بهذا المنصب لمن يشاء، ولصديقه أو حليفه أو قريبه أو ابنه.

والخلاصة أن الرِّئاسة العامَّة للمسلمين، أو منصب الخلافة، صار حقاً خالصاً لمن يغلب، بغضِّ النظر عن الأسلوب الذي تتحقق به تلك الغلبة، فقد تكون بالكثرة، وقد تكون بالمؤامرة، وقد تكون بالقتل أو التهديد بالقتل، وقد تكون بالإرهاب، وقد تكون بالإتفاق على اقتسام المناصب، وقد تكون بالمال، فأي شخص، يمكنه أن يكون خليفة إذا غلب وقهر معارضيه، فإذا غلب هذا الشخص أو ذاك وقهر معارضيه، وأجبر الأمَّة على الانقياد له ومبايعته رغبة أو رهبة يصبح خليفة لرسول الله ﷺ! ويمارس الرئاسة العامة وكامل الصلاحيات التي كان يمارسها الرسول الأعظم ﷺ، ويتمتع بالحقوق والمزايا الرئاسية التي كان يتمتع بها الرسول ﷺ، ويزيد عنه بأنه حر يفعل ما يشاء أثناء رئاسته العامة للمسلمين، بينما الرسول مقيَّد بالتوجيهات الإلهية لا يخرج عنها قيد أنملة! ثم إن الخليفة يمكنه أن يعهد لمن يشاء، أما الرسول ﷺ فلا يمكنه أن يعهد لأحد إلا بأمر الله!

فالخليفة الأول قد حصل على منصب الخلافة لأنَّ التجمع الذي غلب هو الذي اختاره، والخليفة الثاني قد تسلم منصب الخلافة بعهد من الخليفة الأول، والخليفة الثالث قد آلت إليه الخلافة بعهد من الثاني عملياً، ثم انتهت دورة العهد، فغالب معاوية الأمة فغلبها، وعهد بالخلافة لابنه يزيد، ثم تغالب البيت الأموي، فغلب مروان بن الحكم فصار خليفة، ثم عهد بالخلافة لابنه، واستمرت دورة العهد حتى زال الحكم الأموي كله، فغلب العباسيُّون، وصار كل غالب يعهد بالخلافة لابنه أو لأخيه أو لأحد أفراد أُسرته. وزال الحكم العباسي وانتهت دورة عهودهم فغلب العثمانيون، فقلّدوا السابقين، فكان الخليفة السابق يعهد

بمنصب الخلافة للاحق، ويقتصر دور المسلمين على مبايعة من يعهد له الخليفة! وقد أقرّ فقهاء السلطة بشرعيـة الغلبة سبباً مكسباً للخلافة، واستند أولئك الفقهاء على قول لعبدالله بن عمر بن الخطاب يوم الحرة: «نحن مع من غلب». وإذا تطاحن اثنان على منصب الخلافة، فمن يغلب هو الخليفة، وهو الرئيس العام للمسلمين.

وقد أقـرَّ الفقهاء بشرعيَّة العهد واستندوا في ذلك على عهد الخليفة الأول للثـانـي، وعهد الثاني للثالث عملياً، وعهده للستة نظرياً، ورأى ابن خلدون هذا العهد حقاً خاصاً للخليفة، وواجباً ملقى عليه، مع أن فقهاء السلطة مجمعون على أن رسول الله ﷺ لم يعهد لأحد؛ إنما ترك الأمَّة ولا راعي لها كما ذكروا. ولا بدَّ من التذكير، أخيراً، بأنه ليست هنالك أية حواجز أمام سلطة الخليفة، فيمكنه، إذا رأى ضرورة لـذلـك، أن يهـدم الكعبة المشرَّفة نفسها، وهي أقدس مقدَّسات المسلميـن، وقد هدمها يزيد بـن معـاويـة بالفعل، وهدمها عبد الملك، ويمكن للخليفة الفعلـي أن يستبيـح أي بقعـة مهما كانت قدسيتها، فيقتل أهلها وينهبها، ويهتك أعراضها وقد استباح يزيد بن معاوية المدينة المنورة نفسها، كذلك يمكن للخليفـة أن يقتـل العـدد الذي يراه مناسباً، فقد قتل يزيد بن معاوية عشرة آلاف مسلم في يوم واحد هو يوم الحرَّة... لا حواجز أمامه فقد يقتل عبيداً، وقد يقتل أحراراً، !! وقد يقتل ابن النبي، وقد يقتل فرداً، وقد يقتل جماعة! وقد يقتل ابن النبي نفسه!! لقد هموا بحرق فاطمة بنت محمد رسول الله ﷺ وهي حية!! كما همـوا بحـرق الحسـن والحسيـن، وهما ابنا رسول الله وسيدا شباب أهل الجنة وريحانتا النبي من هذه الأمة، !! كما هموا بقتل الإمام علي عَلَيْهِ السَّلَامُ وهو ابن عم النبـي، وزوج ابنتـه ووالد سبطيه، والإمام الشرعي من بعده!! ثم سمّموا الإمام الحسن عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثم قتلوا الإمام الحسين عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثم أبادوا أهل بيت النبوة في كربلاء! ونادراً ما لامهم أحد، بل كان فقهاء السلاطين يعدُّون هذه الأفعال من قبيل الاجتهادات التي يؤجر الخلفاء على فعلها!

وما يعنينا هو إبراز حقيقة مفادها أنَّ كل ما يريده الخليفة الفعلي يفعله، ولا حواجز بينه وبين ما يريد، بحجة أنه خليفة النبي، والرئيس العام لكافة المسلمين!

وواقعياً لم تكن هنالك مواصفات علمية معيَّنة لمن يتولَّى الخلافة أو الرئاسة

العـامـة، فمن يغلب يصبح الخليفة أو الرئيس العام للمسلمين، بغض النظر عن علمه أو جهله، عن سابقته في الإسلام أو حداثته فيه، عن سجله الحافل بالأمجاد أو سجلـه الحـافـل بعـداوته لله ولرسوله، عن فجوره أو تقواه، المهم أن يكون مسلماً أو متظاهراً بالإسلام، فالعبرة بالغلبة، وانقياد الأمَّة له طوعاً أو كرهاً، فإذا غلب الرجل وصار خليفة وجبت طاعته، وحرِّمت معصيته، وحرِّم الخروج عليه حتى وإن كان فاسقاً أو ظالماً، أو معطِّلاً لحدود الله، هذا هو الرأي الرسمي الذي أجمع عليه أولياء الخلفاء.

هذه هي المعالم الرئيسيَّة لمؤسسة الرئاسة العامة الفعلية (الخلافة التاريخية) التـي قـادت الأمَّة عملياً، منذ وفاة الرسول ﷺ حتى سقوط آخر سلاطين بني عثمان الأتراك!

وضع المرجعيَّة في عهود السُّلطة الواقعيَّة

لمَّـا تـألَّـق نجـم الخليفة الفعلي وعلا شأنه، وانتصرت الترتيبات الوضعيَّة، وتناسى النَّاس الترتيبـات الإلهيَّة المتعلِّقة بالرئاسة العامَّة للمسلمين وبالمرجعيَّة، ولمـا تـم عـزل الإمـام عليه السلام والتعتيم على وجوده وتصغير عظيم منزلته، ادَّعى الخليفـة الفعلـي أنَّـه خليفة رسول الله بالفعل، وأن هذا المنصب يعطيه الصلاحيَّة التـامَّـة لممـارسـة اختصـاصـات الـرسـول المتعلِّقـة بالرئاسة العامَّة للمسلمين وبالمرجعية معاً، وعليـه فهـو الـرئيس العـام للمسلميـن، وهو في الوقت نفسه المرجع الذي سيتولَّى بيان الأحكام الشرعيَّة!

وأعلـن الخليفـة الفعلي أنَّ له على المسلمين ما كان للرسول ﷺ عليهم من الحقوق، فله عليهم حقّ الطاعة! فمن يُطع هذا الخليفة الفعلي تماماً كمن يطع الرسول ﷺ! ومن يعصي هذا الخليفة تماماً كمن يعصي الرسول ﷺ، ومن يعصي الرسول تماماً كمن يعصي الله! ولم يكن من الجائز الخروج على الرسول، كـذلك فـإنـه لـيس مـن الجائز الخروج على الخليفة! ويتوجب على المسلمين جميعهـم أن يؤدوا للخليفة جميع الالتزامات التي كانوا يؤدونها للرسول، ومن لا يفعل ذلك، فإن للخليفة أن يقاتله حتى يجبره على فعله!

والمعنى أنَّ الخليفة الفعلي قد أصرّ على التمتع بجميع المزايا والصلاحيات التي كان يتمتع بها الرسول ﷺ، وأن يمارس جميع الاختصاصات التي كان يمارسها الرسول ﷺ! فالثابت أن الرسول ﷺ كان هو الرئيس العام أو الولي لجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات، ولجميع رعايا الدولة من أتباع الملل الأخرى، وبعد موت الرسول ﷺ ادَّعى الخليفة أن هذه الصلاحيات جميعها قد آلت إليه كونه خليفة!

والثابت أيضاً أنَّ الرسول ﷺ كان المرجع الأوحد والأعلى في بيان الأحكام الشرعيَّة وفي الإشراف على تطبيق هذه الأحكام، فقال الخليفة: إنه المرجع الأوحد والأعلى في بيان هذه الأحكام والإشراف على تطبيقها! لأنه خليفة للرسول ﷺ وليس من حق أحد أن يحول بينه وبين ممارسته لصلاحيّاته.

والمشكلة، حقّاً، أنَّ هذه الصَّلاحيَّات الهائلة والاختصاصات الكبرى لم يفوِّضها الله، تعالى، لنبيِّه إلا بعد أن أمّن جانبه وأهّله وأعدّه للرسالة والرئاسة والمرجعيّة، وعصمه من الخطأ والزلل، وأوجب عليه أن يتَّبع ما يوحى إليه، وأن ينفِّذ ما يأمره به. وفي هذه الحالة فلا ضرر ولا خطر من تمتُّع الرسول ﷺ بهذا القدر الهائل من الصلاحيات والاختصاصات والحقوق، كذلك فإنه لا خطر من الإمام الشرعي الذي اختاره الله لخلافة النبي ﷺ أو للرئاسة والمرجعية من بعده لأن الله قد أَهّله وأعده لذلك، وأنهى إليه علمي النبوة والكتاب وجعله الأتقى والأعلم والأفضل، وعصمه من الخطأ، فليس يخاف منه استبداد ولا انحراف، لأنه محصّن ضد الخطأ وضد الاستبداد وضد الانحراف بعصمة الله له.

أمَّا الخليفة الفعلي، أو الغاصب للسُّلطة، فهو ليس الخليفة الشرعي، وليس مؤهَّلاً ولا معدّاً للخلافة الشرعيّة أو للرئاسة والمرجعيّة، وليس معصوماً عن الخطأ والزلل ولا هو الأعلم ولا هو الأفضل، ومؤهله الوحيد أنه قد غلب واستولى بالقوة والقهر على منصب الخلافة، فعندما يجد أمامه هذه الصَّلاحيات والاختصاصات والحقوق الهائلة، من دون أن يكون مؤهَّلاً لممارستها، عندئذٍ سيتحول إلى آلة دمار فتّاكة، ويتلف كل شيء يضع يده عليه فيهدم الدِّين، ويذلّ

المسلمين، ويحرف كل شيء عن مساره الشرعي إلى مسار آخر غير شرعي، وينقل كل شيء من مكانه الصحيح ليضعه في غير موضعه. عندئذٍ تختلط الأمور، وتبدأ عمليّة تآكل في البنى الأساسيّة للأمّة، والناس ذاهلون عن هذا التآكل، وفي وقت يطول أو يقصر تنهار الأمّة دفعة واحدة، بعد أن يكمل التآكل الخفي دورته، وتتهدَّم أركان المجتمع، ولا تجدي عمليات الإصلاح والترميم. فوضع حقوق خاتم النبيين ﷺ، وصفوة الجنس البشري، وأبرز أولي العزم من الرسل وصلاحياته واختصاصاته تحت تصرُّف شخص عادي لا يعرف شيئاً، أو يعرف القليل من علمي النبوة والكتاب، مهزلة حقيقية، وإهانة لصاحب الرسالة! واستهتار بمصلحة الجنس البشري ومستقبله، وتضييع للدين، وتفويت للحكمة من إرسال النبيين! وهو عمل يتسم بالطيش وعدم الإحساس بالمسؤولية. إن حال الشخص العادي الذي يتولّى منصب الخلافة، مع وجود الإمام الشرعي، كحال الرجل الذي يدخل عيادة طبيب العيون فيقتله، أو يحبسه، ويستولي على معداته الطبيّة، ويلبس بذلته ثم يدّعي أنه طبيب العيون الأصلي، ويدعي بأنه مستعد لإجراء أكثر العمليات الجراحية للعين تعقيداً مع أنه لا يعرف من طب العيون غير الإسم!

فلم يقل أيُّ واحد من الخلفاء الثلاثة الأول، بأنه مؤهّل إلهيّاً، أو من قبل الرسول ﷺ، لبيان الأحكام الشرعيّة الإلهيّة، ولم يدَّع أي واحد منهم أنه على الأقل قد حفظ القرآن كله، أو أحاط بالسنَّة النبوية علماً، أو عرف تأويل نصف القرآن أو ربعه أو عشره، ولم يدَّع أي واحد منهم أنه الأعلم أو الأفضل أو الأتقى، فلماذا تتقوّلون عليهم ما لم يقولوه عن أنفسهم!؟ كذلك لم يدَّع أي واحد منهم أنه مؤهّل من الله أو من رسوله لقيادة الأمة أو رئاستها العامَّة، ولم يدَّع أي واحد منهم أنه الأفضل للرئاسة أو للقيادة! هذا على مستوى الخلفاء الثلاثة.

أمّا على مستوى معاوية، فالأمر لا يحتاج إلى إيضاح كثير، فمعاوية وأبوه وأخوته هم الذين قادوا جبهة المقاومة ضد رسول الله ﷺ طوال الثلاثة عشر عاماً التي سبقت الهجرة، وهم الذين جيّشوا الجيوش وحاربوا رسول الله ﷺ طوال الأعوام التسعة التي تلت الهجرة! فمتى جلسوا مع الرسول، ومن أين تعلّموا

العلم بالأحكام الشرعية، ومتى أهّلهم الله أو رسوله للمرجعية والرئاسة العامة للأمة الإسلاميَّة؟!

أمَّا على مستوى معاوية، فالأمر لا يحتاج إلى إيضاح كثير، فمعاوية وأبوه وأخوته هم الذين قادوا جبهة المقاومة ضد رسول الله ﷺ طوال الثلاثة عشر عاماً التي سبقت الهجرة، وهم الذين جيَّشوا الجيوش وحاربوا رسول الله ﷺ طوال الأعوام التسعة التي تلت الهجرة! فمتى جلسوا مع الرسول، ومن أين تعلَّموا العلم بالأحكام الشرعية، ومتى أهّلهم الله أو رسوله للمرجعية والرئاسة العامة للأمة الإسلاميَّة؟!

أمَّا على مستوى مروان بن الحكم، فقد كان هو وأبوه معروفين بعداوتهما لله ولرسوله، وقد حذَّر الرسول ﷺ منهما ومن نسلهما، ومع هذا يتولَّى مروان منصب الخلافة، ويتوارث أبناؤه وأحفاده هذا المنصب! فهل أهّل الله أو رسوله مروان وأبناءه وأحفاده لبيان الأحكام الشرعيَّة، أو تأهَّلوا لقيادة الأمَّة ورئاستها العامة؟! إنَّ معاوية ومروان وأمثالهما من الخلفاء لم يعرفوا القرآن ولا تأويله، ولا أحاطوا بالسنة النبوية، بل كانوا من أعداء الله ورسوله، ولم يُعدُّوا أو يؤهلوا لتولي المرجعية، أو الرئاسة العامة للأمة الإسلامية! بل ولم يخطر ذلك ببال أحد من الناس! ومع هذا وبالقوة والتغلب والقهر أصبحوا خلفاء، ومارسوا اعتباطاً صلاحيات الرسول ﷺ واختصاصاتها جميعها، وتمتعوا بكامل حقوقه!

فكان الخليفة يمارس صلاحيات الرسول ﷺ بالمرجعية، ويوهم المسلمين بأنه قادر على بيان الأحكام الشرعية الإلهية، مع أنه لا يعرف منها غير الاسم، وأن الأحكام التي كان يدَّعي أنَّها شرعية ما هي في الحق والحقيقة إلا مجرد آراء شخصيَّة له أو لمستشاريه أو لبطانته التي لا يختلف علمها عن علمه، ولا دينها وتاريخها عن دينه وتاريخه!

وحيث إنَّ الرسول ﷺ كان هو الرئيس العام للمسلمين، وهو في الوقت نفسه المرجع المحدد إلهياً لبيان الأحكام الشرعية، وحيث إنَّ الخليفة المتغلب هو القابض الفعلي على منصب الخلافة، ولأنه هو الحائز العملي لمنصب الخلافة، فحسب الظاهر والواقع فإن هذا المتغلب هو الخليفة الفعلي لرسول الله، ولأنه

مصـرٌ علـى ذلـك، فقـد ادعـى وأصرّ على هذا الادعاء، بأن من حقه أن يتمتع بالصلاحيات والاختصاصـات والحقوق التي كان يتمتع بها الرسول! إذ يتعذَّر عليه القيام بأعباء مـنصب خـلافـة الرسول ﷺ من دون أن يتمتع بما كان يتمتع به الرسول ﷺ.

بهذه الحجة، ومن هذا المنطلق، صار الخليفة الفعلي هو المرجع الفعلي المختص ببيان الأحكام الشرعية، في الوقت الذي كان فيه الرئيس الفعلي العام لجميـع المسلميـن، فهـو صـاحب القول الفصل والكلمة العليا في كل ما يتعلق بالرئاسة العامة والمـرجعيـة معـاً! لا معقِّب على قوله، ولا رادَّ لقراره، فهو من الناحية العملية الحاكم مطلق الصلاحية! يمكنه أن يعهد بالرئاسة لمن يشاء ـ طبعاً كان الخليفة يأخذ بعين الاعتبار رأي القوى الخفية التي تتحكم بالمجتمع، ويأخذ بعين الاعتبار القوى التي ساعدته على تملك منصب الخلافة وحيازته ـ كذلك فقد كان الخليفـة الفعلـي يستعين بمن يشاء، فيولي الأعمال والإمارات والولايات، ويقلِّد المناصب العليا لمن يشاء! هذا على مستوى الرئاسة العامة للمسلمين، أما على مستـوى المرجعيَّـة، فإن الخليفة مرجع مطلق أيضاً، فهو الذي يحدد ما يتوجب تنفيذه، سواء أكان حكماً إلهيَّاً أم رأياً خاصاً! وهو الذي يقرِّر عمليَّاً أنَّ هذا شرعي أو غير شرعي! فقد يكون هنالك إجماع على أنَّ هذا الأمر أو ذاك له حكم شرعي إلهي، قد جرى العمل به خلال عهد الرسول، ولكن الخليفة لسبب أو لآخر رأى أن العمل بهذا الحكم الشرعي أو ذاك، ليس مناسباً! أو يتعارض مع وجود السلطـة الفعليَّة، أو مع أهدافها العامة، أو يمسّ بعض أوليائها، أو من استعانت بهـم هـذه السلطـة، عندئذٍ يتجاهل الخليفة الفعلي وجود النص الإلهي ويهمـل تطبيقـه، ويستبـدلـه برأيه الخاص، أو برأي أحد أتباعه، ويقوم بالفعل بتحـويل هذا الرأي إلى حكم، ويتولَّى بنفسه، أو بوساطة أتباعه تنفيذ هذا الرأي الخاص الذي أصبح حكماً. والمثير حقاً أن هذا الرأي الذي حولوه إلى حكم صار بقدرة الدَّولة ومباركة الخليفة رأياً شرعياً منسوباً إلى الله أو لرسوله! وبعد أن يتم تحويـل الـرأي الخـاص إلى حكم، يظهر فجأة رواة يروون أحاديث عن رسول الله ﷺ، مفادهـا أن هذا الرأي الذي تحول إلى حكم، هو بالفعل حكم شرعي

أمر به الله ورسوله! وعندما يقال لأولئك الرواة: فما بال الرسول ﷺ قد طبق حكماً مناقضاً لهذا الحكم الذي أوجدوه؟ يقول الرواة: إن الحكم الذي طبقه الرسول قد نسخ وأن الحكم الجديد هو الحكم الشرعي الأخير، ويروون أحاديث بذلك عن رسول الله ﷺ تتبنّاها السلطة بالطبع، والأكثرية التي توالي السلطة ويشهدون بصحتها وتنفذ، رغم أن الإمام الشرعي، وأهل بيت النبوة والقلة المؤمنة ترى غير ذلك!

فجميع الأحكام الشرعية المتعلِّقة بالرئاسة العامَّة للمسلمين وبالمرجعيَّة والتي أعلنها الرسول مراراً وتكراراً لتحكم عصر ما بعد النبوَّة، والتي أجمع أهل بيت النبوَّة، وعلى رأسهم الإمام الشرعي والفئة المؤمنة الصَّادقة على صحة وجودها، وعلى أنها قد صدرت بالفعل عن الرسول ﷺ، قد تم تجاهلها تماماً وعدّت كأنها غير موجودة وليس هذا فحسب، بل وضعوا أحاديث نسبوها إلى رسول الله ﷺ مفادها أنه قد انتقل إلى جوار ربِّه ولم يحدد من سيتولى رئاسة المسلمين العامَّة من بعده، كذلك فإنه لم يحدِّد من هو المرجع المختص ببيان الأحكام الشرعية من بعده أيضاً! فوجدت روايات تتبنى حكماً معيناً، ووجدت روايات أخرى تتبنى حكماً مناقضاً للحكم الأول، هذا التعدد في الروايات أعطى الخليفة عملياً صلاحية تنفيذ ما يريد، وإضفاء الشرعية على ما يريد! حتى من دون أن يخرج من الإطار الشرعي الواسع الذي رسمته هذه الروايات المتناقضة، فجميع الروايات منسوبة إلى رسول الله ﷺ، وبما أنَّ روايات أولياء السلطة تتفق مع هواها وتوجهاتها العامة، وبما أن الأكثرية المؤيدة للسلطة تؤيد هذه الروايات بالضرورة، فقد صارت روايات الإمام وأهل بيت النبوة والفئة القليلة المؤمنة مستغربة، وموضع شك، لأنها تتعارض مع الروايات التي تؤيدها الأغلبية تبعاً لتأييد السلطة! لذلك فلا تعجب إذا تحولت هذه الروايات التي تدعمها الأغلبية إلى رأي أو قرار أو التوجه الرسميّ لدولة الخلافة!! فأي رأي من الآراء الشخصية التي يحولها الخليفة إلى أحكام، يجد على الفور متبرِّعين برواية أحاديث عن رسول الله ﷺ مفادها أن هذا الرأي الذي حوّله الخليفة إلى حكم، من صميم الشرع الحنيف، وأن رسول الله ﷺ قد أمر به!

وقد يأتي الخليفة إلى حكم وارد في آية محكمة، فيلغيه تماماً ويبطله، أو إلى شيء أحلَّه الله فيحرمه، بوصفه المرجع الفعلي للمسلمين والمخول الفعلي ببيـان الأحكـام الشـرعية! وعلى الفور يتبرَّع رواة من أوليائه وأعوانه، فيضعون أحاديث عن رسول الله ﷺ مفادها أنَّ الحكم الوارد في آية محكمة والذي ألغاه الخليفـة وأبطلـه منسوخ وأن إلغاء الخليفة لهذا الحكم وإبطاله متَّفق مع الشريعة الإلهيَّة، كذلك فإن تحريم الخليفة لما أحله الله ورسوله هو من باب الغيرة على الديـن، وقـد وردت في هذا التحريم أحاديث عن رسول الله! ويضعون أحاديث تجعل الحلال حـرامـاً، والحـرام حـلالاً! وأبـرز الأمثلة على ذلك متعتا الحج والعمـرة، فمتعـة النسـاء واردة فـي آيـة محكمـة ومتعة الحج واردة أيضاً في آية محكمة، والخليفة نفسه يعلن أنهما كانتا على عهد رسول الله ﷺ، ولكنه ينهى عنهما، ويحرِّمهما، ويعاقب عليهما. الخليفة لا يتستَّر على ما فعل، بل يعلن ذلك بكل وضوح، إلا أن اللاحقين من أوليائه قدَّروا أن ما فعله الخليفة وما أعلنه لا يمكن الـدفاع عنـه، مـن دون أن تُمس ذات الخليفة المقدَّسة، لذلك اختلقوا أحاديث على رسول الله ﷺ تتعلق بمتعتي الحج والنساء لتسويغ فعله! وزعموا أن الحكم بشأنهما قد نسخ وهم على استعداد لأن يكذبوا مع سبق الإصرار على رسـول الله ﷺ ولا مـانع لديهم من تخريب أحكام الإسلام، ومن تجريده من جميع مضامينه في سبيل المحافظة على سمعة الخليفة الفعلي وقدسية مكانته! فما يعني أولياء الخلفاء أولاً وآخراً هو إثبات صواب ما جرى في التاريخ، وفي سبيل ذلك لا مانع لديهم من تهديم الدين نفسه على رؤوس معتنقيه!

حتى أنَّ الخليفة الفعلي لا يقيم وزناً للرسول الأعظم ﷺ نفسه، فالخلفاء الثلاثة الأول مع الفريق الذي قال للرسول: «أنت تهجر ولا حاجة لنا بوصيتك لأن القرآن وحـده يكفينـا، ويغنينـا عنك وعن وصيتك»! وكان الرسول يأمر أحدهم وجهاً لوجه بالأمر فيخالفـه، ولا ينفِّذ أمره، لاعتقاده أن تلك الأوامر خاطئة! أو غير مناسبة، وأن عدم تنفيذها أولى بالصواب من تنفيذها! وهم رأس الفريق الذي أشاع أن الرسول ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا، ولا ينبغي أن يحمل كلامه جميعه على محمل الجد! وبعضهم كان يزاود على الرسول ﷺ نفسه.

لقد كان الخليفة يتصرَّف في الأحكام الشرعية تصرُّف صاحب الرأي برأيه، والمالك بملكه، فيعمل منها ما يشاء، ويبطل منها ما يشاء، ويعترف بما يشاء، وينكر ما يشاء، ويعدل ما يشاء، ويبدل ما يشاء! وذلك تحت غطاء أنه خليفة رسول الله ﷺ وأن صلاحيات رسول الله ﷺ قد انتقلت ضمناً إلى خليفته. ونتيجة مرجعية الخليفة الفعلي، وحريته في وضع الأحكام فقد تكونت منظومة حقوقيَّة وضعيَّة كاملة، وهي كلها من نتاج «اجتهادات» الخلفاء وأوليائهم، وهذه الاجتهادات محض آراء شخصيَّة تحوَّلت إلى أحكام واجبة التطبيق بسلطان دولة الخلافة وقد وقفت هذه المنظومة موقف المنافسة مع المنظومة الحقوقيَّة الإلهية، بل ورجحت في النهاية كفتها، فصار من غير الممكن أن يطبق أي حكم من الشريعة الإلهية إن تعارض مع أحكام المنظومة الوضعية التي أرساها الخلفاء وأولياؤهم، واقتصر دور المنظومة الإلهية على إضفاء الزينة على منظومة الخلفاء الوضعيَّة، والشهادة بأنَّ المنظومة الوضعيَّة هي الواجبة التطبيق! فما من رأي حوّله الخلفاء إلى حكم إلا ووضعوا حديثاً يؤيده! والأهم من ذلك أن المنظومة الوضعية هي التي كانت تطبَّق وتدرّس وتُقدّم على أنها شريعة إلهية! وقد وجدت تسويغات لذلك، فقالوا: إن الرسول الأعظم ﷺ قد أوصى المسلمين بأن يتبعوا سنته، وسنة الخلفاء «الهداة المهديين من بعده»، أي الخلفاء الثلاثة الأول. وحسب هذه الوصيَّة، فإن سنَّة الخليفة واجبة الاتباع كسنة النبي، ولا فرق بين السَّنتين! ويفهم من هذه الوصيَّة أنَّ الخليفة له صلاحيَّة وضع السنن التي يريد! والأخطر من ذلك أن للخليفة أن يضع سنناً تتعارض بالكامل مع سنن النبي وتلغيها! والأنكى من ذلك كلِّه أن بإمكان الخليفة أن يضع سنناً تجعل الحلال الوارد في القرآن الكريم والسنة العملية حراماً! كما رأينا ذلك في متعتي الحج والنساء! ويمكن للخليفة أن يترك سنَّة الرسول ﷺ ويخترع من رأيه الخاص سنَّة جديدة مناقضة ومعارضة تماماً لسنة الرسول ﷺ ثم يطبّقها ردحاً طويلاً من الزمن، ثم يكتشف أن سنَّة الرسول أصوب من سنته فيعلن بعد تسع سنين من إهماله لسنة الرسول ﷺ وإعماله لسنته بأنه إن عاش السنة القادمة سيرجع إلى سنة الرسول! وخير مثال على ذلك التسوية في العطاء كما مرّ بنا في الباب الأول.

وما يعنينا هو التأكيد على أنَّ الخليفة الفعلي كان هو المرجع العملي والواقعي الأعلى عند الأكثريَّة السَّاحقة التي تؤيّده، في مجال بيان الأحكام الشرعيَّة وغير الشرعيَّة! وفي مجال تطبيق هذه الأحكام، فالخليفة له القول الفصل في هذين المجالين، ولا معقّب على قوله، ولا رادّ لفعله، فما يقول إنه حلال فهو حلال عند الأكثرية، وإن كان حراماً! وما يقول: إنه حرام فهو حرام عند الأكثرية وإن كان حلالاً!

وبعد حين من الدَّهر، اكتشف بعض النابهين، من أولياء الخلفاء، بأن هذا التصرّف لا يمكن الدفاع عنه! وأن الخليفة ليس معصوماً، وأن له تصرفات الخطأ فيها واضح! لذلك فقد أذاعوا بأن الخليفة كان يبين الأحكام بعد التشاور مع الصحابة الكرام، وينفذ هذه الأحكام بحضورهم، فكان سكوت الصحابة على البيان، وعلى التنفيذ، دليلاً ساطعاً على صحَّة هذا البيان وذلك التنفيذ، لأن هذا السكوت بمثابة الإجماع! والإجماع حسب رأيهم مصدر من مصادر التشريع، فكل ما فعله الخليفة كان ثمرة مداولات مستمرَّة بينه وبين الصحابة الكرام!

ويقصدون بالصحابة قادة ذلك التحالف الذي أقام نظام الخلافة وأيّد الخلفاء الثلاثة وأعضاءه، فهذا التحالف كان يتصرّف تصرُّف الفريق الواحد، أو بتعبير أدق، المقصود من إجماع الصحابة هو إجماع زعامة بطون قريش ومن والاها، أي العناصر والمجموعات التي قاومت رسول الله ﷺ قبل الهجرة، وحاربته بعد الهجرة، ولما غلبها اضطرَّت اضطراراً إلى الدّخول في الإسلام!

أمَّا الإمام الشرعي، وأهل بيت النبوة، والقلة المؤمنة، فلم تكن داخلة في هذا الإجماع!! لأنَّ رأيها مختلف عن رأي الخليفة والأكثرية التي تؤيده! ثم إن أهل بيت النبوَّة والقلة المؤمنة أقلية! لا يعتدُّ برأيها «لأنهم شذاد»، على حد تعبير عالم اجتماع القوم ابن خلدون! ثم إن معارضة الإمام الشرعي وأهل بيت النبوة والقلة المؤمنة لا تخدش ولا تضر إجماع «الصحابة» الذين أشرنا إليهم! بمعنى أن الخليفة كان هو المرجع الأعلى في بيان الأحكام، والمرجع الأعلى في تنفيذ هذه الأحكام، وأن بيانه وتنفيذه هو الصَّواب عينه! وآية ذلك أن البيان والتنفيذ قد تمَّا بحضور «الصحابة» وبإجماعهم! ومن المحال أن يجتمع أولئك الذين أجمعوا سابقاً على معاداة الرسول ﷺ، على الضلالة لأنهم قد صاروا صحابة! لهذا فما

صدر في عهود الخلفاء الثلاثة الأول من قرارات وما تم بيانه وتنفيذه من أحكام ما هو إلا الشرعيَّة الإلهيَّة بأجلى صورها! لأنها ثمرة التضامن والتكامل والتكافل بين الخليفة وبين أكثرية الأمة التي أيَّدته! فقرار تهديد الإمام علي عليه السلام بالقتل قرار شرعي، وقرار الشروع بحرق أهل بيت النبوة وهم أحياء قرار شرعي، وقرار تجريد أهل بيت النبوة والقلة المؤمنة من حقوقهم المدنية والسياسية جميعها وعزلهم عزلاً تاماً قرار شرعي أيضاً، وقرار تسليم ولايات الدَّولة وأعمالها ووظائفها العليا للطلقاء وأعداء الله ورسوله السابقين قرار شرعي أيضاً! وعملية تعطيل الأحكام الشرعية وإحلال الآراء الشخصية محلها عملية شرعية أيضاً، لأن هذه القرارات والعمليات كانت بإجماع الأكثريَّة أو بإجماع «الصحابة» بالمعنى الذي أوضحناه سابقاً.

وقد عدّوا عهد الخلفاء الثلاثة الأول الذي صدرت فيه هذه القرارات وتمت فيه تلك العمليات العهد الإسلامي الأزهر أو الراشد! ما يعني ضمناً أن العهود اللاحقة للخلافة التاريخية، لم تكن زاهرة ولا راشدة!

وتفضَّل بعض العلماء، من أولياء دولة الخلافة، بإجراء نوع من التسوية، فأدخلوا عهد الإمام علي عليه السلام مع العهد الراشد للخلفاء الثلاثة الأول، مع أن لعن الإمام علي ومسبته، والنيل منه كانت مفروضة فرض عين على كل مسلم ومسلمة من رعايا دولة الخلافة! فالذي لعنوه وسبوه ونالوا منه بالأمس أصبح اليوم راشداً، وإمعاناً في التسوية وتركيزاً لها قالوا: إن الإمام علياً مجتهد ومصيب وله أجران، أما الذين قاتلوه ولعنوه وسبوه ونالوا منه، فهم مجتهدون أيضاً ولكن لهم أجر واحد! ولاح لهم أن الأمور قد سوّيت تماماً، وأنه قد تم خلط الشريعة بالتاريخ، وأنَّ المؤاخاة قد تمت بين الاثنين، وبقرار من دولة الخلافة صارت هذه الترتيبات الجديدة شرعية وسرت على المسلمين جميعهم!

مرجعية خلافة الطُّلقاء وأعداء الله السابقين!

يمكن أن نفهم ونتفهّم ادّعاء الخلفاء الثلاثة الأول أنهم المراجع المخوَّلون بيان الأحكام الشرعيَّة، لأن هذه الصلاحية آلت إليهم بوصفهم خلفاء النبي صلى الله عليه وآله

الفعليين، فكل واحد من الثلاثة قد نال شرف مصاهرة النبي، ونال شرف صحبته، وهم من السابقين إلى الإسلام، وبالضرورة فقد عرفوا بعض أحكام الإسلام. لهذه الأسباب كانوا رموز التحالف، ولهذه الأسباب، أيضاً، أسند لهم التحالف منصب الخلافة، في خطوةٍ أولى ليتمكَّن في ما بعد من الاستيلاء على هذا المنصب وقيادة الأمة علناً وعلى المكشوف، ورفع الشريعة الإلهية من واقع الحياة، والإبقاء على قشورها وما هو ضروري لبقاء الملك أو توسّعه.

لكن الذي لم يخطر بالبال هو أن يكون أعداء الله ورسوله السابقون وأئمَّة الكفر هم خلفاء الرّسول ﷺ وقادة الأمَّة بعد موته، فإن لم يكن أبو سفيان ومعاوية ويزيد وأركان جبهة الشرك هم أئمَّة الكفر الوارد ذكرهم في القرآن الكريم فمن هم أئمة الكفر إذاً!؟ ثم إن البيت الأموي هو الذي قاد عمليَّات المقاومة، ثم العمليات العسكرية ضد الله ورسوله ﷺ ودينه، والتحذيرات النبويَّة من خطورة هذا البيت لا تخفى لا على العامَّة ولا على الخاصَّة، لأنَّ تاريخ هذا البيت حافلٌ بالعداء الصَّارخ لله ولرسوله ﷺ، ولدينه وللمؤمنين! ومع هذا، وبقدرة قادر، استولوا على منصب الخلافة، وأصبحوا الخلفاء الفعليين، وتداولوا منصب الخلافة في ما بينهم، وصار ملك النبوَّة حقاً خالصاً للبيت الأموي، ينتقل من أموي إلى أموي طوال حقبة امتدَّت ألف شهر!

يمكن أن يكون حكم هؤلاء ملكاً كأي ملك! ولكن كيف يمكنه أن يبين شرع الله، وأن يخلف النبي في هذه المهمة!؟ فأول خلفاء بني أمية معاوية بن أبي سفيان طليق وابن طليق، ومن المؤلَّفة قلوبهم، أسلم يوم الفتح، يوم وجد الأبواب جميعها مغلقة في وجهه إلاَّ باب إعلان الإسلام، ثم هو صاحب السجل الحافل بالعداء لله ولرسوله ﷺ؛ حيث كان إلى جانب أبيه أحد أركان جبهة الشرك، ثم إنه موتور وحاقد على محمد وآل محمد عليهم السلام، وإذا كان حقده على رسول الله ﷺ قد تبدَّل حباً له! فكيف يشفى من حقده على آل محمد؟! ثم كيف يعرف معاوية الأحكام الشرعيَّة طالما أنه كان على الأقل طوال واحد وعشرين عاماً في المعسكر المعادي للنبي ﷺ وللأحكام الشرعية، إلا إذا زعم أولياء دولة الخلافة أنَّ الله قد هداه في يوم وليلة وآتاه علمي النبوَّة والكتاب! ولن

يسقط أولياء دولة الخلافة في هذا الدرك، ما يعني أن معاوية لا يعرف لا تأويل القرآن، ولا سنة رسول الله ﷺ، بل حتى لم يقرأ القرآن كله، لأن مدة «صحبته للرسول» لا تتجاوز السنة والنصف، هذا على فرض ملازمته له!

ومع هذا، فقد صار معاوية رسمياً الرئيس العام للمسلمين جميعهم، والمرجع الرسمي الأعلى في بيان الأحكام الشرعيّة للناس أجمعين، مع أنه لا يعرف هذه الأحكام! فإذا أراد أحد المسلمين أن يعرف الحكم الشرعي فعليه أن يرجع إلى المرجع الأعلى، وهو معاوية. طبعاً من العار على معاوية، بوصفه المرجع الفعلي الأعلى، أن يقول للسائل إنه لا يعرف! لذلك كان يرتجل حكماً من رأيه الخاص، ثم يقول للسائل: هذا هو الحكم الشرعي! وكانت لديه طواقم متخصِّصة باختلاق الروايات، ووضع الحديث على رسول الله ﷺ فما أن يتلفظ بالحكم الذي أوجده من رأيه الخاص، حتى يفتح شهيَّة تلك الطواقم المتخصصة بالوضع والاختلاف، فتختلق له وتضع من الحديث ما يرضيه، وما يتفق مع هواه!

فسبُّ الإمام علي عليه السلام ولعنه، وهو ولي الله والإمام الشرعي للأمَّة، وكراهيَّة أهل بيت النبوة، وهم الثقل الأصغر، وكراهية الفئة المؤمنة الصادقة، وتجريدهم من حقوقهم المدنيَّة والسياسيَّة، وقتل من يحبونهم أو يوالونهم وهدم دورهم، وقتل المسلمين وطردهم وتشريدهم، وتبذير أموال المسلمين لتثبيت ملك معاوية صارت جميعها من الأحكام الشرعية التي تمخَّضت عنها مرجعية معاوية ومستشاريه! حيث وافقت عليها الأكثرية من الأمَّة بالإجماع!

قال أبو هريرة، كبير مستشاري معاوية لشؤون المرجعية إنه سمع رسول الله يقول: «لكل نبي حرم، وإن المدينة حرمي، فمن أحدث فيها حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين». ثم قال: «وأشهد أن علياً قد أحدث فيها»[1]، فبموجب هذا الحديث، وبموجب شهادة أبي هريرة، صارت مسبَّة الإمام ولعنه واجباً دينياً مفروضاً على الملائكة والناس أجمعين، ولأنَّ معاوية من أصحاب السجلَّات الحافلة بـ «موالاة الله ورسوله»، ولأنه خليفة المسلمين، فقد أمر بلعن

---

(١) شرح النهج، ج٤، ص ٦٣ ـ ٧٣. وشيخ المغيرة أبو هريرة، ص ٢٣٦.

الإمام علي تنفيذاً لأوامر رسول الله! لقد كان الحديث الذي رواه أبو هريرة مرتَّباً ترتيباً جيداً، وكانت شهادته متماسكة مع الحديث، لقد أعجب معاوية بفن أبي هريرة وقدرته على الرواية والشهادة، لذلك أكرمه وولأه إمارة المدينة! ويجدر بالذكر أن أحد الحاضرين في المجلس الذي روى فيه أبو هريرة هذا الحديث، وأعلن فيه شهادته، وسأله: أنشدك الله، هل سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه»؟، فأجاب أبو هريرة على الفور: «اللَّهم نعم لقد سمعته»! وهكذا نفى أبو هريرة عن نفسه تهمة الكذب على رسول الله ﷺ، وأوحى لأهل العراق أنه صادق في ما يروي! لأن أهل العراق كانوا يتّهمون أبا هريرة بالكذب على رسول الله! لقد خلص أبو هريرة ظاهرياً نفسه من حرج هذا السؤال، وأوحى للناس بأن التناقض ليس منه، إنما هو من رسول الله ﷺ، فهو الذي أمر بلعن علي، وهو نفسه الذي أمر بموالاة علي! فما يهمّ أبو هريرة وبقية الطاقم هو تسويغ أفعال معاوية! أما على حساب من؟! فتلك أمور لا تعني لا معاوية ولا طواقمه المحترفة!

رأى معاوية أنَّ من مصلحته أن يجنِّد زياد بن أبيه لخدمته، فأعلن رسمياً أن أبا سفيان والده كان قد زنى بأم زياد، وثبت له أنَّ ابنها كان ثمرة هذا الزنا، لذلك فإن هذا الابن هو في الحق والحقيقة زياد بن أبي سفيان، وهو أخوه ابن أبيه (زياد بن أبي سفيان). أما الحكم الشرعي: «الولد للفراش» الذي أعلنه الرسول، فقد «أكله الذئب!»، ولا وجود له في منظومة معاوية ولا علم لطواقمه به! وتبنَّت الأكثرية الساحقة قرار معاوية، وتركت الذئب يأكل الحكم الشرعي! وامتدحت هذه الأكثرية رجولة أبي سفيان، فعدَّته سيد قريش وفحلها، لأنه زنى وهو محصن، وبُدِّلت سيئاته بحسنات، فزعمت أنه ما زنى رغبة بالزنا، ولكن رغبة بتكثير المسلمين حتى يباهي بهم رسول الله ﷺ الأمم يوم القيامة!

لقد كان حكم الرجل كارثة مدمّرة حلَّت بالدين وبالمسلمين، وتركت بصماتها السوداء وثقافتها المنحرفة على حياة المسلمين لقرون طويلة لاحقة!

ومع هذا فقد سُمّي العام الذي قهر فيه معاوية الأمّة، وغصب منها أمرها، وقتل فيه صفوة رجالاتها، وأحدث في الدين ما أحدث بعام الجماعة! إنه العام

الذي توحَّدت فيه جميع القوى والفئات التي قاومت رسول الله ﷺ قبل الهجرة، وحاربته بعد الهجرة، تحت قيادة أبي سفيان وأولاده، ثم هزمها الرسول ﷺ فاضطرَّ اضطراراً إلى التلفُّظ بالشهادتين، ثم توحدت ثانية بعد حين، ولكن تحت زعامة معاوية، وإذا كانت وحدتها الأولى قد أخفقت، فإن وحدتها الثانية قد نجحت، إذ انتزع معاوية بهذه الوحدة ملك النبوَّة، وجعله ملكاً أموياً خالصاً، ونكَّل تنكيلاً بالقلَّة المؤمنة التي هزمت، بقيادة رسول الله ﷺ، ذلك التجمُّع الكافر. والخلاصة أن الخلافة قد انقادت لمعاوية كأنها لبني أميَّة بعامة، ولآل أبي سفيان بخاصّة على معاداتهم لله ولرسوله ﷺ وللمؤمنين!

وقبل أن يهلك معاوية، عهد بالخلافة لابنه يزيد، المشهور بفسقه ومجونه، وحتى بكفره! فصار يزيد خليفة رسول الله ﷺ والمخوَّل بموجب هذه الخلافة بالرئاسة العامة للمسلمين وبالمرجعية! فقد أناط منصب الخلافة بيزيد صلاحية بيان الأحكام الشرعيَّة! وهو كأبيه لا يعرف شيئاً من هذه الأحكام، وهو كأبيه معبَّأ بالحقد على آل محمَّد ﷺ والكراهيَّة لهم وللفئة المؤمنة التي قتلت أشياخه في بدر! واستهلَّ الرجل عهده الأسود باستباحة مدينة رسول الله ﷺ، فقتل أحد عشر ألف مسلم في يوم واحد، ونهب أموال المدينة، وهتك جيشه أعراضها، فحملت ألف عذراء من غير زوج، وختم أعناق من تبقَّى من الصحابة، ثم سار إلى مكَّة، فهدم الكعبة، وكان قبل ذلك قد جهَّز جيشاً كبيراً، وقتل الإمام الحسين عليه السلام في كربلاء وأباد أهل بيت النبوَّة ومن والاهم! فعل ذلك كلّه بوصفه خليفة رسول الله والمرجع المختص ببيان الأحكام الشرعيَّة!

ثم آلت الخلافة إلى مروان بن الحكم الذي لعنه الله على لسان رسوله، فصار خليفة رسول الله ﷺ والرئيس العام للمسلمين، والمخوَّل بيان أحكام الدين، وهو كبني عمومته لا يعرف من أحكام الدين شيئاً، وانحصرت الخلافة بذرية هذا «الملعون» على لسان رسول الله ﷺ، حيث حكموا ألف شهر! وقد هلكوا جميعاً ولم ينج منهم غير عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه وأرضاه!

ولكن كيف حصل القبول بمرجعيَّة الخلفاء المتغلِّبين مع أنهم لا يعرفون شيئاً من أحكام الشرع الحنيف!؟

يرى أولياء الخلفاء الفعليين المتغلّبين أن الخليفة المتغلِّب قد استمد القبول برئاسته العامة للمسلمين وبمرجعيته من كونه القائم الفعلي مقام الرسول، أو بتعبير أدق من كونه الخليفة الفعلي للرسول ﷺ، الوارث، بحكم هذه الخلافة، جميع صلاحيات الرسول ﷺ، ومنها صلاحية المرجعية أي صلاحية بيان الأحكام الشرعية الإلهية.

ولما قدّروا أن هذه الحجّة غير كافية، وغير مقنعة، ولا تجيب عن السؤال الكبير المطروح، قال أولياء دولة الخلافة التاريخية:

إنَّ الخليفة الفعلي المتغلِّب كان يبيِّن الأحكام الشرعية، أو الأحكام عموماً، على مسمع ومرأى من «الصحابة» الكرام، وبتأييد من «الأكثرية الساحقة» منهم، كذلك فإن الخليفة كان ينفذ هذه الأحكام على مسمعهم وأمام أعينهم، فكان بيانه وتنفيذه للأحكام من ثمرات إجماع الصحابة، ومن المستحيل أن يجتمع الصحابة على الخطأ! وهكذا صارت المرجعية نظرياً منوطة بـ «الصّحابة» الذين يقودهم الخليفة المتغلِّب! فهذا يتولى نظرياً بيان الأحكام وتنفيذها على مرأى ومسمع من «الأكثرية» من الصحابة، والمقصود بهذه الأكثرية الفئات والجماعات التي اتحدت على مقاومة الرسول قبل الهجرة، وعلى محاربته بعد الهجرة، ثم أسلمت في ما بعد ونالت شرف «مقابلة الرسول»، فصار أفرادها جميعهم صحابة! وصار إجماعهم مصدراً من مصادر التشريع!

فإن قيل لهم: ما بال أهل بيت النبوّة، الثقل الثاني في الإسلام، والذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً؟ وما بال القلّة المؤمنة السابقة في الإيمان لا تشترك مع «الأكثرية» ببيان الأحكام الشرعية وتنفيذها، علاوة على أن أهل البيت والمؤمنين السابقين، لم يعترفوا بمرجعية الخليفة الفعلي، ولا بأهليته ولا بأهلية «الأكثرية» لبيان الأحكام الشرعية وتنفيذها، وكانوا يرون أن الخليفة الفعلي والأكثرية غاصبون لمنصب الخلافة، وجميع الصلاحيات المنبثقة عنها، وأنهم قد أخذوا ما ليس لهم!؟

عندئذٍ يقول أولياء دولة الخلافة التاريخية: إن أهل بيت النبوّة والقلّة

المؤمنة «أقلية» ولا قيمة لمعارضتهم، وأنَّ تلك المعارضة لا تخدش الإجماع. وبلغت الجرأة ببعض أولياء دولة الخلافة إلى حد القول: «إن أهل بيت النبوة شذاذ مبتدعة»! على حد تعبير ابن خلدون في الباب الذي عقده للفقه في مقدمته الشهيرة!

ثم اكتشف أولياء دولة الخلافة أنَّ حجتهم السابقة ساقطة بجميع الموازين الشرعية والعقلية، فليس من الشرع ولا من المعقول تجاهل أهل بيت النبوة، والفئة القليلة المؤمنة التي أرست دعائم الإسلام، وقام على أكتافها ملك النبوَّة الذي غصبوه، لذلك تفتَّقت عبقريتهم عن نظريَّة «عدالة كل الصحابة»! ومفاد هذه النظرية أن كل من رأى رسول الله، أو سمعه ولم يره لعارض كالعمى، وكل من لقي النبي وهو مؤمن به أو متظاهر بالإيمان فهو صحابي! وعندما يكون الإنسان صحابياً، يتنزّه عن الخطأ والغلط والكذب، ويصبح عادلاً من جميع الوجوه! اختلقوا مئات الآلاف من الأحاديث النبوية عن الصحابة مجتمعين ومنفردين، وجميعها تفيد أنَّ الصحابة منفردين ومجتمعين من أهل الجنة، وكلهم عدول، وكلهم مأجور أخطأ أم أصحاب! فهم كالنجوم المتألقة في السماء! وأن رسول الله ﷺ قد قال: «بأيهم اهتديتم اقتديتم»، فلو انقسمت الأمَّة إلى عشرة آلاف فرقة «على عدد أفراد الصحابة»، واقتدت كل فرقة بواحدٍ من الصحابة، وسلكوا عشرة آلاف طريق، وتوجهوا إلى عشرة آلاف جهة، ولو جرت بين هذه الفرق حروبٌ دموية شاملة، لكانوا بالضرورة جميعاً على الحق، ولاستحقُّوا جميعاً الأجر من الله، لأنهم صحابة، ولأنهم مجتهدون! ولا يجوز، وبأيِّ حالٍ من الأحوال، نقد الصحابة مجتمعين أو منفردين، وأي مسلم يفعل ذلك، فلا يحل لبقية المسلمين مؤاكلته ولا مشاربته، أو الصلاة عليه عند موته، أو دفنه في مقابر المسلمين! واختلقوا على رسول الله ﷺ آلاف الأحاديث التي تؤيد ذلك كله! وقد أزالت هذه النظرية جميع الفوارق بين الصحابة، فأوّل من أسلم له مكانة آخر من أسلم!! ومن حارب الله ورسوله في المواقع جميعها، كمن حارب مع الله ورسوله في المواقع جميعها! والذي أحاط علماً بجميع أحكام الشريعة الإلهية تماماً كمن لا يعرف شيئاً من أحكام هذه الشريعة. فعلي بن أبي طالب عليه السلام، تماماً، كمعاوية بن أبي سفيان سواء بسواء على حد تعبير ابن تيمية! فمن يتَّبع

علياً عليه السلام مأجور، ومن يتّبع معاوية مأجور! ومن يأخذ أحكام الدين من علي عليه السلام تماماً كمن يأخذ أحكام الدين من معاوية! ومن كانوا أعداء الله ورسوله صلى الله عليه وآله بالأمس تماماً كمن كانوا وأبداً أولياء لله ولرسوله صلى الله عليه وآله، فالعبرة بمشاهدة الرسول أو الالتقاء به والإسلام أو التظاهر بالإسلام! فالمنافق الذي يظهر الإيمان بالرسول صلى الله عليه وآله ويبطن الكفر والفسوق والعصيان إذا التقى مع رسول الله صلى الله عليه وآله يصبح صحابياً ومن أهل الجنَّة ويجوز أخذ أحكام الدين منه، لأن للنَّاس الظاهر، والبواطن لله! أما الآيات المحكمات الواردة في المنافقين، والذين في قلوبهم زيغ أو مرض، والمرتزقة من الأعراب، والذين مردوا على النفاق من أهل المدينة، فقد نسخت تماماً ولم يبق من مجال لتطبيقها، لأنَّ هذه الفئات كانت تنتظر موت الرسول صلى الله عليه وآله، فلما مات أصلحها الله في يوم وليلة، وصار أفرادها جميعهم صحابة ومن أهل الجنة، وصار من الجائز لأي مسلم أن يأخذ أحكام دينه من أيِّ واحد منهم! وصار لكل واحد من الصحابة في هذا المفهوم الفضفاض سنة فعلية وقولية وتقديرية تماماً كسنة الرسول صلى الله عليه وآله الفعلية والقولية والتقريرية، فإذا وجد نص عام في القرآن الكريم أو السنة النبوية، ووجد «نص خاص» صادر من أحد الصحابة، فإن نص الصحابي الخاص، يخصِّص النص العام الوارد في الكتاب أو السنة،! وإن تعددت النصوص الواردة عن أكثر من صحابيين فالحاكم أو الفقيه حر في اختيار النص الذي يراه، على حد تعبير أبي حنيفة! فسنة الرسول سنة شرعية وسنة الصحابي سنة شرعية أيضاً![1].

وقد تبنّت دولة الخلافة هذه النظريّة (نظرية عدالة كل الصحابة) وأدخلتها في مناهجها التربويَّة والتعليميَّة، وعمَّمتها وفرضتها على المسلمين جميعهم، وأصبحت النظريَّة الرسميَّة للدَّولة، فبها تم تفسير الخلافات والاختلافات التي وقعت بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله، ومع العادة والتكرار، ومع الإصرار الرسمي على تثبيت جذور هذه النظرية، استقرَّت نهائياً في المجتمعات الإسلاميَّة، وصارت ديناً يتديَّن به العامَّة والخاصة! لاعتقادهم بصحتها، لأنهم أُشربوها كما أُشربوا ثقافة التاريخ!

---

(١) راجع كتابنا «نظرية عدالة الصحابة والمرجعية السياسية في الإسلام».

وهذه النَّظرية أمويَّة من جميع الوجوه، وتدين بوجودها وترسيخها للأمويين بعامَّة، ولمعاوية بن أبي سفيان بخاصة، فمعاوية هو الذي أصدر أوامره الخاصَّة لرواية فضائل الصحابة الثلاثة الأول، وبخاصَّة عثمان، ورواية فضائل جميع الصحابة بالمعنى الفضفاض الذي فصَّلناه، وهو الذي أمر ولاته وعمَّاله بأن لا يدعوا فضيلة لأبي تراب (الإمام علي) يرويها أحد من المسلمين، إلاَّ وجاؤوه بمناقض لها في الصحابة! أي أنه هو الذي قاد عملية اختلاق الفضائل ليهدم مجد الإمام علي عليه السلام وأهل بيت النبوَّة عليهم السلام، وليحط من أقدارهم، وليقضي على مراتبهم الدينية المتميزة، فيجعلهم كغيرهم سواء بسواء، فعليٌّ عليه السلام في أحسن الظروف صحابي، ومعاوية صحابي مثله! فما الذي يميِّز أحدهما من الآخر!؟ وما الذي يميز أهل بيت النبوَّة عن بني أمية، طالما أن الجميع صحابة!؟

ولما جمع معاوية مئات الألوف من الروايات المكذوبة والموضوعة، طمعاً بالمال والجوائز التي كان يبذلها للرواة، أمر الناس بحفظها، وتدريسها في كتاتيب الدَّولة ومدارسها، وهذا شهادة عمليَّة بصحة تلك المختلقات، وذلك في الوقت الذي كانت فيه رواية أحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في الأمور الأخرى وكتابتها محظورتين رسمياً، اقتداءً بالخلفاء الثلاثة الأول!

وسنداً لأحكام هذه النظريَّة تم تسويغ تخطِّي معاوية وبني أميَّة رقاب جميع الذين سبقوهم بالإسلام، وحاربوهم عليه، وفهموا أحكام الدين في الوقت كان فيه معاوية وبنو أميَّة يجهلون هذه الأحكام!

وما يعنينا، في هذا المقام، هو التأكيد أنَّ كل واحد من الصّحابة بالمعنى الواسع الذي أشرنا إليه قد تحول إلى مرجع مختص ببيان الأحكام الشرعية، فإن وُجد في زمن من الأزمان عشرة آلاف صحابي، فهذا يعني وجود عشرة آلاف مرجع مختص ببيان الأحكام الشرعيَّة! فكان كل مرجع من هذه المراجع يبيِّن ما شاء. وبما أن الخليفة صحابي، فله أن يبين الأحكام، وله أن يختار الحكم واجب التطبيق، بوصفه مرجع المراجع أو الرئيس الفعلي لكافَّة المراجع في مملكته!

لما مات جيل الصحابة كلّه، جاء جيل التابعين، ومن تابعهم بإحسان،

وكان الخليفة الفعلي من التابعين، فصار كل واحد من التابعين مرجعاً مختصاً في بيـان الأحكام الشرعية التي يسندها إلى الصحابة بالدرجة الأولى، ثم يدعمها ويقويها بالنصوص الواردة في القرآن الكريم والسنَّة النبوية المأذون بتداولها! وكان بـإمكـان الخليفـة أن يتبنَّـى رسمياً الحكم الذي يبينه بالذات، أو يبينه غيره من التابعين، لأنه نظريّاً وعمليّـاً المرجع الرسمي الأوحد للأمة، وهو وحده المخوَّل بيان الأحكام الشرعية، ولكن عدم إلمامه وإحاطته بالأحكام الشرعية هو الذي فتح الباب على مصراعيه لظهور آلاف المراجع خلال جيلي الصحابة والتَّابعين!

كمـا قـامت خـلافـة بنـي أميـة عن طريق القوة والتغلب والقهر، فإنها قد أُسقطت بهذا الأسلوب أيضاً، حيـث أدرك العباسيون أن القوة، والقوة وحدها، هي السبب المُكْسِبُ للخـلافـة، لذلك رفعوا الشعارات التي تستقطب الناس من حولهم: شعار القرابة وشعـار آلام أهل بيت النبوة، واستعدوا وغالبوا الأمويين فغلبوهم، واستولوا على منصب الخلافة، بالقوة والتغلب والقهر تماماً كما فعل الأمويون، وتوارث العباسيون هذا المنصب، بوصفهم القوة الغالبة، وادَّعى كل خليفة من خلفائهم أنه القائم مقام النبي وخليفته فعلاً، واستناداً إلى منصب خلافة النبي فقـد حاز الخليفة العباسي كالأموي تماماً حق الرئاسة العامة للمسلمين، وحق المرجعية أو بيان الأحكام الشرعية! على شاكلة التفصيل الذي ذكرناه قبل قليـل عـن خلافة بني أمية. واستعمل العباسيون المسوّغات نفسها التي استعملها الأمـويُّـون لإثبـات شـرعيـة خـلافتهـم! وزادوا علـى ذلـك دعـوى القـرابـة مـن النبي ﷺ، فهم أحفاد العبـاس عم النبي! وفي عهد بني العباس، اختفى أفراد جيل الصحابة وجيـل التابعيـن الـذيـن كانوا يتصدُّون للمرجعية وبيان الأحكام الشـرعيـة، فحـلَّ «العلمـاء» محـل الصّحابة والتابعين في مجال بيان الأحكام الشرعية، فصار كل «عالم» من العلماء الذين تعترف بهم دولة الخلافة العباسية مرجعاً دينياً قائماً بذاته! وبما أن الخليفة الفعلي «عالم» أيضاً والمرجع الرسمي في بيان الأحكام الشرعية، وصاحب القول الفصل في هذا المجال، وفي مجال الرئاسة العامة، فقد كان يبيِّن الأحكام أو يضعها، أو كان يختار من أحكام المراجع الأخرى مـا يراه مناسباً، ثم يضعه موضع التنفيذ، واستعار العباسيون

التصورات التاريخية السابقة، فادّعوا أن الخليفة العباسي يبيِّن الأحكام الشرعية أو يضعها بمشورة علماء الإسلام وبإجماعهم، لأن بيانهم الأحكام ووضعها وتنفيذها يتمُّ على مرأى ومسمع من هؤلاء ومن دون أي اعتراض منهم، وهذا ما يفيد ضمناً الرضا والموافقة! وقد أدرك بعض خلفاء بني العباس خطورة هذا التعدد الهائل بالمراجع (العلماء) فحاولوا أن يتبنوا آراء أحد المراجع (أحد المذاهب) ويفرضوها بالقوة على المسلمين، ولكن كل محاولاتهم جميعها أخفقت.

ولم تختلف هذه الصّور يوم تفتَّتت الخلافة العباسية إلى ولايات ومراكز قوى مستقلة فعليَّاً عن الخليفة، فقد صار الوالي يتمتع من، الناحية العملية، بالرئاسة العامة والمرجعية على المسلمين الخاضعين لسلطانه ويستعين بـ «العلماء» الموجودين في كنفه، في مجال بيان الأحكام الشرعية وغير الشرعية وتنفيذها!

ثم أُسقطت الخلافة العباسية، بالقوة والتغلب والقهر، وحلت محلها الخلافة العثمانيَّة، حيث استولى العثمانيون على منصب الخلافة بالقوة والتغلب والقهر، كما فعل الذين من قبلهم، ومع أن العثمانيين ليسوا من قريش، بل وليسوا عرباً، إلا أنهم قد وجدوا من يسوّغ خلافتهم، ومن يضفي عليها طابع الشرعية والمشروعية، فقيل: إنه لا فضل لعربي على عجمي، وأن الناس سواسية كأسنان المشط!! وإن الخليفة الثاني قد قال: لو كان سالم مولى أبي حذيفة حيّاً لوليته واستخلفته!

وسالم هذا من الموالي ولا يُعرف له نسب في العرب! فإذا كان عمر بن الخطاب لم ير بأساً في أن يتولّى أحد الموالي منصب الخلافة مع وجود أهل بيت النبوّة، وصفوة الأنصار والمهاجرين، فما الذي يمنع من أن يتولى مسلم تركي هذا المنصب!؟ إنَّ أقوال عمر ونواياه مقدَّسة، وتوجهاته واجبة التطبيق! وقيل أيضاً: إن اسم ذلك التركي الذي ينتسب إليه خلفاء بني عثمان «هو عثمان»! على اسم الخليفة الثالث، وشرف للأمَّة الإسلامية أن يحكمها أبناء من تسمّى بعثمان الخليفة الراشد الثالث!

ومن الطَّبيعي أنّ الخليفة العثماني المتغلِّب كان جاهلاً بأحكام الدين، وغير مؤهَّل للرئاسة العامَّة للمسلمين، وغير مؤهّل للمرجعية أو بيان الأحكام الشرعيّة،

بل ولا يعرف اللغة العربية، ومؤهله الوحيد أنه مسلم غالبا، وبيده جميع أسباب القوة التي تجبر الآخرين على الانقياد له! ولكن هذا لم يحل دون تمتعه بكامل سلطات الرسول وكامل صلاحياته بوصفه «خليفة رسول رب العالمين»، فالذين سبقوه لا يختلفون عنه، ومؤهلاته لا تختلف عن مؤهلاتهم وحيث إنَّ الرئاسة العامة للمسلمين قد انفصلت من الناحية الفعليَّة عن نصوص الشريعة الإلهيَّة وروحها، ولم يبق لها حظ من الشَّرعية غير تلك القشور التي لا تقدِّم ولا تؤخِّر، واللازمة لإضفاء الشكليات الإسلامية على المملكة، وضرورات توسعها! في هذه الحالة فإنَّه بإمكان أي رجل أن يتولى الرئاسة العامة للمسلمين لأنها قد صارت ملكاً كأي ملك آخر!

لكن المشكلة التي واجهت الخليفة الفعلي هي مشكلة المرجعيَّة، أي بيان الأحكام الشرعية، تلك المرجعية التي آلت للخلفاء الفعليين تبعياً مع الرئاسة العامة، إذ المفترض أن يكون الخليفة هو الأعلم وهو الأفهم، وهو المحيط إحاطة تامَّة بالشرع الإلهي، فإن لم يكن كذلك فكيف يقوم ببيان الأحكام وكيف يطبِّقها، ولكن هذه المؤهلات لم تتوافر في أحد قط من أولئك الذين تولوا منصب الخلافة! وقد بيَّنا كيف تدارك الخلفاء هذا الخلل الذي تسبَّبوا به عندما غصبوا ما ليس لهم!

وقد استفاد الخليفة العثماني من خبرة الذين سبقوه، فأوكل مهام المرجعية عملياً إلى «العلماء» الذين اصطفاهم لنفسه، أو عاشوا في كنفه، فكان يسمع منهم، أو من غيرهم، بيان الأحكام وينفِّذ ما يراه، أو يأمر بتنفيذ ما يرونه.

وقد فكر بعض الخلفاء العثمانيين في تدوين بيان العلماء لما اعتقدوا أنه من الأحكام الشرعيَّة، ونفذت الفكرة بالفعل، ووضعت مجلة الأحكام العدلية المستقاة من الفقه الحنفي، وظن الخليفة العثماني أن بيان القوانين المدنية في الإسلام، قد حسم بمشروع المجلَّة، وترك لعماله وولاته ولعلماء دولته حرية التصرف في الأمور الأخرى تحت إشرافه غير المباشر!! وكثر بيان العلماء! وصار كل عالم مرجعاً قائماً بذاته! وتعددت المراجع، ووجدت هذه المراجع أسانيد لآرائها الشخصية، تلك الأسانيد التي وفَّرتها نظرية «عدالة كل الصحابة»! كانت

اجتهادات العلماء كاجتهادات الخلفاء نابعة من الآراء الشخصيَّة، ولا ترتبط بالأحكام الشرعيَّة الإلهيَّة إلا بارتباط شكلي محض، سموه «روح الشريعة»، أو الحدس بانطباق هذه الاجتهادات مع التوجّهات العامَّة للشريعة الإلهية! ومع أن الحكم الشرعي لكل شيء كان موجوداً وثابتاً من الشريعة الإلهية قبل انتقال النبي ﷺ إلى جوار ربه لكن لا الخلفاء ولا العلماء الذين عاشوا في كنفهم قد استدلوا على هذه الأحكام لسبب بسيط مفاده أنهم غير مختصين ولا مؤهلين إلهياً لذلك!

ونتيجة لهذه الاجتهادات، أو الآراء التي أطلقها الخلفاء وأعوانهم من ولاة وعمال وعلماء، تكوَّنت منظومة حقوقية وضعيَّة كاملة، مدينة بوجودها وضخامتها واتساعها ونوعيتها لهم! وصارت هذه المنظومة الوضعية عملياً هي البديل للمنظومة الحقوقيَّة الإلهيَّة! واقتصر دور المنظومة الإلهية على «تزيين المنظومة الوضعية وتجميلها، والشهادة بصحتها وسلامتها، وعظمة الخلفاء الثلاثة الأول الذين وضعوا أساسها وأرسوا قواعدها! ويُصرّ أولياء دولة الخلافة التاريخية على أن هذه المنظومة الحقوقية الوضعية هي المنظومة الحقوقية الإلهية عينها! ولا وجود لمنظومة حقوقية إلهية غيرها! لقد نجح الخلفاء وأعوانهم في خلط الواقع التاريخي الذي ساد بالشَّريعة الإلهية، ونجحوا في تسويق الاثنين معاً، فصار الواقع التاريخي والشريعة الإلهية وجهين لعملة واحدة! وبعد أن تم لهم ما أرادوا، أعلنت الدَّولة رسمياً إغلاق باب الاجتهاد أو العمل بالرأي، ظناً من مصدري هذا القرار بأن المنظومة السارية المفعول غطت كل شيء، وأن جيل «العمالقة» الذين كانوا يضعون الأحكام قد انقرض تماماً، وأنّ إتاحة الفرصة لأي كان بوضع الأحكام سيفسد المنظومة التي اكتملت! وهكذا أغلقوا باب الاجتهاد الذي فتحه الخلفاء الأول، وبقي مفتوحاً قرابة ثلاثة عشر قرناً.

الفصل الرابع:

ثنائية الرِّئاسة العامَّة والمرجعيَّة

التَّكامل بين الرّئاسة العامة والمرجعية في الإسلام

لقد أثبتنا، في الفصول السابقة، أن رسول الله ﷺ، وهو الأساس والإمام ومعيار الشرعيَّة والمشروعيَّة، كان الرئيس العام الشّرعي والفعلي معاً، وفي الوقت نفسه كان المرجع المختص ببيان الأحكام الشرعيَّة. وعلى الرغم من اختلاف المسلمين بعد وفاة النبي ﷺ في كل شيء، إلا أنَّه لا خلاف بين اثنين على أن الرسول ﷺ كان هو الرئيس العام للمسلمين وفي الوقت نفسه كان المرجع الأعلى والأوحد المختص ببيان الأحكام الشرعيَّة. ومضى الرسول ﷺ إلى جوار ربه، وهذه السنَّة العملية سارية المفعول حتى صارت الوحدة بين الرئاسة العامَّة والمرجعية من الأمور الرئيسية المتفق عليها بين جميع المسلمين: الع[illegible] منهم والخاصّة، أتباع أهل بيت النبوة، أو أتباع الخلفاء التاريخيين.

ولمَّا استولى الخلفاء الفعليُّون على منصب الخلافة بالقوَّة والتغلُّب و[illegible] ونظام العهد، تمسَّك كل واحد منهم بوحدة الرئاسة العامة والمرجعيّة، [illegible] إصراراً بالغاً على أنَّه الرئيس العام للمسلمين جميعهم وفي الوقت نفسه [illegible] المختص الأعلى في بيان الأحكام الشرعية لأنه «خليفة الرسول والقائم [illegible] مقامه»، ومن حقِّه أن يتمتع بالصلاحيات والاختصاصات المتعلِّقة بالرئاسة [illegible] والمرجعية التي كان يتمتع بها الرسول ﷺ، بوصفه خليفته!

وفي الجانب الآخر، كان أهل بيت النبوَّة، كل في زمانه، [illegible] وبملء فيه، وأمام الجميع، أنه الإمام والرئيس العام والخليفة الشرعي [illegible] جميعهم، وأنه في الوقت نفسه المرجع الشرعي الأعلى والمؤ[illegible] الأحكام الشرعية، وأن الخليفة الفعلي ومن حوله هم الذين غصبوه [illegible]

وهذا يعني أنَّ الخليفة الشرعي والخليفة الفعلي كانا متفقين على الوحدة والتكامل بين الرئاسة العامَّة للمسلمين وبين المرجعيَّة، وأنه لا يمكن الفصل بينهما، لأن النبي ﷺ قد جمع بين الاختصاصين طوال حياته المباركة، ولأن الخليفة الشرعي قد جمع أيضاً بين الاختصاصين ضمن الإطار الذي فرض عليه أن يتحرَّك فيه، كذلك فإن الخليفة الفعلي (أي غير الشرعي) قد جمع طوال التاريخ، بين الاختصاصين. ولأنه من غير المتصور عقلاً أن ينفصل هذان الاختصاصان عن بعضهما في دين الله، فالحكم يجب أن يكون شرعياً وهو من اختصاص المرجعية، والتنفيذ يجب أن يكون شرعياً أيضاً وهذا من اختصاص الرئاسة العامة، فمفهوم الشرعية هو الذي يملي ضرورة الجمع بين الاختصاصين، فيتأكد الرئيس العام والمرجع أن الحكم شرعي، وأن التنفيذ واقع على الحكم نفسه بكلِّيَّاته وتفاصيله الدقيقة، لدفع التناقض ولضمان الالتزام بالشرعيَّة الإلهيَّة، باعتبارها الفيصل بين النظام الوضعي والنظام الإلهي.

ثنائيَّة الرئاسة العامة في الدِّين والتاريخ

طوال التاريخ، وفي كل مجتمع بشري، وُجدت رئاستان عامَّتان لذلك المجتمع:

١ ـ رئاسة شرعيَّة، مختارة من الله جلَّت قدرته تتمثَّل برسول أو نبي أو ولي معهود إليه بالرئاسة العامَّة من الرسول أو من النبي، حيث تلتف حول هذه الرئاسة الفئة المؤمنة العاقلة المتميِّزة بالحصافة وبعد النظر. وهذه الرئاسة الشرعيَّة هي المؤهّلة لقيادة المجتمع على صراط الله المستقيم، وفطرة الإنسان السوي. ولكن اتباع هذه الرئاسة كانوا، ولسوء الحظ، أقليّة طوال التاريخ البشري، وقد حالت قلّتهم، والتزامهم الصارم بالوسائل الشرعية دون سيطرتهم الفعلية على المجتمع. لذلك كانت دول الإيمان قليلة، والرئاسات الشرعيَّة التي انقاد لها المجتمع كله نادرة. وغالباً ما كان أفراد المجتمع يعرفون حقيقة الرئيس الشرعي بعد موته، فتنتابهم سحابة مؤقَّتة من الندم، ثم يمضون على سنن آبائهم!

٢ ـ رئاسة فعليّة أو غير شرعيّة: وهي التي تستولي على قيادة المجتمع بالقوة والتغلُّب والقهر، بمختلف الصور والأشكال، وتجبر أفراد المجتمع على الانقياد لها طوعاً أو كرهاً، رغبةً أو رهبةً، ثمَّ تضع يدها على موارد المجتمع وتسخرها لتثبيت حكمها وترسيخه، ومقارعة أعدائها وتضع منظومة قانونيَّة وضعيَّة، تضمن استقرار المجتمع وانقياده التام لتلك الرئاسة الفعليَّة أو غير الشرعيَّة.

نماذج من الرئاستين وتواجدهما معاً

تواجد الرئاستين الشرعيّة والفعلية معاً صار سنَّة من سنن المجتمعات، فإبراهيم عليه السلام كان هو الرئيس الشرعي الذي اختاره الله تعالى ليقود المجتمع الذي عاش فيه على طريق الهدى، والملك النمرود كان هو الرئيس الفعلي القابض على مقاليد الأمور وعلى ناصية القيادة الفعلية في المجتمع.

وموسى عليه السلام أيضاً هو الرئيس الشرعي الذي اختاره الله لقيادة المجتمع وإنقاذه من الهوَّة التي تردَّى فيها، وفرعون كان هو الرئيس الفعلي.

وفي الحالتين كانت الأكثرية السّاحقة من أفراد المجتمع، مع النمرود ومع فرعون وضد إبراهيم وموسى.

ومع أنَّ السلطة الفعلية ومفاتيح خزائن الملك والنفوذ كانت بيد النمرود وفرعون، ومع أنَّ الأكثرية السَّاحقة من أفراد المجتمع كانت تعترف بالرئاسة الفعلية لهما إلا أنه لم يكن بإمكانهما أو بإمكان مجتمع كل منها أن ينكر، أو يتنكر، لوجود إبراهيم وموسى ومن تبعهما، أو أن يتجاهل دعوى هذين الرسولين بأنهما يملكان خطَّة شرعيَّة جديد لنظام جديد، ورئاسة شرعية جديدة تختلف بالكامل عن النظام القائم، وكان من الواضح للجميع أنَّ إبراهيم عليه السلام قد أُرسل ليكون الرئيس العام البديل للنمرود، وأن موسى عليه السلام قد أُرسل كذلك ليكون الرئيس العام البديل لفرعون، وهذا هو السبب الرئيسي لتطيّر النمرود وفرعون وجنونهما من إبراهيم وموسى ومن تبعهما. فوجود رئيس شرعي «ولو في الظل» مسلَّح بدعوة، وإن كانت سلمية، يشكِّل خطراً ماحقاً وتهديداً جدياً للرئاسة الفعلية

ولنظامها الرجعي المتخلِّف. وهذا هو السبب الجوهري الوحيد الذي دفع الرؤساء الفعليّين «غير الشرعيين» جميعهم، طوال التاريخ، للتّصدي بعنف وضراوة وقسوة بالغة للأنبياء وأتباعهم، وللأولياء ومن والاهم.

التنافس بين الرئاستين

طوال التاريخ، كان التنافس موجوداً بين الرئاستين: الشرعية والفعليَّة، ولكنه تنافس غير متكافئ. صحيح أن النبي مرسل من الله ومدعوم منه، ولكنه في الوقت نفسه مكلف بتحقيق الغاية من إرساله بوسائل البشرية الواقعة ضمن حدود الشرعية والطاقة والمعقول، أي من دون معجزات، وإن وجدت المعجزة فهي لإثبات الرسالة والنبوَّة، لا لإحداث التغيير، فالتغيير الشرعي يجب أن يكون ثمرة رضا واقتناع المجتمع، وأساسه الكلمة المجرَّدة.

الرئيس الشرعي الذي اختاره الله والقلّة المؤمنة يسعون لإحلال النظام الإلهي محل النظام الوضعي، وإحلال الرئيس الشرعي محل الرئيس الفعلي، وهداية المجتمع إلى طريق الحقِّ والصواب، ولكن بالوسائل الشرعيَّة، ومن دون عنف ولا إرهاب ولا إكراه، بل بالرضا والإقتناع وجماع الوسائل الشرعيَّة الكلمة الطيبة المجرَّدة، ومطلب الرئيس الشرعي وأتباعه ينحصر في إتاحة الفرصة أمام أفراد المجتمع لسماع حجة الطرفين، وإعطائهم حرّية الاختيار، فإن اختاروا دعوى الرئاسة الشرعية، فيتوجب احترام هذا الاختيار وعدم المعاقبة عليه، وإن اختاروا البقاء على ولائهم للرئاسة الفعلية ولنظامها، فإنَّ الرئيس الشرعي لا يُكره أحداً على اتّباعه، لأن الإكراه والإجبار عملان غير مشروعين، إن الرئيس الشرعي يريد تنافساً حضارياً يليق بكرامة الإنسان وتكريمه قائماً على الحجة والمنطق والعقل والفطرة، ولا يؤدى من قريب أو بعيد لإراقة الدماء، أو نشر العنف والإرهاب في المجتمع، فإن اقتنع المجتمع بدعوى الرسول وبرئاسته الشرعية، وبالنظام الجديد الذي يبشر به، تنتقل الرئاسة بشكل سلمي من الرئيس الفعلي إلى الرئيس الشرعي، ويحل النظام الإلهي تبعاً لذلك محل النظام الوضعي، وإن اقتنع نصف المجتمع، وأبى النصف الآخر، ينتظر الرئيس الشرعي حكم الله، ليحصِّن الرئيس الفعلي رئاسته فكريّاً، وليدافع عن نظامه سلمياً، ولكن من دون عنف،

لأن الغـاية إنقاذ المجتمع، وتحويله من حال إلى حال، ولكن ليس بطراً ولا رغبة بالتغيير، إنما لتحقيق الخير العام، والعنف والإرهاب يفوتان هذه الغاية. فليس من حق الرئاسة الفعلية أن تفتن النبي أو تفتن أتباعه، أو تبطش بهم، أو تعذبهم، أو تردهم بالعنف والإكراه عن قناعاتهم الجديدة، كذلك فإنه ليس من حقّ النبي أو الرئيس الشرعي، أن يلجأ إلى العنف أو البطش أو الإرهاب لإجبار أفراد المجتمع على اتّباعه أو الإقرار برئاسته الشرعيّة، أو بنظامه الجديد بل يتوجب عليه أن يلتزم بالوسائل الشرعيّة التي تؤدي في وقت يطول أو يقصر للغاية الشرعية، هذه وجهة نظـر النبي، أي نبي، أو الإمام أو الرئيس الشرعي، أي رئيس، وهي تعبير عن مضامين النظام الذي بشروا به جميعاً.

الـرئـاسـة الفعلية على النقيض من ذلك، فهي كافرة بأطر الرئاسة الشرعية وأطروحاتها جميعها. فالرئاسة الفعلية تعدُّ نفسها المالك القانوني للمجتمع بكل ما فيـه، تتصـرَّف فيه تصرُّف المالك بملكه. وأفراد المجتمع من الناحية العملية ليسـوا أكثـر مـن أقنان أو عبيد للرئيس الفعلي ولنظامه، يتصرف بهم كما يتصرف السيد بعبيده، فليس من حق العبد أن يكون له رأي مستقل عن رأي سيده، وليس من حقه أن يتصرف بأيِّ تصرف من دون إذن سيده، وفي هذه الحالة فإن الرئيس الفعلي لا يؤمن بوجود الرأي الآخر ولا بشرعيَّة طرحه، ولا يؤمن بفكرة الحرية، ولا بحق الاعتقاد، ولا بحق تطلع المجتمع أو أفراده وجماعاته إلى أي مستقبل غير المستقبل الذي يراه، إنه يعد نفسه إلهاً حقيقياً يحيي ويميت كما قال النمرود لإبراهيم، وكما قال فرعون: «ما علمت لكم من إله غيري» والأجيال اللاحقة من الرئاسات الفعليَّة وأنظمتها الفاسدة، كانت تتصرف عملياً على أساس أنها آلهة، ولكنها كانت تقصر عن التصريح بهذه الألوهية الزائفة، لأن روح زمانها لم تعد تستوعب مثل تلك الادعاءات!

فالرئاسة الفعلية كانت تعد الرسول أو النبي أو الولي، وأتباعه بمثابة عبيد آبقيـن، خـرجوا عن طاعة سيدهم، وتمرَّدوا على نظام مجتمعهم، وكانت تُعطي لنفسهـا صلاحيـة قتلهـم، أو التنكيل بهم، وعزلهم، حتى لا ينتشر «الوباء» الذي جلبوه في المجتمع!

والمـدهش أيضـاً أنَّ الـرئـاسة الفعليّة كانت تسخِّر وسائل إعلامها وموارد المجتمع كله لخلق رأي عام مفاده أن دين المجتمع (الباطل) هو الدين الصحيح، وأن نظامه السائد (الفاسد) هو النظام الأمثل!! وأنَّ النبي أو الرسول أو الولي، أو الولـي، ومـن اتبعـه خـارجـون عن ذلك الدين الصحيح، وذلك النِّظام الأمثل! ويشكِّلـون خطـراً داهمـاً علـى دين المجتمع الحق، ونظامه الأمثل، ومن واجب الرئيس الفعلي للمجتمع، ومن واجب المجتمع الذي يقوده ذلك الرئيس الفعلي، أن يتصدّوا لهذا الخطر الداهم الذي يهدِّد الدين والنظام، وأن يقضوا عليه وهو في مهده حتى لا يستفحـل، كـذلك فإنَّ من واجب الرئيس الفعلي والمجتمع الذي يقـوده أن يقفـوا صفاً واحداً في وجه النبي وأولئك الذين اتبعوه لأنهم قد خرجوا علـى رئيسهم الفعلي، وانسلخوا عن مجتمعهم، وهدَّدوا وحدته، وعرّضوا أمنه واستقـراره للقلـق والخطـر! بمثل هذه الادعاءات المدعومة بالقوّة الغاشمة كان الرئيس الفعلـي يستخـفُّ بمجتمعـه، ويجنده للحيلولة بين الحق وظهوره، وبين الرئيس الشرعي وبين حكم المجتمع بهدي نظامه الذي يبشر به!

الرئيس الفعلي لا يؤمن بالكلمة الطَّيِّبة، ولا يسمح لها بأن تشقَّ طريقها في المجتمـع، ولا يـؤمـن بالسِّلـم، ولا يـأذن بأن يخيم على المجتمع، ولا يؤمن بالحوار المتحضـر بـل يئـده قبـل أن يبدأ. الرئيس الفعلي يؤمن بالقوَّة الغاشمة، فيحل جميع المشكلات التي تعترضه عن طريق القوة الغاشمة وحدها، لأن غايته هي المحافظة على رئاسته الفعليّة وامتيازاته، وعلى بقاء المجتمع كما هو مملوكاً له. وفي سبيـل تحقيق هذه الغاية، يعطي نفسه صلاحية استعمال جميع الوسائل البدائيّـة التـي تستند على القوة الغاشمة، «الغاية عنده تبرِّر الوسيلة»، فكان ينكِّل بخصـومـه ويقتلهم، ويعاملهم بقسوة بالغة، وبوحشية لا مثيل لها، وكان يصرُّ وبكل العنـاد على القضاء التام على خصومه، وجرهم إلى مواجهة غير متكافئة. الرسول أو النبي أو الولي وأتباعه لا قدرة لهم على الدخول في مثل هذه المواجهة لأنهم أقلّيـة، ولا طـاقـة لهم بمواجهة الأكثرية، لذلك أحجموا عن الدخول في مـواجهـة هـذه الأكثـريـة، لكن الرئيس الفعلي كان دائماً يفرض هذه المواجهة، ويحـدد زمانـها ومكانها، لأنه لن يقرَّ له قرار حتى يقضي قضاءً تاماً على النبي أو

الرسول أو الولي وعلى الذين اتبعوه، ولأن نتيجة هذه المواجهة معروفة سلفاً فقد كان الله جلت قدرته يتدخّل ويتولّى بنفسه مواجهة الرئيس الفعلي ومجتمعه، وتسفر هذه المواجهة عن تدمير الرئاسة الفعلية ونظامها والمجتمع الظالم، وعن نجاة النبي أو الرسول أو الولي والذين اتبعوه، ليتابعوا سعيهم نحو بناء مجتمع الإيمان، ورئاسة الإيمان، تلك هي «جدليّة» الصراع بين الرئاستين: الفعلية والشرعية عبر التاريخ البشري، وحتى ظهور خاتم النبيين محمد ﷺ.

ثنائية الرئاسة العامَّة عند ظهور الرسول الأعظم وخاتم النبيين ﷺ

اختار الله محمد بن عبدالله ﷺ ليكون خاتم النبيين، ورسوله إلى العالمين، وأرسله بدعوة عالميّة، تتضمن الكليات والتفاصيل لنظام عالمي ومنظومة شرعية عالمية، وكلفه بأن يعلن أنه خاتم النبيين فلا نبي بعده، وأن شريعته هي خاتمة الشرائع الإلهية لبني البشر، فلا شريعة بعدها، وأنَّ النظام السياسي الذي جاء به هو النظام الإلهي الأمثل، فلا نظام إلهيّاً من بعده، وأنه سيرتب عصر النبوة وعصر ما بعد النبوة إلى قيام الساعة، لأن زمانه وزمان الساعة واحد.

وكلَّف الله نبيه محمداً ﷺ أن ينطلق في دعوته من مكة، مستعملاً وسيلة الأنبياء والرسل الكرام، في الدعوة إلى الله، وهي الكلمة الطيّبة، من دون عنف ولا إكراه ولا إرهاب، وشاءت حكمة الله أن تكون معجزة خاتم النبيين «كتاب الله»، وهو كلام الله الطيب القائم على الحجَّة والاقناع، والذي تضمَّن سرداً وافياً لتاريخ البشرية وتجاربها: البداية والمسيرة والمعاد، والغايات والوسائل: خيرها وشرها، والرئاسات والمرجعيَّات: برّها وفاجرها، والشرائع: صالحها وطالحها، ورسم كليات المستقبل الأمثل للإنسان وتفاصيله، وبيَّن وسائل اكتشاف ذلك وتحقيقه.

ويمكنك القول: إنَّ كتاب الله وبيان النبي لهذا الكتاب قد بينا بالتَّصوير الفني المعجز ماضي البشرية وحاضرها ومستقبلها وأبرزا مواقع الصواب والخطأ في الأزمان الثلاثة، فانبجس من ذلك كله نظام سياسي لا مثيل له ومنظومة شرعيّة إلهيّة لا نظير لها.

كانت مهمَّة الرسول الأساسية أن يبيِّن للناس ما نزل إليهم من ربهم، وأن يترجم كلام الله ووحيه من عالمي الفكر والنّظر إلى عالمي التطبيق والحركة، وأن يصوغ عملياً قواعد التجربة الإنسانية الإيمانية المثلى.

الرئاسة الفعليَّة التي تولَّت مواجهة الرسول ﷺ وأتباعه

المجتمع المكِّي الذي أعلن فيه خاتم الأنبياء ﷺ أنباء الرسالة والنبوَّة والكتاب، لأوّل مرّة، لم يكن قد بلغ مرحلة الدولة، ولم تكن فيه رئاسة فعليَّة حقيقية منفردة بالسُّلطة كتفرُّد النمرود أو فرعون. ومع هذا فقد كان محكوماً بصيغة سياسية جاهليّة قائمة على اقتسام مناصب الشّرف (المناصب السياسية) بين بطون قريش التي كانت تسكن مكة وضواحيها. ويمكنك القول: إن الرئاسة الفعليّة كانت موزَّعة بين رؤساء البطون وبتأييد عام وشامل من أبنائها، فقيادتها كانت تقوم بأعمال الدَّولة والرئاسة الفعلية في المجتمع المكي، وتتمخَّض مشاوراتها عن قرار موحد يدعمه الجميع، وعن قيادة موحّدة يقف خلفها الجميع وبخاصة إبّان الأزمات، أو التهديدات الداخليّة أو الخارجيّة. أما الموالي والعبيد، وهم شريحة كبيرة من مجتمع مكة، فقد كانوا ملتحقين بالبطون برابطة الولاء والتبعيّة وكان لزعامة بطون قريش نفوذ أدبي هائل على العرب، لأنَّ تلك الزعامة كانت تتولَّى إدارة بيت الله الحرام وحمايته وخدمته وخدمة زوَّاره، فكان العرب يحدِّدون مواقفهم من كثير من الأمور على ضوء موقف زعامة قريش، وكانوا يهابون هذه الزعامة ويحترمونها، فتجارة قريش كانت تجوب الجزيرة من اليمن إلى بلاد الشام من دون أن يعترضها أحد، في بلاد أهلها جياع، ولا سلطان فيها لدولة! وبعض زعماء البطون كانوا معروفين على مستوى العالم المعاصر لهم، فهاشم وعبد شمس ونوفل والمطلب كانت لهم حظوة عند رؤساء الدُّول الكبرى.

عندما جهر الرسول ﷺ بدعوته جُنّ جنون بطون قريش وعدّت الرسول ﷺ ودعوته تهديداً خطيراً للصيغة السياسية القائمة على اقتسام مناصب الشرف وتهديداً لوجود المجتمع ونظامه، لذلك اجتمعت بطونها الـ ٢٥، فقرر ٢٣ بطناً منها أن يقفوا ضدَّ محمَّد ﷺ، وأن يقاوموه بمختلف أساليب المقاومة،

وأن ينفّروا الناس منه ومن دعوته، وأن ينكّلوا به وبمن اتبعه، وأن يقتلوهم عند الاقتضاء، ولأنَّ محمداً من بني هاشم، ولعمق الروابط بين بني هاشم وبني المطلب، فقد أعلن الهاشميون والمطلبيون، بقيادة أبي طالب، أن محمداً منهم، وأنهم سيحمونه، ولن يسمحوا لأحد كائناً من كان بأن يؤذيه، وإذا أقدمت بطون قريش الـ ٢٣ على تنفيذ تهديدها بقتل محمد، فإن الهاشميين والمطّلبيين سيقاتلونها حتى الفناء التام، هذا الموقف الحازم والواضح أجبر زعامة هذه البطون على إعادة النظر في قراراتها ولجم جنونها، واضطرَّها إلى أن تستبعد فكرة قتل النبي ﷺ إلى حين على الأقل وأن تستحدث وسائل أخرى لمقاومته، فأشاعت أنه، حاشاه، كاذب وشاعر وكاهن ومسحور، وأن القرآن الذي يدَّعي أنه من عند الله ما هو إلا أساطير الأوَّلين، وصورته للعرب في صورة الابن المجنون الذي خرج على مجتمع وعقّه، ودعا بدعوةٍ فرقته بعد وحدته، أو في صورة المغامر الطامع بالملك أو المال. ولإضفاء طابع الجديَّة على إشاعاتها الكاذبة أبدت استعدادها لعلاجه إن كان مجنوناً، أو لتسليمه الرئاسة إن كان طامعاً بالملك، أو لجمع المال له إن كان راغباً في المال! وفي الوقت نفسه أخذ كل بطنٍ من البطون الـ ٢٣ يؤذي من أسلم من أفراده، ويعذِّب من آمن من عبيده ومواليه، ثم خطت البطون خطوتها الكبرى يوم قرَّرت مقاطعة بني هاشم وبني المطلب ومحاصرتهم، وأن تستمر من ذلك حتى يتخلوا عن محمَّد، ويخلّوا بينها وبينه لتقتله، أو لتعذِّبه حتى يرجع عن دعوته، فوقف الهاشميون والمطّلبيون وقفة رجل واحد، وتحمّلوا الحصار والمقاطعة ثلاث سنين، ورفضوا أن يتخلّوا عن محمد أو يسلموه.

لقد أخفقت محاولات زعامة بطون قريش للقضاء على الدعوة أو الداعية، ولكنها أغلقت عقولها وأسماعها، وحصَّنت المجتمع ضد الدعوة، ونفرته من الداعية. وكان من الواضح بأنه لن يؤمن منها، في تلك الظروف، إلا من قد آمن، وبعد موت أبي طالب، صارت الحياة في مكة جحيماً لا يطاق، فنشأت فكرة الهجرة هروباً بالدين، فهاجرت طائفة من المسلمين إلى الحبشة، وقدرت زعامة البطون أنها إن أعادت هذه الطائفة فستنفضّ من حول النبي، وسترجع عن دينه،

لذلك شكلت وفداً برئاسة عمرو بن العاص، وكلَّفته بأن يطلب من النجاشي إعادة الآبقين من أبنائها، ولكن الوفد أخفق. خلال هذه المدة كان النبي ﷺ يستعرض قبائل العرب الوافدة للحج، ويعرض عليها دعوته، فاستجاب له نفرٌ من أهل يثرب، وتكاثروا مع الأيام فطلبوا منه أن يهاجر إليهم، وتعهدوا بحمايته وحماية أهله كما يحمون أنفسهم وأهليهم. تناهت هذه الأنباء إلى زعامة البطون، فأدركت خطورتها، وقرَّرت أن تقتل النبي ﷺ قبل هجرته، واختار كل بطن واحداً من رجاله، وكلّفت من اختارتهم بأن يضربوا ليلة هجرته ضربة رجل واحد، حتى يضيع دمه بين البطون، فلا يقوى الهاشميون والمطلبيون على المطالبة بدمه. وليلة هجرة النبي، أحاط أبناءالبطون بمنزله، وانتظروا خروجه لينقضوا عليه، وليضربوه ضربة رجل واحد كما اتفقوا، وطال انتظارهم وتنفَّس الصبح ولم يخرج، فراودتهم الشكوك، فدخلوا داره، ولشد ما ذهلوا عندما علموا بأنه قد خرج، وابن عمه وولي عهده نائم في فراشه ليوهمهم بأنّه النبي،! فأخبروا زعامة البطون بما حدث، فجنَّ جنونها، وشكلت فرق مطاردة، وخصّصت الجوائز لمن يقبض عليه حيَّاً أو ميتاً! وفي الجانب الآخر، كان النبي ﷺ يشق طريقه آمناً مطمئناً إلى مدينة هجرته.

ولمَّا وصل النبي ﷺ إلى يثرب (المدينة المنورة في ما بعد) بهر سكانها، على مختلف أديانهم واتجاهاتهم، فخرجوا جميعاً لاستقباله والترحيب به، وفي مدَّة وجيزة، رتَّب أوضاع المدينة ترتيباً محكماً، ووضع بالتعاون مع سكانها جميعهم دستوراً نظم العلاقات بين مختلف الجماعات التي تقطنها، وأقرَّت هذه الجماعات ووافقت برضاها على أن يكون محمد الرئيس العام لمجتمع يثرب وما حولها. ولا بدَّ من التذكير بأن سكان المدينة التي هاجر إليها النبي ﷺ لم يكن لهم دين واحد، فقسم كان يعتنق دين الإسلام، وقسم ثانٍ كان يعتنق الديانة اليهوديَّة، وقسم ثالث كان يعبد الأصنام، أمَّا القسم الرابع وهو الأقل فقد كان يعتنق الديانة المسيحيَّة. صحيح أن أتباع الديانة الإسلامية كانوا قوة واحدة ومنظَّمة، وهي صاحبة الكلمة العليا في المجتمع، لكن الدستور قد تمَّ وضعه برضا جميع أتباع الديانات الأربع. ولم يحاول الرسول، ولا حاول أصحابه ولا

فكروا إطلاقاً، بإجبار أتباع الديانات الأخرى على اعتناق الإسلام، **لأنَّ هذا** الإجبار أو الإكراه، غير جائز حسب الشرع الإسلامي، لقد ضمن الدستور النبوي حرية الاعتقاد للجميع، فبالكلمة الطيبة، وبالحوار السلمي، يمكن للجميع أن يكتشفوا الحق من الباطل والصحيح من الكذب، وقد كرّس هذا الدستور إمكانية التعايش السلمي بين أتباع الديانات جميعها، كما كرّس أيضاً الاعتقاد بكرامة الإنسان ورسخه، وأكد أنَّ قواعد الدين ما وجدت إلا لمصلحة الإنسان وتهذيب وجدانه وسلوكه.

وأسفرت هذه الترتيبات الداخليَّة عن تكوين قاعدة حقيقيَّة لدعوة النبي ﷺ وعن إنشاء كيان سياسي يتبنَّى رسمياً هذه الدعوة. أو إن شئت فقل: أسفرت هذه الترتيبات عن قيام دولة إيمانيَّة يقودها النبي ﷺ، أو عن رئاسة شرعيَّة لمجتمع المدينة المنوَّرة. ولما تمَّ للنبي ﷺ ما أراد بدأ بتكوين سرايا استكشافيَّة، تتحرك، ليل نهار، ضمن المنطقة الواقعة ما بين مكّة والمدينة، وهذا من صميم اختصاصات الرئاسة الشرعية، ومن ضرورات المحافظة على أمن المجتمع اليثربي، حتى لا تأخذه زعامة بطون قريش على عين غرَّة.

مواقف الرئاستين الفعليَّة والشرعيَّة

كانت زعامة بطون قريش تعلن أن هدفها يتلخَّص بقتل محمد، وقد شرعت في تدبير قتله بالفعل ليلة هجرته، وقبل الهجرة حاولت مرات متعدّدة أن تقتله، ولكنها لم تفعل لا خوفاً من الله، ولا احتراماً للحياة الإنسانيَّة وإنَّما خوفاً من الهاشميين والمطَّلبيين ومن ثأرهم. وأعلنت زعامة بطون قريش أنها لا ترغب بأن يتبع رسول الله ﷺ أو يؤمن بما قاله أي إنسان، وأنَّ هدفها إرغام الذين اتبعوه على العودة إلى دين آبائهم وأجدادهم، وأنها ستستغل نفوذها لتحول بين العرب وبين أتباع محمد ﷺ. وحاولت أن تحصِّن العرب بعامة ومجتمع مكة بخاصة، عن طريق إشاعاتها الكاذبة بأنه ساحر ومجنون وشاعر وكاهن، حاشاه، وأنَّ القرآن أساطير الأولين. ولما نجح رسول الله ﷺ بالوصول إلى يثرب وتكوين كيانه السياسي، جيّشت الجيوش وألّبت العرب عليه، ثم أعلنت الحرب عليه،

فحاربته في بدر وأحد والخندق وتحالفت الملل جميعها ضده. فمقاومتها للنبي ﷺ قبل الهجرة التي دامت ١٣ أو ١٥ سنة، وحربها المسلَّحة ضده التي امتدت قرابة ١٠ سنوات، كانت تهدف إلى تحقيق إعلاناتها وغايتها الآثمة. إنَّها تكره النظام الإلهي والشرع الإلهي والرئاسة التي اختارها الله لإنقاذ المجتمع، وتريد إبقاء المجتمع على حاله من دون تغيير.

دعوة خاتم النبيين ﷺ لا تختلف إطلاقاً، من حيث الجوهر والغاية، عن دعوات رسل الله الكرام الذين أرسلهم إلى المجتمعات البشرية السابقة، فهو مكلَّف إلهياً بحمل رسالة، والتبشير بشريعة ونظام إلهيين، بهدف إنقاذ الجنس البشري وهدايته إلى الأقوم، وسلاحه الرئيسي الكلمة الطيّبة المجرَّدة، فهو ككل الأنبياء لا يؤمن بالعنف ولا بالإرهاب ولا بالإكراه، لأنها وسائل بدائيَّة وغير شرعيَّة، وتفوِّت الحكمة من الرسالة الإلهية. ومطلب النبي كمطلب غيره من الأنبياء يتلخَّص بإعطاء الناس حرية الاختيار من دون ضغوط ولا إكراه ليسمع الناس من الرئاسة الفعلية كل ما لديها، وليسمعوا من الرسول أو من الرئاسة الشرعية كل ما لديها، ثم تُعطى الحريَّة للناس ليكوِّنوا القناعة التي يريدون وليتبعوا النظام الذي يرغبون، لكن زعامة بطون قريش صادرت حرية الاختيار عند المجتمع المكي، فهي شأنها شأن غيرها من الرئاسات الفعليّة رئاسة مستبدَّة لا تفهم أي منطق إلا منطق القوة الغاشمة.

تابعت زعامة بطون قريش، بقلق بالغ، ترتيبات محمد ﷺ وتكوينه لكيانه السياسي في المدينة، وانسجامه هو وأتباعه مع السكّان من أتباع الديانات الأخرى، وزاد من قلقها أن المدينة تتحكَّم بطرق تجارتها إلى بلاد الشام، فإن منع محمد قوافل مكة التجارية من المرور إلى بلاد الشام فسيصيب منها مقتلاً، إذ لن تتمكن من الاستمرار بالتجارة، فتأكل رؤوس أموالها، وتنهار اقتصاديَّاً قبل أن تنهار عسكرياً، لكنها في البداية قدرت أن محمداً ﷺ لن يجرؤ على هذا التصعيد الخطير. ولكن في حدود سنة بعد الهجرة النبويَّة كانت طرق التجارة بالكامل تحت رحمة رسول الله ﷺ وسيطرته الفعليَّة، كانت سراياه العسكريَّة تتحرَّك بحريَّة فوق إقليم دولته الجديد الواقع بين مكة والمدينة وما حولها. لقد

أوضح رسول الله ﷺ موقفه وأسباب تحرُّكاته، فأعلن صراحة وضمناً وفي أكثر من مناسبة، أنه لن يكره زعامة بطون قريش ولا أفراد المجتمع المكي على الدخول في دينه أو موالاته، فهم أحرار، ولكنَّه يطلب من زعامة بطون قريش أن تترك للعرب بعامّة حرية الاختيار وأن تخلِّي بينه وبين هؤلاء، فلا تمارس عليهم الضغوط ولا تستغل نفوذها عليهم لصدِّهم عنه وعن دينه، وأن تتوقف عن الجهر بعدائها له، واختلاق الأكاذيب عليه وعلى دينه، فإن دخل العرب في الإسلام فهذا ما يتمناه، وإن بقوا على شركهم فهو ليس وكيلاً عليهم. ما هو وجه الخطأ في هذا العرض!؟ ومع هذا فقد رفضته زعامة البطون رفضاً مطلقاً، ورفضت الاعتراف بوجود النبي ﷺ بأيِّ صفة من الصفات.

عندئذٍ أعلن الرسول ﷺ أن طرق تجارة مكة لم تعد آمنة، وشفع هذا الإعلان بإرسال سراياه لمصادرة قوافل مكة التجارية التي تمرُّ في إقليمه، وهذه رسالة واضحة إلى زعامة البطون، فإذا أرادت أن تمر قوافلها التجارية بحرية وأمان في إقليم دولة الرسول ﷺ فليس من المطلوب منها أن تدخل في الإسلام، أو تعترف بأن محمداً رسول، فهذا أمر عائد لها ولا يكرهها الرسول عليه، وإنما المطلوب منها أن تتوقف عن استغلال نفوذها لصد الناس عن دينه وتنفيرهم منه. أو بتعبير أدق لتترك زعامة بطون قريش العرب أحراراً وتتوقف عن مصادرة حريتهم في الاختيار، فإن شاؤوا تبعوا دين محمد، وإن شاءوا بقوا على الشرك، أو على الأقل لتترك العرب ليسمعوا من رسول الله من دون أن تمارس تأثيرها على ما يسمعون! وطالما أن زعامة بطون قريش ترفض ذلك فلن يكون بوسعها أن تسيِّر قوافلها ضمن إقليم دولة الرسول.

لكن زعامة بطون قريش، وكأي رئاسة فعلية في التاريخ، لا تؤمن [illegible] المنطق، ولا ترى أي حل للمشكلة إلا عن طريق القوة الغاشمة، لذلك [illegible] وضوح رسائل النبي ﷺ وأخذت تجيّش الجيوش، وتستعد للحر[illegible] العرب والموالي واليهود وكل سكان الجزيرة على رسول الله [illegible] ليقفوا معها صفاً واحداً ضدَّه، ونجحت بالفعل في استقطاب الأ[illegible] العرب حولها، وبدأت بشن حروبها العدوانيَّة عليه. في أ[illegible]

زعامة البطون وجيشها وبين رسول الله ﷺ وصحبه، وبينما كان الفريقان يقفان وجهاً لوجه، والحرب بينهما قاب قوسين أو أدنى وقف أحد زعماء البطون، وهو «عتبة بن ربيعة»، وقال مخاطباً زعامة بطون وجيشها: «. . . خلوا بين محمد وبين العرب، فإن أصابوه فذلك الذي أردتم، وإن لم يصيبوه ألفاكم». لكن زعامة البطون رفضت ذلك، وأعلنت أنها لن تعود إلى مكة حتى تقتل محمداً، وتقيّد أصحابه بالحبال! واندلعت الحرب غير المتكافئة عدَّة وعدداً، وهزمت زعامة البطون في بدر هزيمة منكرة في أول مواجهة، ثم شنت حرباً أخرى على الرسول ﷺ في «أحد» فثأرت لنفسها، ثم عادت إلى مكة، وجمعت عشرة آلاف مقاتل وصمَّمت على غزو المدينة وقتل رسول الله والقضاء التام على دعوته، وهذا التجمع لم تشهده الجزيرة طوال تاريخها، وسارت الأحزاب وهي موقنة من قدرتها على القضاء على محمَّد ودعوته، وتبارز أقوى رجل من جيش الأحزاب مع أقوى رجل من رجال رسول الله ﷺ وهو عليٌّ بن أبي طالب عليه السلام، وتمكن الإمام علي عليه السلام من قتل عمرو بن ود، وتحطَّمت الروح المعنويَّة لجيش الأحزاب، وأرسل الله جنوداً، وهبَّت الريح، ورحلت الأحزاب خائبة.

وأدركت زعامة بطون قريش، بعد ثماني سنين من الحرب الضروس، أنَّ محمداً ﷺ هو إحدى الحقائق الثابتة التي لا يمكن تجاهلها أو تغييرها، ولا يمكن القضاء عليه أو على دعوته بالوسائل العسكرية. وبصلح الحديبية أقرَّت بحق محمد بالاستقطاب وخلَّت بينه وبين العرب، وسمحت للناس بحرية الاختيار، واتفقت معه على هدنة مدتها عشر سنوات تتاح للناس فيها حرية الاختيار، ولكن الرئاسة الفعلية تكره السلم، وتمقت الحوار، لأنها اعتادت على الإرهاب، ووصلت إلى الحكم عن طريق القوة الغاشمة، لقد نقضت زعامة البطون شروط المعاهدة، وخرجت عليها، فاغتنم رسول الله ﷺ الفرصة، وجهز جمعاً يربو عدده على عشرة آلاف رجل، وسار بهم إلى عاصمة البطون مكة وفوجىء أهل مكة بهذا العدد الهائل الذي يحيط بمدينتهم من جميع الجهات، فسلَّموا ودخل الرسول ﷺ سلماً، وعفا عن الجميع، فتلفظت زعامة البطون بالشهادتين وتظاهرت بالإسلام، فقبل النبي ﷺ الظاهر وترك البواطن لله. وتبعاً

لإسلام زعامة البطون، أسلم كل أُولئك الذين وقفوا معها وحالفوها أثناء حربهم للرسول، فنطقوا بالشَّهادتين، وتظاهروا بالإسلام، وهكذا دانت الجزيرة العربية كلها بدين الإسلام، ولم يبق من أهلها على دينه غير الأقليات اليهوديَّة والنصرانيَّة.

وهكذا شكَّلت زعامة بطون قريش وحلفاؤها بإسلامهم الأكثريّة الساحقة جداً من المجتمع الإسلامي الجديد، وصارت الفئة المؤمنة الصادقة أقلّية قليلة وسط هذه الكثرة الساحقة! لقد أدرك النبي الأعظم ﷺ خطورة هذا الوضع، إذ صار مستقبل الإسلام موقوفاً على موقف هذه الأكثريّة، وعلى وحدة الفئة القليلة المؤمنة وتكاتفها، وعلى استقرار مؤسسة الرئاسة الشرعيَّة، فإن اهتز أحد أركان هذه المعادلة فسيحدث الانحراف حتماً، وستتمكن زعامة البطون وحلفاؤها من أن يحققوا بالإسلام ما عجزوا عن تحقيقه بالشرك، لذلك نبّه الرسول وحذَّر من أُولئك الذين قادوا جبهة الشرك قبل الهجرة وبعدها، ونبَّه إلى نوعيات من أصحابه ستنقلب على أدبارها بعد موته، وسترتد فعلاً عن دينها مع التظاهر بأنها ما زالت عليه، وحذَّر بأن عرى الإسلام ستحل عروة عروة، وسيفرغ الدين من كل مضامينه ولن يبقى منه غير القشور اللازمة لبقاء ملك النبوة أو توسعه، هذا الملك الذي ستستولي عليه زعامة البطون بعد موته. وبين الرسول ﷺ أن الشيء الوحيد الذي يحول دون ذلك هو التمسُّك بالثقلين: كتاب الله وبيان النبي قانوناً نافذاً وبأهل بيت النبوّة رئاسة شرعية ومرجعية، فأي شيء آخر لن ينفع في مواجهة ما هو آتٍ، فإن لم يتمسَّك المؤمنون بهذين الثقلين، فإن حركة الأحداث ستجرف كل شيء أمامها، وبسط الرسول الأمر فأكد أن الهدى لن يدرك إلا بالتمسُّك بالثقلين وأن الضلالة لا يمكن تجنبها إلا بالتمسُّك بهما معاً.

لقد ركَّز الرسول ﷺ على الرئاسة العامّة والمرجعيّة من بعده. وأمام الأكثرية الساحقة من الفئة المؤمنة أعلن الرسول ﷺ أن الإمام أو الرئيس العام من بعده هو علي بن أبي طالب عليه السلام، فهو الإمام وهو المرجع، وطلب من المؤمنين أن يبايعوه بذلك فبايعوه بالفعل أمام الرسول ﷺ في غدير خم، وكان الخلفاء الثلاثة أوَّل المبايعين له. وفوجئت الفئة المؤمنة، والرسول على فراش

الموت، بوجود حلف كبير يضمّ زعامة بطون قريش وجميع حلفائها، ومعهم نفر من الصحابة المحسوبين على رسول الله ﷺ، يتصرَّفون بالأمور تصرف الرئاسة الفعليَّة! وهذا أمر لم يتوقع أحد أن يتم بهذه السرعة والعلانية فلم يمض غير شهرين ونيّف على بيعة المؤمنين للإمام علي عليه السلام في غدير خم، وعلى أمر الرسول ﷺ وتوجيهاته النهائية بضرورة التمسك بالثقلين! إنه أمر لا يُصدَّق بالفعل!

ثمَّ إنَّ قادة الحلف لم يكتفوا بذلك، وإنما قالوا للرسول وجهاً لوجه: «أنت تهجر ولا حاجة لنا بوصيتك، لأن القرآن الكريم يغنينا عنك وعن وصاياك».

وهذا يعني بوضوح أنَّ قادة التحالف قد تنكَّروا بالكامل لجميع ترتيبات الرسول ﷺ لعصر ما بعد النبوة، ورفضوا التمسّك بالثقلين، وهذا يعني أيضاً رفضهم للرئاسة والمرجعية الشرعية وإصرارهم على إقامة رئاسة ومرجعية فعلية مقنّعة بلباس الرئاسة والمرجعيَّة الشرعيَّة!

رئاستان عامتان: إحداهما شرعية والأخرى فعليَّة

قبض قادة التحالف، ـ والرسول ﷺ على فراش الموت ـ على مقاليد الأمور، واستولوا على منصب الخلافة بالقوة والتغلّب، ونصَّبوا خليفة فعليّاً للرسول وكلَّفوه بالرئاسة العامة والمرجعية. أما الرئيس والمرجع الشرعي الذي اختاره رسول الله ﷺ فقد خيَّروه بين الموت أو القبول بما قبلت به الأكثرية! فاحتج احتجاجاً سلمياً وآثر القبول إلى حين، لأن رفضه لن يغير شيئاً من ذلك الواقع المفروض بالقوة والكثرة الغاشمة!! فتواجد في الوقت نفسه رئيس عام للمسلمين فعلي بيده السلطات جميعها يمارسها على الوجه الذي يريد، ورئيس عام للمسلمين شرعي مطارد ومحاصر وموضوع قيد الإقامة الجبرية وليس بيده حول ولا قوة، تماماً كوضع الأنبياء والرسل والأولياء السَّابقين الذين عاشوا تحت حكم الرئاسات الفعلية وسيطرتها عبر التاريخ. وكان وضع المؤمنين الصادقين كوضع أتباع الرسل والأنبياء والأولياء في المجتمعات البشرية السابقة! وهكذا استمرت الأمور، يموت رئيس فعلي فيحلّ محله رئيس فعلي آخر، ويموت رئيس

شرعي، فيحل محله رئيس شرعي آخر، يضع نفسه تحت تصرُّف الناس فلو نادوه للبَّى النداء، ولو دعوه لأجـاب الدعوة! واستمر هذا التواجد الثنائي للرئاستين ما دامت الخلافة الفعليَّة قائمة.

سقوط الرّئاسة العامَّة الفعليَّة للمسلمين، وغياب الرئاسة الشرعيَّة

في أواخر عهد العباسيين، فقد الخلفاء الفعليون سلطتهم الفعلية على الكثير من الولايات الإسلامية، وانقلبت الخلافة إلى ملك حقيقي لا يختلف عن غيره من ضروب الملك وأشكاله، وجاء العثمانيُّون ـ وهم ليسوا عرباً ـ فاستولوا على البلاد الإسلامية، وغصبوا منصب الخـلافـة، وتداولوه في ما بينهم كما فعل الذين من قبلهم، وصاروا ملوكاً كما كان الذين من قبلهم، ولا يغير هذه الحقيقة إطلاق لفظ الخليفـة، أو خليفـة رسـول رب العـالمين على الملك العباسي أو العثماني، أو القول بأنَّ الإطار العام للدولة كان إسلاميّاً؛ إذ لم يبق من الإسلام غير المظاهر الخارجية اللازمة لتوسُّع الملك وتوسيعه أو المتعلقة بضرورة طاعة الرعية للملك الخليفة، لأن طاعته كطاعة الرسول وطاعة الرسول كطاعة الله، أما ممارسة الرعايا للعبادات، فبإمكانهم أن يمارسوها في أيِّ مجتمع، من دون أن يثيروا حفيظة أحد، لقد فقـدت الـرئـاسـة العامة للمسلمين رونقها وبهاءها ورسالتها، إذ صار بإمكان أيِّ غالب قـاهـر أن يكون رئيساً عاماً للمسلمين، وأن يتلقَّب بلقب «خليفة رسول رب العالميـن»! لقد اكتشف المسلمون أنَّ الأمر ملهاة ومهزلة، واكتشفوا التناقض بين النظـر والتطبيـق! إذ بـقيت أمـور النـاس كما هي من دون حدوث تغييرات جذرية تنعكس على مستوى الحياة الإنسـانية، وتبين لبعضهم أن الرئاسة العـامـة الفعليـة للمسلميـن، لا تختلـف كثيـراً عـن الرئاسات العامة السائدة في المجتمعات الأخرى غيـر المسلمة، سوى أن طاعة الرئيس في المجتمعات غير المسلمـة لـيست مـن طـاعة الله. لقد تمكن الخلفاء الفعليُّون الذين تعاقبوا على منصب الخلافـة، عبـر التـاريـخ أن يلوثوا منصب خلافة النبي، وأن يظهروه بغير مظهره النبيل المقدَّس، لأن السنـد الفعلـي للذين استولوا على هذا المنصب هو القهـر والقـوة والتغلـب، ولـيس فيهـم خليفة واحد مؤهَّل ومعد إلهياً لتولِّي هذا المنصب المقدَّس الرفيع.

وبسقوط آخر سلاطين بني عثمان، سقط نظام الخلافة التاريخي. ويبدو أنه سقوط بغير رجعة، وبسقوطه سقطت رسمياً كافة الثقافات التي انبثقت عن هذا النظام، وهي ثقافات وضعية لا علاقة للإسلام الحنيف بها، وكان من المفترض أن يعيد المسلمون النظر في هذه الثقافات، فيأخذوا ما صلح منها ويرموا الطالح، ولكن هذه الثقافات كانت من القوة بحيث أنها بقيت تمثّل المنظومة الفكرية الحاكمة لعقل المسلم وسلوكه، بالرغم من سقوط النظام الذي فرضها! واقتصر دور الإسلام على تجميل هذه الثقافات الوضعية، وإضفاء طابع الشرعيَّة والمشروعيَّة عليها. بمعنى آخر، إن المسلمين ورثوا الإسلام وثقافة الخلافة التاريخية معاً، مع القناعة بأن الاثنين وجهان لعملة واحدة! هكذا أُشرب المسلمون، وهكذا أُلقي في روعهم.

أما على صعيد الرئاسة الشرعية، فقد كان الإمام الحسن العسكري عليه السلام حفيد النبي صلى الله عليه وآله آخر الأئمة الشرعيين الذين شاهدهم المسلمون، وبانتقال الإمام الحادي عشر إلى جوار ربه حلَّ محلَّه الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن المهدي المنتظر عليه السلام، قد رآه الخاصَّة من أوليائه، وسمعوا منه، ثم أخذ يعرف أمور المؤمنين بوساطة سفراء «الغيبة الصغرى» وبيَّن لهم أنَّه لن يظهر لهم ثانية، وأن الله قد أمره بالغيبة الكبرى، فهو موجود، يرى الناس ويرونه، ولكنهم لا يعرفونه، ويُجمع أهل بيت النبوَّة، وأفذاذ علماء دولة الخلافة، على أنه سيظهر ذات يوم، وسيملأ الدنيا قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، وسيقيم دولة أهل بيت النبوة لتكون آخر الدول، وسيحكم الكرة الأرضية كاملة، وسيحقِّق لجميع أبناء الجنس البشري الكفاية والرخاء والعدل والمساواة، وسيكون الجنس البشري كله بمثابة أسرة واحدة تخيم عليها المحبة والسلام.

والخلاصة أنَّه بسقوط آخر سلاطين بني عثمان سقط نظام الخلافة أو الرئاسة العامة الفعليَّة للمسلمين، وأصبحت الأمة من دون رئيس عام فعلي، وبغياب الرئيس العام الفعلي للمسلمين، انقسمت الأمة إلى عدة كيانات، وصار لكل كيان رئيسه الفعلي الخاص به.

وبغياب الإمام الشرعي الثاني عشر محمد بن الحسن المهدي المنتظر عليه السلام أصبحت الأمَّة أيضاً من دون رئيس شرعي. ونظراً لتكامل المرجعية، أي بيان الأحكام الشرعية مع الرئاسة العامة، فقد أمست الأمة من دون مرجع فعلي، ومن دون مرجع شرعي.

الفراغ الرئاسي والمرجعي

بسقوط آخر خلفاء بني عثمان، سقطت الرئاسة العامَّة الفعلية للمسلمين، وأصبح المسلمون من دون خليفة أو رئيس فعلي.

وخلوّ منصب الرئاسة العامة للمسلمين أوجد فراغاً لأن ذلك الرئيس الفعلي، على علاَّته كان يرمز لوحدة الأمة سياسياً، ووحدة المرجعية رسمياً، فالآخرون، كانوا على يقين بأن المسلمين واقعياً أمة واحدة لأن لهم رئاسة فعلية واحدة، ومرجعية رسمية واحدة، والمسلمون أنفسهم كانوا يتحركون في بلاد الإسلام جميعها من دون حواجز لأنها إقليم دولتهم، ولا تثريب عليهم لو أقاموا في أيِّ بقعة من بقاع دار الإسلام، ولا يسألهم أحد إن ارتحلوا إلى أيِّ بلد من بلاد الإسلام.

لكن الأمر اختلف عندما خلا منصب الرئاسة الفعليَّة، فقد انهارت وحدة الأمَّة السياسيَّة، واختفت وحدة المرجعيَّة الرسميَّة، وأحسَّ الآخرون بذلك، إذ فقدت الأمَّة هيبتها تماماً، وتفتحت أشداق مطامع الآخرين، وأحسَّ المسلمون بفراغ مرعب! صحيح أنَّ الرؤساء الفعليين قد خربوا كل شيء لمسوه سواء من أمور الدنيا أو الآخرة، وأماتوا الإحساس بالانتماء للأمَّة، وصرفوا موارد البلاد على توسيع رقعة ملكهم، أو توطيد هذا الملك، وأهملوا الاهتمام بمشاكل المسلمين الحقيقية، ولم يعالجوا الفوارق المذهلة بين الطبقات، لكن وجود الرئيس كان يرمز إلى وحدة الأمة والعائلة الإسلاميَّة، لقد اعتاد المسلمون على وجود الرئيس طوال عشرة قرون ونيِّف، وفجأةً وجدوا أنفسهم من دونه! لقد اقتنع المسلمون بأن الوحدة، بكل مساوئها الواقعيَّة، خير من الفرقة التي لا محاسن لها.

بعد خلوّ منصب الرئاسة الفعلية، لو كان الإمام الشرعي موجوداً آنذاك ووضع نفسه تحت تصرُّف الأمَّة لما صدَّقته، ولما قبلت به، لأن الرئاسة العامة

الفعلية للمسلمين عبر التاريخ السياسي الطويل، قد طمست تماماً معالم الشرعيَّة الإلهية، ولم تبق منها غير القشور اللازمة لدوام الملك أو توسُّعه، لأنها اعتقدت بأنَّها باقية إلى يوم الدِّين، وأنَّ من مصلحتها أن تخفي آثار ما جنته بحقِّ الإسلام والمسلمين، لقد أماتت الإحساس بالشعور العام وخنقت صوت المعارضة الشرعيَّة، وصادرت الحريات الأساسية للمسلمين، وأخذت من الإسلام المظاهر التي تخدمها، وأدارت ظهرها لما سواها.

إنَّ انهيار الأمَّة حالة من التآكل الداخلي التي نمت يوماً بعد يوم، حتى إذا اكتملت أطوار نموها، تحطم هيكلها العظمي وانهارت الأمَّة دفعة واحدة وهي في أوج قوتها الظاهرية! تماماً كما أصاب الاتحاد السوفياتي!! قلَّة أُولئك الذين اعتقدوا بأن هذا الاتحاد على وشك الانهيار، وذلك من الوقت الذي كان يملك القوة الكافية لتدمير العالم كله، ولديه صواريخ عابرة للقارات يمكنها أن تطول أي موقع في العالم، إنها مظاهر القوة الغاشمة غير المرشدة!

سد فراغ الرِّئاسة العامَّة للمسلمين

الظروف الدوليَّة العامّة التي أحاطت بسقوط الرئاسة الفعليَّة العامَّة للمسلمين، وانفراط عقد الوحدة السياسية للأمَّة الإسلامية، والانقسامات الخطيرة التي حصلت بين المسلمين في بلادهم جميعها، والأفكار والأيديولوجيات التي كانت منتشرة ومعروضة على الساحة الدولية، وسلبيات الرئاسة العامَّة الفعليَّة للمسلمين، وتطبيقاتها المنحرفة، أسهمت جميعاً في سد الفراغ المعنوي الناتج عن سقوط الرئاسة العامَّة الفعلية للمسلمين، بل واحتوت هذا الفراغ سريعاً وتجاوزته وأوجدت بدائل بدت، في حينه، مصقولة ومقبولة، ثمَّ ركنت الأكثرية إليها مرتاحة، وأصبحت الرئاسة العامَّة الفعليَّة للمسلمين في خبر كان، بل صارت عند الكثيرين رمزاً لكل ما هو سلبي ومتخلِّف، والقلة من الناس بقوا على حنينهم إلى تلك الرئاسة، مدفوعين بجهلهم بواقعها التاريخي وسلبياتها الكثيرة، وباختلاط مفهوم الدين عندهم بمفهوم التاريخ، وبعواطفهم الدينية.

فعلى صعيد مقرّ الخلافة العثمانيَّة نفسه، أو على صعيد العثمانيين الأتراك،

أو علـى الأقـل الفئـة المتنفـذة منهـم، آمنـوا بـالقوميَّـة الطورانية واعتقدوا بتميُّز الطورانيين عن غيرهم، وحلموا بدولة علمانيَّـة على شاكلة دول الغرب، متأثرين بروَّاد الفكر العلماني في العالم الغـربـي، وصـاروا يتصرَّفون على هذا الأساس، وأخذوا يتعاملون مع الأقاليم الأخرى الخاضعة لحكمهم، ومع رعايا تلك الأقاليم تعامل المستعمِر مع المستعمرين.

وتـأثُّـراً بهذا الفكر نشأت فكرة القوميَّة العربية، وفكرة الاستقلال الوطني، والتحرُّر من التبعيَّـة، واشتعلت الحرائق في أرجاء الدولة العثمانيَّة، وصار تفتيتها قـدراً مقـدوراً، وسرت أحلام الوحدات القوميَّة. ولكن هذه الأحلام اصطدمت بمقـاومـة الـدُّول الكبـرى لها، لأنها رأت أنَّ من مصلحتها أن تتعامل مع أقاليم مستقلّة، أو تابعة لها، بدلاً من التعامل مع وحدات قوميَّة، فنشأت عشرات الدُّول الإسـلاميـة علـى أنقـاض دولة الخلافة. وحتّمت الظروف العالمية أن تدور هذه الدول الناشئة في واحد من أفلاك الدول الكبرى التي انتصرت بالحرب، مع وعود بحصـول الـدول جميعهـا علـى استقـلالهـا فـانـصبّ اهتمام كلّ دولة من الدول الإسلامية الناشئـة علـى انتزاع استقلالها وتكريس وجودها الوطني. وبعد صراع مرير، استقلَّت الدول الإسلاميَّة جميعها، واختارت كل دولة النِّظام الذي ارتأته، فصار لكلٍّ منها رئيسها ونظامها الخاصّ بها. واستقلَّت كل دولة استقلالاً تاماً عن بقيَّة الدول الإسلامية، وتمسَّكت بسيادتها التامة، ورسمت الحدود رسمياً بينها، واختفت مظاهر وحدة المسلميـن، وحل رئيس كل دولة في إقليمه محل الرئيس العام (السابق) للمسلمين.

لقد اختلـفت الأمور تمـامـاً، وانتقل المسلمون من حال إلى حال أخرى، واختـفى نظـام الخلافـة التـاريخـي، وأصبح في ذمَّة الماضي، وحل محلَّه نظام علماني، أو على الأقل، نظام مختلف بالكامل عن نظام الخلافة التاريخي، ودأبت الدّول الإسلاميَّـة على احترام الإرث الثقافي لدولة الخلافة، فأبرزت الإيجابيات، وتبنتها رسميـاً، وحـاولـت أن تنشر هذه الإيجابيات عن طريق برامجها التربوية والتعليمية، وغضت النظر عـن السَّلبيات جميعها وإمعاناً باحترامها لهذا الإرث التـاريخـي لـم تجـز بحثـاً ينـاقضه متأثرة بمقولة أن الدين والتاريخ وجهان لعملة

واحدة، وقامت الأحزاب في كل دولة من الدول الإسلامية، ورفعت بعض هذه الأحزاب شعار: «العمل لعودة نظام الخلافة» التاريخي، ورفعت فئات أخرى شعارات مناقضة تماماً لشعار عودة الخلافة. ويبدو واضحاً أن كثيراً من سلبيَّات الرئاسة العامة الفعلية التَّاريخية للمسلمين قد بدأ يتكشَّف، ويقابل بالعجب والاستهجان، فالقسوة البالغة، والوحشية الظاهرة التي عومل بها أهل بيت النبوة، وأولياؤهم ليس بالإمكان تسويغها، لقد أحسَّ المسلمون بأن نظام الخلافة التاريخي، وجد لزمان غير زماننا، وأنه قد انتهى بالفعل، وأيقنت الفئة المطَّلعة بأنّ النظام السياسي الإسلامي الذي أنزله الله على عبده شيء، وأنَّ نظام الخلافة التاريخي شيء آخر، وفي وقتٍ يطول أو يقصر ستتضح هذه الحقيقة للجميع.

الفراغ المرجعي

قلنا: إن الرِّئاسة العامَّة للمسلمين والمرجعية (أي بيان الأحكام الشرعية) كانتا متكاملتين على عهد الرسول ﷺ ولا ينبغي إلاَّ أن تكونا كذلك، فالرسول ﷺ كان الرئيس العام وفي الوقت نفسه كان المرجع المختص ببيان الأحكام الشرعية، لأنه الأعلم والأفهم، والمؤهَّل إلهياً لهذين الاختصاصين. وقبل أن ينتقل الرسول ﷺ إلى جوار ربِّه بيَّن من هم الذين اختارهم الله تعالى ليكونوا الرؤساء والمراجع الشرعيين للأمَّة من بعده، وحدَّدهم باثني عشر إماماً، وكان ما كان من الاستيلاء على منصب الخلافة بالقوَّة والتغلُّب والقهر، والتنكُّر للأئمَّة الشرعيين، وللترتيبات الإلهيَّة المتعلِّقة بالرئاسة العامَّة والمرجعيَّة من بعد النبي ﷺ، وادّعى الخليفة المتغلِّب أنه الرئيس الفعلي للمسلمين، وأنه تبعاً لذلك المرجع المختصّ ببيان الأحكام الشرعية الخ... وقد تحدَّثنا في ما سبق عن هذا الأمر.

وهكذا لم يكن الفراغ المرجعي على صعيد الخلافة الفعليَّة، مطروحاً، في أيِّ وقت من تاريخها الطويل، لأنه لا الخليفة ولا أعوانه كانوا معنيين بتطبيق الحكم الشرعي، وما كان يعنيهم بالدرجة الأولى والأخيرة هو إيجاد حكم للواقعة المطروحة شرعيّاً، بل والأعظم أنهم لم يطبقوا الحكم الشرعي الواضح عندما كان

يتعـارض مع تـوجُّهـاتهـم، أو يمسُّ وجـودهـم، أو حتـى يتعـارض مع هواهم الشخصيّ!

أمَّـا علـى صعيـد أولياء الإمام والمرجع الشرعي، فإنَّ غيابه قد ترك فراغاً هـائـلاً عنـد أتبـاعـه المؤمنين، لأنهم كانوا يتلقون منه الحكم الشرعي لكل ما يعترضهم، وما يشجر بينهم، ولعلاقتهم مع العالم المحيط بهم، وكانوا يلتزمون بالحكم الشـرعي، ولا يلتزمون بأيٍّ حكم آخر غير شرعي، وكان العمل بالرأي عندهم معدوماً في مجال بيان الأحكام الشرعية. كان الإمام، أو المرجع، بالنسبة لهم، كالشمس الطالعة لا غنى لهم عنها، كان هو الرئيس والهادي والسيد والمثل الأعلى وسفينة النجاة، فكيف ينجون من الغرق من دون سفينة؟ وكيف يغفر لهم مـن دون بـاب حطّة. كان الإمام أحد الثقلين، فلا تستقيم الأمور إلا بوجودهما معاً، لقد كانت مصيبة الذين آمنوا بغياب الإمام مصيبة فادحة وكبيرة، وكان الجرح الذي خلّفه غيابه عميقاً ونازفاً!

الفصل الخامس:

بيان الأحكام الشرعية بعد سقوط الخليفة وغياب الإمام والمرجع الشرعي

١ ـ بيان الأحكام عند أتباع الخلفاء

أتباع الخلفاء، أو الرؤساء الفعليون، كانوا يعلمون علم اليقين أنَّ الخليفة ليس مؤهَّلاً إلهيّاً للمرجعيّة أو لبيان الأحكام الشرعيَّة، وأنَّه غير محيط بالأحكام الشرعيَّة ولا ملمٍ بها. ولكن، لأنه الخليفة الفعلي لرسول الله ﷺ، ولأن الرسول ﷺ كانَ يجمع ما بين الرئاسة العامة للمسلمين والمرجعيَّة معاً، فقد قدَّروا أنه من ضرورات كمال الرئاسة الفعليّة أن يجمع الخليفة بين الرئاسة والمرجعية، وأن يتمتّع بكامل صلاحيات النبي ﷺ بوصفه خليفته، وبما أنَّه الرئيس الأعلى الفعلي والقائم مقام المرجع الأعلى، وله الكلمة الفصل في كل شيء، فلن يسأله أحد، أخطأ أم أصاب.

وبما أن الخليفة الفعلي وأتباعه (أكثرية الرعية) كانوا لا يعترفون بالإمام الشرعي ولا بمرجعيته، وكانوا متضامنين ضدَّه، ويعملون على طمسه، وإبراز عدم الحاجة إليه، انطلق الخليفة وأتباعه فريقاً واحداً للبحث عن الحكم الشرعي الذي لا يتعارض مع وجودهم، أو يناقض مصالحهم، فإن اهتدوا إليه كان به، وإلاَّ وضعوا من آرائهم الخاصَّة حكماً لهذه الواقعة أو تلك، وسمُّوا تلك الأحكام المنبثقة عن الآراء الشخصيَّة بـ «الاجتهادات»، ونسبوا قولاً إلى رسول الله ﷺ مفاده: «إن المجتهد مأجور أصاب أم أخطأ».

ولأنهم كانوا يجهلون الأحكام الشرعيَّة، ويتجاهلون وجود الإمام والمرجع الشرعي، فلا يسألونه عن شيء، حتى لا يتنبَّه الناس إلى عظمته وضحالة علومهم بالنسبة إليه، ولأنَّهم كانوا لا يطبِّقون من الأحكام الشرعية إلا ما لا يتعارض مع

مصالحهم ووجودهم وتوجُّهاتهم. ولأنه لا بدَّ من إيجاد حكم لكل واقعة، أو للمجموعات المتشابهة من الوقائع، ولأن دولة الخلافة الفعلية هي المختصَّة بالفعل بين الناس الخاضعين لحكمها، فقد فتحت دولة الخلافة باب وضع الأحكام، فأخذ قادة التحالف الذين صاروا خلفاء يضعون الأحكام ويعدّلون ويبدّلون فيها، ويلزمون الناس بها حتى والنبي الأعظم ﷺ على فراش الموت، ويتصرَّفون بوصفهم سلطة فعليّة! ولما نصَّبوا الخليفة بعد موت النبي ﷺ، وقبضوا على مقاليد الأمور شرعوا أيضاً في وضع الأحكام التي رأوها مناسبة، وشرعوا في تنفيذ هذه الأحكام على اعتبار أنها صادرة عن سلطة مختصَّة «فعلياً» وأنَّهم هم هذه السلطة.

وإذا أصدر الخليفة الفعلي حكماً انطلاقاً من رأيه الخاص لواقعة من الوقائع أو لأمر من الأمور، واكتشف عند وضع الحكم، أو في ما بعد، أن الرسول ﷺ قد أعلن حكماً شرعياً لهذه الواقعة أو ذلك الأمر، وأنه قد طبَّقه طوال عهده المبارك، فإن الخليفة يجد نفسه أمام حكمين: الحكم الشرعي الذي طبَّقه الرسول ﷺ وأعلنه، والحكم الوضعي الذي وضعه الخليفة، وكان لا يرى أيَّ حرج أو غضاضة إن طبَّق الحكم الذي وضعه هو، وتجاهل الحكم الشرعي. وطريقة توزيع العطاء وتوزيع الخمس والأحكام المتعلقة بالرئاسة العامَّة والمرجعيَّة خير دليل على ذلك!

وأحياناً كان الخليفة يؤكِّد أنَّ هذا الحكم أو ذلك كان معمولاً في زمن الرسول ﷺ، وأنه محدَّد في آية محكمة، ولكنَّه كان يرى أنَّ تطبيق مثل هذه الأحكام الشرعية (الثابتة في القرآن والسنَّة) والعمل بها لم يعد مناسباً، عندئذٍ يضع حكماً وضعياً من رأيه الخاص يحرِّم بموجبه ما أحلَّه الله ورسوله ﷺ! ومتعة الحج ومتعة النساء وسهم المؤلفة قلوبهم وحرمان ورثة النبي من تركته ومصادرة المنح التي أعطاها رسول الله ﷺ لأهل بيته عليهم السلام من الأمثلة الحيَّة على ذلك.

ومع أنَّ الخليفة كان يضع تلك الأحكام من دون تعليل، ويعلنها أمام الخاصة والعامة من على منبر رسول الله من دون أن يخاف أو يخشى لومة لائم، إلا أن المتأخرين اكتشفوا أن مثل تلك الأحكام لا تتفق مع الهالة المقدَّسة التي

أضفوها على الخلفاء، لذلك قاموا بوضع روايات على رسول الله ﷺ تفيد بأنه هو الذي أمر بوضع هذه الأحكام، وما كان الخليفة الفعلي إلا منفذاً لأمره ولأن مثل هذه الروايات، تخدم توجهات الرئاسة الفعلية وسلوكها فقد كانت تتبنّاها وتشهد بصحتها، أما الروايات الحقيقية المسندة إلى رسول الله ﷺ بالفعل، فقد كانت السلطة تشكك في صحتها! لقد تمَّ قلب الحقائق رسمياً!

لقد ترسَّخت السُّلطة الفعليّة، وتوسَّع ملكها مع الفتوحات، وازداد عدد الرعايا الخاضعين لحكمها، وآلت الخلافة في ما بعد إلى خلفاء فعليين لا يعرفون من الإسلام إلا اسمه، ومن المشهورين بعدائهم لله ولرسوله ﷺ، وقيادتهم لجبهة الشرك. كذلك فقد تولّى إمارة الأقاليم أناس من المستوى نفسه، فكان من الطبيعي أن تتوسَّع الرئاسة الفعلية وأجهزتها في وضع الأحكام المستندة إلى الآراء الشخصية، لأنهم لا يعرفون الأحكام الشرعيَّة، وكان يطلق على عملية وضع الأحكام مصطلح «التأويل» أولاً و «الاجتهاد» ثانياً.

وقد شاع بين الناس أنَّ هذه العملية مشروعة! بل وتجلب الأجر لفاعلها. ومع توالي السنين والاستمرار في ذلك كثرت الأحكام الوضعية، وغصَّت بها ولايات دولة الخلافة وأعمالها. ولأن هذه الأحكام هي التي كانت تطبَّق من دون سواها فقد شاعت بين الناس وعرفوها، واعتقدوا أنها أحكام شرعية، لأنها موضوعة بسند شرعي سُمِّي «اجتهاداً» يؤجر فاعله أصاب أم أخطأ. ووجد المسلمون أنفسهم، بعد قرنٍ من الزمان، أمام منظومة حقوقية وضعية فيها بيان الحكم لكل شيء! وفرضت هذه المنظومة نفسها لأنها مدعومة من السلطة، ووضعت فيها، أو في ما بعد، روايات على رسول الله ﷺ تتضمَّن شرعيَّة كل حكم من أحكام هذه المنظومة، وتبنَّت دولة الخلافة هذه الروايات وصوَّرتها كأنها صادرة عن رسول الله ﷺ فعلاً، وشهدت الرئاسة الفعلية بصحتها، وكذلك شهد بصحتها جميع العلماء العاملين تحت إمرة الرئاسة الفعلية، وتداولها المسلمون خاصتهم وعامتهم كأنها منظومة حقوقيَّة إلهيَّة! وبلغ من شدة ترسخها في النفوس أن الناس صاروا يعتقدون حقيقة أنها المنظومة الحقوقية الإلهية بالفعل وأنه لا توجد منظومة حقوقية إلهية غيرها. وأخذوا يستشهدون بالقرآن الكريم

والسنة المطهرة لإثبات دعواهم وادَّعوا أنَّ هذه المنظومة الوضعية قد غطت كل شيء تماماً، فما من واقعة حدثت أو ستحدث إلا ولها حكم في تلك المنظومة!!

وبعد أن تحقَّق ذلك، بدا لهم أنَّ المنظومة الوضعيَّة الناتجة عن الاجتهاد (إعمال الرأي) قد اكتملت تماماً، وليست بحاجة إلى أية إضافات، فصدر قرار من رئيس فعلي مغمور بإغلاق باب الاجتهاد (العمل بالرأي) والاكتفاء بالمنظومة الحقوقية الوضعية الشائعة بين المسلمين! وعلى الفور استجاب أولياء الخلافة التاريخية، ونفذوا هذا الأمر بدقة وتوقفوا عن وضع الأحكام مكتفين بما تمَّ وضعه!

وإذا أرادوا الآن، أو في المستقبل، أن يبينوا الأحكام، فما عليهم إلاَّ الرجوع إلى الأحكام التي وضعها الخلفاء وأعوانهم خلال التاريخ السياسي الطويل لدولة الخلافة التاريخيَّة، وإن تعذّر عليهم العثور على النص المطلوب من المنظومة الوضعيَّة التي وضعها الخلفاء الفعليون وأولياؤهم، وأشاعوها بين المسلمين، فعندئذٍ يرجعون إلى السنَّة «بالمعنى الذي وضعوه لها أيضاً». وتعني السنَّة قول الرسول وفعله وتقريره، وقول الصحابي، أي صحابي، وفعله وتقديره! وضمن هذا الأفق الواسع سيجدون بيسر وسهولة الحكم الذي يريدون.

وفور العثور على هذا الحكم وصياغته، يصبح بقدرة قادر مادة من مواد الشريعة الإسلامية! ويسخِّرون القرآن الكريم والسنَّة بمفهومها لديهم والعقل لإثبات حرفيَّة كل حكم يضعونه وشرعيته! وقد ساعدتهم على ذلك المحنة الرهيبة التي تعرضت لها السنَّة النبوية الطاهرة عندما منعوا روايتها وكتابتها طوال قرن من الزمان، ثم لم يسمحوا إلا برواية الأحاديث التي تخدم توجُّهات الخلفاء، أو تسوِّغ أفعالهم. وساعدهم على ذلك فتح باب الوضع على رسول الله رسميّاً، لإرغام أنف الرئاسة العامة الشرعيَّة والمرجعيَّة التي اختارها الله ورسوله ﷺ، ولإثبات صواب أفعال الخلفاء وأعوانهم! ولما أذنوا، في ما بعد برواية أحاديث الرسول ﷺ وسنته الطاهرة وكتابتها، كانت الأحاديث الموضوعة على رسول الله ﷺ قد استقرَّت نهائياً، وتبنتها دولة الخلافة، فظهرت للمسلمين بصورة الأحاديث الصحيحة وهي موضوعة، أما الأحاديث الصحيحة التي رواها أهل بيت

النبوة وأولياؤهم والباحثون المنصفون من العلماء الذين والوا الخلفاء فقد كانت موضع شك، لأنَّ الرئاسة الفعلية أو دولة الخلافة لم تتقبلها بقبولٍ حسنٍ، إذ أوجدت هذه الأحاديث بذرة الشك في شرعية الوقائع التاريخية التي جرت بعد انتقال النبيِّ إلى جوار ربه!

وحديثاً تعالت أصوات من أولياء دولة الخلافة التاريخية تطالب بفتح باب الاجتهاد (أي العمل بالرأي) لوضع أحكام لأمور قد استجدَّت، ولم يبين الصحابة حكماً لها! وتجرَّأ أولياء دولة الخلافة، كما تجرَّأ الذين من قبلهم، على وضع الأحكام، فبإمكان أيِّ عالم من علمائهم، أو متعلم أن يضع الحكم الذي يريد وأن يدّعي بملء فيه أن هذا الحكم أو ذاك شرعي من جميع الوجوه، لقد استخفوا بأمور ما كان ينبغي لهم أن يستخفوا بها، ولكن باب الاستخفاف وآليته قد فتحا رسمياً طوال عهود الخلافة التاريخيَّة.

ونشير، أخيراً، إلى أنّ أحكام المنظومة الوضعيّة التي تحدَّثنا عنها قبل قليل هي المنظومة التي تُدرَّس في المدارس والمعاهد والجامعات في أكثر البلاد الإسلاميَّة التي خلطت بين الدِّين والتاريخ وعدّتهما وجهين لعملة واحدة! وسكان هذه البلاد ـ إلاَّ القليل منهم ـ لا يعرفون، ولا يعترفون، بوجود رئاسة شرعية ومرجعية شرعية، ويرون أن الرئاسة العامَّة للمسلمين، والمرجعيَّة المختصَّة ببيان الأحكام الشرعية ما احتاجت ولن تحتاج إلى أي تأهيل إلهي أو نبوي! وأن بإمكان أي إنسان مسلم أن يكون رئيساً عامّاً للأمَّة، ومرجعاً مختصاً لبيان الأحكام الشرعية، حتى وإن كان شبه أمِّي، فالعبرة للغلبة والقهر والقدرة على إجبار المسلمين على الانقياد له!

تلك هي الثَّقافة التاريخية التي ضربت جذورها في نفوس المسلمين وعقولهم وما زالت! ولكنَّ المسلمين بعامَّة يندهشون إن مارس أحد من الناس مهنة الطب، أو القضاء، أو المحاماة، أو الصيدلة، أو الهندسة، أو الحراثة، أو الحدادة، من دون إعداد أو تأهيل! ولكنهم لا يصابون بالذُّهول إن تولَّى رئاسة المسلمين أو المرجعية رجل عادي، والعلَّة في ذلك أنهم مسكونون بثقافة التاريخ، وأن الهلع والرعب من الرئاسة الفعلية قد استقرَّا نهائياً في النُّفوس،

فالنَّاس في قرارة أنفسهم يعتقدون أنَّ معاوية ما زال حيّاً، وأن بإمكانه أن يقطع العطاء عمن شاء، وأن يقتل من يشاء، وأن يهدم دار من يشاء، صحيح أنَّ معاوية هلك، ولكن سلطانه ما زال مسيطراً على النفوس!

بيان الأحكام عند اتباع الرِّئاسة العامَّة والمرجعيَّة الشرعيَّتين

قلنا: إنَّ الرؤساء العامّين للأمّة ومراجعها الشرعيين، من بعد النبي ﷺ، هم أئمة أهل بيت النبوَّة الاثني عشر عليهم السلام، الذين اختارهم الله وأعلنهم رسوله أئمة شرعيين من بعده، وعهد إليهم بالرئاسة العامَّة وبالمرجعية معاً، ولكن الأكثريَّة كرهت ما أنزل الله، ولم ترق لها الترتيبات الإلهيَّة المتعلّقة بهذا الأمر فتكاتفت واستولت على منصب الرئاسة العامَّة والمرجعيَّة بالقوة والتغلب والقهر، وحالت بين الأئمة الشرعيين وبين حقِّهم فيه. وفي الوقت الذي وجد فيه الإمام الشرعي تواجد فيه رئيس فعلي، واستمرَّت هذه الثنائيَّة حتى زمن الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري عليه السلام حفيد النبي الأعظم ﷺ، فانتشرت شائعات، في العهد العباسي، أن نهاية ملك بني العباس ستكون على يد حفيد من أحفاد النبي ﷺ، وأن ذلك الحفيد هو المهدي المنتظر، فجدت أجهزة الدَّولة العباسية في طلبه وقدَّرت أنه لا بدَّ من أن يكون بالضرورة ابن عميد أهل بيت النبوَّة في زمانه الإمام الحسن العسكري عليه السلام.

ولم تكن الدَّولة العباسية تعلم أن للحسن العسكري أولاداً إلا يوم ظهر غلام صغير، فقال لعمه الذي كان ينوي أن يؤم النَّاس في صلاة الجنازة على أبيه: «تنحّ يا عم، فأنا أولى منك بالصلاة على أبي». فتقدم ذلك الغلام وأمَّ الناس في صلاة الجنازة على أبيه، وفيهم كبار رجال الدَّولة العباسية، الذين صعقوا لظهوره، ولم يملكوا غير الانقياد له والائتمام به. كان ذلك الغلام هو الإمام الثاني عشر من أئمَّة أهل بيت النبوَّة، وهو الإمام المهديُّ المنتظر الذي غاب عن العيون بعد هذه الحادثة لأن الدولة العباسيَّة جنّدت جميع طاقاتها للبحث عنه والبطش به، وكان يصرِّف أمور أولياء أهل بيت النبوة ويتلقَّى حقوق الإمام منهم بوساطة سفرائه. تلك هي الغيبة الصغرى. وبعد سنين، أخبر الإمام عليه السلام سفراءه بأنه قد أُمر بالغيبة الكبرى، وأنه لن يراهم حتى يأذن الله بذلك!

وهكذا غاب الإمام الثاني عشر عليه السلام، فهو حي يعيش بين الناس ويعرفهم ويراهم، ويرونه، ولكنهم لا يعرفون أنه الإمام الثاني عشر عليه السلام، وأنه المهدي المنتظر عليه السلام. ولكنَّ المجمع عليه أن الإمام المهدي المنتظر عليه السلام سيظهر ذات يوم عندما يأمره الله بالظهور، حيث سيقيم دولة آل محمد التي ستكون آخر الدول وتبسط رئاستها على العالم كلِّه، حيث يملأ الإمام المهدي عليه السلام الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً.

وما يعنينا، في هذا المقام، هو التأكيد أنَّ كل إمام من الأئمة الشَّرعيين، بعد أن حيل بينه وبين ممارسة حقِّه بالرئاسة والمرجعيَّة، تولَّى، في زمانه، رئاسة الفئة القليلة المؤمنة، وتولى في الوقت نفسه أعباء المرجعية، فكان يقود المؤمنين الصادقين، وفي الوقت نفسه يبيِّن لهم الحكم الشرعي في كل أمر من أمور حياتهم.

وكان المؤمنون الصادقون يعدُّونه الرئيس الشرعي لهم وللمجتمع كلِّه، وهو المرجع المختص ببيان الأحكام الشرعية لهم، وللمجتمع الإسلامي والعالم كله، لكنهم وإن كانوا لا يعترفون بشرعية الرئاسة الفعلية، ولا بأهليتها لبيان الأحكام الشرعية، إلا أنهم تبعاً للإمام كانوا لا يجاهرون بذلك، بل يتعاملون معها بوصفها سلطة فعلية، ولا يجهرون بخصومتهم لها، دفعاً لشرها، واتقاءً لبطشها، وحرصاً على وحدة المسلمين، وتجنباً للفتنة، ولكنهم تعلموا علم اليقين جميع الأحكام الشرعيَّة المتعلقة بالرئاسة العامة والمرجعية معاً، فقد حرص كل إمام على بيان الأحكام الشرعيَّة المتعلقة بهذين المجالين حتى ينقلها أولياؤه المؤمنون للأجيال اللاحقة من المسلمين جيلاً بعد جيل، لتظل ماثلة في ذهن الأمَّة وخلال الآونة التي آلت فيها الخلافة للإمام علي عليه السلام، وبالرغم من انشغاله الكلي بقمع فتنة القاسطين والمارقين وأعداء الإسلام السَّابقين، إلا أنه أولى هذه الناحية الجزء الأعظم من اهتمامه عن طريق مناشداته المعروفة، واستشهاداته بأركان الفئة القليلة المؤمنة التي وقفت معه في حربه وسلمه أثناء رئاسته ومرجعيته الراشدة.

وكان الإمام الشرعي، كلٌّ في زمانه، يبين الحكم الشرعي لأوليائه المؤمنين، ولكلِّ سائل من المسلمين، حتى وإن كان من الخلفاء الفعليين، ولكن المؤمنين الصَّادقين لم يكونوا أحراراً، بل كانوا تحت المراقبة المستمرة من السلطة

الفعلية وأعوانها، وكان قرار منع رواية الأحاديث النبوية وكتابتها ساري المفعول على الجميع، والمضي بطمس معالم الشرعية، آخذاً طابع التحدي والتصميم، فلم يكن بوسع المؤمن أن يكتب أي شيء يتعارض مع توجُهات السُلطة الفعلية، أو سياستها العامَّة، لذلك كان تلقي الأحكام سماعياً، وفي جوٍ من الرُعب والكبت.

خذ على سبيل المثال «الصحيفة السجادية»، وهي مجموعة جليلة القيمة من الأدعية التي نطق بها الإمام زين العابدين عليه السلام ومجموعة من الشكاوى التي بثَّها لربه، ثم كتبها. لما كتبها الإمام أخذ يخفيها إلا عن صفوته، فلو عرف الحكم الأموي بوجودها لحرقها، ولعاقب عليها، بمعنى أن الإمام، كل إمام في زمانه، وأولياءه كانوا تحت المراقبة الصارمة، وأن عملية بيان الأحكام الشرعيَّة، وبخاصة المتعلقة بالرئاسة والمرجعيَّة، أو الأحكام المتعارضة مع بيان السلطة، كانت تتم في عسرٍ بالغ.

ولكن المؤكَّد الذي جهر به الأئمة جميعهم، وجهر به أتباعهم في كل زمان أنَّ الشريعة الإلهية فيها حكم كل شيء، وأن الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم، وبأمر من ربه، قد أهَّل خلفاءه «الأئمة الشرعيين» للرئاسة والمرجعية معاً، وأنهى إليهم علمي النبوَّة والكتاب كاملين، لذلك فإنهم قد أحاطوا علماً بجميع الأحكام الواردة في الشريعة الإلهيَّة، فما من حكمٍ إلا ويعرفونه معرفة يقينية، لأنهم قد توارثوا هذا العلم إماماً بعد إمام، ولذلك فهم ليسوا بحاجة للاجتهاد (العمل بالرأي) لأن الحكم الشرعي واضح لديهم، ولا مصلحة لهم بعدم بيانه لأنَّ مصلحتهم تتفق معه، وكانوا يرون أن الاجتهاد (العمل بالرأي) الذي درج عليه الخلفاء الفعليون وأولياؤهم من أعظم أسباب الهلاك والضلال، والاجتهاد بالمعنى المعروف تاريخياً كان مرادفاً للانحراف ومحرماً، لأنه يؤدِّي إلى إحلال الرأي الشخصي محلَّ الحكم الشرعي ويلغي الفوارق بين مجتمع الإيمان وغيره من المجتمعات، فمجتمع الإيمان يتبنَّى الأحكام الإلهية ويطبقها، وغيره من المجتمعات يتبنى الأحكام الوضعية ويطبقها ومصادر التشريع عند أئمة أهل بيت النبوة وأتباعهم تنحصر في مصدرين: كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أما الإجماع فهو إقرار عملي بوجود الحكم الشرعي، ولا يعترفون بشرعيَّة المصادر

الأخرى، التي وصفها أولياء دولة الخلافة التاريخية وادّعوا أنها مصادر للأحكام الشرعية. وحمل الأئمة الكرام وأتباعهم على الاجتهاد (العمل بالرأي) والقياس، وأعلنوا حرمة العمل بهما، وأبدوا استعدادهم لبيان الحكم الشرعي لطالبيه، ولتطبيق الأحكام الشرعية على كل شيء إن آلت إليهم الرئاسة والمرجعية. وقد سقنا، في الفصول السابقة، طائفة من النُّصوص المرويَّة عن الأئمة في هذا المجال. وقد أكد الأئمة أنهم ما عملوا بالرأي ولن يعملوا به في مجال بيان الأحكام الشرعيَّة.

ولما انتقل الأئمة عليهم السلام إلى جوار ربِّهم، وغاب الإمام الثاني عشر عليه السلام، سار أولياء أهل بيت النبوة على هذا المنهاج.

«قال الشيخ الطوسي، المعروف بشيخ الطائفة الإمامية «٣٨٥ ـ ٤٦٠هـ» في كتاب «عدة الأصول» وأما القياس والاجتهاد فعندنا أنهما ليسا بدليلين بل محظور استعمالهما».

«.. لقد كان الفقه عند الإمامية، في القرون الثلاثة الأولى، محصوراً، في ما روي عن الأئمة من الأحاديث والفتاوي، مع ما فيهما من معالم ونماذج من الاستدلال والاستشهاد بالكتاب والسنة، حيث أن الأئمة كانوا مهتمين بتدريب أصحابهم على ذلك، فقد قال الإمام أبو جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام «٤٨ ـ ١١٤هـ» وهو والد الإمام الصادق وخامس الأئمة من آل البيت لأبان بن تغلب، وكان من فقهاء أصحابه وكانت له مكانة عالية عند أهل السنَّة: اجلس في مسجد المدينة وأفت الناس، فإني أحب أن يُرى في شيعتي مثلك».

«والظاهر أن المحقق الأول أو المحقق الحلي نجم الدين جعفر بن الحسن الحلي، وهو من كبار فقهاء الإمامية في القرن السابع، كان أول من أطلق لفظ «الاجتهاد» من الإمامية على عملية استنباط الأحكام في كتابه معارج الوصول في علم الأصول»[1].

---

(١) راجع: الإجتهاد عند الشيعة الإمامية مصادره وضوابطه للأستاذ محمد واعظ زاده الخراساني، مقال في مجلة مآب، السنة التاسعة، العدد ٢٣، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت.

ومن البديهيّ أن المحقق الحلي لم يقصد «بكلمة الاجتهاد» العمل بالرأي، لأن العمل بالرأي محرم في مجال بيان الأحكام الشرعية، ولكنه عنى المعنى اللغوي الذي عناه الرسول والذين عاصروه من استعمالهم للفظ الاجتهاد، وهو: بذل الجهد في طلب الحكم الشرعي، وإطلاق لفظ الاجتهاد على «العمل بالرأي» بدعة، لا أصل لها في اللغة ولا في الشريعة. ولأن أولياء دولة الخلافة هم الأكثرية الساحقة، وهم يطلقون لفظ الاجتهاد «على ظاهر» استنباط الحكم، فلم ير أولياء أهل بيت النبوَّة بأساً من استعمال لفظ الاجتهاد ومن إطلاقه «على عملية البحث عن الحكم الشرعي»، لذلك شاع هذا المصطلح بينهم للدَّلالة على بذل كل الجهد للكشف عن الحكم الشرعي، من مصادره الشرعية عندهم، وهي الكتاب والسنَّة والإجماع والعقل بوصفه وسيلة تنسيقية بين المصادر الثلاثة الأولى، أما الاجتهاد بمعنى العمل بالرأي فهو محرم عند أولياء أهل بيت النبوَّة.

البديل المؤقت للرئاسة العامَّة والمرجعية عند أولياء أهل بيت النبوَّة

سقوط نظام الخلافة وهلاك الخليفة لم يعن الكثير عند أولياء الرؤساء الفعليين، لأنَّ الخليفة فرض نفسه بالقوَّة والتغلُّب والقهر، أو آلت إليه الرئاسة الفعلية بعهد من قوي متغلّب قاهر.

لكن غياب الإمام الشرعي ترك فراغاً هائلاً عند شيعة أهل بيت النبوَّة، لأنَّ الإمام هو رئيسهم الشرعي الذي يقودهم في بلاد مليئة بالألغام والمتفجرات المعدَّة خصيصاً لهم، فكان الإمام يجنّبهم الدوس على مواقعها ويقودهم إلى شاطىء السلام مع العافية وسلامة الدين. وكان الإمام يشحنهم بالقدرة على الصمود في مواجهة مجتمع معبَّأ رسمياً بالكراهية والنفور التام من أئمة أهل بيت النبوة وأتباعهم! حيث كان مجتمع دولة الخلافة الفعلية ينظر بكل المحبة والتَّسامح لليهود والنصارى والمجوس وأتباع الملل الأخرى، ولا يرى خطراً في وجودهم، أو بأساً في ممارستهم لشعائرهم، أو إظهارهم لمعتقداتهم، وكان المجتمع يعزز هذا التسامح بآيات من القرآن الكريم، ﴿**لا إكراه في الدين**﴾

وبـروايـات منسوبة للرسول الأعظم ﷺ مفادها أنَّه أعطى ذمة الله وذمته لأتباع الديانات السماوية السابقة لرسالته، ومن غير الجائز الإساءة إليهم، حتى لا تنتهك ذمـة الله ورسـولـه ﷺ! فأظهـر المجتمع نفسه بهذا التسامح في مظهر الملتزم بالشرعيَّة الإلهيَّة! والعلة بهذا التعزيز هو اتفاقهم مع هوى النفوس!

أمَّـا نظـرة مجتمـع الخـلافـة التـاريخية الفعلية لأهل بيت النبوَّة وأتباعهم فمختلفة جدَّاً، لأنَّ الدَّولة عبَّأت رسميَّاً رعايـاها ضدهم فليس هنالك ما يمنع من تهديد إمام أهل البيت بالقتل، كما فعلوا مع الإمام علي عليه السلام ولا حرج من حرق فـاطمـة بـنت رسـول الله وابنيها، وبني هاشم بالنار كما شرعوا بذلك فعلاً، ولا تثريب عليهم لو سمُّوا الإمام الحسن عليه السلام، أو قتلوا الإمام الحسين عليه السلام أشنع قتلة، وأبادوا أهل بيت النبوة! وساقوا بنات النبي حفايا باكيات كما تُساق الأسارى!

هذه أمور لا يستغربها المجتمع ولا يستهجنها، ولا يرى بأساً في ارتكابها! كذلك فإنّه لا يـرى بأساً في اعتبار محبة أهل بيت النبوة من جرائم الخيانة العظمى التي تسوّغ للدَّولة قتل فاعليها وهدم دورهم وإسقاط أسمائهم من ديوان العطاء، وتجريدهم من جميع حقوقهم المدنية والسياسية، ومصادرة أموالهم، وحتى من عـدم قبـول شهـادتهم! لأن أهل بيت النبوة وأتباعهم يشكلون خطراً على وحدة الأمَّة، ولأنهم يأنفون من موالاة الخلفاء الذين استولوا على الحكم بالقوة، لذلك هـم بحكـم الكفـرة الـذيـن يتوجب على المجتمع أن يتضافر مع قيادته «الفعلية الراشدة» للقضاء التام عليهم.

ولما اكتشف المجتمع أنَّ أولياء أهل بيت النبوة قد كثروا، وأنهم يزدادون يوماً بعد يوم وأنه مـن المستحيل إبادتهم، اكتفى بالتنفير منهم، وتجريدهم من حقوقهم، وتصويرهم في صورة المنحرفين عن دين الله، الخارجين عن الجماعة، وتبنَّت دولة الخلافة التَّاريخية رسمياً سياسة التنفير منهم، واعتبارهم منحرفين عن دين الله وظالمين! وعززوا هذه السياسة الغاشمة بمئات الآيات القرآنية مثل ﴿**ولا تركنوا إلى الـذين ظلموا فتمسكم النار**﴾! وآلاف الأحاديث النبوية التي اختلقوها على رسول الله ﷺ، وحرَّفوا معانيها!

أمَّا الآيات والأحاديث الواردة في أهل بيت النبوَّة وأتباعهم، فقد حاولوا أن يحرفوها عن معانيها، فقالوا: «إنَّ أهل بيت النبوة هم نساء النبي»! فلما قيل لهم: «إن رسول الله، على سبيل المثال» قد أمر المؤمنين باتباع الثقلين: كتاب الله وعترته أهل بيته، فإن كان أهل بيت النبوَّة هم نساء النبي ﷺ، فمن يتبع المسلمون عندما تموت هذه النساء!؟ ثم إنَّ المرأة تقضي مع الرجل مدَّة فيطلقها وتعود لأهلها، علاوة على أن القرآن الكريم قد أشار إلى بعض نساء النبي ﷺ إشارات خاصَّة، وطلب من بعضهن التوبة، والتوبة لا تطلب إلا ممن يعصي ويخالف. . .».

وادعاؤهم أن أهل بيت النبوَّة هم نساء النبي ﷺ، لم يكن من باب الاحترام لأمهات المؤمنين، وإنما كان إرغاماً لأنوف أهل بيت النبوَّة، ومحاولة فاشلة للحطِّ من أقدارهم ومراتبهم الدينيَّة العلية، وبحمد الله ومنَّته فإن محاولاتهم جميعها في هذا المجال قد أخفقت لأنَّ الآيات والأحاديث النبوية التي تكشف عن المراتب العلية لأهل بيت النبوة من الوضوح والثبات بحيث يصعب إنكارها أو تجاهلها، وكلما تعلم الناس واتسعت مداركهم اكتشفوا عظمة أهل بيت النبوَّة، وحاجة المسلمين إليهم، ودورهم المركزي في نصرة الإسلام.

وأمام انتشار العلم، واليأس من القضاء على مكانة أهل بيت النبوَّة في نفوس المسلمين، أوقفوا نقمتهم قليلاً عن أهل بيت النبوَّة، لكنهم استمروا في جام غضبهم وسخطهم وحملاتهم على شيعتهم وصوَّروهم في أبشع الصور وأشنعها لكي يغلقوا باب التشيع لهم ليردّوا من تشيَّع فيبقون بلا شيعة، ويبقى الحقّ بلا شهود، ولكن من يتذوق حلاوة الحق الذي يمثله أهل بيت النبوَّة، لن يعود إلى مرارة الباطل، بل سيمضي قدماً، ويركب كل صعب، ويواجه الموت بنفس مطمئنة. كان هذا هو مصدر الرئاسة الفعلية وأعوانها من أولياء أهل بيت النبوَّة، فقد أدركت الرئاسة الفعليَّة أن الوقت يعمل لصالحهم وعندما تزول الجهالة، ويكتشف الناس الحقائق، فسيوالون أهل بيت النبوة، وسيعرفون أبعاد المؤامرة التي حيكت ضدَّ الإسلام.

لقد فُتحت أبواب التشيُّع لأهل بيت النبوَّة، وأخفقت محاولات الرئاسة

الفعليَّة جميعها لإغلاق هذه الأبواب، وتكاثر شيعة أهل بيت النبوَّة، بحيث لم يعد بمقـدور الـرئـاسـة الفعليَّـة أن تقضي عليهم، لقد صمدوا أمام وسائل الإرهاب والعنف والاضطهاد جميعها، صحيح أن الشيعة لم يدخلوا في مواجهة مسلحة مع الرئاسة الفعليـة وأعـوانهـا، ولكنهم بالمقابل لم يتحولوا عن ولائهم لأهل بيت النبوة، لقد واجهوا الموت الزؤام ولكنهم لم يتنكروا لولائهم لأهل بيت النبوة.

لقـد تيقـن أئمـة أهل بيت النبوَّة عليهم السلام، وتيقن أتباعهم، أن المشكلة قد صارت أكثر تعقيداً من قضية الرئاسة العامة، وأن أبواب الانحراف العام قد فتحت رسميـاً، وأخـذت تتسـع يوماً بعد يوم، فالخلل قد امتدَّ من الرئاسة الفعلية إلى القاعدة التحتيّة العريضة، والداخلون من أبواب الانحراف يزدادون يوماً بعد يوم، فلو أن الرئاسة العامة قد آلت إلى إمام أهل بيت النبوة في هذا المناخ لكان عسيراً عليه أن يقـود الأمَّـة على الصراط المستقيم، لأن الفئة المؤمنة قليلة، وسط كثرة ساحقة قد دخلت أبواب الانحراف، وتذوقت طعمه السحري العاجل، ولا بد من أن يكون للمنحرفين دور في تصريف الأمور، وأينما حلَّ المنحرفون يفسدون ولا يصلحون.

إن وقـف الانحـراف لا يتـم في يوم وليلة لأنَّ ما يهدم في يوم يحتاج إلى سنين لإعادة بنائه، وما يهدم في سنين يحتاج إلى قرون لإعادته إلى ما كان عليه، إن القضاء علـى الانحراف الـذي حصل لا يتمُّ بقرار من السلطة الفعلية، صحيح أنها هي التي بذرت بذوره، ورعت هذه البذور، وأنها هي السبب المباشر لوجوده ولكنه صار أقـوى منها، وحتى لو آلت الرئاسة العامَّة إلى الإمام الشرعي، فلن يكون بإمكانه القضاء على ذلك الانحراف الهائل المتفشي في الأمة.

إن مـلء الأرض من أمثال معاوية لن يتمكنوا من هزيمة الإمام علي عليه السلام، أو الانتصار عليه، لأن الإمام هزم معاوية وأباه وأئمة الشرك جميعهم في معارك الإسـلام الأولـى... كانت قلَّة مؤمنة تقف وجهاً لوجه أمام كثرة كافرة، وتقاتل حتى يفتـح الله عليها. لقد اختلفت الأمور، فالكل مسلم أو متظاهر بالإسلام، والفئة المؤمنة سلكت طرقاً متعددة، وتفتحت أبواب الانحراف، لقد ركب معاوية موجة الانحراف، ووسَّع أبوابه، واختلطت الأمور على العامَّة والخاصة فلم يعد

يدري الواحد منهم «أياً من أي»، لقد صارالقول الفصل للانحراف، وصارت الرئاسة الفعلية ثمرة طبيعية، وكوفئ المنحرفون على انحرافهم، وقبضوا على مقاليد الأمور، وتمتعوا بنفوذ الرئاسة ومزاياها، وفتحوا أبواب الانحراف أمام المسلمين، وصوروا الانحراف في صورة الخط الأمثل، وصوروا الصَّواب والحق في صورة الانحراف، ونشروا ثقافة الانحراف، وأدخلوها في مناهجهم التربوية والتعليمية، وفرضوها على المسلمين.

فلو بعث النبي ﷺ لهالته حالة أُمته، لقد تبدَّل كل شيء، وحُلَّت عُرى الإسلام جميعها! ومن المؤكَّد أن المنحرفين لن يتعرفوا على النبي ﷺ، ولن يستجيبوا لندائه لو دعاهم لإغلاق أبواب الانحراف! بل سيدَّعون بأنهم على صواب، وربما قال اللاحقون للرسول كما قال الأولون: «أنت تهجر حسبنا كتاب الله»!

إن الانقلاب على السُلطة الفعليَّة لن يحل مشكلات الأمَّة، وإن تبدُّل السُّلطة الفعلية بالسلطة الشرعية لن يحل مشكلات الأمَّة أيضاً، لقد تهدَّم الهيكل العظمي للأمَّة، وأغرقتها ثقافة الانحراف. إن معالجة الانحراف لن تتم في سنين، بل تحتاج إلى قرون طويلة، ولا بدَّ من خطة طويلة المدى، يعاد فيها بناء شخصية كل واحد من أكثرية الأمة، وتغيير ولاء هذه الأكثرية، عندئذٍ يصبح المنحرفون قلَّة، وتتحصن أكثرية الأمَّة ضد الانحراف، ولن يتمكن مغامر من السيطرة عليها، لأن المغامر المتغلِّب ينجح بالاستيلاء على منصب الرئاسة العامة، عندما يسلِّط الأكثرية المنحرفة ضد الأقلية المؤمنة الصادقة.

وأولياء أهل بيت النبوَّة هم نواة أكثرية الأمَّة المحصَّنة ضد الانحراف. وقد أعدَّهم أئمة أهل بيت النبّوة خصيصاً على هذا الأساس، وبعد أن تمَّ هذا الإعداد غيّب الله تعالى الإمام الثاني عشر عليه السلام غيبته الصغرى، ثم الكبرى، وكل واحد من الأئمة الكرام، قد أسهم في إعداد هذه النّواة، وفي إرساء مقومات بقائها واستمرارها وأساليب عملها وقدرتها على العيش في مختلف الظروف.

الثابت أن الأئمة الكرام، كل في زمانه، قد علَّموا أصحابهم ودربوهم، وأنهوا إليهم الكثير الكثير من علمي النبوَّة والكتاب حتى برع الكثير منهم. ولأن

الولاية لأهل بيت النبوَّة قد صارت دعوة حقيقية، اعتنقتها جماعات محدودة في أقاليم متعدِّدة لا تعيش حبث يعيش الإمام الشرعي، ولا تراه بصورة مستمرَة، منذ فوّض الإمام إلى بعض أتباعه من العلماء الأفذاذ مهمَّة فصل الخصومات التي تنجم بين فريقين من الجماعات الصَّغيرة المنتشرة في أقاليم البلاد الإسلاميه المختلفة، وأعطى لبعض أتباعه من العلماء الذين دربَّهم صلاحية الإفتاء وطرح قضيَّة أهل بيت النبوَّة، والرد على التساؤلات التي يطرحها أولياء أهل بيت النبوَة أو غيرهم من الرَّاغبين في الوقوف على الحقائق الشرعيَّة.

وقد يفوض الإمام إلى بعض العلماء من أتباعه الدخول في مناظرات علميَّة مع بعض علماء الفرق الإسلامية، وقد يتصدَّى الإمام والعلماء من أتباعه لموجات إلحادية أو دعوات منحرفة تمسُّ الإسلام وقواعده وبناه الأساسية، وكان الإمام أيضاً يبين لأصحابه الأصول، ويدرِّب أهل القابلية منهم على التفريع من هذه الأصول، فما انتقل إمام شرعي إلى جوار ربه إلا وفي أصحابه علماء أفذاد لهم القدرة على القضاء والإفتاء والتفريع من الأصول وإدارة أمور الطائفة المؤمنة إدارة تضمن استمرارها وبقاءها بلا طيش ولا تهور في مجتمع يراقبها ويتصيد لها ليجد المسوِّغ للفتك بها.

وليس هذا فحسب، بل إن الرئاسة الفعلية وأعوانها كلفوا أشخاصاً وجماعات من الموالين لهم، والكارهين لأهل بيت النبوَّة ولملة الإسلام، بالتظاهر بالتشيُّع وموالاة أهل بيت النبوَّة والذهاب إلى الإمام الشرعي والإستماع إليه، والتظاهر بمحبته، لمعرفة ما يفعله ومعرفة أصحابه الصادقين، وطريقة اتصاله بهم، وخططهم المستقبلية، وأساليب حصول الإمام على الحقوق الشرعية المالية التي كانت تجبى إليه من أتباعه... الخ. ثم يُشاع أنّ أولئك الجواسيس شيعة، ومن أولياء أهل البيت، حتى يعرفوا بذلك في محيطهم الذي يعيشون فيه، وبعد أن تنتهي مهمتهم بجمع المعلومات، أو تفشل تلك المهمة، تكلفهم دولة الخلافة التاريخية بإظهار المروق من الدين، والمغالاة التي تمس أصول الإسلام وتمكنهم من إعلان مروقهم وفعالاتهم، ثم بعد ذلك تتظاهر الدولة بالغيرة على الدين، وتدعي أن هؤلاء شيعة أهل البيت، وأنهم يشكلون خطراً على الإسلام

والمسلمين، وتتظاهر بإلقاء القبض عليهم، وزجّهم في السجون، في الوقت الذي تقدم لهم فيه المكافآت السخية وترسلهم إلى أقاليم أخرى للقيام بمهمات جديدة!

الرئاسة والمرجعيَّة عند أولياء أهل بيت النبوَّة
أثناء غيبة الإمام الشرعي

لحكمة ربَّانية، غيّب الله تعالى الإمام الشرعي الثاني عشر عليه السلام على مرحلتين، ليستعد أولياؤه لمواجهة عصر الغيبة الكبرى، ووجدت شيعة أهل بيت النبوّة نفسها من دون رئاسة مختارة من الله. لكنها تعلَّمت، خلال حياة الأئمة الكرام، كيف تتعايش مع الأكثرية التي تنفر منها وتكرهها، وتتصيد زلاتها لتبطش بها! وقد علّم الأئمة الأطهار عليهم السلام، خلال حياتهم، الكثير من أوليائهم العلماء ودرّبوهم، وأذنوا لهم بالقضاء والإفتاء وتفريع الأصول، وإدارة أمور جماعات الشيعة المتواجدة في مختلف أقاليم الدولة الإسلاميَّة وقد برع من أولئك العلماء الكثير، واشتهروا وعُرفوا على مستوى العالم الإسلامي.

يتعذَّر على شيعة أهل بيت النبوّة المحافظة على وجودها، والاستمرار في أداء رسالتها، والصُّمود ضد محاولات القضاء عليها، من دون وجود رئاسة عامة ومرجعيَّة تقودها من تلك الأوضاع، وتبين لها الأحكام الشرعيَّة، لكنَّ اختيار الشيعة لرئيس عام لها ومرجع أمر يثير حفيظة الدولة ضدَّها، ويعطيها المسوِّغ للفتك بها، وجرّها إلى مواجهة محسومة سلفاً، لذلك ظهرت فكرة المرجعيَّة، أو المرجع الديني، وفكرة التقليد. وظهرت فكرة النيابة عن الإمام الشرعي وفكرة وكالة المرجع.

يبرز عالم من العلماء الموالين لأهل بيت النبوّة، ويشتهر بمعرفته التامَّة بالأحكام الشرعية وبتقواه وصلاحه وسيرته الحسنة بين الناس وبالتزامه التام بأحكام الإسلام. ولأن الشيعة حريصون على التقيُّد بالحكم الشرعي في المسائل جميعها، ولأن الأكثرية لا تعرف الحكم الشرعي لكل شيء يعترض طريقها، فصار لزاماً على كل فرد من أفراد هذه الأكثرية أن يقلِّد مرجعاً من المراجع المعروفة، فإنه يرتبط مع هذا المرجع أو ذاك برابطة التبعيَّة الاختيارية ويتكون لديه إحساس

بأن المـرجـع الـذي يقلِّـد يمثل إمام أهل بيت النبوة، وأن طاعته والالتزام ببيانه للأحكام الشرعية وبفتاويه واجب ديني وأدبي، وطريقٌ إلى مرضاة الله التي تتحقق بالتـزام المسلـم بالأحكام الشرعيَّة الإلهيَّة، ومن يقلد مرجعاً من المراجع يدفع لذلك المرجع الحقوق المالية الشرعيَّة المتوجّبة عليه كالزكاة أو الخمس.

وللمـراجع وكلاء في جميع البلاد التي تتواجد فيها جماعات من شيعة أهل بيت النبـوَّة، يجبون الحقوق الشرعية ويتلقونها من المقلدين، ويتلقون الأسئلة والاستفسارات ويرسلونها إلى المرجع الذي يتولَّى الإجابة عنها. والمرجع يتلقَّى الحقـوق الشـرعيَّـة الماليَّة من المكلَّفين بوصفه الممثل للإمام الشرعي، والقائم المؤقّت مقامه، ويتـولى المرجع بنفسه، أو بوساطة وكلائه، إنفاق هذه الأموال التي تجبى إليه على الحوزة أو الحوزات أو المدرسة أو المدارس أو المستشفيات، وعلى فقراء الشيعة وأيتامهم، وعلى العلماء المكلَّفين بإجراء بحوث معينة، وعلى جميع وجوه الخير التي يراها المرجع مناسبة وبالقدر الذي يراه.

والمسلـم من أولياء أهل بيت النبوَّة حرٌّ في تقليد المرجع الذي يراه مناسباً ومأموناً، ولا تثريب عليه إن عدل عن تقليد مرجع معين واختار سواه. إذ يتوجب علـى المسلـم، مـن أتبـاع أهـل بيت النبوَّة أن يختار مرجعه عن قناعة، ويستمر علـى تقليـده، ولا غضـاضـة فـي أن تتعدَّد المراجع، فقد يكون هؤلاء ثلاثة أو أربعـة أو أكثر أو أقل، وكل واحد من شيعة أهل بيت النبوَّة حرّ في اختيار المرجع الـذي يـريـد تقليـده، فبعض المراجع يقلِّدهم الآلاف، وبعضهم يقلِّدهم مئات الآلاف، وبعضهـم يقلِّدهم الملايين ولا تنافر ولا اختلاف بين المراجع، ولا بين أتبـاعهـم، فـالكـلّ يحرص على تلقي الأحكام الشرعية من المرجع الذي يثق به، ويأمنه على دينه.

والمراجع ومقلدوهم ملتزمون بالولاء لأهل بيت النبوَّة، وبتوضيح قضيتهم العادلة وخدمتهـا، والقول برئاستهم ومرجعيتهم الشرعيَّة للأمَّة. ويُقلِّد أتباع أهل بيت النبوَّة المرجع ما دام حيَّاً، فإذا انتقل إلى جوار ربِّه، يبحثون عن مرجع آخر فيقلِّدونه؛ إذ من غير الجائز أن يقلِّد الحي ميتاً. ومع أن بعض المراجع تُجبى إليه مـلاييـن الـدولارات شهـريـاً، إلاَّ أنَّهم يعيشون حياة أفقر مقلِّديهم تأسِّياً بالأئمة

الكـرام، ورافـق نشوء فكرتي المرجعيّة والتقليد نشوء الحوزات العلمية، فما من مـرجـع إلا ولـه حوزة أو حوزات علميّة، يتولّى إدارتها والإشراف عليها وتأمين احتياجاتها واحتياجات روّادها من طلبة العلوم الشرعية، وهذه الحوزات تدرس جميع العلوم الشرعيّة التقليدية.

وينصـبّ اهتمـام المـراجـع على تعليم أتباعهم ومقلّديهم وروّاد حوزاتهم الأحكام الشرعيّة والمعارف الأساسيّة التي تساعدهم على الانطلاق والتوسع بهذه العلوم، وعلى إحياء المناسبات الدينية، وعلى الأخص المتعلّقة بأهل بيت النبوة، فهم يحتفلون بميلاد رسول الله ﷺ والسيدة الزهراء عليها السلام والأئمة الكرام الاثني عشر عليهم السلام، وبيوم الغدير الذي أعلن فيه رسول الله ولاية الإمام علي على الأمة، ويحتفلـون بيـوم عـاشـوراء وهـو اليـوم الذي قتل فيه الإمام الحسين عليه السلام في كـربـلاء، وأبيـد أهـل بـيت النبـوّة ومن حضر معهم من أوليائهم. وتسهم هذه المنـاسبـات في إبقاء قضية أهل بيت النبوّة حيّة في الأذهان، وفي توحيد المواقف والمشاعر وتجديد الولاء، فمن الجائز أن يختلف مرجع ومرجع، أو مقلد ومقلد، في أي أمر من الأمور، لكن مواقف الجميع واحدة من حيث عدالة قضية أهل بيت النبوّة، وحقهم الثّابت بالرئاسة العامّة للأمّة والمرجعيّة.

والشّيعة أقلّيـة في أكثر البلاد الإسلاميّة، ونادراً ما تتدخّل المرجعيات في سياسة الدول التي تتواجد فيهـا الأقلّيات الشيعية، وغاية ما يطلبه الشيعة في مثل هذه الأحوال هو معاملتهم كمـا يُعـامـل بقية المواطنين من المسلمين ومن أهل الكتاب، فالشّيعة لا تعترف بأي رئاسة إلاّ برئاسة أهل البيت وسلطتهم، ولكنها لا تتحدّى الدول، ولا تتحدى الرئاسات العامّة اتقاء لشرها وتجنُّباً للفتنة والإنقسام.

ولـم تطمـع الشيعـة، فـي أي بلـد من البلدان الإسلامية، بالاستيلاء على السلطة، ولم تسـع إلى ذلك، لاعتقادها بأن الانحراف قد تجاوز السلطة، وسرى في أوصال الأكثريـة الساحقة من أبناء المجتمعات الإسلامية، وأن الاستيلاء على السلطة لن يوقف هذا الانحـراف ولـن يزيل أسبابه، وإنما يكمن العلاج في خطة مدروسـة طـويلـة الأمـد تهـدف إلـى إقناع أفراد المجتمع بترك الانحراف واتّباع الإسـلام، والطريق إلى ذلك كله بالتمسُّك بالثّقلين: «كتاب الله وبيان النبي ﷺ

لهذا الكتاب بوصفه قانوناً نافذاً، وأهل بيت النبوَّة بوصفهم قيادة ومرجعية، ولا بد من الأخذ بالثقلين معاً، فالتمسُّك بالكتاب وببيان النبي لهذا الكتاب يحل مشكلة القانون وحدها، الأمر الذي يجعل التمسُّك بأهل بيت النبوَّة مطلباً أساسياً للقضاء على الانحراف العام ومحو آثاره، فمن يتمسَّك بالثقلين، فقد خرج من دائرة الانحراف، ودخل في معسكر الشرعيَّة الإلهيَّة.

والشيعة والمراجع ليسوا في عجلة من أمرهم، ولا يعتقدون بأنهم مكلَّفون بتحقيق غاية، إنما هم ملزمون شرعاً ببذل عناية، إنهم يعملون، والنتائج بيد الله تعالى، فغاية الشيعة منصبَّة على إدراك رضوان الله تعالى، وإدراك هذه الغاية لا يتطلب القبول العام من المجتمع، فطوال التاريخ كان المؤمنون قلة، وكان الفاسدون هم الأكثرية الساحقة في كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية، وفي كل مجتمع دمَّر الله الأكثرية الفاسدة، ونَجَّى بفضله الأقلية المؤمنة، فالشيعة تعدّ نفسها امتداداً للأقلية المؤمنة التي تواجدت في المجتمعات البشرية جميعها.

لقد أثمرت هذه الخطة، فبعد أن كانت الشيعة لا تتجاوز المئات، تجاوزت اليوم عشرات الملايين. ومن الطبيعي أن يتفاوت أفراد الشيعة بإيمانهم وثقافتهم والتزامهم، وعمق ولائهم لأهل بيت النبوَّة، لكنهم متفقون على التمسُّك بالثقلين، وأنه يتوجب عليهم أن يكونوا قدوة لأنهم نواة الأمَّة التي أرادها أئمة أهل [illegible] النبوة أن تكون محصَّنة ضدَّ الانحراف، وأن كل واحد منهم ملزم بالسعي [illegible] جديراً بشرف الانتساب إلى معسكر أهل بيت النبوَّة.

هذا التنظيم العبقري الذي أوجده العلماء الموالون لأهل [illegible] وتعارفت الشيعة عليه، أبقى أبواب التشيُّع مفتوحة أمام الرَّاغبين في [illegible] وعمل الوقت لصالح أهل بيت النبوة، فكلَّما اتضحت الحقائق [illegible] وازداد الوعي أدرك الناس صواب خط أهل بيت النبوة و[illegible] التشيع هو الطريق الوحيد المؤدِّي إلى ذلك كله.

ولولا هذا التنظيم العبقري لانقرضت الشيعة كغيرها [illegible] وقد أدى هذا التنظيم إلى استمرار الاتصال والتواصل بين [illegible]

ضمنت الحقوق الشرعية المالية التي تدفع من المقلدين للمراجع الاستقلال الاقتصادي، وحقَّقت لهم الاكتفاء الذاتي، والاستغناء العملي عن الدول التي يعيشون فيها، والاستقلال الاقتصادي والاكتفاء الذاتي ضمنا لهم حرية التعليم، فأفواج العلماء الذين يتخرَّجون من الحوزات العلمية يتتابعون، ولا رقيب على المناهج التربوية والتعليمية التي تدرّس في الحوزات العلمية، ولكن مع الزمن عرفت الشيعة ما يثير الدول ضدها، فتجنبت إثارة الدول طلباً للعافية، ودفعاً للشر والانقسام والفتنة، وهي موقنة بأن السلم والوقت يعملان لصالح القضية العادلة لأهل بيت النبوّة.

دولة حديثة للشيعة

وضع الشيعة في إيران مختلف تماماً عن وضع الشيعة في أي بلد آخر، والظروف السياسية والتاريخية التي مرت بإيران مختلفة تماماً عن ظروف أي بلد إسلامي آخر، فقد دخل الإيرانيون الإسلام، واعتنقوا مذاهب أهل السنَّة التي كان الخلفاء الفعليون يعتنقونها، ثم تعرفوا إلى أهل بيت النبوّة، ووقفوا على طبيعة الآلام والمعاناة والظلم التي أصابت أهل البيت، فتشيعت إيران كلها تقريباً، ٩٣٪ من الشعب الإيراني شيعة يتبعون المذهب الجعفري، نسبةً إلى الإمام جعفر الصادق عليه السلام حفيد النبي الأعظم صلى الله عليه وآله، واتبع الإيرانيون نهج المراجع الدينية، فكل إيراني حر في اختيار المرجع الذي يريد. ونظر الإيرانيون إلى المراجع التي يقلدونها نظرتهم إلى النواب أو الوكلاء الشرعيين عن الإمام المهدي المنتظر، وكان من المستبعد أن تقوم لأهل بيت النبوّة دولة قبل قيام دولة المهدي المنتظر، لأن وجود الإمام الشرعي الذي اختاره الله ركن من أركان دولة أهل بيت النبوّة، وليس من حق أي كان أن يحل محله في قيادة الأمة، لأنه غير مؤهل ولا مختص ولا معين لا من الله ولا من رسوله، وسيخفق في نهاية المطاف، وينتهي الأمر به ليكون رئيساً فعلياً، شأنه شأن غيره من الرؤساء والخلفاء الفعليين عبر التاريخ، وستنعكس آثار حكمه السلبية على النظرية العامة للتشيع. كان هذا اعتقاداً عاماً لدى الجميع.

لكن طغيان الشاه وفساد نظامه، وظهور الإمام الخميني (رض) وتألق نجمه

واشتهـاره وذيـوع صيتـه، ومحبـة الأكثرية الساحقة من الشعب الإيراني له [illegible] خاصاً، علاوة على عبقريّته، وفنّه المذهل بطرح الشعارات [illegible] العجيبة، أدّى إلى قيام حكومة إسلامية ونظام إسلامي في إيران، [illegible] جديدة ينظر إليها الكثير من المسلمين على أنها نواة وقاعدة لدولة [illegible].

لقد أعلن الإمام الخميني (رض)، أن ولاية الفقيه يمكن أن تحل محل ولاية الإمام الشرعي مؤقتاً وإلى حين ظهوره، فالفقيه المؤهَّل يقود الأمّة إلى حين ظهور الإمام الشرعي، والأحكام الإسلامية تحل محل الأحكام الوضعية، لأن الشيعة في إيـران ليسـوا أقلية، فكل الشعب الإيراني شيعة، فأي عاقل في الدنيا يرفض أن يحكمـه الفقيـه العـادل، التـقي النـقي، ليحكمـه الشاه، أو غيره من الفاسدين الظالمين، وأي مسلم يرفض حكم الله ورسوله والأئمة الأطهار، ويقبل بالشرائع الوضعية التي وضعها اعتباطاً أعوان الظالم!

ثم إن الإمام الخميني (رض) لم يتعرض «لساداتنا» المراجع الكرام على حد تعبيره، فهم أحرار في البقاء على ما هم عليه، لتبقى النظرية التقليدية كما هي بلا تبديل ولا تعديل.

ولخّص الإمام الخميني (رض) أهدافه بإسقاط الشاه ونظامه، وتسليم قيادة الأمَّة للفقيه العادل المؤهل الذي تختاره الأمة بأغلبيتها الساحقة، وتكوين حكومة إسـلاميـة، وإنشـاء نظام إسلامي ليحل محل حكومة الشاه ونظامه، ونجح الإمام الخمينـي (رض) فـي استقطـاب الشعـب الإيـرانـي حوله، وإقناعه بصواب هذه الأهداف وشرعيتها فأنشأ بالفعل نظـامـاً إسلامياً، وشكل حكومة إسلامية، وآلت قيادة الأمة الإيرانيَّة إلى الفقيه. وفـي كتابنا «الإمام الخميني والثورة الإسلامية في إيـران» فصلنـا ذلـك كلـه، وسقنـا وجهة نظر الإمام التي انتصرت، ووجهة نظر معارضيه من المراجع(١).

ووجود الدولة الإسلاميَّة لم يلغ دور المراجع، ولا مسَّ حركة التقليد، ولا

(١) راجع: كتابنا «الإمام الخميني والثورة الإسلامية الإيرانية».

أوقف نشاط المرجعيات، ولا دورها البارز في نشر الأحكام الشرعية، والإبقاء على حالة الاتصال والتواصل بين شيعة أهل بيت النبوّة. وهنالك من يقول إن السير في ركاب الدولة يجر الشيعة إلى معارك جانبية هي في غنى عنها، ويعوّق حركتها ومسيرتها نحو أهدافها التي رسمها الروّاد المؤسسون، ويستعدي الدُول عليها. ويتبنى هذه الحجج مراجع وعلماء كبار، وكانوا يجهرون بها والإمام الخميني (رض) على قيد الحياة وكان الإمام يسمعها بصدر رحب، انتقل الإمام إلى جوار ربه قبل أن تحسم هذه المسألة، فبقي كل فريق عند رأيه وفي موقعه.

«والواقع أن الدستور الذي وافقت عليه الأكثرية الساحقة من أبناء الشعب الإيراني، قد أقام سلطات حقيقية متوازنة، يراتب بعضها بعضاً، وجعل للإسلام وعلمائه القول الفصل في أي قانون، قبل أن يوضع موضع التنفيذ، وأعطى للشعب الوسائل التي تجعل له القرار النهائي باختيار حكامه، تلك حقائق لا يجادل بها إلا الذين يجهلون دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»[1].

---

(١) المصدر نفسه.

مصادر الكتاب

١ ـ الأخبار الطوال، أبو حنيفة أحمد بن الدينوري، وزارة الثقافة، مصر.

٢ ـ أسباب النزول، علي بن أحمد الواحدي، مطبعة هندية ١٣١٥.

٣ ـ الاستبصار في نسب الأنصار، ابن قدامة المقدسي، دار الفكر، بيروت.

٤ ـ الاستيعاب، يوسف بن عبد البر، هامش الإصابة، دار العلوم الحديثة، ١٣٢٨هـ.

٥ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير، مطبعة القاهرة، ١٢٨٠هـ.

٦ ـ الإسلام وإيران، آية الله مرتضى مطهري، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية.

٧ ـ الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، دار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية، بيروت.

٨ ـ الاعتبار في الناسخ والمنسوخ، أبو بكر بن موسى الهمداني، حلب، ١٩٨٣.

٩ ـ الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، وزارة الثقافة، مصر.

١٠ ـ الإمام والولاية، أحمد حسين يعقوب، دار الغدير، بيروت.

١١ ـ الإمامة والسياسة، عبدالله بن مسلم المعروف بابن قتيبة، مطبعة الفتوح الأدبية ١٣٣١هـ.

١٢ ـ أهل البيت في الكتاب والسنة، محمد الريشهري، مؤسسة دار الحديث الثقافية، طهران.

١٣ ـ البداية والنهاية، ابن كثير، دار المعارف، بيروت.

١٤ ـ تاريخ الأمم والملوك، ابن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت.

١٥ ـ تاريخ بغداد، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، مطبعة السعادة، مصر.

١٦ ـ تاريخ الخلفاء، السيوطي، دار الفكر، بيروت.

١٧ ـ تاريخ دمشق، ابن عساكر علي بن الحسن، المجمع العلمي العربي، دمشق.

١٨ ـ تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة.

١٩ ـ تحفة الأحوزي، المكتبة السلفية بالمدينة، ١٩٦٤.

٢٠ ـ تدريب الراوي، جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت.
٢١ ـ تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، مطبعة دار التراث حلب، والمنار القاهرة، ١٩٤٧.
٢٢ ـ تفسير الكشاف، فخر الدين الرازي، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٠.
٢٣ ـ التنبيه والإشراف، المسعودي، مكتبة الهلال، بيروت.
٢٤ ـ جامع البيان في تفسير القرآن، ابن جرير الطبري، دار الريان، ١٩٨٧.
٢٥ ـ الجامع الصحيح، أبو عيسى الترمذي، الحلبي، القاهرة، ١٩٧٥.
٢٦ ـ الجامع للأصول، منصور ناصف، دار الفكر، بيروت.
٢٧ ـ حلية الأولياء، أحمد بن عبدالله الأصبهاني، مطبعة السعادة، مصر.
٢٨ ـ الخصائص الكبرى، جلال الدين السيوطي، المكتبة السلفية بالمدينة، ١٩٦٤.
٢٩ ـ خصائص أمير المؤمنين، علي بن أبي طالب، أحمد بن شعيب النسائي، مطبعة التقدم الصحيحة، مصر.
٣٠ ـ الدُّرّ المنثور في التفسير، جلال الدين السيوطي، المطبعة اليمنية، مصر ١٣١٤هـ.
٣١ ـ دول الإسلام، الذهبي، مؤسسة الأعلمي، بيروت.
٣٢ ـ ذخائر العقبي، أحمد بن عبدالله المحب الطبري، مكتبة حسام الدين المقدسي.
٣٣ ـ الرياض النضرة، أحمد بن عبدالله الشهير بالمحب الطبري، مطبعة الاتحاد المصري.
٣٤ ـ رسائل ابن حزم، تحقيق إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت.
٣٥ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة، ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.
٣٦ ـ سنن ابن ماجة، محمد القزويني، إحياء التراث بيروت.
٣٧ ـ سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، مطبعة الأنصاري، دهلي.
٣٨ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، دار الفكر، بيروت.

٣٩ ـ شرح النهج، ابن أبي الحديد، مكتبة الحياة، ١٩٨٣.
٤٠ ـ صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، الحلبي، القاهرة بتفسير السندي.
٤١ ـ صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، إحياء التراث، بيروت.
٤٢ ـ الصواعق المحرقة، شهاب الدين أحمد بن حجر الهيثمي، المطبعة الميمنية، مصر.
٤٣ ـ طبقات سلاطين الإسلام، استانلي بول، الدار العالمية، بيروت.
٤٤ ـ الطبقات الكبرى، محمد بن سعد، دار صادر، بيروت.
٤٥ ـ عبقرية الإمام علي، عباس العقاد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
٤٦ ـ العصر العباسي الأول، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.
٤٧ ـ العلم والحكمة، محمد الريشهري، مؤسسة دارالحديث للثقافة.
٤٨ ـ العواصم من القواصم، أبو بكر بن العربي، تحقيق محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية.
٤٩ ـ الفتاوي الحديثة، ابن حجر الهيثمي، الحلبي، ١٩٧٠.
٥٠ ـ الفتح الرباني، ترتيب مسند الإمام أحمد، أحمد البنا، التراث العربي، بيروت.
٥١ ـ فتوح البلدان، أحمد البلاذري، القاهرة، ١٣١٩هـ.
٥٢ ـ فلسفة الوحي والنبوَّة، محمد الريشهري، تعريب خالد توثيق، دار الحديث.
٥٣ ـ الكامل في التاريخ، ابن الأثير، دار صادر، بيروت.
٥٤ ـ كتاب السنَّة، أبو بكر بن أبي عاصم، المكتب الإسلامي، ١٩٨٠.
٥٥ ـ كتاب الموضوعات، أبو الفرج بن الجوزي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
٥٦ ـ كشف الخفاء، إسماعيل بن محمد العجلوني، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٥٧ ـ كنز العمال، علاء الدين المتقي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٩.
٥٨ ـ المجروحين، محمد بن حيان، دار الوعي، حلب.
٥٩ ـ مجمع الزوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، مكتبة القدس، القاهرة.
٦٠ ـ مروج الذهب، علي بن الحسين المسعودي، الكتب العلمية، بيروت.

٦١ ـ المستدرك، أبو عبدالله الحاكم، دار الفكر، ١٩٧٨، بيروت.
٦٢ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، المطبعة الميمنية، مصر
٦٣ ـ مشكل الآثار، أبو جعفر العمادي، دار صادر، بيروت.
٦٤ ـ مصادر التشريع، سيد سابق، دار الفتح للإعلام العربي، مصر.
٦٥ ـ معالم المدرستين، السيد مرتضى العسكري، مؤسسة البعثة.
٦٦ ـ المغني، عبدالله بن أحمد بن قدامة، مكتبة الجمهورية العربية، القاهرة.
٦٧ ـ مقاتل الطَّالبيِّين، أبو الفرج الأصفهاني، مؤسسة الأعلمي، ١٩٨٧، بيروت.
٦٨ ـ المنار المنيف في الصحيح الضعيف، ابن القيم، دار المسيرة، مصر.
٦٩ ـ منهاج السنَّة، أحمد بن تيمية، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٠.
٧٠ ـ المواجهة مع رسول الله وآله، أحمد حسين يعقوب، دار الغدير.
٧١ ـ الموفقيَّات، الزّبير بن بكار، مكتبة الحياة، ١٩٨٣.
٧٢ ـ النَّص والاجتهاد، الإمام السيد عبد الحسين شرف الدين العاملي، الدار الإسلامية، بيروت.
٧٣ ـ نظرية عدالة الصحابة والمرجعيَّة السياسية في الإسلام، أحمد حسين يعقوب، شمس المشرق، بيروت.
٧٤ ـ نظم المتناثر من الحديث المتواتر، محمد بن جعفر الكتاني، دار الكتب السلفية، مصر.
٧٥ ـ نهاية الفلسفة، السيد الزنجاني، مؤسسة البلاغ، بيروت.
٧٦ ـ الهاشميون في الشريعة والتاريخ، أحمد حسين يعقوب، دار الملاك، بيروت.
٧٧ ـ الورع، أحمد بن حنبل، دار الكتب العلمية، بيروت.

* * *

الفهرست

❊ ❊ ❊